

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

République Algérienne Démocratique et Populaire

وزارة التعليم العالي و البحث العلمي

Ministère de l'Enseignement Supérieur et de la Recherche Scientifique

جامعة محمد خيضر - بسكرة -

كلية العلوم الاقتصادية و التجارية و علوم التسيير

قسم علوم التسيير



الموضوع

دور نظام المعلومات المحاسبي في اتخاذ القرارات المالية

دراسة حالة: مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -

مذكرة مقدمة كجزء من متطلبات نيل شهادة ماجستير في علوم التسيير
تخصص: محاسبة

الأستاذ المشرف:

د / يحيى مفيدي

إعداد الطالب:

سليماني عبد الحكيم

لجنة المناقشة

الجامعة	الصفة	أعضاء اللجنة
جامعة بسكرة	رئيسا	أ.د/ عبد الحميد غوفي
جامعة بسكرة	مقررا	د/ مفيدي يحيى موي
جامعة بسكرة	ممتحنا	أ.د/ بشير بن عيشي
جامعة باتنة	ممتحنا	د/ عمر الشريف

الموسم الجامعي: 2012-2013

سورة التوبة

شكر وتقدير

الحمد لله رب العالمين حمدا يليق بعظمة جلاله وله الشكر
يكافئ نعمه ويوافي مزيده، وأفضل الصلاة على سيد الأولين
والآخرين وإمام المتقين سيدنا محمد صلى الله عليه وسلم، وعلى آله
الطاهرين وصحبه أجمعين ومن تبعهم بإحسان إلى يوم الدين و بعد :
ألا بذكر الله تدوم النعم ، وعليه فإنني أتقدم بالشكر والحمد لله سبحانه
وتعالى على نعمه وإمتنانه، إذ بفضلته وتوفيقه تمكنا من إتمام هذا العمل
فالحمد لله ربّ العالمين .

كما أتقدم بجزيل الشكر والعرفان للأستاذة المشرفة الدكتورة يجاوي
مفيدة التي ساهمت معنا بجهدا ووقتها، ونصائحها القيمة ، كما أتقدم
بالشكر أيضا إلى جميع من ساعدنا في هذا العمل من أساتذة و زملاء
وخاصة الأخ عبد العالي ، كما أشكر كل موظفي مصلحة المحاسبة
والمالية للمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على مساعدتهم .
ولهؤلاء جميعا أقول جزاكم الله خيرا .

الإهداء

أهدي هذا العمل المتواضع :

إلى الوالدين الكريمين حفظهما الله و أطال في عمرهما

إلى أخوتي و أخواتي

إلى زوجتي و ابني محمد العابد

إلى كل الأقارب و الأصدقاء

ملخص :

يعد نظام المعلومات في المؤسسة مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح الأنشطة التي تمارسها وذلك من خلال ما يساهم به من دعم للعمليات الإدارية وعلى جميع المستويات ، ويعتبر نظام المعلومات المحاسبية جزء هام من هذا النظام ، بحيث يساعد الإدارة على القيام بأهم وظائفها والمتمثلة أساسا في التخطيط والرقابة واتخاذ القرارات ، وذلك من خلال الحصول على البيانات وتشغيلها وتحويلها إلى معلومات مفيدة لمستخدميها

و تزداد فائدة المعلومات المحاسبية كلما توفرت فيها مجموعة من الخصائص من بينها : الملاءمة
الوضوح ، الحيادية، المساعدة على التنبؤ ، القابلية للمقارنة .

وتعتبر عملية اتخاذ القرارات الإدارية إحدى أهم الوظائف الرئيسية لإدارة المؤسسة ، و يعد القرار المالي واحدا من أهم وأخطر هذه القرارات بإعتباره يشمل أساسا كل من قرارات الإستثمار و التمويل التي تتربط و تتداخل فيما بينها محققة الهدف الرئيسي للوظيفة المالية و المتمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة .

و نظرا لأهمية القرارات المالية فهي بحاجة إلى معلومات متنوعة، و التي تعتبر المعلومات المحاسبية من أهمها تسمح بترشيد عملية الإختيار بين البدائل الإستثمارية المتاحة و طرق تمويلها .
الكلمات المفتاحية : نظام المعلومات المحاسبي ، المعلومات المحاسبية ، قرار الإستثمار ، قرار التمويل ، هيكل التمويل .

Resume :

Le système d'information dans l'entreprise est la clé fondamentale parmi les clés de la réussite ou l'échec des activités exercées par l'entreprise, et cela à travers ce qui contribue au soutien des processus administratifs à tous les niveaux, le système d'information comptable se considère comme une partie importante de ce système, il aide l'administration à faire le plus important de ses fonctions qui sont la planification, le contrôle et la prise de décision, au cours de perception des données aussi que se marcher et transformation en information utile pour les utilisateurs de l'information leur fonctionnement comptable le rendement de l'information comptable augmente lorsque certaines caractéristique deviennent disponibles telles que: la pertinence, la clarté, la neutralité, l'aide à prévoir, la comparabilité.

L'opération décisionnel se considère une des fonctions principales de l'entreprise manager, et la décision financière est l'une de plus important et le plus dangereux décisions car elleprincipalement l'investissement et financement sont interdépendant entre eux et la réalisation de l'objectif principale pour la fonction financière présentée dans la maximisation de la valeur marchande de l'entreprise.

En raison de l'importance des décisions financières, elles ont besoin d'une variété d'informations, qui se considèrent comme le plus important de l'information comptable permet la rationalisation du processus de sélection parmi les alternatives d'investissement disponibles et les méthodes de financement.

Mots clés: système d'information comptable, les informations comptables, décision d'investissement, la décision de financement, Structure de financement

Abstract :

The information system in an organization is a primary key of the keys to the success or failure of its activities and this is through what contributes to its support for administrative processes and at all levels. The accounting information system is an important part of this system, so that it helps the administration to do the most important of its functions mainly in the planning, control and decision-making. This is via data acquisition, operating and turning it into useful information for its personnel. The accounting information becomes more useful when it contains the following set of properties : relevance, clarity, neutrality, aid predictability and comparability.

The process of managerial decision-making is considered as one of the most important basic function of the enterprise management, and the financial decision is one of the most important and most dangerous of these resolutions as it includes both financing and investment decisions that bind and interfere with each other achieving the main goal of the financial function which is that of the maximization of the market value of the enterprise.

Due to the importance of financial decisions they need a variety of information which accounting information is one of the most important, that allows the rationalization of choice process between investment alternatives available and methods of funding them.

Key words : accounting information system , accounting information, investment decision, financing decision , funding structure .

فهرس المحتويات

العنوان	الصفحة
الشكر و التقدير	
الإهداء	
الملخص	
فهرس المحتويات	
فهرس الأشكال	
فهرس الجداول	
مقدمة.....	أ - د
الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية.....	02 - 63
تمهيد.....	02
المبحث الأول: مفاهيم حول عملية إتخاذ القرار	03
المطلب الأول: مفهوم القرارات الإدارية و أهميتها و مراحل إتخاذها	03
المطلب الثاني: تصنيف القرارات الإدارية.....	07
المطلب الثالث: الأساليب المساعدة في إتخاذ القرار و العوامل المؤثرة فيه.....	10
المبحث الثاني: إتخاذ قرار الإستثمار	14
المطلب الأول: مفاهيم حول إتخاذ القرار الإستثماري	14
المطلب الثاني: تخطيط الإنفاق الإستثماري	23
المطلب الثالث: طرق تقييم الإقتراحات الإستثمارية.....	25
المبحث الثالث: إتخاذ قرار التمويل	34
المطلب الأول: مفهوم هيكل التمويل و محدداته.....	34
المطلب الثاني: مصادر تمويل المؤسسة	40
المطلب الثالث: سيرورة إتخاذ قرار التمويل	47
المبحث الرابع : تكلفة الأموال وإتخاذ القرار الإستثماري	53
المطلب الأول: مفهوم تكلفة الأموال و العوامل المؤثرة فيها.....	53
المطلب الثاني: تقدير تكلفة الأموال	56
المطلب الثالث: العلاقة بين قرارات الإستثمار و قرارات التمويل.....	61
خلاصة الفصل الأول	63

136 - 65	الفصل الثاني: المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية .
65	تمهيد
66	المبحث الأول: مدخل إلى نظام المعلومات
66	المطلب الأول: مفاهيم حول النظام و المعلومات
74	المطلب الثاني: نظام المعلومات
78	المطلب الثالث: نظام المعلومات الإداري
83	المبحث الثاني: : ماهية نظام المعلومات المحاسبي
83	المطلب الأول: مفاهيم حول المحاسبة
88	المطلب الثاني: مفهوم و طبيعة نظام المعلومات المحاسبي
97	المطلب الثالث: القوائم المالية و المعلومات المحاسبية
105	المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الإستثماري
105	المطلب الأول: دور المعلومات المحاسبية في تخطيط المشروعات الإستثمارية
109	المطلب الثاني: دور البيانات التكاليفية في مجال المقارنة بين البدائل الإستثمارية
113	المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية أساس لترشيد القرار الاستثماري
115	المبحث الرابع: دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل
115	المطلب الأول: هيكل التمويل الأمثل
122	المطلب الثاني: تفسيرات أخرى لهيكل التمويل
129	المطلب الثالث: المعلومات المحاسبية و دورها في ترشيد قرار التمويل
136	خلاصة الفصل الثاني
	الفصل الثالث: دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة -
137 - 179	تمهيد:
138	المبحث الأول: عرض عام حول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
138	المطلب الأول: تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
140	المطلب الثاني: تقديم الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق و الفرينة
146	المطلب الثالث: دراسة نشاط وحدة الدقيق و الفرينة و تطوره
152	المبحث الثاني: بنية نظام المعلومات المحاسبي بوحدة إنتاج الدقيق و الفرينة
152	المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة
157	المطلب الثاني: تشغيل نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة
160	المطلب الثالث: مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة و تقييمه

المبحث الثالث: دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات المالية في المؤسسة.....	163
المطلب الأول: دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد قرار التمويل	163
المطلب الثاني: دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد قرار الإستثمار.....	174
خلاصة الفصل الثالث :.....	179
الخاتمة:.....	181
قائمة المراجع:.....	185
الملاحق:.....	190

فهرس الأشكال

الصفحة	عنوان الشكل	رقم الشكل
68	عناصر النظام	01
78	وظائف و مهام نظام المعلومات	02
80	النظم الفرعية لنظام المعلومات الإدارية	03
97	العلاقة بين تشغيل العمليات وتشغيل المعلومات	04
117	العلاقة بين نسبة الإقتراض و تكلفة الأموال و قيمة المؤسسة	05
120	الهيكل التمويلي للمؤسسة في حالة غياب الضرائب لدى مد كلياني و ميلر	06
123	العلاقة بين نسبة الإستدانة و تكلفة الأموال و قيمة المؤسسة في ظل وجود الضرائب	07
126	تأثير نسبة القروض على تكاليف الوكالة	08
127	قيمة المؤسسة في ظل وجود الضرائب و تكلفة الإفلاس و تكلفة الوكالة	09
141	الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق و الفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب	10
148	تطور إنتاج وحدة الدقيق و الفرينة	11
151	تطور مبيعات وحدة الدقيق و الفرينة خلال الفترة (2007-2011)	12
153	مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بوحدة إنتاج الدقيق و الفرينة	13
157	بنية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة	14
158	تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة المالية	15

فهرس الجداول

الصفحة	عنوان الجدول	رقم الجدول
70	يوضح الفرق بين البيانات و المعلومات	01
146	تصنيف العمال حسب المديرية لدى وحدة السميد والدقيق بمؤسسة	02
147	تشكيلة منتجات الدقيق و الفريئة	03
147	تطور الإنتاج وحدة الدقيق و الفريئة خلال الفترة (2005 - 2011)	04
150	تطور مبيعات وحدة الدقيق و الفريئة خلال الفترة (2007-2011)	05
165	تركيبية هيكل تمويل المؤسسة دراسة الحالة	06
166	قدرة التمويل الذاتي لسنوات من 2009 إلى 2011	07
167	تطور رأس مال المؤسسة	08
168	تطور الديون طويلة الأجل بالمؤسسة	09
168	تطور الديون القصيرة الأجل	10
169	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الأصول) خلال الفترة (2009-2011)	11
170	الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانب الخصوم) خلال الفترة (2009-2011)	12
170	قيمة رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)	13
171	قيمة إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)	14
172	قيم الخزينة للمؤسسة ، خلال الفترة (2009 - 2011).	15
173	نسب الهيكل المالي للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)	16
174	نسب السيولة للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)	17
175	نسب المردودية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)	18
176	تطور إستثمارات المؤسسة خلال الفترة (2009-2011)	19

المقدمة

تعيش المؤسسة اليوم في محيط يتميز بتغيرات إقتصادية و إجتماعية و تكنولوجية متسارعة و معقدة أدت لزيادة الحاجة إلى جمع البيانات و معالجتها و إستخدام المعلومات بفعالية ، و التي أصبحت المطلب الأساسي لنجاح المؤسسات بمختلف أشكالها في عصرنا الحالي ، الذي بات يفرض على معظم المؤسسات أن تقوم بإستخدام المعلومات على مدار الساعة لإتخاذ القرارات المرتبطة بوظائفها الإدارية المختلفة كالتخطيط و التنظيم و التوجيه و الرقابة ، و كذلك القرارات المرتبطة بوظائفها التي تعكس محور نشاطها و مهامها الأساسية ، لأجل ذلك أصبحت المعلومات أحد الموارد الهامة في إدارة أنشطة المؤسسات العصرية ولها دور هام في تحديد فعالية وكفاءة المؤسسة ، لذلك إتجهت المؤسسات إلى تصميم وبناء أنظمة معلومات من أجل السيطرة على الكم الهائل من المعلومات الضرورية لإدارة المؤسسة ، وذلك لضمان وصول معلومات موثوقة وصحيحة ودقيقة إلى كافة المستويات الإدارية بالشكل الملائم وفي الوقت المناسب من أجل إستخدامها في إتخاذ قرارات رشيدة تساهم في تحقيق أهداف المؤسسة .

تعد المحاسبة أهم وأقدم نظم المعلومات في المؤسسة ، فهي أحد المصادر الرئيسية للمعلومات حيث أنها تقدم الجزء الأكبر من المعلومات التي تحتاجها كافة المستويات الإدارية والجهات الخارجية ، كما أنها تعالج كما هائلا من البيانات عبر طرق وأساليب متعددة يدوية كانت أو آلية ، بالإضافة إلى علاقتها بمختلف أنظمة المعلومات الأخرى على مستوى المؤسسة .

وقد تطورت المحاسبة تبعا لتطور المجتمعات البشرية وحاجاتها الاقتصادية فعندما كانت المجتمعات بسيطة كانت الحاجة إلى المحاسبة محدودة لا يتعدى دورها تسجيل الممتلكات من أجل حصرها والحفاظ عليها من الضياع ، ولما تطورت المجتمعات إزدادت الحاجة إلى المحاسبة في النشاط الاقتصادي وتعدت وظيفتها إلى توفير معلومات للتخطيط والرقابة وإتخاذ القرارات.

وقد أدت هذه التطورات أيضا إلى تطور أنظمة المعلومات المحاسبية ، التي سمحت بظهور أنواع جديدة من المحاسبة، ينتج عنها معلومات محاسبية متنوعة تلبي مختلف الحاجيات المتزايدة لمستخدميها .

ولقد أصبحت المعلومات المحاسبية تستخدم في إتخاذ مختلف القرارات الاقتصادية وعلى جميع المستويات بحيث أصبح إتخاذها يمثل تحديا كبيرا للمدراء في كل المؤسسات ، خاصة إذا تعلق الأمر بالقرارات المالية و المتمثلة أساسا في قرار الإستثمار و قرار التمويل التي تعد من أصعب و أعقد القرارات التي تسعى من خلالها المؤسسة إلى تحقيق هدف إستراتيجي متمثل في تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أو تعظيم ثروة الملاك. وفي ظل محدودية الموارد المالية وتعدد وتنوع أوجه الإستثمار ، أصبحت المؤسسات الإقتصادية تسعى إلى ترشيد قراراتها المالية من خلال البحث عن المشاريع الإستثمارية التي تحقق أكبر عائد و بأقل المخاطر و تحديد الهيكل المالي المناسب لتمويلها ، وأصبحت عملية المفاضلة بين هذه المشاريع الإستثمارية و طرق تمويلها تحتاج إلى كم ونوع معين من المعلومات ولعل أهم هذه المعلومات تلك التي توفرها أنظمة المعلومات المحاسبية والتي يجب أن تتميز بالدقة والملاءمة و الوضوح و المساعدة على التنبؤ ... إلخ .

أما إذا ما عدنا إلى واقع المؤسسات الاقتصادية الجزائرية ، وأمام إنفتاح الاقتصاد الجزائري على مختلف الاقتصاديات العالمية ، والذي فرض ظروفًا تنافسية كبيرة في السوق الجزائرية سواء من طرف المؤسسات المحلية أو المؤسسات الأجنبية ، أصبح لزامًا على المؤسسات الجزائرية أن تساير التطور الحاصل في مجال الإدارة وعلى جميع المستويات ، ولهذا فهي بحاجة إلى تطوير أنظمة معلوماتها و خاصة المحاسبية منها، لكي تتمكن من تحقيق مختلف أهدافها، وهي بحاجة أيضا إلى إنتهاج سياسة رشيدة فيما يخص إتخاذ القرارات و خاصة المالية منها ، حيث يجب أن تعمل على ترشيدها باستخدام الطرق العلمية والتي تركز أساسا على المعلومات المحاسبية .

وبناء على الطرح السابق يمكن صياغة إشكالية الموضوع على النحو التالي :

ما هو دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية ؟

ولتوضيح هذه الإشكالية يمكن الاستعانة بالأسئلة الفرعية التالية:

1- ما هو نظام المعلومات المحاسبي ، و ما هي خصائص المعلومات المحاسبية الناتجة عنه لتكون أكثر فائدة للأطراف المستخدمة لها ؟

2- ما هو القرار المالي و ماهي أنواعه ؟ و ما علاقتها ببعضها البعض ؟

3- هل عملية إتخاذ القرار المالي بحاجة إلى المعلومات المحاسبية ؟

4- ما مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار المالي على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببسكرة ؟

فرضيات البحث

للإجابة عن التساؤلات السابقة ننتقل من الفرضيات الآتية :

1- يعتبر نظام المعلومات المحاسبية المصدر الأساسي في توفير المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ القرار المالي .

2- يعد القرار المالي من أصعب و أخطر القرارات و الذي يتضمن بالأخص كل من قرار الإستثمار و قرار التمويل التي تترابط و تتداخل فيما بينها محققة أهداف الوظيفة المالية في المؤسسة .

3- تتخذ المؤسسة قرارها المالي إنطلاقا من معلومات المحاسبة المالية ، والمتمثلة أساسا في القوائم المالية للمؤسسة.

4- تستخدم إدارة مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب المعلومات المحاسبية في إتخاذ مختلف قراراتها المالية

أهمية الموضوع

تكمن أهمية دراسة هذا الموضوع في ضرورة إظهار قدرة المحاسبة كنظام للمعلومات على تغطية حاجات طالبها ومستعملي المعلومات المحاسبية والتأكيد على مساهمتها الفعالة في مساعدة متخذي القرارات و خاصة القرارات المالية مما يستوجب تنبيه هؤلاء إلى أهمية وضرورة الإحاطة بمخرجات نظام المعلومات المحاسبي.

أهداف البحث

إن صناعة القرار المالي من أهم المواضيع التي حظيت باهتمام متزايد من قبل الدارسين في مجال الإدارة المالية ، مما أسفر على ظهور مجموعة كبيرة من الدراسات .
و من أهم أهداف هذا البحث ما يلي :

- 1- تحديد ماهية نظام المعلومات المحاسبية ومراحل إنتاج المعلومات و خصائصها .
- 2- تحديد أهم أنواع القرارات المالية و العلاقة الموجودة بينهم .
- 3- إبراز دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في عملية إتخاذ القرارات المالية.
- 4- التعرف على واقع نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة الجزائرية و دوره في ترشيد القرارات المالية

أسباب إختيار الموضوع

تم إختيار هذا الموضوع لعدة إعتبرات من أهمها :

- 1- تزايد أهمية المعلومات ، و خاصة المحاسبية منها في حل مختلف المشاكل الإدارية و مساعدة الإدارة على القيام بوظائفها .
- 2- التطورات الحاصلة في على مستوى أنظمة المعلومات المحاسبية ، و التي أدت إلى ظهور أنظمة فرعية و خاصة نظام المحاسبة الإدارية التي تفنقر إليه جل المؤسسات الإقتصادية الجزائرية .
- 3- التأكيد على إستخدام الأسلوب العلمي في إتخاذ القرارات الإدارية و خاصة القرارات المالية منها .
- 4- محاولة تغطية العجز الموجود في مجال دراسة أنظمة المعلومات المحاسبية و علاقتها بإتخاذ قرار الإستثمار و قرار التمويل .
- 5- الرغبة و الميول الشخصي في تناول مثل هذه الموضوعات .

حدود الدراسة

تقتصر هذه الدراسة على أنظمة المعلومات المحاسبية و دورها في إتخاذ القرارات الإستثمارية الخاصة بالأصول الثابتة و القرارات التمويلية في المؤسسة الإقتصادية الجزائرية و ركزنا هنا على شركات المساهمة أما فيما يخص الإطار المكاني للدراسة فقد تم إختيار إحدى المؤسسات الإقتصادية الجزائرية و هي مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببيسكرة ، أما فيما يخص الإطار الزمني فقد إمتد من 2009 إلى 2011 .

الدراسات السابقة

لقد كان موضوع نظام المعلومات المحاسبي و إتخاذ القرارات المالية محل إهتمام الكثير من الدراسات و البحوث التي تناولة الموضوع من عدة زوايا ، ومن بين أهم هذه الدراسات ما يلي :

1- أحمد جنان سعدون (نظام المعلومات المحاسبي و دوره في إتخاذ القرارات ، دراسة حالة وحدة تريفال) رسالة ماجستير في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2004.

تطرق الطالب إلى نظام المعلومات المحاسبي من حيث مفهومه و وظائفه و آلياته و مراحل إنتاج المعلومات في هذا النظام ، ثم تطرق إلى المعلومات المحاسبية و دورها في مساعدة إدارة المؤسسة في ممارسة وظائفها .

من خلال هذه الدراسة ركز الطالب على نظام المعلومات المحاسبي و مخرجاته و دور هذه الأخيرة في ممارسة الوظائف الإدارية من تخطيط و رقابة و إتخاذ القرار في المؤسسة .

2- عيادي عبد القادر (دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار التمويلي ، دراسة حالة مؤسسة الإسمنت و مشتقاته بالشلف) مذكرة ماجستير في علوم التسيير ، جامعة الشلف 2008 تطرق الطالب إلى نظام المعلومات المحاسبي من حيث مفهومه و مدخلاته و معالجة البيانات و مخرجاته ، ثم تطرق إلى مصادر التمويل المكونه للهيكل المالي و كيفية حساب تكلفتها و أهم النظريات التي تفسر هذا الهيكل و محدداته .

من خلال هذه الدراسة ركز الطالب على القوائم المالية بإعتبارها أهم مخرجات النظام المحاسبي و دورها في مساعدة الإدارة في إتخاذ قراراتها التمويلية ، و توصل الطالب إلى أن تحليل هذه القوائم بإستخدام بعض الأدوات مثل التحليل المالي و التنبؤ المالي و تحليل التعادل و الرفع المالي يساعدها على الوقوف مواقع الخلل في الهيكل المالي و أثر القرارات التمويلية عليه، و توصل في الأخير إلى أن الهيكل المالي الأمثل يتمثل في المزيج من كافة مصادر التمويل المتاحة للمؤسسة الذي يحقق أكبر عائد على الأصول و بأقل تكلفة و مستوى أقل من المخاطرة .

3- يوسف قريشي(سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر،دراسة ميدانية)

أطروحة دكتورا دولة في العلوم الإقتصادية ، جامعة الجزائر ، 2005

تطرق الطالب إلى مختلف مصادر التمويل المتاحة أمام المؤسسة و المفاضلة بينها ، و تطرق أيضا إلى تكلفة التمويل و الأثر الضريبي على إختيار هيكل تمويل المؤسسة .

من خلال هذه الدراسة ركز الطالب على سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر و قام بحصر مختلف معوقات نشأتها و تطورها و خاصة في المسائل المرتبطة بجانب التمويل منها ، و بينت هذه الدراسة أن الهيكل المالي للمؤسسة هو إجابة عن حقيقة التمويل في الجزائر ، و بين أيضا إشكالية التمويل من خلال صعوبة الإستدانة مما يعكس ضيق قنوات التمويل المؤسسة في الجزائر .

منهجية البحث

من أجل الإحاطة بمختلف جوانب الموضوع وأبعاده ، وإختبار صحة الفرضيات ، وللإجابة على الإشكالية المطروحة تم إستخدام المنهج الوصفي من أجل التعرف على أهم القرارات المالية على مستوى المؤسسة الاقتصادية و تحديد ماهية نظام المعلومات المحاسبية . وإستخدام المنهج التحليلي لإبراز العلاقة الموجودة بين نظام المعلومات المحاسبية و القرارات المالية .

وقد تم إستخدام منهج دراسة الحالة من خلال محاولة إسقاط مختلف جوانب الدراسة النظرية على المؤسسة الاقتصادية الجزائرية " مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب - بسكرة - " .

هيكل البحث

إنطلاقا من طبيعة الموضوع وأهدافه تم تقسيم البحث إلى ثلاثة فصول ، فصلين نظريين وفصل تطبيقي . تطرقنا في الفصل الأول إلى الإطار العام للقرارات المالية و الذي خصص مبحثه الأول لعملية إتخاذ القرارات في المؤسسة من حيث مفهومها و مراحلها و أنواعها وأهم الطرق المساعدة في إتخاذها ، أما المبحث الثاني فتناولنا قرار الإستثمار على مستوى المؤسسة من خلال التطرق إلى مفهوم الإستثمار و محددات و مقومات قرار الإستثمار ، ثم إنتقلنا إلى التخطيط الإستثماري و أهم مراحلها ، ثم إنتقلنا إلى تحديد أهم الطرق العلمية المستخدمة في تقييم و المفاضلة بين الإقتراحات الإستثمارية . أما المبحث الثالث فخصص لقرار التمويل و الذي تطرقنا من خلاله إلى أهم مصادر التمويل في المؤسسة التي تشكل في مجموعها هيكلها المالي و أهم العوامل المحددة له ، لننتقل بعد ذلك إلى سيرورة إتخاذ قرار التمويل في المؤسسة . أما فيما يخص المبحث الرابع فكان يتمحور حول تكلفة الأموال وإتخاذ قرار الاستثمار، وتم من خلاله إبراز التفاعل بين كل من قرار الاستثمار وقرار التمويل .

أما في الفصل الثاني من هذه الدراسة فقد تم إبراز دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات المالية حيث تم التطرق في المبحث الأول إلى ماهية نظام المعلومات من خلال أبراز مفهوم كلا من النظام و المعلومات لننتقل إلى نظام المعلومات في المؤسسة و التركيز على أهم فروعها و هو نظام المعلومات الإداري . و خصص المبحث الثاني لنظام المعلومات المحاسبي من حيث تعريفه و خصائصه و مكوناته و كيفية تصميمه أما المبحث الثالث فتم التعرض إلى دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار من خلال إبراز دور المعلومات المحاسبية في كل مرحلة من مراحل تخطيط المشروعات الإستثمارية و أهم المعلومات اللازمة لترشيد القرار الإستثماري. أما المبحث الرابع فقد تم التطرق إلى دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل من خلال تحديد مفهوم الهيكل المالي الأمثل و خصائصه و تحديد أهم النظريات المفسرة لهذا الهيكل لنصل في الأخير إلى تحديد دور القوائم المالية في تقييم الهيكل المالي بإستخدام مؤشرات التوازن المالي و بعض النسب المالية .

أما الفصل الثالث فقد قمنا من خلاله بدراسة ميدانية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بهدف إسقاط الجوانب النظرية من الدراسة على الواقع الفعلي للمؤسسة الجزائرية ، وتم تقسيم الجانب التطبيقي إلى ثلاثة مباحث ، من خلال المبحث الأول قمنا بتقديم عام للمؤسسة من خلال تعريفها و تحليل هيكلها التنظيمي و أهم أنشطتها . أما في المبحث الثاني فتم تشخيص نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة وتحديد جوانب القوة و الضعف في هذا النظام . و خصص المبحث الثالث لتحديد دور المعلومات المحاسبية في ترشيد القرار المالي في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ، من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة و الوقوف على تركيبه و مصادر تمويل مختلف نشاطاتها ، و تحديد أهمية و أنواع القرارات الإستثمارية في المؤسسة و مدى مساهمة المعلومات المحاسبية في إتخاذها .

وقد تم إختتام البحث بخاتمة عامة تم التطرق من خلالها إلى نتائج اختبار الفرضيات والإجابة عن الإشكالية المطروحة في المقدمة، والخروج ببعض النتائج والتوصيات المقترحة ، وبعض المواضيع التي يمكن أن تكون محاور للدراسة والبحث مستقبلا.

الفصل الأول

الإطار العام لاتخاذ القرارات المالية

تمهيد :

تعتبر عملية إتخاذ القرار بشكل عام من أعقد العمليات وأكثرها تأثيرا على حياة الأفراد والمؤسسات فهي عملية مترابطة و متداخلة مع جميع وظائف الإدارة ونشاطاتها وتتم في كل المستويات التنظيمية ، ويعد القرار المالي من بين أهم القرارات الإدارية ، بإعتباره يشمل خاصة كل من قرارات التمويل والإستثمار التي تتصف بالترابط و التداخل فيما بينها ، فقرار الإستثمار يهتم بتحديد مبلغ الأموال التي ستستثمر وكذا إختيار نوع الأصول التي تكون موضوع هذه الإستثمارات ، و في المقابل يهتم قرار التمويل بالكيفية التي سوف تتحصل بها المؤسسة على الأموال الضرورية لإستثماراتها ، ولذا سنتطرق في هذا الفصل إلى العناصر التالية :

- مفاهيم حول عملية إتخاذ القرار .
- إتخاذ قرار الإستثمار .
- إتخاذ قرار التمويل .
- تكلفة الأموال وإتخاذ القرار الإستثماري .

المبحث الأول : مفاهيم حول عملية إتخاذ القرار

ترتبط عملية إتخاذ القرارات بحل المشاكل المختلفة التي تواجه المديرين ، كما تعتبر وسيلة تستخدمها الإدارة لتمكينها من القيام بوظائفها و تحقيق أهدافها ، ومن هنا تبرز أهمية هذه العملية ، حيث تتوقف مدى فعالية القرار المتخذ على الأسلوب الذي يتم به إعداد واتخاذ القرار وكفاءة الأفراد المشاركين في إعداده وإقراره ، وينعكس هذا بدوره على كفاءة الأداء التنظيمي للمؤسسات .

وسنقوم في هذا المبحث للتطرق للنقاط الآتية :

- مفهوم القرارات الإدارية و أهميتها و مراحل إتخاذها .
- تصنيف القرارات الإدارية .
- الأساليب المساعدة في إتخاذ القرار و العوامل المؤثرة في إتخاذها .

المطلب الأول : مفهوم القرارات الإدارية و أهميتها و مراحل إتخاذها :

يتضح معنى القرار الإداري من خلال التعريفات المتعددة التي وضعها له علماء الإدارة والتي يمكن من خلال إستعراض بعضها إستخلاص مقوماته وأهميته.

1- مفهوم القرار الإداري :

هناك تعاريف متعددة للقرار الإداري من أهمها ¹:

- القرار الإداري يعني "الإختيار الحذر و الدقيق لأحد البدائل من بين إثنين أو أكثر من مجموع البدائل السلوكية"

- ويعرف نيجرو (Nigro) القرار بأنه " الإختيار المدرك و الواعي بين البدائل المتاحة في موقف معين "
- ويعرف أيضا بأنه " نهاية مرحلة خاصة بتقييم المنافع النسبية لمجموعة من البدائل المتاحة ، بحيث يختار البديل الأمثل لتنفيذه ، أو هو عبارة عن البديل الأمثل الذي يتم إختياره من بين عدد من البدائل الممكنة والذي يؤدي إلى تعظيم النتائج المرغوب فيها " ²

ومن خلال التعاريف السابقة يمكن إستنتاج العناصر التي يجب توفرها لوجود القرار :

- وجود مشكلة تتطلب حل .
- وجود بديلين إثنين على الأقل يتم الإختيار بينهما .
- عملية الإختيار يجب أن تتم عن وعي و إدراك .

2- أهمية القرار الإداري :

تستمد عملية إتخاذ القرارات أهميتها بالنسبة للعملية الإدارية من كونها تمثل نقطة البدء بالنسبة لجميع

¹ - نواف كنعان ، إتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2003 ، ص 83 .

² - مصطفى مظهر ، مصطفى أبو بكر ، بحوث العمليات وفعاليات القرارات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1997 ، ص 23

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

النشاطات والفعاليات اليومية في حياة المؤسسات ولأن التوقف على إتخاذها يؤدي إلى شلل العمل والنشاط وتراجع المؤسسة.¹

ومن هنا أصبحت عملية اتخاذ القرارات جوهر العملية الإدارية ، و أصبح مقدار النجاح الذي تحققه أية مؤسسة يتوقف إلى حد بعيد على قدرة و كفاءة قيادتها على إتخاذ القرارات المناسبة .
ومما زاد من أهمية القرارات ودورها في تحقيق أهداف الإدارة ما تشهده المؤسسات الحديثة من مشكلة تعدد وتعدد أهدافها ووجود التعارض بين هذه الأهداف أحيانا ، إذ لم يعد التنظيم الإداري يسعى لتحقيق هدف واحد كما كان من قبل، وإنما عليه أن يسعى لتحقيق العديد من الأهداف المعقدة والمتشابكة ، مما زاد من المشاكل التي تواجه قيادات هذه المؤسسات، وما تبعه من اتخاذ العديد من القرارات لمواجهة هذه المشاكل.²
كما يمكن إبراز أهمية القرارات الإدارية من خلال العناصر التالية:

- تعتبر القرارات الإدارية وسيلة علمية ناجعة لتطبيق السياسات والاسرراتيجيات للمؤسسة من أجل تحقيق أهدافها .

- تلعب القرارات الإدارية دورا هاما وفعالاً في القيام بكافة العمليات الإدارية من التخطيط، والرقابة، والتنظيم
- تبين القرارات الإدارية مدى قدرة القادة الرؤساء الإداريين في القيام بالمهام الإدارية الموكلة إليهم بأسلوب علمي وعملي.

3- مراحل عملية إتخاذ القرار :

تمر عملية اتخاذ القرارات بمجموعة من المراحل المتتابعة و التناسقة والتي سنحاول تفصيلها فيما يلي:

3-1- مرحلة تشخيص المشكلة:

تعتبر أول خطوة في عملية اتخاذ القرار ، و يعني تشخيص المشكلة " التعريف عن المشكلة الحقيقية وتحديد أبعادها و تحري السبب الرئيسي لظهورها و معرفة أسبابها و أعراضها و أثارها "³ .
فالمشكلة هي عبارة عن الخلل الذي يتواجد نتيجة إختلاف الحالة القائمة عن الحالة المرغوب في وجودها، أو هو الفرق بين ما يحدث فعلا وما يجب أن يكون .⁴

كما أنها تشير إلى تلك المتغيرات المستقلة التي تؤدي إلى جعل مستويات الأداء في المنظمة لا تتلائم مع الهدف المحدد ويمكن التفريق بين ثلاث أنواع من المشاكل :⁵

- **المشاكل التقليدية** : ويتمثل هذا النوع في المشاكل التي تتصل بإجراءات العمل اليومي وتنفيذه وفي نشاط المؤسسة ككل، وهذه المشاكل قد تكون روتينية يتكرر حدوثها بذات شكلها وموضوعها وقد تكون متعلقة

¹ منصور البدوي ، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987 ، ص44 .

² نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 94

³ نفس المرجع ، ص 115

⁴ أحمد جنان ، نظام المعلومات المحاسبي دوره في إتخاذ القرار ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004 ، ص86

⁵ نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 130

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

بتصريف شؤون العمل وسير خطواته...إلخ.

- المشاكل ذات الصبغة الحيوية: وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها .
- المشاكل المتعلقة بأمور طارئة: وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المؤسسة والتي يصعب التنبؤ بها .

3-2- مرحلة تحليل المشكلة:

بعد التعرف على المشكلة و تحديدها تأتي مرحلة التحليل و حيث تقتضي هذه المرحلة تصنيف هذه المشكلة وتحديد البيانات والمعلومات المطلوبة لحلها و مصادرها .

فتصنيف المشكلة يعني تحديد طبيعتها وحجمها ومدى تعقدها ونوعية الحل الأمثل المطلوب لمواجهتها، و عملية التصنيف تساعد في تحديد الطرف الذي سوف يقوم بإتخاذ القرار ، و من الذي يجب إستشارته ، و الأطراف التي يجب أن تبلغ بهذا القرار.¹

و يتطلب تحليل المشكلة محل القرار بيان البيانات و المعلومات المطلوبة و مصادرها و حجمها و الوسائل التي تساعد في الحصول عليها ، ومن بين أهم المعلومات التي يستخدمها المدير للقيام بمهامه نجد المعلومات الأولية و الثانوية و المعلومات التاريخية و الجارية و المعلومات الكمية و النوعية ... و التي تساعد المدير متخذ القرار على تبيان حقيقة المشكلة وأبعادها ، كما أن هذه المعلومات تخضع هي الأخرى للفحص والتدقيق حتى لا تؤدي إلى انحراف متخذي القرار عن الهدف المراد الوصول إليه .

ومن الطرق التي تساعد على تحليل المشكلة وتبسيطها نجد :²

- تحديد الحدود الخاصة بالمسكلة والذي يعني أن يحدد المدير بدقة العناصر التي تحتويها المسكلة .
- فحص كل الظروف التي تغيرت وأدى التغيير فيها إلى ظهور المسكلة .
- تحليل المسكلة الكبيرة إلى عدد من المشاكل الفرعية .
- تركيز الجهود في المسكلة على العناصر التي يمكن السيطرة عليها والتحكم فيها.

3-3- مرحلة تحديد البدائل الممكنة:

البدائل هي الحلول أو الوسائل أو الأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل مشكلة قائمة ، فالمعلومات التي تم جمعها من أجل تحليل المسكلة المطروحة أمام متخذي القرار فهي تساعدهم ليس فقط في الوقوف على أسباب

¹ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 129

² - إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث ، مصر، ص 219

المشكلة بل تطرح أمامهم مجموعة من الحلول لأنه نادرا ما نجد حلا واحدا للمشكلة وإلا لما اعتبرت مشكلة في حد ذاتها.

إن عملية تحديد هذه البدائل تتطلب من الإدارة أن تكون لها القدرة على تطوير الحلول والتصور في حقل إيجاد الحلول وخاصة الجديد منها، وكذلك الاعتماد الواسع على التجارب والسجلات السابقة ومعلومات وخبرات الآخرين في نفس المجال حتى يمكن الإمام بجميع المعلومات والنواحي المتعلقة بالمشكلة وبالتالي بكل الحلول الممكنة.

إن أهمية هذه المرحلة تجعل المؤسسة في حاجة إلى كل البدائل الممكنة ، إلا أنها أحيانا تصادف بعض القيود والعقبات التي تحد من حرية التصرف لمتخذ القرار ، و من بين هذه القيود نجد :¹

- القيود الزمنية : إذ أن القرار مقيد بإتخاذه في وقت محدد لا يجب تجاوزه و هذا ما قد يقع متخذ القرار إلى التحلي على البدائل التي تحتاج إلى فترة زمنية طويلة .

- القيود المالية : قد يضطر متخذ القرار إلى تخفيض عدد البدائل المطروحة مراعاة للظروف المالية للمؤسسة ، كما قد يستبدل بديل بعينه نظرا لأن دراسته تفوق طاقة المؤسسة . تقضي نظم المعلومات على هذا النوع من القيود بسبب قدرتها على معالجة عدد هائل من البدائل بدون حاجة إلى أموال إضافية .

3-4- مرحلة تقييم البدائل إختيار البدائل الأفضل :

بعد أن يتضح للمدير بدائل حل المشكلة وجب عليه بعد ذلك إجراء تقييم شامل للحلول البديلة ، أي العمل على كشف مزايا و عيوب كل بديل ، و هذه الخطوة تتطلب عملية تتبؤ فعالة بالنتائج المترتبة عن كل بديل ، ليتم بعد ذلك إختيار البديل المناسب من بين البدئل المتاحة لحل المشكلة .

تعتبر هذه المرحلة من أصعب مراحل عملية إتخاذ القرار وأكثرها تعقيدا، وتتبع صعوبة هذه المرحلة من كونها تتطلب مجهودا فكريا من متخذ القرار لإجراء الموازنة والتقييم الدقيق لمزايا و عيوب كل بديل من البدائل المتعددة المقترحة، وللتغلب على هذه الصعوبات هناك مجموعة من المعايير و الإعتبارات التي يسترشد بها متخذ القرار في إختيار البديل الأمثل من أهمها :²

- درجة المخاطرة المتوقعة من إختيار البديل : أي الموازنة بين المخاطر و المكاسب المتوقعة لكل بديل .
- الإقتصاد في الجهد و النفقات : وهنا يفضل البديل الذي يعطي أفضل النتائج بأقل كلفة و جهد ممكن .
- الإمكانيات و الموارد المتاحة : أي عند المفاضلة بين البدائل يجب الأخذ بعين الإعتبار الإمكانيات والموارد اللازمة لتنفيذها
- الوقت الذي يستغرقه إختيار البديل و تنفيذه : يجب إرتباط الحل البديل بالوقت المناسب ، فدرجة السرعة المطلوبة في إختيار البديل و المدى الزمني المطلوب للحصول على الحل المنشود ، تؤثر في إختيار البديل .

¹ - إسمهان خلفي ، دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009. ص 7

² - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص158

3-5- مرحلة تنفيذ القرار و متابعته :

هناك من يعتقد أن عملية إتخاذ القرار تنتهي بمجرد إختيار البديل الأمثل ، لكن في الواقع فإن هذه العملية لا تنتهي إلا بعد وضع القرار موضع التنفيذ ، و هذا يتطلب معرفة و إلمام من لهم علاقة بتنفيذ القرار بالخطوات اللازمة لتنفيذه ومتابعة هذا التنفيذ للتأكد من أن القرار يحقق الأهداف المطلوبة .

المطلب الثاني : تصنيف القرارات الإدارية :

يمكن الاعتماد في تصنيف القرارات الإدارية على عدة معايير من أهمها : تصنيف القرارات وفقا للوظائف الأساسية للمؤسسة وفقا لأهمية القرارات، وفقا لإمكانية برمجتها أو جدولتها، وفقا لأساليب إتخاذها، وفقا لظروف إتخاذها ووفقا للنمط القيادي لمتخذها.

1- تصنيف القرارات وفقا للوظائف الأساسية للمؤسسة :

ويمكن تصنيف القرارات وفقا لهذا المعيار إلى الأنواع الأتية :¹

1-1- قرارات تتعلق بالعنصر البشري:

وتتضمن القرارات التي تتناول مصادر الحصول على الموظفين، وطرق الاختيار والتعيين وكيفية تدريب العاملين، وأسس تحليل وتوصيف الوظائف، وأسس دفع الأجور والحوافز وطرق الترقية وكيفية معالجة الشكاوي والتأخر والغياب، وعلاقة المنظمة بالنقابات والاتحادات العمالية.

1-2- قرارات تتعلق بالوظائف الإدارية ذاتها:

كالقرارات الخاصة بالأهداف المراد تحقيقها، والإجراءات الواجب اتباعها والسياسات وبرامج العمل وقواعد اختيار المديرين وتدريبهم وترقيتهم وفصلهم وأساليب التحفيز وأساليب الاتصال، ومعايير الرقابة و النمط القيادي الملائم .

1-3- قرارات تتعلق بالإنتاج:

وتتضمن القرارات الخاصة باختيار موقع المصنع وأنواع الآلات المستخدمة وكيفية الحصول عليها، و تصميم المصنع الداخلي وطريقة الإنتاج ومصادر الحصول على المواد الخام، والتخزين وحجمه... إلخ .

1-4- قرارات تتعلق بالتسويق:

وتشمل هذه المجموعة من القرارات تلك الخاصة بنوعية السلعة التي سيتم بيعها وأوصافها، والأسواق التي سيتم التعامل معها، ووسائل الدعاية والإعلان الواجب استخدامها لترويج السلعة، وبحوث التسويق ووسائله، وخدمات البيع... إلخ

1-5- قرارات تتعلق بالتمويل:

كالقرارات الخاصة بحجم رأس المال اللازم والسيولة وطرق التمويل ومعدلات الأرباح المطلوب تحقيقها وكيفية توزيعها... إلخ.

¹ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 249

2- تصنيف القرارات وفقا لأهميتها :

وقد صنفت القرارات وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع :

2-1-القرارات الإستراتيجية:

وهي القرارات التي تتعلق بكيان التنظيم الإداري ومستقبله والبيئة المحيطة به، وتتميز القرارات الاستراتيجية بالثبات النسبي طويل الأجل، وبضخامة الاستثمارات أو الاعتمادات المالية اللازمة لتنفيذها، وبأهمية الآثار والنتائج التي تحدثها في مستقبل التنظيم، وبما يتطلبه اتخاذها من عناية خاصة وتحليلات لأبعاد اقتصادية ونظرا لأهمية آثار ونتائج القرارات الاستراتيجية على حاضر المنظمة الإدارية ومستقبلها فإن الاختصاص في اتخاذها يكون منوطا بالإدارة العليا،¹ ومن خصائص القرارات الإستراتيجية أنها تهتم بالمجالات الأتية :²

- نطاق العمليات الخاصة: أي أنها قرارات تهتم بتحديد ما هي طبيعة ميادين العمل التي سوف تعمل فيها المؤسسة وتخصيص الموارد المتاحة للمؤسسة أي إستغلال الموارد المتاحة أحسن إستغلال ويدخل في ذلك تأمينها إن كانت نادرة.

- الأداء المالي: أي أنها قرارات تهتم بتحسين مستوى الأداء المالي والعوائد من الأنشطة الإستراتيجية المختلفة للمؤسسة

2-2-القرارات التكتيكية:

وهذه القرارات يتخذها في الغالب رؤساء الأقسام أو الإدارات ، أو ما يسمى بالإدارة الوسطى ، وغالبا ما تهدف هذه القرارات إلى تقرير الوسائل المناسبة لتحقيق الأهداف وترجمة الخطط أو تحديد مسار العلاقات بين العاملين وبيان حدود السلطة أو تقسيم العمل ، كما تتعلق هذه القرارات بكيفية إستغلال الموارد اللازمة للإستمرار العمل بما يحقق أعلى معدل من الأداء .³

2-3-القرارات التنفيذية :

وهي القرارات التي تتعلق بمشكلات العمل اليومي وتنفيذه والنشاط الجاري في المؤسسة وتعتبر من اختصاص الإدارة المباشرة أو التنفيذية في معظم الأحيان⁴ . ومن خصائصها أنها :⁵

- روتينية ومتكررة لذلك في أغلب الأحيان تكون مبرمجة .
- تركز على العمليات الإنتاجية والبيعية والتمويلية .
- تنطوي على درجة عالية من التأكد .

¹ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 251

² - إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم وحالات تطبيقية) ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1990 ، ص 57 .

³ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 252

⁴ - نفس المرجع ، ص 252

⁵ - حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999 ، ص 262

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

3- تصنيف القرارات وفقا لإمكانية برمجتها أو جدولتها :

تصنف وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما:¹

3-1- القرارات المبرمجة:

تتخذ هذه القرارات لمواجهة المشكلات اليومية . وغالبا ما تعد مقدمات الإجراءات الشكلية التي تمر بها مثل :
القرارات الصادرة بالترقية بالأقدمية ، منح إجازة إعتيادية و غيرها .

3-2- القرارات غير المبرمجة :

وهي القرارات التي لا تتكرر ، وتهتم بالمشكلات المعقدة التي تحتاج إلى دراسة وتفكير طويل ومعلومات دقيقة ووافية بالإضافة إلى إجراء البحوث والدراسات واستطلاع الآراء تمهيدا لاتخاذها ، ومن أمثلتها إنشاء فرع جديد للشركة .

4- تصنيف القرارات وفقا لأساليب اتخاذها:

تصنف وفقا لهذا المعيار إلى نوعين هما :²

4-1- القرارات الكيفية (الوصفية) :

تعتمد على الأساليب التقليدية القائمة على التقدير الشخصي للمدير وخبرته وتجاربه ، ودراسته للآراء والحقائق المرتبطة بالمشكلة ومن هنا فإن مثل هذه القرارات تتأثر بالاعتبارات التقديرية الذاتية مثل الأحاسيس والإدراك واتجاهات وخلفية المدير الذي يتخذها .

4-2- القرارات الكمية (المعيارية):

يتم اتخاذها بالاعتماد على الرشد والعقلانية لمتخذها ، وتعتمد على القواعد والأسس العلمية التي تمكن من اتخاذ القرارات الرشيدة والصائبة .

4-3- تصنيف القرارات وفقا لظروف إتخاذها:

تصنف وفقا لهذا المعيار إلى ثلاثة أنواع هم كالاتي :

4-1- قرارات تتخذ في ظروف التأكد التام:

وهي القرارات التي يكون متخذ القرار على علم تام بكل المعلومات الملائمة و اللازمة لإتخاذها ، وغالبا ما يكون الموقف الذي يوجد فيه متخذ القرار واضحا ، وتتميز مثل هذه القرارات بسهولة إتخاذها والاطمئنان إلى نتائجها .

4-2- قرارات تتخذ في حالة المخاطرة:

في هذه الحالة يتوفر قدر من المعلومات ويكون القرار ناتج عن الخبرة السابقة ويتم إعداد الاحتمالات الخاصة بالظروف المتوقعة الحدوث مستقبلا بناء على ما يتوفر من بيانات الخبرة، ولذا تكون الاحتمالات الناتجة موضوعية .

¹ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص254

² - نفس المرجع ، ص255

4-3- قرارات تتخذ في ظروف عدم التأكد:

ومثل هذه القرارات لا توفر لمتخذ القرار أية معلومات عن المشكلة مما يجعل الاحتمالات المرتبطة بالأحداث المتوقعة غير معروفة ويلجأ متخذ القرار في هذه الحالة إلى بعض الأساليب الرياضية والإحصائية للوصول إلى أحد البدائل المتاحة.

5- تصنيف القرارات وفقاً للنمط القيادي لمتخذها :

و تصنيف القرارات وفقاً لهذا المعيار إلى نوعين¹:

5-1- القرارات الإنفرادية :

هذه القرارات يتم اتخاذها من قبل المدير بشكل انفرادي ويعلنها على موظفيه دون إعطائهم أية فرصة للمشاركة في إتخاذها .

5-2- القرارات الديمقراطية :

و هي القرارات التي يتم اتخاذها من خلال إشراك المستويات المختلفة من العاملين وغيرهم ممن يعينهم أمر القرار وتتميز هذه القرارات بالفعاليتها و رشدها ، ذلك لأن مشاركة المرؤوسيين في صنعها يساعد على قبولها و يحفزهم على تنفيذها .

المطلب الثالث : أساليب المساعدة في إتخاذ القرار و العوامل المؤثرة فيه :

1- الأساليب المساعدة في إتخاذ القرار :

أعتمدت الكثير من كتب الإدارة في تصنيف الأساليب التي يتبعها المديرون في إتخاذ القرارات إلى أسلوبين رئيسين هما : الأسلوب التقليدي و الأسلوب العلمي .

1-1- الأساليب التقليدية :

تعود جذور هذا الأسلوب إلى الإدارات القديمة و التي كانت تعتمد في حل مشاكلها على الأساليب الحدسية مثل التقدير الشخصي بناء على خبرة المدير السابقة ، بالإضافة إلى التجربة والخطأ ، و التقليد و إتباع القادة... الخ . و من أهم هذه الأساليب نجد :²

1-1-1- الخبرة:

يمر المدير بعدد من التجارب أثناء أدائه لمهامه الإدارية يخرج منها بنتائج ودروس مستفادة من النجاح والفشل تتير له الطريق نحو العمل في المستقبل، وهذه الدروس من التجارب الماضية غالباً ما تكسب المدير مزيداً من الخبرة التي تساعد في الوصول إلى القرار المطلوب ، ولا تقتصر الخبرة المعنية في هذا الأسلوب على خبرة المدير متخذ القرار ، بل يمكن الاستفادة بخبرات المديرين الآخرين من زملائه أو المديرين السابقين له.

¹ -نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص257

² - نفس المرجع ، ص181

1-1-2- إجراء التجارب:

لقد بدأ تطبيق أسلوب إجراء التجارب في مجالات البحث العلمي ثم انتقل تطبيقه إلى الإدارة للاستفادة منه في مجالات اتخاذ القرارات، وذلك بأن يتولى متخذ القرار نفسه إجراء التجارب حيث يتوصل من خلال هذه التجارب إلى اختيار البديل الأفضل ، ومن مزايا هذا الأسلوب أنه يساعد المدير متخذ القرار على اختيار أحد البدائل المتاحة لحل المشكلات، وذلك من خلال إجراءات التجارب على هذا البديل وإجراء التغييرات أو التعديلات عليه، بناء على الثغرات والأخطاء التي تكشف عنها التجارب. ومن عيوبه أنه أسلوب يتطلب الكثير من الجهد والوقت و المال .

1-1-3- البديهة و الحكم الشخصي :

يعني هذا الأسلوب استخدام المدير حكمه الشخصي و إعتماده على سرعة البديهة في إدراك العناصر المتعلقة بالمواقف و المشكلات التي تعترضه ، وتبدو صعوبة ومخاطر استخدام هذا الأسلوب في أنه يقوم على أسس شخصية نابعة من شخصية المدير وقدراته العقلية واتجاهاته وخلفياته النفسية والاجتماعية ومعارفه. و يمكن أن يكون هذا الأسلوب مجديا في اتخاذ القرارات غير الإستراتيجية التي يكون تأثيرها محدودا وكذلك في المواقف الطارئة والتي تتطلب مواجهة سريعة.

1-1-4- دراسة الآراء والاقتراحات وتحليلها :

يعني هذا الأسلوب اعتمادا المدير على البحث ودراسة الآراء والاقتراحات التي تقدم إليه حول المشكلة وتحليلها ليتمكن على ضوءها من اختيار البديل الأفضل. ومن الصعوبات التي تواجه المدير في تطبيق هذا الأسلوب أن تطبيقه يتطلب تجزئة المشكلة الإدارية التي تواجهه إلى أجزاء ودراسة كل جزء منها على حدة، وكذلك دراسة المشكلة ككل ، كما يتطلب إشراك المدير لكل من يساهم بأرائه و إقتراحاته في إتخاذ القرار و كذلك إشراك المرؤوسين الذين يتولون تنفيذ القرار ، ومن مزاياه أنه أقل تكلفة من الأساليب التقليدية الأخرى. ويتضح من خلال هذا العرض أن الأساليب التقليدية لاتخاذ القرارات تعتمد على أسس ومعايير نابعة من شخصية المدير وقدراته ومعارفه، إلا أن التطورات التي شهدتها الإدارة و صعوبة و تعقد المشاكل التي يواجهها المديرين أثبتت عدم كفاية الأساليب التقليدية لمواجهة المعطيات التطورات الجديدة وتتطلب بالتالي الاستعانة بأساليب ونظريات علمية جديدة من أجل التلائم مع الظروف الحالية .

1-2- الأساليب العلمية :

من بين أهم الأساليب العلمية الحديثة المستخدمة في إتخاذ القرار نجد :

1-2-1-بحوث العمليات:

تعني بحوث العمليات تطبيق الوسائل و الطرق و الفنون العلمية لحل المشكلات التي توجه المديرين بشكل يضمن تحقيق أفضل النتائج ، ويعتبر أسلوب في نظر الكثير من علماء الإدارة الحديثين من أهم الأساليب التي قدمها علماء الإحصاء والرياضيات في مجال اتخاذ القرارات، إلا أن ذلك لا يعني أن هذا الأسلوب لا يخلو من العيوب فمن أهم ما أخذ عليه أنه يعتمد على تبسيط المشكلة محل القرار من خلال صياغتها في صورة نموذج

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

رياضي، وهذا يتطلب تحديد الأهداف والمتغيرات والقيود والافتراضات التي يمكن أخذها في الاعتبار وتلك التي يمكن إهمالها، كما يتطلب توافر المعرفة الكافية لدى متخذ القرار عن النماذج الرياضية، كما يؤخذ عليه أيضا تركيزه المفرط على العوامل التي يمكن قياسها كميًا وعدم إعطاء أهمية للعوامل التي يصعب قياسها بشكل كمي¹

1-2-2- نظرية الإحتمالات :

أثبتت بعض التطبيقات العلمية أن تطبيق نظرية الإحتمالات يساعد متخذ القرار في مواقف و حالات عدم التأكد و حالات المخاطرة في تحديد درجة احتمال حدوث أحداث معينة تؤثر في تنفيذ القرار أو في تحقيق النتائج المطلوبة و من الصعوبات التي تعترض المدير في تطبيق هذا الأسلوب هو عدم توفر البيانات و المعلومات الدقيقة و الوافية و خاصة التاريخية منها و التي تساعد متخذ القرار على تقدير الإحتمالات .

1-2-3- نظرية المباريات :²

تعتبر نظرية المباريات أحد الوسائل المساعدة على إتخاذ القرار خصوصا في الحالات التي يحدث فيها نزاع بين طرفين أو عدة أطراف بحيث لا يستطيع متخذ القرار أن يسيطر بشكل كامل على العوامل التي تؤثر في النتائج التي يستطيع الحصول عليها من قراره، ومن المواقف التي تشترك فيها نظرية المباريات عند حدوثها هي:

- هناك تعارض في الأهداف بين المشاركين.

- لكل متباري، طرف، عدد من البدائل لتحقيق العائدات له أو الخسائر لخصمه.

- تتحدد عائدات المباريات بالقرارات الآنية التي يتخذها كل الأطراف في وقت واحد.

- يعلم كل الأطراف مسبقا عائدات كل فئات الاختيار المحددة والتي يقوم بها جميع الأطراف.

1-2-4- أسلوب التحليل الحدي:

يهدف أسلوب التحليل الحدي إلى دراسة و تحليل البدائل المتعددة المطروحة أمام متخذ القرار و المفاضلة بين هذه البدائل لمعرفة مدى الفائدة أو المنفعة المحققة عن هذه البدائل مستخدما في ذلك القواعد التي أوجدها التحليل الحدي كأساس للمفاضلة ، و من أهم المعايير التي يستخدمها هذا الأسلوب في عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة معيار التكلفة الحدية ، ومعيار العائد الحدي.³

2- العوامل المؤثرة في إتخاذ القرار :

تتأثر عملية إتخاذ القرار بمجموعة من العوامل قد تقلل أو تزيد من درجة راشدة القرار و سلامته من أهمها:

2-1- المدير متخذ القرار :

إن شخصية المدير و عواطفه و قيمه و تاريخه في العمل ، و نوع الأعمال التي سبق أن مارسها ، ومستواه العلمي وقدره على تحمل المسؤولية و مركزه الإجتماعي و المالي و إتجاهاته و حالته النفسية ، كلها

¹ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 191

² - عيادى عبد القادر ، دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار التمويلي ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الشلف ، الجزائر ، 2008 ، ص 44

³ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص 199

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

عوامل تؤثر في فعالية القرار الذي يتخذه .

2-2- مساعدوا ومستشاروا المدير :

يكن تأثير مساعدي المدير و مستشاريه من خلال أسلوب تفكيرهم و طرق عرضهم و تناولهم للموضوعات و لذلك لابد للمدير أن يختار مساعديه بدقة . و المستحسن أن يختارهم من ذوي ميول و إختصاصات متباينة حتى يخلق جوا مواتيا للأفكار المبدعة .¹

2-3- المرؤوسين :

لا يمكن النظر للمرؤوسين على أنهم أدوات تنفيذ فقط ، بل كأفراد لهم رغبات و دوافع و معارف و مهارات و خبرات و قدرة على التعلم و حل المشكلات ، بل من الممكن أن يساهموا بأرائهم ووجهات نظرهم في إيجاد الحلول التي يختار من بينها المدير البديل الأفضل .

2-4- كمية ونوعية المعلومات المتوفرة :

تعتبر المعلومات من بين العناصر المهمة في زيادة فعالية القرار ، فكلما كانت المعلومات منظمة و سهلة و واضحة و شاملة و دقيقة ، و يمكن الحصول عليها في الوقت المناسب ، كلما سهل و سرع عملية إتخاذ القرار و تنفيذه و بالتالي تعزيز فرص نجاحه و تحقيقه لأهدافه .

2-5- القوانين و الأنظمة :²

غالبا ما تجد الإدارة العليا نفسها مقيدة بمجموعة قوانين و أنظمة على مستوى الحكومات أو على مستوى المحيط الذي تعمل فيه ، مما قد يعيق العديد من إستراتيجياتها و سياساتها و يحرمها من مجموعة من البدائل قد تكون المثلى في غياب تلك القوانين ، أما الإدارات الوسطى و الدنيا فإن متخذ القرار فيها يجد نفسه مقيدا بمجموعة أنظمة و لوائح بحكم المركز أو المنصب الذي يشغله في الهيكل التنظيمي ، بحيث تعتبر قراراته جزء من السياسة العامة المؤسسة ، لذا فهو مضطر لأخذ العديد من العوامل في الحسبان كإعتمادات المالية المخصصة له ، و القوانين و الأعراف السارية المفعول .

2-6- عوامل أخرى : و تتمثل كالاتي :

- درجة وضوح العلاقات التنظيمية بين الأفراد و الإدارات و الأقسام داخل المؤسسة .
- درجة المركزية و حجم المؤسسة .
- درجة وضوح الأهداف الأساسية للمؤسسة .
- مدى توافر الموارد المالية و البشرية و الفنية للمؤسسة .
- القرارات التي تصدر من مستويات إدارية أخرى .
- الظروف الإقتصادية و السياسية و المالية السائدة في المجتمع و التطورات التكنولوجية .

¹ - نواف كنعان ، مرجع سابق ، ص276

² - إسماعيل مناصرية ، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية إتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم

الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2004، ص 21

المبحث الثاني : إتخاذ قرار الإستثمار :

يعد قرار الاستثمار من أهم و أصعب القرارات التي تتخذها الإدارة بالمؤسسة حيث أن إتخاذ قرار إستثماري غير صحيح يؤدي إلى تحمل المؤسسة لخسائر كبيرة ،قد تؤدي إلى تقليص حجمها أو إفلاسها نظرا للأموال الضخمة التي تخصص لهذا النوع من القرارات . وسنقوم في هذا المبحث إعطاء حوصلة عن قرار الاستثمار من خلال التطرق للعناصر التالية:

- مفاهيم حول إتخاذ القرار الإستثماري
- تخطيط الانفاق الإستثماري
- طرق تقييم الإقتراحات الإستثمارية

المطلب الأول : مفاهيم حول إتخاذ القرار الإستثماري :

لا يخرج القرار الإستثماري في طبيعته عن أي قرار آخر ، و ينصب إهتمام متخذه على كيفية توظيف الأموال التي تم الحصول عليها بموجب قرار التمويل التوظيف الأفضل بهدف الحصول على العوائد الملائمة لمستوى المخاطرة التي تتعرض لها هذه الأموال عند توظيفها .

1- مفهوم الإستثمار أنواعه و خصائصه :

يعتبر الإستثمار جوهر عملية التنمية الإقتصادية ، بحيث يشكل أهم الوسائل اللازمة لتطوير المؤسسات و توسيعها لما يحققه من زيادة في الطاقة الإنتاجية و إستغلال الموارد المادية و البشرية .

1-1- مفهوم الإستثمار

تختلف مفاهيم الإستثمار بإختلاف الميادين و المجالات التي توجه إليها هذه الإستثمارات و فيما يلي أهم التعاريف الخاصة بالإستثمار .

- الاستثمار هو التخلي عن مبلغ حاضر و أكيد على أمل الحصول على عوائد مستقبلية .¹ يقودنا هذا التعريف إلى أبرز جانبين:

* التحكيم بين الحاضر و المستقبل "عامل الزمن "

* رهان مرتبط بحالة عدم التأكد "عامل المخاطرة"

- يقصد بالإستثمار التخلي عن أموال يمتلكها الفرد في لحظة زمنية معينة ولفترة من الزمن بقصد الحصول على تدفقات مالية مستقبلية تعوضه عن القيمة الحالية للأموال المستثمرة و كذلك عن النقص المتوقع في قيمتها الشرائية بفعل عامل التضخم وذلك مع توفير عائد مقبول مقابل تحمل عنصر المخاطرة المتمثل باحتمال عدم تحقق هذه التدفقات .²

¹ - Daniel Sopol. Finance d 'entreprise ,Les édition d'Organisation ,Paris ,1997, P.273

² - محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2004 ، ص22 .

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

يمكن تعريف الإستثمار من ناحيتين :¹

- من الناحية المالية : الاستثمار عبارة عن تخصيص أموال للحصول على أصول صناعية أو مالية ، بمعنى تخصيص نفقات حالية بهدف تحقيق أرباح خلال عدة فترات زمنية ، و بالتالي فإن الإستثمار لا يقتصر فقط بالنفقات الخاصة بالإستثمارات المادية و المالية بل يشمل كل النفقات التي تساهم مباشرة في نشاط المؤسسة مثل تكوين اليد العاملة، تكاليف البحث والتطوير .

- من الناحية المحاسبية : الاستثمار من الناحية المحاسبية هو كل ما سجل بجانب الأصول وتجاوزت مدته السنة (الأصول الثابتة)

من خلال تعاريف الإستثمار السابقة يمكن إستنتاج ما يلي :

- يرتبط مفهوم الاستثمار بالحصول على الأصول المادية و المعنوية التي تساهم و تشارك في عدة دورات مالية .

- يرتبط مفهوم الاستثمار بعاملتي المدة والمخاطرة لأنه يمثل استغناء عن استهلاك فوري أكيد مقابل الحصول على استهلاك مستقبلي أكبر و غير أكيد .

- يرتبط مفهوم الاستثمار بعامل النفقة فهو يتمثل في كل نفقة منتجة لإيراد في المستقبل .

2-2- تصنيف الإستثمار :

يمكن تصنيف الإستثمارات وفقا لعدد من المعايير من أهمها :

2-2-1- تصنيف الاستثمارات وفقا للهدف أو الغرض من الاستثمار :²

2-2-1-1- الاستثمارات الإحلالية:

هي الأكثر شيوعا من حيث الحجم . و تؤدي هذه الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو الدولة إلى التحديث و التطوير. و تهدف إلى زيادة الأرباح عن طريق تخفيض التكاليف مع ثبات حجم الإنتاج و المبيعات

2-2-1-2- الاستثمارات التوسعية:

الغرض من هذا النوع هو توسيع الطاقة الإنتاجية و البيعية للمؤسسة وذلك بإدخال أو إضافة منتجات جديدة أو زيادة الإنتاج و المبيعات الحالية ، ويتعين وجود مبرر لهذا النوع من الإستثمارات و يستخدم في هذا الصدد العديد من الأساليب الفنية لدراسة الجدوي الإقتصادية . و على المؤسسة التي ترغب في إنشاء استثمارات التوسع أن تتوفر لديها موارد ضخمة.

2-2-1-3- الاستثمارات التي تهدف إلى التطوير أو الترشيح:

تهدف هذه الاستثمارات الى تخفيض التكلفة بتكثيف الآلية أي بتطوير الجهاز الانتاجي الحالي و تحديثه للتقليل من العمالة الإضافية.

¹ - Pierre conso ,Gestion Financière de l'entreprise , Dunod , 8 éme édition , Paris, 1996 , P 353.

² - رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية (مدخل إلى قرارات الإستثمار و سياسات التمويل) دار المسيرة للنشر والتوزيع و الطباعة ، عمان الأردن ، الطبعة الأولى، 1997، ص ص 119 - 120

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

2-2-1-4- الإستثمارات الإستراتيجية:

تهدف هذه الاستثمارات إلى المحافظة على بقاء وإستمرار المؤسسة، وتتطلب أموال كبيرة .

2-2-1-5- الاستثمارات التي تفرضها الظروف أو بواسطة الدولة (الإستثمارات الاجتماعية) :

وتهدف هذه الاستثمارات إلى تحقيق أغراض إجتماعية غير مرتبطة بشكل مباشر بالنشاط الرئيسي للمؤسسة كتحسين البيئة الاجتماعية وتوفير وسائل الراحة وحفظ الصحة والأمن ، وهذا النوع من الاستثمارات قد تفرضه الظروف كتدبير أماكن وقوف السيارات وتوفير أجهزة الوقاية من التلوث .

2-2-2- تصنيف الاستثمارات وفقا لتاريخ حدوث التدفقات:¹

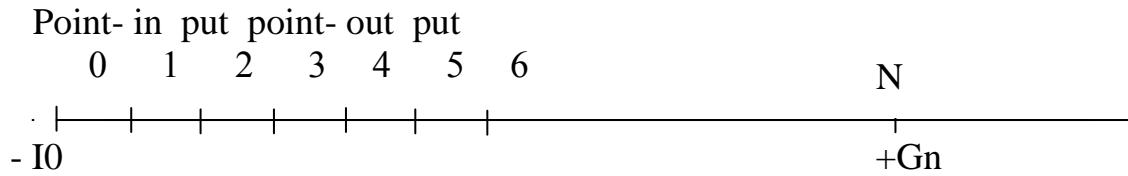
هنا نميز بين أربع حالات لزمان حدوث تدفقات الاستثمار سواء كانت على شكل إيراد أو نفقة.

- نفقة واحدة في بداية المشروع يقابلها إيراد واحد في نهاية المشروع

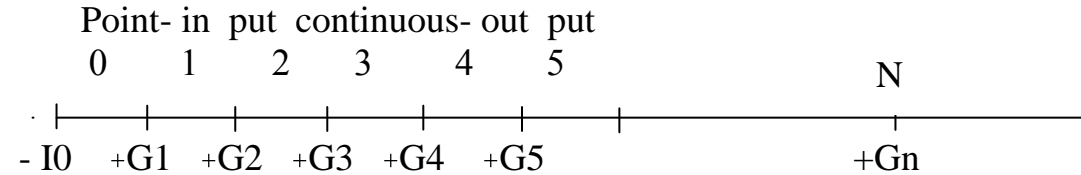
بحيث : I: نفقة الاستثمار

G: إيراد الإستثمار

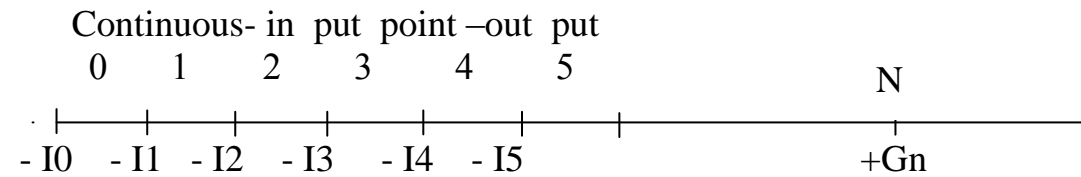
N: الزمن



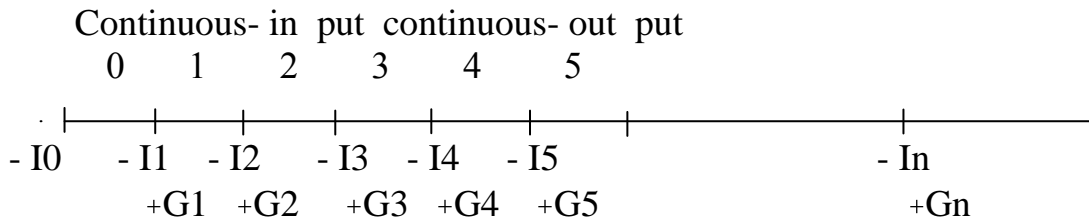
- نفقة واحدة في بداية المشروع يقابلها إيرادات متعددة خلال المشروع وهذه الحالة هي الأكثر تكرارا .



- نفقات متعددة خلال المشروع يقابلها إيراد واحد عند نهاية المشروع .



- نفقات متعددة خلال المشروع يقابلها إيرادات خلال المشروع .



¹ - Charles, Henri D'arcimole & Jean- yves Saulquin, Finance Appliquée (Décisions Financières), vuibert. Paris, 1995, p 128

2-2-3- تصنيف الإستثمارات وفقا لطبيعتها :¹

2-2-3-1- الإستثمارات الحقيقية :

هو مجموعة الإستثمارات التي تتمثل في إنشاء الأصول الإنتاجية بهدف تحقيق الربح أو شراء و تملك الأصول الرأسمالية كالإستثمار في العقارات ومعدات المصانع و هذه الإستثمارات تساهم في زيادة ثروة المستثمر و كذلك ثروة المجتمع.

2-2-3-2- الإستثمارات المالية :

هي مجموع الإستثمارات في الأدوات المالية المتاحة للإستثمار في السوق المالي (الأسهم و السندات) و الأوراق المالية الأخرى بهدف إقتنائها لفترة معينة ثم بيعها عندما يرتفع سعرها في السوق المالي و الحصول على أرباح إضافية .

1-3-3- خصائص الإستثمار :

يتميز الاستثمار بجملة من الخصائص هي كالآتي:²

1-3-1- تكاليف الإستثمار :

و هي كل المبالغ التي يتم إنفاقها للحصول على الإستثمار، و تشمل كافة المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع الاستثماري حيث تنقسم إلى نوعين:

1-1-3-1- التكاليف الاستثمارية:

و هي تلك المصاريف اللازمة لإنشاء المشروع و التي تنفق مع بداية المشروع إلى أن تحقق هذا الأخير تدفقات نقدية و تتمثل في تكاليف الأصول الثابتة، أي كل النفقات المتعلقة بشراء الأصول الثابتة من أراضي معدات مباني آلات ، و التي تمثل الجزء الأكبر من تكلفة المشروع . بالإضافة إلى تكاليف متعلقة بالدراسات التمهيديّة أي كل النفقات التي تتدفق قبل انطلاق المشروع مثل المصاريف التصميمات، الرسوم الهندسية، و هذا إلى جانب مجموعة من التكاليف مثل تكاليف التجارب و تكاليف إجراء الدورات التدريبية

1-1-3-2- تكاليف التشغيل:

تندمج تكاليف التشغيل في المرحلة الثانية للاستثمار، و هي مرحلة التشغيل و ذلك بعد إقامته و وضعه في حالة صالحة لمباشرة العمل ، فتظهر مجموعة جديدة من التكاليف اللازمة، لاستغلال طاقات المشروع المتاحة في العملية الإنتاجية، و من جملة هذه التكاليف نذكر : النقل ، التأمين ، مصاريف المستخدمين و الأجور ، مصاريف المواد اللازمة للعملية الإنتاجية ..

1-2-3-2- التدفقات النقدية:

وهي كل المبالغ المالية المنتظر تحقيقها في المستقبل على مدى حياة الإستثمار، و لا تحسب هذه التدفقات إلا

¹ - دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار و التحليل الإستثماري ، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، 2009 ، ص50 .

² - منصور الزين ، آليات تشجيع وترقية الإستثمار كأداة لتمويل التنمية الإقتصادية ، أطروحة دكتورا ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2006 ، ص23

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

بعد خصم كل المستحقات عل الاستثمار مثل الضرائب و الرسوم والمستحقات الأخرى.

1-3-3- مدة حياة الإستثمار:

و هي المدة المقدره لبقاء الاستثمار في حالة عطاء جيد ذي تدفق نقدي موجب ، و يمكن الاستناد في تحديد مدة حياة الاستثمار على مدى الحياة المادية بمختلف الوسائل أو التركيز على دورة حياة المنتج و بالتالي على مدى الحياة الاقتصادية للمشروع.

1-3-4- القيمة المتبقية للإستثمار:

عند نهاية مدة الحياة المتوقعة للاستثمار، نقوم بتقدير القيمة المتبقية له، بحيث يمثل الجزء الذي لم يستهلك من التكلفة الأولية، و تعتبر هذه القيمة المتبقية، إيرادا إضافيا بالنسبة للمؤسسة و بالتالي يضاف إلى تدفقات الدخل للسنة الأخيرة للاستغلال

2- المبادئ التي يقوم عليها القرار الإستثماري :

حتى يتمكن المستثمر من القيام بعملية المفاضلة بين البدائل الإستثمارية المتاحة لا بد له من مراعاة مجموعة من المبادئ تتمثل فيما يلي :¹

1-2- مبدأ الإختيار :

إن المستثمر الرشيد يبحث دائما عن فرص إستثمارية متعددة لما لديه من مدخرات ليقوم بالإختيار المناسب من بين الفرص المتاحة بدلا من توظيفها في أول فرصة متاحة. و يفرض هذا المبدأ على المستثمر الذي ليس له خبرة في الإستثمار بأن يستخدم الوسطاء المالين ممن لديهم الخبرة الكافية .

2-2- مبدأ المقارنة :

أي المفاضلة بين البدائل المتاحة لإختيار الأنسب منها و تتم المقارنة بالإستعانة بالتحليل الجوهري و الأساسي لكل بديل و مقارنة نتائج هذا التحليل لإختيار البديل الأفضل و المناسب لرغبات و إمكانياته المستثمر .

3-2- مبدأ الملائمة :

كل مستثمر يختار من بين مجالات الإستثمار و أدواته ما يلائم رغباته و ميوله التي يحددها دخله و عمره و عمله و كذلك حالته الإجتماعية ، و يقوم هذا المبدأ على أساس أن لكل مستثمر نمط تفضيل يحدد درجة إهتمامه بالعناصر الأساسية لقرار الإستثمار المتمثلة في :

- معدل العائد على الإستثمار
- درجة المخاطرة التي يتصف بها الإستثمار
- مستوى السيولة التي يتمتع بها كل من المستثمر و أداة الإستثمار

¹ - زياد رمضان . مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، الطبعة الرابعة، 2007، ص ص 28 - 29

2-4- مبدأ التنوع:

يلجأ المستثمرون إلى التنوع من إستثمارتهم للحد من المخاطر و زيادة العوائد ، و هذا راجع لإختلاف الأصول من حيث درجة المخاطرة و العوائد التي تحققها .

3- أنواع القرارات الإستثمارية :

تصنف القرارات الإستثمارية وفقا لمعيارين هما :

3-1- قرار الإستثمار حسب سعر الأداة الإستثمارية :

يواجه المستثمر ثلاثة مواقف تتطلب منه إتخاذ قرار ، و تتوقف طبيعة القرار الذي يتخذه في هذه المواقف على طبيعة العلاقة القائمة بين سعر الأداة الإستثمارية و قيمتها من وجهة نظره ، ضمن هذا الإطار تتدرج قرارات الإستثمار تحت ثلاثة أنواع هي ¹:

3-1-1- قرار الشراء :

يتخذ المستثمر عندما يشعر بأن قيمة الأداة الإستثمارية ممثلة بالقيمة الحالية للتدفقات النقدية المتوقعة محسوبة في إطار العائد والمخاطرة، تزيد عن سعرها السوقي أو بعبارة أخرى عندما يكون السعر السوقي أقل من قيمة الأداة الإستثمارية ، مما يولد لدى المستثمر حافز لشراء تلك الأداة سعيا منه لتحقيق مكاسب رأسمالية من إرتفاع يتوقعه في سعرها السوقي مستقبلا .

3-1-2- قرار عدم التداول :

يتخذ المستثمر هذا القرار عندما يتساوى السعر السوقي لأداة الإستثمار مع قيمتها، و هنا يصبح السوق في حالة توازن تفرض على من كان لديهم حافز الشراء التوقف عن الشراء، ومن كان لديهم حافز البيع التوقف عن البيع لأن المستثمر في هذه النقطة ليس لديه أمل في تحقيق مكاسب رأسمالية مستقبلية.

3-1-3- قرار البيع:

بعد حالة التوازن التي تمر في السوق عندما تتساوى قيمة الأداة الإستثمار مع قيمتها ، تعمل ديناميكية السوق فتخلق رغبات إضافية لشراء تلك الأداة في مستثمر جديد، يرى أن السعر السوقي في تلك اللحظة لا يزال أقل من قيمة أداة الإستثمار مما يتطلب منه عرض سعر جديد يزيد عن قيمة الأداة وهكذا يرتفع السعر ويتولد عنه رغبة لدى غيره في البيع ، فيكون القرار المتخذ حينئذ هو قرار البيع .

3-2- قرار الإستثمار حسب صفة القرار :

وفق هذا المعيار يمكن التمييز بين ثلاثة أنواع من القرارات هي: ²

3-2-1- قرارات تحديد أولويات الإستثمار:

في هذه الحالة يكون المستثمر أمام عدد معين من البدائل الإستثمارية المحتملة و الممكنة لتحقيق نفس الأهداف و يصبح المستثمر أمام عملية إختيار البديل الأفضل بناء على مدى ما يعود عليه من عائد أو منفعة

¹ - محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 37

² - عبد المطلب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية ، الدار الجامعية ، مصر ، 2006 ، ص 43

خلال فترة زمنية معينة ، ومن ثم يقوم بترتيب الإستثمار طبقا للأولويات التي يحددها و إهتمامات كل مرحلة فإذا إعتبر أن عائد الإستثمار هو الذي يحكم تفضيلاته فإنه سيقوم بترتيب البدائل الإستثمارية طبقا لهذا المدخل .

3-2-2- قرارات قبول أو رفض الاستثمار:

في هذا النوع من القرارات يكون المستثمر أمام بديل واحد لاستثمار أمواله في نشاط معين أو الإحتفاظ بها دون إستثمار ، و في هذه الحالة فالمستثمر عليه أن يقبل البديل الإستثماري الذي تمت دراسته بصورة تفصيلية أو يرفضه لعدم إمكانية تنفيذه .

3-2-3- قرارات الإستثمار المانعة تبادليا :

توجد في هذا النوع من القرارات العديد من فرص الإستثمار ، ولكن في حالة إختيار المستثمر إحدى هذه الفرص في نشاط معين لا يمكنه من إختيار نشاط آخر ، وعليه في هذه الحالة الأخذ بعين الإعتبار تكلفة الفرصة البديلة نتيجة عدم تنفيذ البديل الأخر .

4- المقومات الأساسية لقرار الإستثمار :¹

يقوم القرار الاستثماري الناجح على مقومات أساسية هي:

- إعتداد إستراتيجية ملائمة للإستثمار .
 - الإسترشاد بالأسس العلمية لإتخاذ القرار .
 - مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة .
- ### 4-1- الإستراتيجية الملائمة للإستثمار :

تختلف إستراتيجيات الإستثمار التي يتبناها المستثمرون بإختلاف أولوياتهم الإستثمارية ، فكل مستثمر منحى تفضيله الإستثماري و الذي يميزه عن غيره وفق ميله إتجاه عناصر الربحية و السيولة و الأمان . و يعبر عن ميل المستثمر لعنصر الربحية بمعدل العائد على الإستثمار المتوقع تحقيقه ، بينما يعبر عن ميله تجاه السيولة و الأمان بالمخاطرة التي يكون مستعدا لقبولها في نطاق العائد على الإستثمار المتوقع . من المعروف أنه كلما زاد العائد تزيد المخاطرة وتبعاً لذلك يصنف المستثمرون ثلاثة أصناف :

4-1-1- المستثمر المتحفظ :

هو مستثمر يعطي عنصر الأمان الأولية ، وبالتالي ينعكس نمط هذا المستثمر على قراراته الاستثمارية فيكون حساسا جدا تجاه عنصر المخاطرة ، و غالبا ما نجد هذا الصنف في كبار السن و ذوي الدخل المحدود

4-1-2- المستثمر المضارب :

وهو عكس المستثمر المتحفظ فهو يعطي الأولية لعنصر الربحية ، بحيث تكون حساسيته لعنصر المخاطرة متدنية و يكون على استعداد لدخول مجالات استثمارية خطيرة طمعا في الحصول على معدلات مرتفعة من

¹ - محمد مطر ، مرجع سابق ، ص 39

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

العائد على الاستثمار . و يمكن وجود هذا الصنف في صغار السن و أصحاب المحافظ الإستثمارية الكبيرة .
4-1-3- المستثمر المتوازن:

هو المستثمر الرشيد الذي يوجه إهتمامه لعنصري العائد والمخاطرة بقدر متوازن، وتكون حساسيته تجاه المخاطرة في حدود معقولة تمكنه من إتخاذ قراراته إستثمارية مدروسة بعناية تراعي تنويع الإستثمارات بكيفية تعظم العائد و تدني درجة المخاطرة ، ويندرج تحت هذا النمط الغالبية العظمى من المستثمرين .
4-2- الأسس العلمية لإتخاذ القرار الاستثماري:

يفترض على متخذ القرار الإستثماري الرشيد أن يسلك في إتخاذ هذا القرار ما يعرف بالمدخل العلمي لإتخاذ القرار و الذي يقوم عادة على خطوات محددة أهمها ما يلي :

- تحديد الهدف الأساسي للاستثمار
 - تجميع المعلومات الملائمة لاتخاذ القرار
 - تحديد العوامل الملائمة ليتم من خلالها تحديد العوامل الأساسية أو المتحركة في القرار
 - تقييم العوائد المتوقعة للبدائل الاستثمارية المتاحة
 - إختيار البديل الإستثماري المناسب للأهداف.
- 4-3- مراعاة العلاقة بين العائد و المخاطرة :¹

ترتبط القرارات الإستثمارية بعاملين أساسيين هما العائد و المخاطرة ، و توجد علاقة طردية بينهما فكلما زاد العائد المتوقع من الإستثمار إرتفعت المخاطرة الناتجة عنه، و لهذا على المستثمر قبل أن يتخذ قراره الإستثماري أن ينتبأ بكل من العائد و درجة إحتمال تحقق هذا العائد الذي تحدد على أساسه درجة المخاطرة .
5- محددات قرار الإستثمار :

لقرار الإستثمار محددات متعددة تؤثر فيه بشكل مباشر و يختلف هذا التأثير من حالة لأخرى و عليه سنتطرق لهذه المحددات للوقوف على حجم التأثير و مدى صلاحيته لإتخاذ قرار الإستثمار ، وتتمثل هذه المحددات في :

5-1- سعر الفائدة :

يعتبر سعر الفائدة بمثابة تكلفة الأموال المقترضة لتمويل الإستثمار ، و لسعر الفائدة تأثير عكسي على حجم الإستثمارات،² فزيادة سعر الفائدة يؤدي إلى انخفاض حجم الاقتراض و بالتالي انخفاض الاستثمار نتيجة إرتفاع تكلفة الاقتراض. و العكس في حالة إنخفاض سعر الفائدة .

¹ - طلال كداوي ، تقييم القرارات الإستثمارية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2008 ، ص 19

² - بريش السعيد ، الإقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج و تمارين محلولة) ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، عنابة ، الجزائر ، 2007 ، ص 127

5-2- الكفاية الحدية لرأس المال:¹

المقصود بالكفاية الحدية لرأس المال هو الإنتاجية الحدية لرأس المال، أو العائد المتوقع الحصول عليه من استثمار حجم معين من الأموال ، فالعلاقة بين الإنتاجية الحدية لرأس المال و الأموال المستثمرة هي علاقة طردية لأنه عند ارتفاع الإنتاجية الحدية يعني ارتفاع المداخيل و بالتالي التشجيع على الاستثمار و منه زيادة الأموال المستثمرة، أما عند انخفاض الإنتاجية الحدية فذلك يعني انخفاض المداخيل المتوقعة من ذلك الاستثمار، و منه انخفاض الأموال المستثمرة.

5-3- التطور التكنولوجي :²

إن التطور التكنولوجي في مجال إنتاجي معين أو أي نشاط إقتصادي معين يعتبر من العوامل المهمة في خلق فرص إستثمارية جديدة حيث أن إنتاج مادة جديدة أو إتباع طرق إنتاجية متطورة ، تؤدي إلى زيادة في الطرق الإستثمارية و بالتالي زيادة قدرة المستثمرين على توسيع حجم الإستثمار أو القيام بإستثمارات جديدة .

5-4- إتجاه التوقعات و درجة المخاطرة :³

يعتبر عامل التوقع بالظرف الإقتصادي من حيث درجة الإنتعاش و درجة الإنكماش من العوامل المؤثرة في قرار الإستثمار و حجمه ، فإذا كان التوقع بالإنتعاش أي التفاؤل من حيث إزدياد حجم السوق و إستقرار الوضع السياسي ، فإن ذلك سيشجع على زيادة حجم الإستثمار و توسع مجالاته ، أما في حالة توقع الإنكماش أي التشاؤم من حيث ضيق السوق وكثرة تقلباته و عدم الإستقرار السياسي ، فإن ذلك سيؤثر سلبا على مقدار حجم الفرص الإستثمارية و بالتالي حجم الإستثمار .

5-5- القوانين و التعليمات المالية :⁴

إن للقوانين و التعليمات المالية أثرا وضحا في زيادة حجم الإستثمار أو توسيع الإستثمار القائم ، ومن هذه الأمور القانونية مسألة الضرائب ، التي تؤثر بشكل مباشر على قرار الإستثمار و في تحديد إتجاهاته و طبيعة و حجم العائد المتوقع من تلك الفرص الإستثمارية .

¹ - بن حسان حكيم ، دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الإستثمارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2006 ، ص 8

² - عدنان هاشم رحيم السامرائي، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل) ، الناشر الجامعة المفتوحة، الطبعة الثانية، الجماهيرية الليبية ، 1997، ص 299

³ - نفس المرجع ، ص 299

⁴ - نفس المرجع ، ص 300

المطلب الثاني : تخطيط الإنفاق الإستثماري :

يعتبر التخطيط أحد الوظائف الهامة للإدارة وذلك حتى تتمكن من تحقيق أهداف المؤسسة بأعلى كفاءة ممكنة وأقل تكلفة ، وينصب التخطيط أساسا على الاختيار والمفاضلة بين البدائل بحيث يمكن الوصول إلى أفضل تخصيص للموارد المتاحة والمحدودة على الاستخدامات المتعددة ، ويتطلب ذلك القيام بدراسة وافية للبدايل المتاحة مستخدما الأساليب العلمية للتنبؤ بالمستقبل ، والابتعاد عن الاجتهادات الشخصية والتخمين كلما أمكن ذلك.¹

يعتمد التخطيط الإستثماري بشكل أساسي على القرار الإستثماري طويل الأجل ، والذي يعتبره العديد من المتخصصين من أهم القرارات في ميدان الأعمال ، ذلك لتعلقه بإستثمار أموال معينة حاليا و يتوقع تحقيقها لعائد معين بعد فترة زمنية طويلة .

1- مفهوم الإنفاق الإستثماري :

يقصد بالإنفاق الإستثماري عملية إستثمار الأموال المتوفرة لدى المشروع في موجودات (أصول) تستخدم لفترات زمنية طويلة ، مما يجعل النتائج المتوقعة من هذا الإستثمار لا تتحقق في الفترة التي يتم فيها الإستثمار أو بفترة قصيرة عنه بل يتوقع أن تستمر لفترة زمنية طويلة .²

من خلال التعريف السابق يمكن إستنتاج خصائص الإنفاق الإستثماري التي تميزه عن الإنفاق التشغيلي كما يلي:³

- الهدف من الإنفاق الإستثماري هو زيادة حجم الطاقة الإنتاجية أو إستبدال الأصول الثابتة، أما النفقات التشغيلية فتهدف إلى تحقيق أقصى إستخدام ممكن للطاقة الإنتاجية الموجودة .
- ترتبط النفقات الإستثمارية بمبالغ ضخمة ترهن مستقبل المؤسسة وتؤثر على عائد الإستثمار ، بينما ترتبط النفقات التشغيلية بمبالغ أقل أهمية تؤثر على عائد الأرباح .
- يقتصر تخطيط النفقات التشغيلية على فترة سنة مالية قادمة بإعتبارها الفترة التي يتحقق فيها الدخل و تتحدد خلالها نتيجة النشاط ، أما تخطيط النفقات الإستثمارية فتكون لعدة سنوات قادمة بإعتباره تخطيطا طويل الأجل تتطلب القرارات الخاصة به تجميد أموال ضخمة من موارد المؤسسة وتعكس آثارا غاية في الأهمية والخطورة لفترة مستقبلية طويلة.
- الإنفاق التشغيلي هي النفقات التي تأمل المؤسسة تحقيق عائداتها خلال فترة قصيرة لا تتجاوز السنة ، أما النفقات الإستثمارية فيتوقع أن تحقق عائدات خلال فترة طويلة تستمر لعدة سنوات .

¹ - ثناء محمد طعيمة ، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الإستثمارية، إيتراك للنشر والتوزيع ، القاهرة، الطبعة الأولى، 2002، ص19

² - عدنان هاشم رحيم السامرائي ، مرجع سابق ، ص298

³ - ثناء محمد طعيمة ، مرجع سابق ، ص 7

2- تحليل قرار الإنفاق الاستثماري:

- من الضروري عند اتخاذ أي قرار بشأن الإنفاق الاستثماري إجراء بعض الدراسات مثل¹:
- إختيار نوعية المشروع يجب أن توافق خطط المؤسسة المتعلقة بتحقيق معدلات نمو معينة.
 - تحديد مقدار الأموال اللازمة ومصادر التمويل المناسبة باعتبار أن تكلفة رأس المال من أهم مؤشرات القيام بالإستثمار، أو الامتناع عنه.
 - تحديد درجة الخطر الاقتصادي للبديل المراد الإستثمار به ودراسة علاقة الارتباط بين هذا البديل والمشروعات القائمة ، لأن من عوامل نجاح المشروعات توفر بيئة مناسبة ، كما أن درجة المخاطرة المرتفعة يجب أن تكون موضع دراسة و إهتمام مسبق ، بحيث أنه يتوقف عليها في كثير من الأحيان القيام بالإستثمار أو الامتناع عنه.
 - تقدير الإيرادات المتوقعة من البديل المقترح في المستقبل، حيث يتم مقارنة الإيرادات المتوقعة بالتكاليف الحالية والمستقبلية من أجل تحديد مقدار الأرباح ومعرفة جدوى هذا البديل.
 - دراسة الحالة الاقتصادية للسوق ودرجة المنافسة فيه ومقدار الطلب من أجل التوصل إلى تحديد حصة المشروع المقترح في السوق.
 - تحديد التوقيت المناسب من أجل البدء بالإستثمار وتحديد موعد الانتهاء منه والفترة التي يكون فيها الإستثمار مجدياً، ومتى يكون غير مجد.

3- أهمية التخطيط للإنفاق الاستثماري :

- قد لا تكون هناك ناحية خاصة باتخاذ القرارات أكثر أهمية من تلك الخاصة بالتخطيط الاستثماري ، فيلاحظ أن ضخامة مبالغ التكاليف الاستثمارية وطول الفترة الممتدة خلالها الآثار المترتبة عن هذه التكاليف وصعوبة تعديلها إذا ما تبين عدم سلامة القرارات التي أنشأتها ، كل هذه العوامل تجعل التخطيط للإنفاق الاستثماري أمراً ضرورياً.²
- ومن أكثر العوامل التي تعطي أهمية خاصة للتخطيط الاستثماري نجد:
- يستمر الإنفاق الرأسمالي لفترة طويلة ويتضمن نتائج طويلة الأمد ولذلك فإن أي خطأ في التقدير يمكن أن يؤدي إلى زيادة الإنفاق الرأسمالي أو نقصانه عن الحاجة ، الأمر الذي يفقد الإدارة شيئاً من مرونتها.
 - ويمكن أن تنتج مخاطر جراء ذلك ، لذلك كان من الضروري الاعتماد على التخطيط الرأسمالي³.
 - عملية التخطيط الاستثماري تدعو إلى التنبؤ بالمستقبل وتقدير التدفقات النقدية المتوقعة من هذه الإستثمارات وهذا يساعد على نجاح التخطيط النقدي.⁴

¹ - كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية، دار المسيرة الجامعية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997 ، ص282 .

² - ثناء محمد طعيمة ، مرجع سابق ، ص 19

³ - شوقي حسين عبد الله ، التمويل والإدارة المالية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984 ، ص416 .

⁴ - كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، مرجع سابق ، ص284.

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

- تحتاج الاستثمارات الرأسمالية إلى مبالغ ضخمة و التي يجب توفيرها في الوقت المناسب وبأقل تكلفة .
- قرارات الإنفاق الرأسمالي ذات طبيعة خاصة، بحيث يصعب التراجع عنها خاصة إذا تم البدء فيها وتنفيذ جزء منها مما يحمل المؤسسة خسائر كبيرة.
- تساعد عملية التخطيط الاستثماري على التعرف على إمكانات التوسع في الطاقات الإنتاجية لمقابلة الزيادة المتوقعة في المبيعات أو النشاط للفترة القادمة.¹

4- مراحل التخطيط الاستثماري:

- يمر التخطيط الاستثماري بعدة مراحل متعددة وتختلف هذه المراحل من مؤسسة قائمة إلى مؤسسة قيد الإنشاء غير أن هناك مراحل رئيسية تشترك فيها أغلب المؤسسات، وهذه المراحل هي:²
- **مرحلة تحضير المشاريع :** وهي مرحلة اقتراح المشاريع أو بدائل الاستثمار، وهذه البدائل تتضمن المشاريع التي تزيد الطاقة الإنتاجية للمؤسسة مثل إضافة خطوط إنتاج جديدة، أو المشاريع المتعلقة بتخفيض تكلفة الإنتاج.
 - **مرحلة تقييم المشاريع :** تتعلق هذه المرحلة بتقدير عوائد ونفقات الاستثمارات واختيار معيار مناسب للحكم على المشاريع.
 - **مرحلة اختيار المشاريع :** تعتمد هذه المرحلة على نتائج المرحلة السابقة فبعد تقييم المشاريع يتم اختيار المشروع الذي يحقق أهداف المؤسسة.
 - **مرحلة تنفيذ المشاريع :** وتعتبر هذه المرحلة أكثر المراحل عملية لأنها المرحلة التي تقطف بها المؤسسة ثمار المراحل السابقة وثمار القرارات المتعلقة بالاستثمار.

المطلب الثالث: طرق تقييم الإقتراحات الإستثمارية :

تتعدد وتنوع الفرص الاستثمارية المتاحة أمام المستثمر، وتختلف النتائج المحتملة من فرصة لأخرى نظرا لاختلاف العوائد المتوقعة ودرجة المخاطرة المرتبطة بها ، و لهذا يعتمد المستثمر على مجموعة من الطرق و المعايير التي تسمح له بتقييم و ترتيب مختلف البدائل الإستثمارية المتاحة .

يمكن تصنيف طرق تقييم الإقتراحات الإستثمارية كما يلي :

- طرق تقييم الإقتراحات الاستثمارية في ظروف الثبات و التأكد

- طرق تقييم الإقتراحات الاستثمارية في ظروف المخاطرة و عدم التأكد.

1- طرق تقييم الإقتراحات الاستثمارية في ظروف الثبات والتأكد :

في هذه الحالة يكون لدى متخذ القرار الإستثماري معلومات كافية و على دراية تامة بالمستقبل و نتائجه ويمكن في هذا الإطار التمييز بين أسلوبين لتقييم المقترحات الاستثمارية :

¹ - ثناء محمد طعيمة ، مرجع سابق ، ص 6

² - كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، مرجع سابق ، ص 284.

1-1-1 طرق تقييم الاقتراحات الاستثمارية التي تتجاهل القيمة الزمنية للنقود (الطرق التقليدية) :

و تتضمن طريقتين أساسيتين هما:

1-1-1-1 طريقة معدل العائد المحاسبي :

وهو النسبة المئوية لمتوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الإهلاك و الضرائب إلى متوسط قيمة الإستثمار و بالتالي تعتمد هذا الطريقة على أساس محاسبي خاصة في تحديده للأرباح المتوقعة، ويحسب وفق المعادلة الآتية :¹

متوسط صافي الربح المحاسبي السنوي بعد خصم الإهلاك و الضرائب

= معدل العائد المحاسبي

متوسط قيمة الإستثمار

أما معيار القبول أو الرفض فهو أن يبلغ معدل العائد المحاسبي المحسوب مستوى أعلى من المعدل المرجعي الذي تحدده إدارة المؤسسة و الذي يعتبر الحد الأدنى للقبول البديل الإستثماري .
يتضح مما تقدم تميز معيار معدل العائد المحاسبي بالبساطة و السهولة لهذا تستخدمه العديد من المؤسسات كأداة لتقييم إقتراحاتها الإستثمارية ، غير أنه يؤخذ على هذا المعيار عيوب منها :²
- تجاهل القيمة الزمنية للنقود حيث يفترض تساوي القوة الشرائية للوحدة النقدية خلال عمر الاستثمار .
- يساوي بين المشروعات الإستثمارية ذات المعدلات المتساوية من العائد و إن إختلفت تدفقاتها النقدية عبر السنوات
- لا تصلح هذه الطريقة لتحليل إمكانية الإستثمار في إقتراحات لا تظهرها القوائم المالية مثل الحملة الإعلانية ..³

1-1-2-1 طريقة فترة الإسترداد :

تمثل فترة الإسترداد الفترة الزمنية اللازمة لإسترجاع قيمة الإستثمار الأصلي (الكلفة الأولية) ، و يعد المشروع مقبولا وفقا لهذا المعيار إذا تساوت أو قلت فترة الإسترداد المحسوبة عن فترة الإسترداد المقبولة من المستثمر ، و في حالة وجود أكثر من مشروع ، فإن المشروع الذي يحظى بأقل فترة إسترداد يكون أكثر قبولا .⁴

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار . التمويل . التحليل المالي (مدخل في التحليل و إتخاذ القرارات) ، مركز الإسكندرية للكتاب

2006، ص 88

² - طلال كداوى ، مرجع سابق ، ص 128

³ - قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التطبيق ، الطبعة الأولى ، 2009 ، ص 303

⁴ - طلال كداوى ، مرجع سابق ، ص 128

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

وتحسب فترة الإسترداد للفرص الاستثمارية ذات التدفقات النقدية السنوية المتساوية وفق المعادلة الآتية :¹

$$\text{فترة الإسترداد} = \frac{\text{قيمة الإستثمار الأصلية}}{\text{صافي التدفق النقدي السنوي}}$$

أما في حالة عدم تساوي التدفقات النقدية السنوية ، يتم جميع التدفقات السنوية الصافية سنة بعد أخرى حتى يصبح مجموع تلك التدفقات مساويا لقيمة الإستثمار الأصلي .

يعتبر معيار فترة الإسترداد من أكثر المعايير إستخداما نظرا لسهولة و بساطته ، كما يعتبر أكثر ملائمة خاصة في حالة المشروعات التي تخضع لعوامل التقلب السريع و عدم التأكد والتي تتعرض لتغيرات تكنولوجية سريعة ، حيث يعتبر هذا المعيار مؤشرا لقياس درجة المخاطرة التي يتعرض لها مال المستثمر غير أنه يؤخذ على معيار فترة الإسترداد ما يلي :²

- إهماله للقيمة الزمنية للنقود أي إهماله للتوقيت الزمني للتدفقات النقدية .
- إهماله لفترة حياة المشروع و ما قد يتحقق من مكاسب نقدية بعد فترة الإسترداد .
- هذه الطريقة في غير صالح بعض الفرص الاستثمارية طويلة الأجل نسبيا والتي قد تعتبر أساسية لنجاح وتطوير المشروعات في الأجل الطويل.³

1-2- طرق تقييم الاقتراحات الاستثمارية التي تأخذ في الحسبان القيمة الزمنية للنقود :

بسبب الإنتقادات التي وجهت لطرق التقليدية السابقة ، ظهرت طرق حديثة لتقييم المشروعات الاستثمارية تأخذ بعين الإعتبار تغير القيمة الزمنية للنقود ، من أهمها:

1-2-1- طريقة القيمة الحالية الصافية VAN :

تعرف القيمة الحالية الصافية لأي إقتراح إستثماري بأنها الفرق بين القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة و القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة .⁴

يتم إيجاد القيمة الحالية الصافية عن طريق خصم التدفقات النقدية الداخلة و الخارجة المتعلقة بالإستثمار بمعدل يمثل تقدير الإدارة لتكلفة الأموال و يمثل الحد الأدنى لعائد الإستثمار الذي يرغب المستثمر في تحقيقه ويتم قبول الإقتراح الاستثماري الذي يحقق قيمة حالية صافية موجبة ، أما إذا كانت القيمة الحالية الصافية سالبة فإنه يتم رفضه ، أما إذا كان لدينا مجموعة من الإقتراحات الاستثمارية تحقق قيمة حالية صافية موجبة

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار . التمويل . التحليل المالي، مرجع سابق، ص 85

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 84

³ - محمد صالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية(مدخل القيمة و إتخاذ القرارات)، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 2006 ، ص 122

⁴ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 87

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

وكانت هذه الاستثمارات متعارضة فيما بينها، فإنه يتم إختيار الاقتراح الذي يحقق أكبر قيمة حالية صافية . ويمكن التعبير عن القيمة الحالية الصافية باستخدام المعادلة التالية :¹

$$VAN = \sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+k)^t} - I$$

حيث : VAN : القيمة الحالية الصافية . I : تكلفة الإستثمار . CFt : التدفقات النقدية الصافية .

K : معدل الخصم . n : مدة حياة المشروع

تتميز طريقة القيمة الحالية الصافية بالدقة و الموضوعية في تقييمها للفرص الإستثمارية المتاحة إلا أنه يعاب عنها ما يلي :

- صعوبة تحديد معدل الخصم الذي يستخدم كأساس لحساب صافي القيمة الحالية .
- لا تسمح بالمقارنة بين مشاريع استثمارية ذات أحجام مختلفة ومدة حياة مختلفة بالإضافة إلى صعوبة إستعمالها وحسابها.

1-2-2- طريقة مؤشر الربحية IP:

تعتبر هذه الطريقة مكملًا لطريقة صافي القيمة الحالية السابق ذكرها و تقوم على نفس المفاهيم . و يمثل مؤشر الربحية للإقتراح الإستثماري حاصل قسمة القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة على القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة² ، و يعبر عنه بالمعادلة الآتية :³

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة

مؤشر الربحية =

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة

يتم قبول البديل الإستثماري الذي يزيد مؤشر ربحيته عن الواحد ويرفض البديل الذي يقل مؤشر ربحيته عن الواحد ، وعند المفاضلة بين عدة بدائل فإنه يفضل البديل الذي له أكبر مؤشر ربحية .

1-2-3- طريقة معدل العائد الداخلي TRI

يعرف معدل العائد الداخلي بأنه ذلك المعدل الذي تتساوى عنده القيمة الحالية للتدفقات النقدية الداخلة مع

1- jean Louis Amelon , L essentiel a Connaitre en Gestion Financiere , Maxima , paris , 2002 , p 215

² - طلال كداوى ، مرجع سابق ، ص 95

³ - ثناء محمد طعيبة ، مرجع سابق، ص 83

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

القيمة الحالية للتدفقات النقدية الخارجة للإقتراح الإستثماري ، أو هو المعدل الخصم الذي تكون عنده صافي القيمة الحالية للإقتراح الإستثماري تساوي الصفر.¹ و يمكن التعبير عنه بالمعادلة الآتية:²

$$\sum_{t=1}^n \frac{CF_t}{(1+r)^t} = I$$

بحيث : I : تكلفة الإستثمار . CFt : التدفقات النقدية الصافية خلال الفترة t . r : معدل العائد الداخلي . عند حساب معدل العائد الداخلي يتم مقارنته بمعدل تكلفة الأموال بحيث إذا كان معدل العائد الداخلي أكبر من معدل تكلفة الأموال فيعتبر الإقتراح مربحا ، و العكس من ذلك يعتبر غير مربح إذا كان معدل العائد الداخلي أقل من معدل تكلفة الأموال . وفي حالة وجود إقتراحات إستثمارية متنافسة يفضل الإقتراح الذي يحقق أكبر معدل عائد داخلي .³

2- طرق تقييم الإقتراحات الإستثمارية في ظروف المخاطرة و عدم التأكد :

لقد إعتدنا في دراستنا للمعايير التقييم السابقة على أساس إفتراض حالة التأكد حيث يمكن التنبؤ على وجه اليقين بالتدفقات النقدية المستقبلية المرتبطة بالإقتراحات المختلفة ، لكن هذا الإفتراض لا يتفق مع الواقع العملي حيث من النادر أن تتطابق التدفقات النقدية الفعلية مع التدفقات النقدية التي سبق التنبؤ بها بسبب عدم توفر البيانات التي تسمح بتقدير التدفقات النقدية بدقة ، وهنا نكون أمام حالة عدم التأكد و ما يصاحبها من مخاطر عدم تحقق تلك التنبؤات ، و لقد ظهرت عدة أساليب علمية تسمح بقياس درجة الخطر و عدم التأكد .

2-1- الطرق المستخدمة في ظروف المخاطرة :

تعرف المخاطرة بأنها الحالة التي يمكن لمتخذ القرار أن يحدد و يضع فيها توزيعات إحتماالية للحدث على ضوء الدراسات السابقة⁴ ، و بصدد إتخاذ القرارات في ظروف المخاطرة فإنه يمكن إستخدام الطرق الآتية:
2-1-1- القيمة المتوقعة:

تعبر القيمة المتوقعة عن متوسط التدفقات النقدية الداخلة مرجحا بإحتمالات حدوث هـذـه التدفقات

¹ - طلال كداوى ، مرجع سابق ، ص 95

² - jean Louis Amelon . Op , Cit , P 218

³ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار . التمويل . التحليل المالي، مرجع سابق، ص 96

⁴ - سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، الدار الجامعية الإسكندرية ، ص 289

- ولكي تحديد القيمة المتوقعة للعائد في ظل ظروف المخاطرة يجب إتباع الخطوات الآتية :¹
- تحديد الظروف المختلفة التي يمكن أن يتحقق أحدها مستقبلا وتؤثر على قيمة المشروع.
 - تحديد احتمال تحقق كل ظرف من هذه الظروف، وهذه الاحتمالات تكون موضوعية.
 - حساب قيمة المشروع الاستثمائي في ظل كل ظرف من الظروف المتوقع حدوثها، وقيمة المشروع قد يعبر عنها في صورة صافي القيمة الحالية أو أي معيار آخر تفضله الإدارة .
 - حساب قيمة العائد للمشروع الاستثمائي وذلك بإيجاد مجموع حاصل ضرب كل قيمة متوقعة في احتمال حدوث هذه القيمة.
- و تعبر القيمة المتوقعة إحصائيا عن الأمل الرياضي للتدفقات النقدية المنتظرة لكل فترة ، و يعطى بالعلاقة الآتية:²

$$E(CF) = \sum_{i=1}^n p_i CF_i$$

حيث : E(CF) : القيمة المتوقعة للتدفق النقدي الصافي ، CF_i : التدفقات النقدية المنتظرة
p_i : الإحتمال المرتبط بحدوث التدفق النقدي

2-1-2- مقاييس التشتت:

إن إستخدام مقياس القيمة المتوقعة وحده لا يكفي في بعض الحالات للحصول تحليل كاملا و سليم للمخاطر و لذلك كان لا بد من أن نأخذ في الحسبان درجة إنتشار (تشتت) العوائد المختلفة التي ينتظر حدوثها مستقبلا حول القيمة المتوسطة للعوائد ، ولهذا فإنه بالإضافة إلى القيمة المتوقعة لكل بديل استثماري وهو متوسط التوزيع يتم قياس مخاطر الاقتراح الاستثماري أي مدى تقلب تدفقاته النقدية بطريقتين :³

2-1-2-1- الطريقة البيانية :

يمكن قياس المخاطر عن طريق التمثيل البياني بإستخدام الأعمدة ، حيث يمثل المحور الرأسي إحتتمالات حدوث الظروف الاقتصادية بينما يمثل المحور الأفقي التدفقات النقدية في ظل كل إحتمال. وكقاعدة عامة تزداد المخاطر كلما زادت درجة التشتت للتدفقات النقدية المصاحبة للتغيرات في الظروف الاقتصادية .

2-1-2-2- الطريقة الكمية لقياس المخاطر :

يعتبر المدى والانحراف المعياري ومعامل الاختلاف من أهم الأدوات الإحصائية التي تقيس المخاطر وفيما يلي عرض مختصر لكل منهما :

¹- ثناء محمد طعيمة ، مرجع سابق، ص127 .

²- Charles, Henri D'arcimole & Jean- yves Saulquin , Op , cit , p 183

³- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، الطبعة الرابعة، 1999، ص444 .

- المدى: المدى هو عبارة عن الفرق بين القيمة الكبرى والقيمة الصغرى للتدفقات النقدية المتوقعة، كلما زاد الفرق بين هاتين القيمتين ، كان ذلك إشارة إلى زيادة تشتت التوزيع الاحتمالي ، الأمر الذي يعني زيادة المخاطر التي ينطوي عليها الاقتراح.

- الانحراف المعياري: يقيس الانحراف المعياري درجة إنحراف القيم عن وسطها الحسابي ، ووفقا لهذا فهو يقيس درجة تباين التدفقات النقدية المحتملة عن القيمة المتوقعة لها ، و كلما كانت درجة الانحراف المعياري كبيرة كلما كانت المخاطر كبيرة و العكس صحيح ، ويمكن حساب الانحراف المعياري وفق المعادلة الآتية: ¹

$$\sigma = \sqrt{\sum_{i=1}^n (X_{it} - E_t(X))^2 P_{it}}$$

بحيث σ : الانحراف المعياري ، X_{it} : التدفق النقدي الصافي المتوقع خلال الفترة t ، $E_t(X)$: القيمة المتوقعة للتدفق النقدي ، P_{it} : الإحتمال المرتبط بحدوث التدفق النقدي في الفترة t

- معامل الاختلاف: يقاس معامل الاختلاف بقسمة الانحراف المعياري للاقتراح على القيمة المتوقعة وفقا للمعادلة الآتية: ²

$$\frac{\sigma}{\text{ق م}} = \text{معامل الاختلاف}$$

ق م

عند إختيار أحد البدائل فإنه يتم أخذ البديل الذي له معامل اختلاف أقل من البدائل الأخرى.

2-2- الطرق المستخدمة في ظروف عدم التأكد :

تعرف حالة عدم التأكد بأنها الظروف التي تتعلق بالحالة التي تكون توزيعاتها الإحتمالية غير معروفة³ و تشير هذه الحالة إلى إستحالة التنبؤ بالأحداث المتوقعة لعدم توفر بيانات تمكن متخذ القرار من تحديد الإحتمالات لتكرار حدوث هذه الظروف مستقبلا .

ويمكن تلخيص الأساليب التي إقترحت لمعالجة مشكلة عدم التأكد و أثرها على التدفقات النقدية كما يلي :

2-2-1- تحليل التعادل:

يجري تحليل التعادل بهدف تحديد أقل مستوى إنتاجي أو مستوى مبيعات التي يمكن للمشروع أن يعمل عنده دون تعرض بقائه للخطر ، تستخدم نقطة التعادل للدلالة على مستوى تشغيل يصل بالمشروع إلى حالة التعادل أي لا يحقق فيها المشروع أرباحا أو خسائر ، ويمكن التعبير عن هذا المستوى في صورة نسبة مئوية للطاقة الإنتاجية المستخدمة أو كحجم لعوائد المبيعات.⁴

¹ - jean Louis Amelon . Op , Cit , P 225

² - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية، 2002 ، ص 306 .

³ - سعيد عبد العزيز عثمان، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق، مرجع سابق، ص 288

⁴ - ثناء محمد طعيبة ، مرجع سابق، ص 138

و يمكن تحديد نقطة التعادل بالمعادلة الآتية :¹

التكاليف الثابتة

$$\text{نقطة التعادل} = \frac{\text{التكاليف الثابتة}}{\text{سعر البيع} - \text{هامش التكلفة المتغيرة للوحدة}}$$

هامش التكلفة المتغيرة للوحدة

كلما إنخفضت نقطة التعادل كلما إرتفعت فرص المشروع في تحقيق أرباح وإنخفض إحتمال تحقيق خسائر أي أنه عند المفاضلة بين الاقتراحات الاستثمارية المتاحة يتم إختيار الاقتراح الذي له أقل نقطة تعادل.

2-2-2- تحليل الحساسية :

يعتبر أسلوب تحليل الحساسية من الأساليب الأكثر إستخداما في مجال تقييم الاقتراحات الاستثمارية المتاحة في ظروف عدم التأكد ، و يهتم هذا الأسلوب بتحديد درجة إستجابة أو حساسية القرار الاستثماري نتيجة للتغيرات المحتملة التي يمكن أن تحدث في قيم محدداته، فهو يقيس مدى تغير صافي القيمة الحالية أو معدل العائد الداخلي نتيجة التغير في أحد العوامل التي تدخل في حساب التدفقات النقدية مثل حجم المبيعات سعر البيع الوحدة ، تكلفة الوحدة ، مدة حياة المشروع ، و يتم دراسة هذه المتغيرات في ظل ظروف إقتصادية متباينة.²

ويسمح لنا هذا الأسلوب بالتحديد السريع للمتغيرات الرئيسية التي تساهم بصورة فعالة في التأثير على قرار الاستثمار وتلك التي تساهم بصورة أقل ، فإذا كان التغير الطفيف في قيمة المتغير يؤدي إلى تغير كبير في صافي القيمة الحالية فإن عدم التأكد المحيط بتقدير هذا المتغير سوف يكون تأثيره جوهريا على قرار الاستثمار ومن ثم فإن هذا المتغير سوف ينطوي على درجة مخاطرة مرتفعة والعكس صحيح .

2-2-3- شجرة القرار :

يعتبر هذا النموذج أحد النماذج الحديثة في المفاضلة بين البدائل الاستثمارية المتاحة ، و تتكون شجرة القرار من مجموعة من الفروع و يمثل كل فرع منها بديلا من البدائل المعروضة و كل فرع رئيسي في الشجرة يتفرع منه عدة فروع تابعة تمثل الأحداث المتوقعة .

و للاعتماد على أسلوب شجرة القرار في تقييم نتائج الفرص الاستثمارية المتاحة والمفاضلة بينهما يجب إتباع الخطوات التالية:³

- تحديد نقاط القرار و التي يتم عندها إتخاذ قرار البدء أو قرارات التحول المتتابعة .
- تحديد البدائل الاستثمارية و الذي يمثل كل بديل منها فرعا رئيسيا من فروع شجرة القرارات .

¹ - خالص صالح خالص ، رقابة تسيير المؤسسة في ظل إقتصاد السوق ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2007 ، ص 147

² - تمجدين نو الدين ، تفعيل دور دراسات الجدوى في تقييم و إتخاذ قرارات تمويل المشروعات الإستثمارية ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2005 ، ص 90

³ - عدنان هاشم رحيم السامرائي ، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل) ، مرجع سابق ، ص 363

- تحديد عدد الفروع الفرعية لكل فرع رئيسي و التي تمثل طبيعية الظرف الإقتصادي (رواج ، ظروف طبيعية ، كساد) .

إن إستخدام شجرة القرار يسمح للإدارة بالأخذ في الاعتبار مختلف البدائل بسهولة ووضوح أكثر، كما أن التفاعل بين بدائل القرار الحالي و الأحداث غير المؤكدة و نواتجها المستقبلية يصبح أكثر وضوحاً. و لكن لا تعطي للإدارة إجابة عن مشكلة الاستثمار و لكنها تساعد في تحديد البديل الذي يحقق أعلى ناتج في صورة القيمة النقدية المتوقعة عند أي نقطة إختبار معينة .¹

¹ - ثناء محمد طعيبة ، مرجع سابق، ص ص 152 - 153 .

المبحث الثالث : إتخاذ قرار التمويل :

تستكمل قرارات الإستثمار بنوع آخر من القرارات لا يقل أهمية عنها و هي قرارات التمويل التي تتعلق بتحديد و صياغة هيكل التمويل الأمثل والذي تسعى الإدارة المالية من خلاله إلى تخفيض تكلفة التمويل إلى حدها الأدنى بالشكل الذي يؤدي إلى تعظيم ثروة الملاك و زيادة قيمة المؤسسة .

و من هنا سنتطرق في هذا المبحث للنقاط الآتية :

- مفهوم هيكل التمويل و محدداته .

- مصادر تمويل المؤسسة

- سيرورة إتخاذ قرار التمويل .

المطلب الأول: مفهوم هيكل التمويل و محدداته

قبل التطرق إلى مفهوم هيكل التمويل و شرح محدداته كان لا بد من إعطاء فكرة عن مفهوم التمويل في المؤسسة و أنواعه .

1- مفهوم التمويل خصائصه و أنواعه

1-1- مفهوم التمويل :

تعددت التعاريف المتعلقة بالتمويل منها :

- يعرف التمويل على أنه " تجميع الأموال و جعلها في متناول المؤسسة بصفة دائمة و مستمرة من مالكين كانوا أو مقرضين و الإمداد بالأموال الضرورية في أوقات الحاجة إليها " ¹

- التمويل هو البحث عن الطرق المناسبة للحصول على الأموال و الإختيار و تقييم تلك الطرق و الحصول على المزيج الأفضل بينهما بشكل يناسب كمية و نوعية إحتياجات و إلتزامات المؤسسة المالية.²

- يمكن تعريف التمويل بأنه تلك المجموعة من القرارات حول كيفية الحصول على الأموال اللازمة لتمويل إستثمارات المؤسسة ، و تحديد المزيج الأمثل من مصادر التمويل المقترضة و الأموال المملوكة من أجل تغطية إستثماراتها.³

من خلال هذه التعاريف يمكن إستخلاص أن التمويل :

- خاص بالمبالغ النقدية و ليست السلع و الخدمات.

- أن يكون التمويل بالمبالغ المطلوبة لا أكثر و لا أقل.

- إن يكون التمويل في الوقت المناسب أي في أوقات الحاجة إليه .

- الغرض الأساسي من التمويل هو تطوير المشاريع العامة و الخاصة .

¹ - محمد الصالح الحناوي ، السيد عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية ، الدار الجامعية للطباعة والنشر ، الإسكندرية ، 2001 ، ص15

² - هيثم محمد الزغبى ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ،الأردن ، 2000 ، ص77

³ - حمزة الشبيخي ، إبراهيم الجزراوي ، الإدارة المالية الحديثة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ،الأردن ، الطبعة الأولى ، 1998 ، ص20

1-2- خصائص التمويل:

إن الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة من مختلف المصادر تتميز بالخصائص الآتية :¹

1-2-1- الإستحقاق :

ويعني أن الأموال التي تحصلت عليها المؤسسة من عن طريق التمويل لها فترة زمنية و موعد محدد ينبغي سدادها فيه بغض النظر عن أي إعتبارات أخرى .

1-2-2- الحق على الدخل :

و هو يعني ان مصدر التمويل له الحق بالحصول أمواله و الفوائد المترتبة عليها من سيولة أو دخل المؤسسة

1-2-3- الملائمة:

و تعني أن تنوع مصادر التمويل و تعددها يعطي للمؤسسة فرصة إختيار مصدر التمويل الذي يناسب المؤسسة في التوقيت و الكمية و الشروط .

1-3- أنواع التمويل:

يمكن تصنيف أنواع التمويل بالإعتماد على عدة معايير من أهمها :

1-3-1- التصنيف على أساس المصدر :

ينقسم التمويل حسب المصدر على نوعين :

1-3-1-1- التمويل الداخلي:

و هي المصادر الناتجة عن نشاط المؤسسة نفسها،² أي مجموع الموارد المالية التي تعود ملكيتها للمؤسسة وتم الحصول عليها بطريقة ذاتية دون اللجوء لأطراف خارجية ، و تشمل الأرباح غير موزعة و الإحتياطات ،الإهتلاكات ، المؤونات .

1-3-1-2- التمويل الخارجي:

وهي المصادر المتمثلة في إسهامات متعاملين إقتصادييين من خارج المؤسسة،³ أي تعود ملكية هذا المورد المالية لأطراف خارجة عن المؤسسة و تشمل التمويل عن طريق الأسهم و السندات ، و مختلف القروض .

1-3-2- التصنيف على أساس المدة :

ينقسم التمويل من حيث المدة إلي ثلاثة أنواع:

1-3-2-1- التمويل الطويل الأجل:

هو التمويل الذي يمنح للمؤسسات و يمتد أكثر من سبعة سنوات ، حيث يكون موجه لتمويل العمليات

¹ - هيثم محمد الزغبى ، مرجع سابق ، ص 78

² - أحمد بوراس ، تمويل المنشأة الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008 ، ص 26

³ - نفس المرجع ، ص 27

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

الإستثمارية طويلة الأجل¹ مثل توسع المؤسسة في نشاطها أو إقامة إستثمارات جديدة و التي تحتاج إلى أموال كبيرة و لمدة طويلة نسبيا .

1-2-3-2- التمويل المتوسط الأجل:²

هو مجموعة الأموال التي تتحصل عليها المؤسسة و التي عادة ما تكون مدة إستحقاقها تتراوح من 2 إلى 7 سنوات و عادة ما تكون هذه القروض موجهة لشراء وسائل الإنتاج المختلفة ، أي أنها وسيلة من وسائل تمويل الإستثمار التشغيلي .

1-3-2-3- التمويل القصير الأجل:³

هو مجموعة الأموال المستخدمة من قبل المؤسسة من أجل تمويل احتياجاتها الجارية و التي لا تتعدى عادة السنة ، و المتمثلة في الأصول المتداولة ، و ذلك بالرغم من أن مدته قد تصل إلى السنتين أحيانا .

1-3-3-1- التصنيف على أساس الغرض :⁴

ينقسم التمويل حسب الغرض إلى قسمين و هما :

1-3-3-1- تمويل الاستغلال:

وهي تلك الأموال التي ترصد لمواجهة النفقات التي تتعلق أساسا بتشغيل الطاقة الإنتاجية للمشروع قصد الاستفادة منها كنفقات دفع أجور العمال و نفقات شراء المواد الخام وما إلى ذلك من المدخرات اللازمة لإتمام العملية الإنتاجية و التي تشكل في مجموعها أوجه الإنفاق الجاري.

1-3-3-2- تمويل الاستثمار :

وهي تلك الأموال التي تؤدي إلى زيادة التكوين الرأسمالي للمشروع، بمعنى هي تلك الأموال المخصصة لمواجهة النفقات التي يترتب عنها خلق طاقة إنتاجية جديدة أو توسيع الطاقة الحالية للمشروع كإقتناء الآلات و التجهيزات و غيرها، و تمويل الاستثمار يكون بتجديد التجهيز و إقتناء أو خلق سلع معمرة، و نفقات الصيانة و لإطالة الحياة الاقتصادية للتجهيزات الموجودة و الإصلاحات للعتاد المخصصة للزيادة و أيضا المحافظة على طاقات الإنتاج.

2- مفهوم هيكل التمويل :

يقصد بالهيكل التمويلي أو المالي للمؤسسة توليفة مصادر التمويل التي إختارها المؤسسة لتغطية إستثمارتها و يتكون الهيكل المالي من مجموعة العناصر التي تشكل جانب الخصوم في الميزانية العمومية سواء كانت هذه العناصر طويلة الأجل أم قصيرة الأجل ، و سواء كانت أموال دين أو أموال ملكية ، و بهذا التعريف يختلف مفهوم الهيكل المالي عن هيكل رأس المال الذي يتضمن فقط مصادر التمويل طويلة الأجل ممثلة

¹ - محمد بوشوشة ، مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة بسكرة ، 2007 ، ص 9

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 42

³ - نفس المرجع ، ص 36

⁴ - حسن أحمد توفيق ، التمويل و الإدارة المالية في المشروعات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة ، مصر ، 1996 ، ص 388

في القروض الطويلة الأجل و السندات و أموال الملكية .¹

و تختار المؤسسة هيكلها المالي في ضوء العديد من الإعتبارات ، و مع تغير هذه الإعتبارات يتغير الهيكل المالي ، غير أنه يجب أن يكون لدى إدارة المؤسسة تصور محدد لهيكلها المالي في ضوء هذه التغيرات ، و ذلك بوضع هيكل مالي مستهدف من شأنه أن يوضح الرؤية أمام متخذ القرار التمويلي ، فإذا كانت النسبة الفعلية للأموال المقترضة بداخل الهيكل المالي للمؤسسة أقل من النسبة المستهدفة ، فإن أي توسعات خاصة تستدعي زيادة الهيكل المالي للمؤسسة تتم ذلك من خلال الإقتراض .بينما إذا كان معدل الدين أعلى من المعدل المطلوب، فإنه يتم اللجوء إلى التمويل بأموال الملكية .

3- محددات هيكل تمويل المؤسسة :

هناك عوامل أساسية تؤثر على القرارات الخاصة بتشكيل هيكل تمويل المؤسسة منها :

3-1- نمو و إستقرار المبيعات :²

يعتبر معدل نمو المبيعات في المستقبل مقياسا لمدى التضاعف المحتمل في الإيرادات للسهم الناتج عن الرفع المالي ، فمثلا إذا كان معدل نمو المبيعات و الإيرادات يتراوح نـت 8% و 10% في العام الواحد فإن التمويل بالقروض ذات الفائدة المحدودة و الثابتة يؤدي إلى تحقيق أرباحا مضاعفة لحملة الأسهم العادية . كما ترتبط درجة إستقرار المبيعات بنسب الإقتراض إرتباطا مباشرا ، فعندما تزيد درجة إستقرار المبيعات و الإيرادات ، تتمكن المؤسسة من دفع إلتزاماتها الثابتة على القروض بأقل درجة من الخطر، أما إذا كانت المبيعات و الإيرادات تتعرض لتقلبات مستمرة ، تجد المؤسسة صعوبة في دفع هذه الإلتزامات .

3-2- تكلفة الأموال :

أن تكلفة الأموال التي تتحملها المؤسسة هي عبارة عن عائد بالنسبة لمصدر التمويل. و طالما أن هناك علاقة طردية بين العائد و المخاطرة أي كلما زادت المخاطر التي يتعرض إليها أصحاب الأموال فإن العائد الذي يطلبونه سوف يكون مرتفعا ، و تبعا لذلك فإن تكلفة التمويل تكون مرتفعة بالنسبة لمصادر التمويل التي تتميز بإرتفاع درجة المخاطر التي يتعرض لها أصحابها،³ فيفترض أن حملة الأسهم يتعرضون لدرجة المخاطر أعلى من أصحاب القروض ذلك أنه في حال القروض فإن الفائدة المستحقة لأصحابها ثابتة المقدار و المؤسسة ملزمة قانونا بدفعها مهما كانت نتائجها ، كما يمكنهم من إستعادة أموالهم بعد مدة محددة ، و لكن بالنسبة لحملة الأسهم فإن العائد على السهم متغير القيمة و لا يوجد أي إلتزام على الإدارة بتقرير توزيعات حتى إذا حققت المؤسسة أرباح ، ، كما أن الأسهم التي ليس لها تاريخ إستحقاق ، إلى جانب الوفورات الضريبية التي توفرها الفوائد على القروض من وجهة نظر المؤسسة، وهذا يقودنا إلى أن القرض كمصدر

¹ - عاطف وليم أندراوس ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، 2007 ، ص 401

² - محمد صالح الحناوي ، رسمية زكي قرياقص ، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات ، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، ب ت ، ص 264 و 265

³ - جمال بعبطيش ، التمويل و المخاطر المالية للإستثمارات في المؤسسة ، مذكرة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير و العلوم التجارية ، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009 ، ص 46

للأموال يعتبر أرخص من أموال الملكية ، و لكن هذا لا يعني أن المؤسسة سوف تستمر في تقليل تكلفة التمويل بإستخدام المزيد من القروض ، فزيادتها تؤدي إلى زيادة المخاطر المالية للدئنين و حملة الأسهم فعندما تزداد درجة الرفع المالي تزداد أسعار الفائدة التي يطالب بها الدئنون و تزداد صعوبة الحصول على القروض ، و تجعل مركز حملة الأسهم أكثر خطورة مما يؤدي إلى التأثير المتزايد على تكلفة الملكية¹ ، و لهذا يتطلب و جود مزيج مناسب بين أموال الإقتراض و أموال الملكية يؤدي إلى تقليل التكلفة المتوسطة للأموال من جهة و يضمن مصالح أصحاب التمويل من جهة أخرى .

3-3- الملائمة :

إن من بين الأهداف التي تسعى الإدارة المالية إلى تحقيقها من عملية التمويل هو الحصول على الأموال المناسبة لأنواع الأصول المستخدمة ، أي أنها تسعى لأن تكون الأموال المستخدمة ملائمة لطبيعة الأصول التي ستقوم هذه الأموال بتمويلها² ، و لذلك يتعين تمويل الأصول المتداولة عن طريق القروض القصيرة الأجل و الأصول الثابتة عن طريق الإقتراض الطويل الأجل و أموال الملكية³.

3-4- حجم المؤسسة :

للحجم أثر كبير في إختيار مصادر التمويل ، و من المنطقي أنه كلما زاد حجم المؤسسة كلما وسع ذلك من إمكانية تنوع مصادر التمويل ، و كلما قل حجمها قلص من هذه الإمكانية⁴ ، وبالتالي يجب على المؤسسة أن تنتفع بأفضل إستخدام لحجمها عند تخطيط الهيكل المالي ، حيث تستطيع الحصول على قروض بشروط ميسرة و إصدار أسهم عادية أو ممتازة و بسبب كبر حجم الإصدار و تصبح تكلفة أي مصدر مالي في المؤسسات الكبيرة أقل من المؤسسات الصغيرة الحجم ، و في نفس الوقت فقدان السيطرة أو الرقابة أقل كذلك⁵.

3-5- المرونة المالية أو التمويلية :⁶

وتعني قدرة المؤسسة على تكيف هيكلها المالي مع الإحتياجات التي تنشأ مع الظروف المتغيرة ، فيجب أن تكون الخطة المالية للمؤسسة مرنة بصورة كافية حتى يمكن تعديل مكونات هيكلها المالي ، و يكون في الوضع الذي يمكنها من إحلال أحد مصادر التمويل بمصدر آخر ، تتوقف درجة المرونة في الهيكل المالي للمؤسسة على :

- المرونة في التكاليف الثابتة .

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل المالي) ، مرجع سابق ، ص 220

² - عدنان هاشم رحيم السامرائي ، مرجع سابق ، ص 202

³ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل المالي) ، مرجع سابق ، ص 220

⁴ - يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان ، الطبعة الأولى ، 2006 ، ص 304

⁵ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل المالي) ، مرجع سابق ، ص 224

⁶ - نفس المرجع ، ص 222

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

- شروط المقيدة في إتفاقيات القروض .

- الطاقة الإستيعابية للمؤسسة على القروض .

وتظهر فائدة المرونة في الهيكل المالي من خلال توفير عدد من البدائل التمويلية للمؤسسة عند إتخاذ القرار بالتوسع أو التخفيض في مجموع الأموال التي تستخدمها ، فمثلا إذا إستطاعت المؤسسة أن تضع في عقد الإقتراض شرطا يعطي لها الحق في إستدعاء السندات قبل تاريخ الإستحقاق حسب رغبتها فتتوفر لها إمكانية إنهاء القرض و إنشاء قرض آخر بما يحقق للمؤسسة فائدة أكبر .

كما تعمل المرونة أيضا على زيادة قوة المؤسسة في المساومة عند التفاوض مع المصادر المحتملة للأموال ، ولكن لتوفر المرونة في الهيكل المالي يستلزم تكلفة إضافية فإذا أرادت المؤسسة مثلا الحصول على قروض مسيرة فهي ملزمة على دفع فائدة أعلى ، وعليه لا بد على المؤسسة دراسة مقارنة بين التكاليف الإضافية ومزايا التمتع بالمرونة

3-6- هيكل الاصول :

يؤثر هيكل الأصول على مصادر التمويل بصور عديدة ، فالمؤسسات التي يتضمن هيكل أصولها على نسبة مرتفعة من الأصول الثابتة تميل إلى إستخدام قدر كبير من القروض الطويلة الأجل في هيكلها المالي فتزداد القروض كما زادت نسبة الأصول الثابتة بوصفها أكثر الأصول ملائمة لتقدمها كضمان للمقرضين¹ و من ناحية أخرى فإن المؤسسات التي تتكون أغلبية أصولها من ذمم و مخزون، و التي تتوقف قيمتها على إستمرار المؤسسة في تحقيق الأرباح ، تعتمد بصفة أساسية على القروض القصيرة الأجل و إن كانت تستخدم القروض طويلة الأجل و لكن بدرجة محدودة .²

3-7- التحكم أو السيطرة :

غالبا ما يحرص أصحاب المؤسسة خاصة في المؤسسات التي تكون ملكيتها لشخص واحد أو مجموعة محدودة من الأشخاص على المحافظة على سيطرتهم على المؤسسة ، مما يجعلهم يفضلون التمويل بأموال الإقتراض بدلا من أموال الملكية التي يؤدي إستخدامها إلى إضافة مالكيين جدد يشاركون في السيطرة على المؤسسة . و منه كلما إنعدمت أو إنخفضت هذه الرغبة كلما إنخفض إتجاه نحو التمويل بالقروض .³

3-7- مواقف المقرضين و وكالات تصنيف الإئتمان :⁴

بصرف النظر عن موقف الإدارة تجاه الرفع المالي في هيكل المؤسسة التمويلي ، فإن موقف كل من المقرضين و وكالات الإئتمان يؤثر بشكل كبير على قرارات الهيكل التمويلي ، ففي كثير من الأحوال تتناقش المؤسسات مقرضيها و وكالات الإئتمان و تستطلع آرائهم حول الهيكل المالي المقترح للمؤسسة و تعطي أهمية كبيرة لهذه الآراء عند تكوين هياكلها المالية .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 95

² - محمد صالح الحناوي ، رسمية زكي قرياقص ، مرجع سابق ، ص 265

³ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 99

⁴ - عاطف وليم أندراوس ، مرجع سابق ، ص 406

المطلب الثاني : مصادر تمويل المؤسسة

تلجأ المؤسسة لتمويل إستثماراتها أو عملياتها الإستغلالية إلى مصادر مختلفة ، يمكن تقسيمها تبعاً لأجلها إلى مصادر قصيرة و متوسطة و طويلة الأجل .

1- مصادر التمويل القصيرة الأجل :

و يقصد بها تلك الأموال التي تحصل عليها المؤسسة من الغير و تلتزم بردها خلال فترة لا تزيد عادة عن سنة¹ ويتم إستخدامها للتمويل العمليات الجارية،² و تتمثل المصادر الأساسية للتمويل القصير الأجل في الإئتمان التجاري و الإئتمان المصرفي التي تتلائم مع طبيعة إحتياجات دورة الإستغلال .

1-1- الإئتمان التجاري :

يعرف الإئتمان التجاري بأنه نوع من أنواع التمويل القصير الأجل تحصل عليه المؤسسة من الموردين و يتمثل في قيمة المشتريات الآجلة للسلع التي تتجر بها أو تستخدمها في العملية الإنتاجية ، و يطلق على الإئتمان التجاري الإئتمان التلقائي نظر لأنه عادة ما يزيد أو ينقص مع التقلبات في حجم النشاط أي أنه يتاح بالقدر الملائم و في الوقت المناسب ، كما أنه يتم دون إجراءات أو تعهدات رسمية،³ و يكون هذا المصدر التمويلي إما في شكل حساب جاري مفتوح أو في شكل أوراق تجارية .

1-2- الإئتمان المصرفي :

ويقصد بالإئتمان المصرفي القروض القصيرة الأجل التي تحصل عليها المؤسسة من البنوك ، و يأتي في المرتبة الثانية بعد الإئتمان التجاري من حيث إتماده كمصدر تمويل قصير الأجل ، و يتميز هذا النوع بأنه أقل تكلفة من الإئتمان التجاري في الحالات التي تفشل فيها المؤسسة في الإستفادة من الخصم النقدي و أكثر مرونة منه إذا يأتي في صورة نقدية و ليس في صورة بضائع ، غير أنه أقل مرونة منه في ناحية أخرى و ذلك أنه لا يتغير تلقائياً مع تغير حجم النشاط .⁴

2- مصادر التمويل المتوسطة الأجل :

يتم اللجوء إلى هذا النوع من أجل تمويل حاجات دائمة للمؤسسة كتمويل الأصول الثابتة أو تمويل مشروعات تحت التنفيذ و التي تستغرق عدد من السنين ،⁵ ولذ فإن المتفق عليه هو إعتداد فترة تمويل من سنة إلى سبع سنوات حيث يتم سداد قيمة القرض من خلال التدفقات النقدية التي تتولد خلال هذا العدد من السنين . و من أهم مصادر التمويل المتوسطة الأجل نجد :

1- أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 35 .

2- قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 295

3- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشأة المعارف بالإسكندرية ، مصر ، 1998 ، ص 7

4- نفس المرجع ، ص 8

5- عدنان هاشم رحيم السمرائي ، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل) ، مرجع سابق ص 271

2-1- القروض المتوسطة الأجل :

يتم الحصول على هذه القروض من البنوك التجارية بصورة عامة أو البنوك المتخصصة¹، و غالبا ما يتم تسديدها على شكل أقساط يتم تحديد مواعيد إستحقاقها و قيمتها التي قد تكون متساوية في شروط عقد الإقراض²، و يكون سعر الفائدة للقرض المتوسط الأجل أعلى من مثيله على القروض القصيرة الأجل لتعويض البنوك على تخليها على أموالها لفترة زمنية أطول ، و تكون هذه القروض في الغالب مضمونة بأصول المؤسسة أو بأي نوع من الضمانات الأخرى .وفي بعض الأحيان تقترن بجملة من الشروط التي تضمن للبنك إسترجاع أمواله .

2-2- التمويل بالإستئجار (القرض الإيجاري)

يعتبر التمويل عن طريق الإستئجار عملية يقوم بموجبها بنك أو مؤسسة مالية أو شركة تأجير مؤهلة قانونا لذلك بوضع آلات أو معدات أو أية أصول مادية أخرى بحوزة مؤسسة مستعملة على سبيل الإيجار مع إمكانية التنازل عنها في نهاية الفترة المتعاقد عليها ، و يتم التسديد على أقساط يتفق بشأنها تسمى ثمن الإيجار³ .

بالرغم من أن التمويل بالقرض الإيجاري يختلف عن التمويل بالقروض الكلاسيكية في الفكرة إلا أن الهدف واحد و هو تمويل الإستثمارات ، حيث أن القرض الإيجاري يسمح بتقديم أصول مادية (أصول عينية) للزبون بدل تقديم أصول نقدية له . و يتخذ التمويل الإستجاري أشكالا عديدة من أهمها⁴ :

2-2-1- البيع ثم الإيجار :

في هذه الحالة تقوم المؤسسة ببيع إحدى أصولها إلى مؤسسة مالية و في نفس الوقت توقع معها إتفاقية لإستئجار هذا الأصل و إبقائه عندها لإستخدامه لفترة زمنية معينة و حسب شروط محددة ، و نلاحظ أن المؤسسة البائعة (المستأجرة) تستلم قيمة البيع (تحصل على تمويل) من المؤسسة المشتريّة (المؤجرة) فورا ، و في نفس الوقت تستبقي الأصل المباع عندها لإستخدامه .

2-2-2- الإستئجار التشغيلي :

يلاحظ على هذا الشكل إلتزام المؤجر بصيانة و خدمة الأصل المؤجر للغير على أن تضاف تكاليف الصيانة إلى دفعات الإيجار الدورية التي تكون في مجموعها غير كافية لتغطية تكلفة الأصل ، لان فترة الإيجار تكون أقل من العمر الإقتصادي المتوقع للأصل ، و بالتالي يسعى المؤجر لتغطية باقي التكلفة من خلال إعادة تأجير الأصل أو بيعه كما يحق للمستأجر إلغاء العقد و إرجاع الأصل قبل إنتهاء مدة العقد في حالة ظهور بدائل أكثر كفاءة .

¹ - احمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 43

² - عدنان هاشم رحيم السامرائي ، مرجع سابق ، ص 272

³ - الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ،الجزائر ، الطبعة الثانية ،2004، ص 76

⁴ - سمير محمد عبد العزيز ، ، إقتصاديات الإستثمار.التمويل.التحليل المالي (مدخل في التحليل المالي) ، مرجع سابق ، ص 182

2-2-3- الإستئجار المالي :

يتميز الإستئجار المالي عن الإستئجار التشغيلي أنه لا يتضمن خدمة و صيانة الأصل و لا يمكن إغائه من قبل المستأجر الذي يسدد قيمة الأصل بالكامل . كما أن ملكية الأصل تنتقل إلى المستأجر في نهاية العقد إذا لم يتضمن عقد الإيجار ما ينص على خلاف ذلك.

3- مصادر التمويل الطويلة الأجل :

يمثل التمويل الطويل الأجل الأموال التي تتوفر للمؤسسة لتمويل الفرص الإستثمارية المتاحة¹ والتي تحتاج إلى أموال كبيرة ولمدة طويلة نسبية ، وعليه يمكن تقسيم التمويل الطويل الأجل إلى نوعين أساسيين هما:

- أموال الملكية

- الأموال المقترضة

3-1- أموال الملكية:

وتضم الأسهم العادية والأسهم الممتازة والأرباح المحتجزة و الإحتياطات .

3-1-1- الأسهم العادية:

تمثل الأسهم العادية وسيلة من وسائل التمويل الطويل الأجل بالنسبة للمؤسسة ، حيث تعتمد عليها بشكل كبير خاصة في بداية نشاطها لتجميع رأس المال ، حيث تكون مقدرتها على تحمل أعباء ضعيفة .

ويعرف السهم العادي بأنه مستند ملكية له قيمة اسمية وقيمة دفترية وقيمة سوقية، تتمثل القيمة الإسمية في القيمة المدونة على قسيمة السهم وعادة ما يكون منصوص عليها في عقد التأسيس، أما القيمة الدفترية فتتمثل في نصيب السهم الواحد من حقوق الملكية التي تشمل رأس المال والاحتياطات والأرباح المحتجزة أما القيمة السوقية فهي تمثل القيمة التي يباع بها السهم في السوق رأس المال.²

ومن أهم المزايا التي تحصل عليها المؤسسة باصدارها للأسهم العادية هي:³

- تمثل الأسهم العادية مصدرا دائما للتمويل لذا لا يجوز إسترداد قيمتها من المؤسسة.

- المؤسسة غير ملزمة قانونيا بإجراء توزيعات الأرباح على حملة الأسهم .

- إصدار المزيد من الأسهم العادية من شأنه أن يؤدي إلى انخفاض نسبة الأموال المقترضة في هيكل رأس المال ويزيد بالتالي في القدرة الإقتراضية المستقبلية للمؤسسة.

وفي المقابل هناك سلبيات للأسهم العادية كمصدر للتمويل من أهمها:⁴

- إرتفاع تكلفة أموال الأسهم العادية بسبب إرتفاع العائد الذي يطلبه المستثمرون نظرا لزيادة المخاطر التي يتعرضون إليها .

- لا تستفيد المؤسسة من وفورات ضريبية لأن أرباح الأسهم عكس فوائد السندات لا تعتبر من التكاليف

¹- قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 307

²- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق ، ص 13

³- نفس المرجع ، ص 16

⁴- نفس المرجع ، ص 17

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

- التي تخصم قبل حساب الضريبة .
- إصدار أسهم جديدة قد يترتب عليه دخول مساهمين جدد مما يعني تشتت الأصوات في الجمعية العامة وهذا يؤدي إلى إضعاف سيطرة حملة الأسهم العادية وزيادة صلاحيات مجلس الإدارة وبالتالي ارتفاع تكلفة الوكالة التي يتحملها حاملي الأسهم.
 - ويتمتع حامل السهم العادي بمجموعة من الحقوق منها: ¹
 - الحصول على الأرباح التي تقرر المؤسسة توزيعها .
 - حق الإطلاع على دفاتر المؤسسة وحضور الجمعية العامة و التصويت فيها بنسبة ما يمتلكه من أسهم.
 - حق المشاركة في موجودات المؤسسة عند تصفيتها.
 - حق نقل ملكية الأسهم لشخص آخر ببيعها في السوق المالي ، كما لحملة الأسهم العادية أولوية الإكتتاب في الأسهم الجديدة التي تصدرها المؤسسة. ²

3-1-2- الأسهم الممتازة :

- يمتاز هذا المصدر الهام من مصادر التمويل الطويلة الأجل بجمعه بين صفات أموال الملكية و الإقتراض وتعرف الأسهم الممتازة بأنها شكل من أشكال رأس المال المستثمر في المؤسسة تقدم لمالكة ميزتين هما: ³
- الحصول على عائد محدد .
 - مركز ممتاز إتجاه حملة الأسهم العادية .
- السهم الممتاز يشترك مع السهم العادي في كونه يعتبر مستند ملكية ليس له تاريخ إستحقاق ⁴ و يتماثل معه في أن له قيمة إسمية و قيمة سوقية غير أن السهم الممتاز لا يتمتع بنصيب في الإحتياطات و الأرباح المحتجزة أي أن قيمته الدفترية هي نفسها قيمة الإسمية ، وهو يماثل السهم العادي أيضا من حيث أن صاحب السهم الممتاز ليس له الحق في المطالبة بتوزيع الأرباح عند إقرار المؤسسة عدم توزيعها.
- و يختلف السهم الممتاز عن السهم العادي في النقاط الآتية: ⁵
- أولوية حملة الأسهم الممتازة الحصول على الأرباح الموزعة قبل حملة الأسهم العادية والتي تحدد بنسبة مئوية ثابتة من القيمة الإسمية للسهم .
 - أولوية حملة الأسهم الممتازة في الحصول على حقوقهم عند التصفية عن حملة الأسهم العادية.
 - غالبا لا يكون لحملة الأسهم الممتازة الحق في التصويت ، في حين هذا الحق يعتبر أساسيا لحملة الأسهم العادية.

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل المالي) ، مرجع سابق ، ص 133

² - رضوان وليد العمار ، مرجع سابق ، ص 206 - 207

³ - رضوان وليد العمار ، مرجع سابق ، ص 209

⁴ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 54

⁵ - رضوان وليد العمار ، مرجع سابق ، ص 209

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

- و من أهم الأسباب التي تدفع المؤسسة لاستخدام الأسهم الممتازة كمصدر للتمويل هي:¹
- زيادة الموارد المالية المتاحة للمؤسسة من خلال ما يلقاه هذا النوع من الأسهم من إقبال المستثمرين و خاصة المحافظين منهم.
 - المتاجرة بالملكية لتحسين عائد الاستثمار من خلال الفارق الايجابي بين كلفة الأسهم الممتازة وعائد استثمار المؤسسة الذي يعود على حملة الأسهم العادية ، وبالتالي تتعبر عملية إصدار الأسهم عملية اقتصادية مربحة.
 - إستعمال أموال الغير دون إشراكهم في الإدارة.
 - إصدار الأسهم الممتازة يخفض من نسبة القروض وبالتالي إمكانية الحصول على القروض مستقبلا، كما تتمتع الأسهم الممتازة بحق الإستدعاء أي إمكانية المؤسسة إعادة شرائها مقابل قيمة أعلى من قيمتها الإسمية.²

3-1-3- الأرباح المحتجزة :

- تعتبر الأرباح المحتجزة أحد مصادر التمويل الذاتي التي تلجأ إليه المؤسسة لتغطية إحتياجاتها الطويلة الأجل و تمثل الأرباح المحتجزة الرصيد التراكمي لذلك الجزء من الأرباح السنوية الذي لم يتم توزيعه على ملاك المؤسسة .³
- يعتبر هذا المصدر ذا أهمية كبيرة خاصة إذا إستطاعت المؤسسة أن توازن بين سياسة التوزيع و إحتجاز الأرباح ، أي حصول أصحاب المؤسسة على عائدات مناسبة و في نفس الوقت توفير موارد ذاتية للمؤسسة تساعدها على النمو و التطور و تحسين وضعها المالي .
- ومن أهم المزايا التي يمكن إستنتاجها من إحتفاظ المؤسسة بجزء من أرباحها كمصدر للتمويل هي :⁴
- تعتبر مورد مهم خاصة في المؤسسات الصغيرة و المتوسطة التي يصعب عليها الحصول على أموال من مصادر أخرى .
 - إستخدام الأرباح المحققة في تمويل المؤسسات يمنحها الإستقلالية النسبية و الحرية في إستخدام أموالها و يجنبها البحث عن أموال خارجية ذات تكلفة عالية و شروط تسديد و فوائد .
 - زيادة مقدار الأرباح المحتجزة في المؤسسة يعطيها قدرة كبيرة على زيادة حق الملكية فيمكنها من رفع مقدار الإستثمارات .
 - السرعة في إتخاذ قرار الإستثمار فهي لا تحتاج إلى مفاوضات و لا عقود و شروط أخرى .

¹- رضوان وليد العمار ، مرجع سابق ، ص 209

²- محمد بوشوشة ، مرجع سابق ، ص 17

³- عاطف وليم أندراوس ، مرجع سابق ، ص 378

⁴- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004 ، ص ص 178 - 179

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

- زيادة مقدار الأرباح المحتجزة لا يصاحبها زيادة في أسهم المؤسسة و بالتالي تتفادى زيادة الأصوات في مجلس الإدارة .

- الأرباح المحتجزة ترفع من قدرة المؤسسة غي الحصول على قروض جديدة .¹

3-1-4- الإحتياطات :

تمثل الإحتياطات مبالغ يتم إقتطاعها من الأرباح المحققة لتدعيم المركز المالي للمؤسسة ، و يتوقف تكوين الإحتياطات على نتيجة أعمال المؤسسة و تحقيقها للأرباح ، و يتم حجز الإحتياطات إما بمقتضى القانون أو النظام الاساسي للشركة أو بقرارات صادرة من مجلس الإدارة وبموافقة الجمعية العامة للمؤسسة ، و تتمتع الإحتياطات بنفس المزايا التي تتمتع بها الأرباح المحتجزة .²

3-2- الأموال المقترضة:

قد لا تكفي أموال الملكية في تلبية إحتياجات المؤسسة التمويلية على المدى الطويل ، فتلجأ المؤسسة إلى الأموال المقترضة الطويل الأجل لضمان تمويل كافي و متنوع لإستثماراتها، و تضم القروض الطويلة الأجل و السندات .

3-2-1- القروض الطويلة الأجل:

هي تلك القروض التي تزيد أجالها عن السبع سنوات، تمنح لتمويل الأنشطة و العمليات ذات الطبيعة الرأسمالية،³ وهي توفر موارد مالية كبيرة للمؤسسات، يتم استغلالها في تمويل مشروعاتها الاقتصادية الكبيرة و تغطية إحتياجاتها المالية الأخرى. و يمنح هذا النوع من القروض من قبل البنوك و المؤسسات المالية المتخصصة في توظيف الموارد المالية طويلة الأجل و هنا قد تفرض جملة من الشروط على المؤسسة المستفيدة من القروض الطويلة الأجل، حيث إمكانية فرض معدل فائدة مرتفع نسبيا . كما قد تطلب ضمانات مادية أو شخصية لقاء منحها، وفي أحيان أخرى قد يشترط مراقبة كيفية إستخدامها و مجالات إستعمالها.⁴

تلجأ المؤسسة لهذا النوع من القروض بسبب المزايا التي يتمتع بها من أهمها:⁵

- تجنب المؤسسة تكاليف اللجوء إلى الإصدار العام للجمهور .
- عملية الحصول على القروض لا تستغرق وقتا طويلا مقارنة بالوقت الذي تتطلبه إجراءات عملية الإصدار العام للجمهور .

- الإستعانة بالقروض الطويلة الأجل يجنب المؤسسة اللجوء إلى القروض القصيرة الأجل و بالتالي تفادي مخاطر إحتمال عدم التسديد أو مواعيد الإستحقاق القصيرة .

1- رضوان وليد العمار ، مرجع سابق، ص 218

2- عاطف وليم أندراوس ، مرجع سابق ، ص 380

3- محمد بوشوشة ، مرجع سابق ، ص 22

4- A. Ben Halima , Pratique des Techniques Bancaires, Edition DAHLEB, 1997, P 78

5- مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 191

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

- كما لا يخلو هذا النوع من القروض من سلبيات من أهمها: ¹
- إن سداد القروض الطويلة الأجل بأقساط سنوية طويلة المدة المحددة لإستهلاك القروض يعرض المؤسسة إلى الإستنزاف النقدي المستمر .
 - في العادة تتضمن إتفاقيات تقديم القروض نصوصا مقيدة للمؤسسات المقترضة لحماية حقوق الدائنين كحظر بيع الأصول الثابتة أو حظر الحصول على قروض أخرى .
 - كون هذه القروض طويلة الأجل ، فالمقرض يطلب ضمانات قد لا تكون في متناول كل المؤسسات .
 - قد يؤدي الفشل في سداد الفوائد أو أصل الدين في المواعيد المحددة إلى تعرض المؤسسة للإفلاس ، لأن للقروض تاريخ إستحقاق ، لذا ينبغي توفير قدر كافي من السيولة للوفاء بالدين في التاريخ المناسب .²
- 3-2-2- السندات :**

- إن التمويل بواسطة إصدار السندات يعد شكلا من أشكال القروض الطويلة الأجل . و السند يعتبر مستند مديونية تصدره المؤسسة و يعطي لحامله الحق في الحصول على عائد سنوي ثابت و الحق في إسترجاع قيمته في تاريخ الإستحقاق.³
- و تختلف السندات عن الأسهم في عدة نقاط من أهمها: ⁴
- يعتبر السند دينا على فائدة ثابتة مقابل إستخدام المؤسسة له، بينما يتحصل حملة الأسهم على الأرباح الموزعة التي تتصف بعدم الثبات ، و لا تكون إلا عند تحقيقها و رغبة المؤسسة في التوزيع .
 - للسندات تاريخ إستحقاق تسدد فيه أما الأسهم فلا تاريخ لها .
 - حامل السند ليس له الحق في التصويت أو الإشتراك في الإدارة ، بينما يعتبر حقا أساسيا بالنسبة لحملة الأسهم العادية .
 - أولوية حملة السندات في إسترداد حقوقهم في حالة التصفية قبل حملة الأسهم .
- و تلجأ المؤسسة إلى إصدار السندات للحصول على تمويل طويل الأجل لعدة أسباب من أهمها: ⁵
- المتاجرة بالملكية بحيث تكون عملية إصدار السندات مربحة إذا إستطاعت المؤسسة إستثمار الأموال المقترضة بمعدل يزيد عن معدل الفائدة المدفوع عليها .
 - تكون عادة تكلفة السندات أقل من تكلفة الأسهم .
 - تستفيد المؤسسة من وفورات ضريبية لأن فوائد السندات تعتبر من التكاليف التي تخفض الربح الخاضع للضريبة

¹- مبارك لسوس، مرجع سابق، ص 191

²- عيادي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 97

³- احمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 57

⁴- رضوان وليد العمار ، مرجع سابق ، ص 212

⁵- نفس المرجع ، ص 212

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

- حصول المؤسسة على الأموال دون إعطاء أصحابها الحق في التصويت أو الإشتراك في الإدارة .
- زيادة موارد تمويل المؤسسة بحيث يعتبر إصدار السندات وسيلة للوصول إلى فئات معينة من المستثمرين الذين يرغبون بالتعامل بالسندات دون الأسهم .
- قد تقدم المؤسسة بعض موجوداتها ضمانا لحملة السندات ، ولا يقدم هذا الضمان لحملة الأسهم .

المطلب الثالث : سيرورة إتخاذ قرار التمويل

تسترشد الإدارة المالية في المؤسسة عند المفاضلة بين بدائل التمويل المتاحة بهدف جوهرى شامل ألا و هو تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة أي تعظيم ثروة الملاك من خلال زيادة عائد الأسهم العادية . من هنا فإن عملية المفاضلة تتم من خلال تحديد أثر كل بديل تمويلي على القيمة السوقية لأسهم العادية حيث تجري هذه المفاضلة في سياق منظم و منهجي بدأ بقياس العائد الذي يتوقع أن يحصل عليه حملة الأسهم العادية في ظل كل بديل ، و قياس المخاطر التي يتعرض لها هذا العائد ، و صولا إلى مرحلة الموازنة بين العائد و المخاطرة بإعتبارها الخطوة الأساسية التي يتحدد على ضوءها هيكل التمويل المناسب .

1- العائد المتوقع لحملة الأسهم العادية :

يتمثل العائد المتوقع لحملة الأسهم العادية في صافي الربح المتبقي بعد سداد الفوائد و الضريبة ، و بعد حصول حملة الأسهم الممتازة على التوزيعات المخصصة لهم¹ ، و تحسب ربحية السهم العادي EPS في ظل كل بديل بإستخدام العلاقة الآتية :²

$$EPS = \frac{(X - R) (1 - T)}{N}$$

حيث : X الأرباح قبل الفائدة و الضريبة EBIT

R الفوائد المستحقة T معدل الضريبة N عدد الأسهم العادية المصدرة و المباعة

من خلال إستبدال عدد الأسهم المصدرة و المباعة (N) في العلاقة أعلاه، بـ (E) أموال الملكية (رأس المال و الإحتياطات و الفائض المرحل) نحصل على العائد على الملكية كنسبة مئوية خلال الصياغة التالية:

$$e = \frac{(X - R) (1 - T)}{E}$$

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق ، ص142

² - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار. التمويل. التحليل المالي (مدخل في التحليل المالي و إتخاذ القرارات) ، مرجع سابق ، ص 146

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

و في حالة إحتواء هيكل المالي على أسهم ممتازة يتعين خصم نصيب هذه الأسهم من الأرباح بعد الفوائد و الضرائب عند حساب العائد على الملكية بالتالي نستطيع أن نكتب :

$$EPS = \frac{(X - R) (1 - T) - D_p}{N}$$

$$e = \frac{(X - R) (1 - T) - D_p}{E}$$

بحيث D_p نصيب الاسهم الممتازة من الارباح

2- المخاطر التي تتعرض لها ربحية السهم :

إن المخاطر تقاس بدرجة تقلب العائد ، و يمكن أن نميز في هذا الصدد بين نوعين من المخاطر يترتب عليها تقلب في العائد المتوقع لحملة الأسهم العادية .

2-1- مخاطر النشاط :

يقصد بمخاطر النشاط تذبذب ربح العمليات¹ أو ما يطلق عليه الأرباح قبل الضرائب والفوائد EBIT لأسباب تتعلق بطبيعة أو ظروف النشاط الذي تمارسه المؤسسة ، و يتوقف حجم هذه المخاطر على طبيعة المنتجات و درجة تنوعها ، ومدى مرونة الطلب عليها ، و درجة المنافسة ، و مدى إعتداد المؤسسة على التكاليف الثابتة في نشاطها ، فكلما زادت تلك التكلفة ترتب عن تغير معين في رقم الأعمال تغير كبير في صافي ربح العمليات و هذا ما يطلق عليه بالرفع التشغيلي الذي يعتبر مؤشر لقياس درجة مخاطر النشاط التي تتعرض لها المؤسسة و التي تحسب وفق العلاقة الآتية :²

نسبة التغير صافي ربح العمليات

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{نسبة التغير صافي ربح العمليات}}{\text{نسبة التغير في المبيعات}}$$

نسبة التغير في المبيعات

كما يمكن تحديد درجة الرفع التشغيلي وفق المعادلة الآتية :³

$$\text{ك (س - ر)}$$

$$\text{درجة الرفع التشغيلي} = \frac{\text{ك (س - ر)}}{\text{ك (س - ر) - ثا}}$$

$$\text{ك (س - ر) - ثا}$$

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق ، ص 117

² - عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، الإدارة المالية المتقدمة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن ، 2009 ، ص 416

³ - حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن، 2004، ص 125

بحيث : ك عدد الوحدات المباعة ، س : سعر بيع الوحدة ، ر : تكلفة المتغيرة للوحدة
ثا : إجمالي التكاليف الثابتة

من خلال هذه المعادلة نصل إلى درجة الرفع التشغيلي التي تقيس درجة حساسية صافي الربح العمليات عند كل تغير يحصل في صافي المبيعات .

إن الرفع التشغيلي الذي يرجع إلى وجود التكاليف الثابتة للعمليات من شأنه أن يؤدي إلى زيادة المخاطر التي تتعرض لها المؤسسة بسبب ما يحدث من تقلب في صافي ربح العمليات ، و لما كان جانباً من صافي ربح العمليات يمثل عائد لمصادر التمويل ، فإن التقلبات التي يتعرض لها لا بد أن تمثل مخاطر إضافية تتعرض لها مصادر التمويل ، وهنا يظهر بوضوح أثر الرفع التشغيلي على هيكل التمويل ، فكلما كانت درجة الرفع التشغيلي مرتفعة كلما زادت مخاطر الإفلاس و أصبح من الأفضل تخفيض حجم الإقتراض في هيكل التمويل حتى تضمن المؤسسة قدرتها على الوفاء بالتزاماتها إتجاه المقرضين إذا ما حدث إنخفاض في إيرادات المبيعات أو حدث إرتفاع في التكاليف دون تعويضها بزيادة سعر البيع .¹

2-2- المخاطر المالية :

يقصد بالمخاطر المالية التذبذب في صافي الربح بعد الضريبة ، أي تذبذب العائد المتاح للملاك (ربحية السهم العادي EPS) بسبب إستخدام مصادر التمويل ذات التكلفة الثابتة المتمثلة في فوائد القروض و توزيعات الأسهم الممتازة ، فالمؤسسة التي تتحمل قدراً كبيراً من هذه التكاليف ، تتعرض لتغير أكبر في العائد المتاح للملاك نتيجة تغير أقل في صافي ربح العمليات ، و ذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها ،² و يطلق على هذه الظاهرة بالرفع المالي الذي يعتبر مؤشر لقياس درجة المخاطر المالية، والتي تحسب بالعلاقة الآتية:³

نسبة التغير في عائد السهم

$$\text{درجة الرفع المالي} = \frac{\text{نسبة التغير في صافي ربح العمليات}}{\text{نسبة التغير في عائد السهم}}$$

نسبة التغير في صافي ربح العمليات

إن الرفع المالي مرتبط بهيكل تمويل المؤسسة، فكلما إزداد اعتماد المؤسسة على المصادر الخارجية ذات العائد الثابت (القروض و الأسهم الممتازة) في التمويل تزداد درجة الرفع المالي و الذي يكون في صالح المؤسسة إذا كان صافي ربح عملياتها مستقراً أو يتوقع له الزيادة ، لما لذلك من تأثير إيجابي على معدل العائد الذي تحققه ، أما إذا كان صافي ربح العمليات متقلبا أو يتوقع له النقصان ، حينئذ ينبغي الحد من نسب مصادر التمويل ذات الدخل الثابت و خاصة الأموال المقترضة ، ذلك أن إنخفاض صافي ربح العمليات بنسبة معينة يؤدي إلى إنخفاض العائد المتاح للملاك بنسبة أكبر .

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق ، ص 127

² - نفس مرجع ، ص 128

³ - عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، مرجع سابق ، ص 42

3- الموازنة بين العائد و المخاطرة :

يتم في هذه المرحلة المقارنة بين البدائل التمويلية المتاحة على أساس العائد و المخاطرة ، تمهيد لإختيار أفضل البدائل ، أي إختيار البديل الذي تشعر معه الإدارة بأن العائد المتولد عنه يتوازن مع المخاطر المترتبة عليه ، و مما ينبغي ذكره في هذا الموقف أن قرار الإختيار يتوقف أحيانا على الحكم الشخصي لأعضاء الإدارة العليا ، و سوف يبني هذا الحكم على مدى ميل الإدارة لتحمل المخاطر، فإذا كانوا من النوع المحافظ فسوف ينصب إهتمامهم على المخاطر أكثر من إهتمامهم بالعائد ، أما إذا كانوا من النوع المجازف فسوف ينصب إهتمامهم على العائد دون إهتمامهم كثيرا بالمخاطر .

4- ربحية السهم أساس للمفاضلة :

إن التحليل السابق إرتكز على ربحية السهم و درجة الرفع المالي في تقييم البدائل التمويلية . و نظرا للعيوب التي يحتويها هذا المدخل و ذلك أن ربحية السهم مفهوم محاسبي يرتكز على مبدأ الإستحقاق دون العناية بالتدفقات النقدية ، كما أن درجة الرفع المالي تقيس نوعا واحدا من المخاطر و هو المخاطر المالية الناتجة عن إستخدام مصادر التمويل ذات الدخل الثابت و تهمل المخاطر الأخرى التي يمكن أن يتعرض لها عائد السهم العادي.¹

و لذلك تم اللجوء إلى مدخل آخر يمكن من تقييم أثر الهيكل التمويلي على القيمة السوقية للأسهم العادية و هو مدخل نسبة سعر السهم العادي (قيمته السوقية) إلى ربحيته ، و هو ما توضحه العلاقة الآتية :²

$$س * = \frac{ر *}{م}$$

حيث : س* : القيمة المتوقعة لسعر السهم العادي - القيمة السوقية للسهم العادي

ر* : ربحية السهم العادي في ظل كل بديل تمويلي

م : معدل العائد المطلوب من طرف حملة الأسهم العادية

و بالإعتماد على هذه المعادلة فإن القيمة السوقية للسهم العادي (س*) تتوقف على تقدير ربحية السهم العادي في ظل كل بديل تمويلي (ر*) ، كما تتوقف على تقدير قيمة معدل العائد الذي يطلبه حملة الأسهم العادية (م) و الذي يتوقف بدوره على حجم المخاطر التي يتعرض لها العائد الذي يتوقعون الحصول عليه .

¹ - جمال بعيطيش ، مرجع سابق ، ص 57

² - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق ، ص 155

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

ومن أجل حساب معدل العائد العائد المطلوب (م) يجب قياس المخاطر، و في هذه الحالة نكون أمام حالتين:¹
 - حالة مؤسسة تعتمد على حقوق الملكية فقط في تمويل أصولها ، و بالتالي يتعرض عائد الاسهم العادية
 لنوع واحد من المخاطر و هو مخاطر النشاط و التي يمكن قياسها بمعامل بيتا، وذلك حسب المعادلة الآتية:

$$\sigma_{\text{ص ط ع}} = \sigma_{\text{ع}} * \text{تا}$$

حيث تا : معامل بيتا للمخاطر التي يتعرض لها السهم العادي في مؤسسة ممولة كلياً بحقوق الملكية

$\sigma_{\text{ص}}$: الانحراف المعياري لعائد السهم العادي للمؤسسة

$\sigma_{\text{ع}}$: الانحراف المعياري لعائد السوق

ط ص ع: معامل الارتباط بين عائد السوق و عائد السهم العادي

- حالة مؤسسة تعتمد على القروض إلى جانب أموال الملكية في تمويل أصولها ، فإن عائد السهم سوف
 يتعرض للمخاطر المالية إلى جانب مخاطر النشاط ، و لذلك يتم قياس المخاطر وفق العلاقة الآتية :

ق

$$\text{تا} = \text{تا} * \text{ق} + (1 - \text{ق}) * \text{ض}$$

ح

حيث تا : معامل بيتا لعائد سهم المؤسسة ممولة بخليط من القروض و حقوق الملكية

ق/ح : نسبة الأموال المقترضة إلى حقوق الملكية .

ض : معدل الضريبة

و إذا توصلنا إلى قيمة بيتا المعبرة عن المخاطر التي يتعرض لها عائد السهم العادي ، فإن قيمة معدل العائد
 المطلوب (م) يسهل إستخراجه بتطبيق معادلة نموذج تسعير الأصول الرأسمالية كما يلي :

$$\text{م} = \text{م خ} + \text{تا} (\text{ع س} - \text{م خ})$$

حيث م : معدل العائد المطلوب من طرف حملة الاسهم العادية

م خ : معدل العائد عن إستثمار الخالي من الخطر

تا : معامل بيتا

ع س : معدل عائد السوق

يفترض التحليل السابق أن حملة الأسهم العادية يمكنهم التخلص كلياً من المخاطر المنتظمة ، و من ثم فقد تم
 قياس تلك المخاطر بمعامل بيتا .

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق ، ص ص 155 - 156

أما في حالة إفتراض عدم إمكانية التخلص كلية من تلك المخاطر ، في هذه الحالة يكون الإنحراف المعياري هو أفضل مقياس للمخاطر التي تتعرض لها ربحية السهم . و في هذا الصدد تتم عملية المفاضلة بين هيكل التمويل المتاحة على اساس معامل الإختلاف الذي يحسب عن طريق مقارنة الإنحراف المعياري إلى عائد السهم المتوقع .

المبحث الرابع : تكلفة الأموال و إتخاذ القرار الإستثماري :

يرتبط قرار الإستثمار إرتباطا مباشرا بقرار التمويل ، ذلك أن قبول المشروع الإستثماري المقترح يتوقف على كيفية تمويله و بالتالي فإن مسألة إختيار الإقتراح الإستثماري أو إتخاذ القرار الإستثماري لا تتوقف فقط على العائد المتوقع بل تتطلب هذه القرارات إعداد تقديرات مناسبة لتكلفة الأموال التي تعتبر الحد الأدنى للعائد الذي يجب تحقيقه من الإستثمار ، ومن هنا سيتم التطرق في هذا المبحث إلى النقاط الآتية :

- مفهوم تكلفة الأموال و العوامل المؤثرة فيها .
- تقدير تكلفة الأموال .
- العلاقة بين قرارات الإستثمار و قرارات التمويل .

المطلب الأول : مفهوم تكلفة الأموال و العوامل المؤثرة فيها

تعتبر تكلفة الأموال من الموضوعات الهامة و الرئيسية في مجال الإدارة المالية ، فما هو مفهومها و ما هي العوامل المؤثرة فيها .

1- مفهوم تكلفة الأموال :

لتكلفة الأموال العديد من المفاهيم يمكن إيجازها فيما يلي :

- تعرف تكلفة الأموال بأنها " التكلفة المرجحة لكل مصدر من مصادر التمويل "¹.
- تكلفة الأموال هي معدل العائد الذي يؤدي إلى المحافظة على القيمة السوقية لسعر السهم على ما هي عليه أي دون تغيير.² بمعنى آخر هي عبارة عن الحد الأدنى للمعدل الواجب تحقيقه على المشروعات الإستثمارية للمحافظة على القيمة السوقية للسهم دون تغيير.³
- من خلال التعريفين السابقين يمكن القول أن تقدير تكلفة الأموال للاقتراح الاستثماري مهم جدا ، ذلك لأن الاستثمار الذي لا يتولد عنه عائد يعادل على الأقل تكلفة الأموال المستخدمة في تمويله ينبغي رفضه لأن قبوله من شأنه أن يؤثر سلبا على ثروة الملاك أي يؤدي إلى انخفاض القيمة السوقية للسهم.
- و يمكن إظهار أهمية تكلفة الأموال بالنسبة للمؤسسة من خلال النقاط الآتية :⁴
- إن حساب تكلفة الأموال لكن عنصر من عناصر التمويل يمكن المؤسسة من إختيار أنسب تلك المصادر من ناحية الكلفة ، حيث يقضي المنطق المالي (عندما تتساوى الشروط الأخرى المرتبطة بكل عنصر) أن يختار المصدر الذي يحمل المؤسسة أقل تكلفة ممكنة .

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 329

² - عبد الغفار حنفي ، مرجع سابق ، ص 354

³ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار . التمويل . التحليل المالي (مدخل في التحليل و إتخاذ القرار) ، مرجع سابق ، ص 166

⁴ - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 706 ، 707

- تستخدم تكلفة الأموال كمييار للمفاضلة بين المقترحات الإستثمارية الممكن أن تستخدم فيها الأموال .
 - يفيد حساب تكلفة الأموال في المفاضلة بين المقترحات الإستثمارية ذاتها و تحديد مدلولاتها ، إضافة على دورها في قرارات الأسعار و الربط بين تقييم المؤسسة في الأسواق المالية و بين هيكلها المالية .
 - إن العديد من القرارات المالية من ضمنها القرارات المرتبطة بإيجاد الموجودات و إعادة تمويل بالسندات و سياسة رأس المال العام ، تتطلب حسابا دقيقا لتكلفة الأموال .
 - إن تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة كهدف إستراتيجي للمؤسسة يستلزم أن تكون تكلفة جميع العناصر التي تشكل مدخلات المؤسسة من ضمنها الأموال بحدودها الدنيا ، و لغرض تخفيض تكلفة الأموال يتطلب حسابها
- ### 2- العوامل المؤثرة في تكلفة الأموال :

تتمثل تكلفة الأموال في تكلفة الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي للمؤسسة . وتتأثر بعوامل عامة تؤثر على كافة العناصر المكونة للهيكل المالي وبالعوامل خاصة تتعلق بكل عنصر على حده ، كما تتأثر بالقرار المحدد للخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي ونسبة كل عنصر فيه ،¹ وفيما يلي عرض لهذه العوامل

2-1- تأثير العوامل العامة :²

يتخلى المستثمرون عن إشباع حاجات و منافع حاضرة من أجل الحصول على منافع مستقبلية تتمثل أساسا في العائد المتوقع من الاستثمار والذي يعتبر تعويضا عن المخاطر التي قد يتعرض لها عائد استثماراتهم . ويعتبر الجزء الأول من العائد تعويضا للمستثمر عن عنصر الزمن حيث يعتبر تعويض عن تأجيل الحصول على إشباع من أموال يمتلكها، و تقدر قيمة هذا التعويض بالعائد الذي يمكن للمستثمر الحصول عليه لو أنه استثمر أمواله في مجالات لا تتعرض لأي مخاطر، ويعبر عنه بمعدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر ويتوقف هذا العائد على الوضعية الاقتصادية فكلما زاد الطلب على الأموال زاد معدل العائد على الاستثمار الخالي من المخاطر والعكس صحيح.

أما بالنسبة للجزء الثاني من العائد فيحصل عليه المستثمر تعويضا له عن المخاطر التي قد يتعرض لها العائد المتوقع من الاستثمار و يطلق على هذا العائد بدل المخاطرة. ومن أمثلة هذه المخاطر مخاطر التشغيل و العمليات و المخاطر المالية فكلما زاد تعرض المؤسسة لأي من هذه المخاطر كلما زاد معدل العائد الذي يطلبه المستثمر.³

كما أن العائد الخالي من المخاطرة ينبغي أن يتضمن جزءا إضافيا لتعويض المستثمر مخاطر انخفاض القوة الشرائية (التضخم) للأموال المستثمرة ، و بالتالي ينظر إلى بدل المخاطرة على أنه تعويض عن المخاطر المالية ، كما ينظر إلى معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطرة على أنه معدل العائد على

¹ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 332

² - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص 562 .

³ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 333

الإستثمار الخالي من مخاطر التشغيل و المخاطر المالية و ينبغي أيضا أن يعوض المستثمر عن مخاطر التضخم ، وهذا بالطبع لن يغير من طبيعة هذا العائد ، إذ ما زال تعويضا عن عنصر الزمن و ما يخبئه من مخاطر قد يتعرض لها العائد¹ ، و يمكن التعبير عن تكلفة عنصر الزمن بالمعادلة الآتية:²

$$ف = ج + خ$$

حيث ف : يمثل العائد مقابل عنصر الزمن ، أي معدل العائد على الإستثمار الخالي من المخاطر .

ج : تعويض المستثمر عن تأجيله إشباع حاجات أو منافع حاضرة .

خ : تعويض عن مخاطر الزمن (مخاطر التضخم)

2-2- تأثير العوامل الخاصة :³

تتفاوت مصادر التمويل من حيث المخاطر التي تتعرض لها ، فالمقرضون أقل تعرضا للمخاطر من حملة الأسهم حيث لهم الحق في الحصول على الفوائد الدورية بغض النظر عن تحقيق المؤسسة لربح أو عدمه كما لهم الأولوية في الحصول على مستحقاتهم من أموال التصفية في حالة إفلاس المؤسسة ، ويأتي بعدهم حملة الأسهم الممتازة حيث يعتبرون أكثر مخاطرة من المقرضين وأقل مخاطرة من أصحاب الأسهم العادية إذ أن أصحاب الأسهم الممتازة لهم الأسبقية في الحصول على عوائدهم سواء عندما تقرر المؤسسة توزيع الأرباح أو في حصولهم على مستحقاتهم من أموال التصفية.

وهكذا نجد أن أصحاب الأسهم العادية هم الأكثر عرضة للمخاطر ، ونظرا لأن التكلفة التي تدفعها المؤسسة تتوقف على المخاطر التي تتعرض لها مصادر التمويل ، لذا فمن المتوقع أن تكون القروض أقل مصادر التمويل تكلفة ، والأسهم الممتازة في منتصف الطريق ، والأسهم العادية أكثرها تكلفة .

2-3- قرار المؤسسة بشأن الهيكل المالي:⁴

عادة ما تضع المؤسسة سياسة محددة بشأن الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي و نسبة كل عنصر فيه و طالما أن تكلفة كل عنصر تختلف باختلاف درجة المخاطر التي يتعرض لها عائد ذلك العنصر ، لذا فإن تكلفة الأموال تختلف وفقا لقرار المؤسسة الذي يحدد العناصر التي يتكون منها الهيكل المالي ونسبة كل عنصر .

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق 85 و 86

² - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص 73

³ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 86

⁴ - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 334

المطلب الثاني : تقدير تكلفة التمويل :

يقتضي تقدير تكلفة الأموال الوقوف على تكلفة كل عنصر من العناصر التي يتضمنها الهيكل المالي للمؤسسة ويقصد بالهيكل المالي تشكيلة المصادر التي حصلت منها المؤسسة على أموال لتمويل إستثمارتها سواء كانت تلك المصادر طويلة أو متوسطة أو قصيرة الأجل.

1- تكلفة مصادر التمويل القصيرة الأجل :

تتكون مصادر التمويل القصير الأجل كما أشرنا سابقا من الإئتمان التجاري و الإئتمان المصرفي .

1-1- تكلفة الإئتمان التجاري ¹ :

تعتمد تكلفة هذا النوع من التمويل على شروط الموردين، ففي غياب الخصم النقدي يعتبر الائتمان التجاري في حكم التمويل المجاني، ولكن قد يصبح الائتمان التجاري مكلفا للغاية إذا لم تحسن المؤسسة إستخدامه فعدم قدرة المؤسسة على سداد مستحقات الموردين في الوقت المناسب قد يترتب عليه الإساءة إلى سمعة المؤسسة في السوق بشكل قد يصعب معه الحصول على إحتياجاتها بشروط معقولة ، أما إذا كان الموردون يمنحون خصما نقديا لعملائهم ، فإن عدم قدرة المؤسسة من الإستفادة من الخصم النقدي يعتبر مكلفا .
و يحسب معدل السنوي للخصم وفق المعادلة الآتية :

$$\text{المعدل السنوي للخصم} = \frac{\text{خ}}{\text{ت} - \text{ص}} \times \frac{360}{\text{خ} - 1}$$

حيث خ : تمثل نسبة الخصم ، ت : تمثل فترة الائتمان ، ص : تمثل فترة الخصم

1-2- تكلفة الإئتمان المصرفي :

وتتمثل تكلفة الائتمان المصرفي في الفائدة التي تدفعها المؤسسة والتي عادة ما تكون في صورة نسبة مئوية من قيمة القرض نطلق على تلك النسبة سعر الفائدة الإسمي الذي يختلف عن سعر الفائدة الفعلي الذي تتحمله المؤسسة لقاء حصولها على القرض ، وبالنسبة لشروط الاتفاق بين المؤسسة والبنك فهناك عدة إحتتمالات من أهمها :²

- شرط الرصيد المعوض :

ويعني طلب البنك من المؤسسة الاحتفاظ برصيد معوض ، و في هذه الحالة يحسب المعدل الفعلي للفائدة قبل الضريبة من خلال المعادلة التالية :

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص ص 7 - 8

² - نفس مرجع ، ص 10

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

ق

$$\frac{\text{المعدل الفعلي للفائدة (قبل الضريبة)}}{\text{ر - ي}} = \text{المعدل الفعلي للفائدة (قبل الضريبة)}$$

ر - ي

حيث ق : قيمة الفائدة قبل الضريبة. ر : قيمة القرض. ي : الرصيد المعوض

- شرط سداد الفائدة مقدما

و يعني طلب البنك من المؤسسة سداد الفائدة مقدما ومن ثم تصبح معادلة معدل الفائدة الفعلي قبل الضريبة

بالشكل التالي:

ق

$$\frac{\text{المعدل الفعلي للفائدة (قبل الضريبة)}}{\text{ر - ق}} = \text{المعدل الفعلي للفائدة (قبل الضريبة)}$$

ر - ق

حيث ق : الفائدة المسددة مقدما.

- شرط سداد القرض على دفعات :

و يعني طلب البنك من المؤسسة سداد القرض على دفعات ، وطبقا لهذا الشرط يحسب معدل الفائدة الفعلي

وفق المعادلة الآتية :

$$2 \times \text{ق} \times \text{ن}$$

$$\frac{\text{المعدل الفعلي للفائدة (قبل الضريبة)}}{\text{ر (ن + 1)}} = \text{المعدل الفعلي للفائدة (قبل الضريبة)}$$

ر (ن + 1)

حيث ن : تمثل عدد الدفعات .

2- تكلفة مصادر التمويل الطويلة الأجل :

لتقدير تكلفة الأموال للمصادر طويلة الأجل يجب تحديد تكلفة كل عنصر من العناصر التي يتضمنها هيكل

رأس المال و المتمثلة في الاقتراض طويل الأجل والأسهم الممتازة والأسهم العادية والأرباح المحتجزة.

2-1- تكلفة الاقتراض طويل الأجل :

تتمثل تكلفة الاقتراض في معدل الخصم الذي يتساوى عنده صافي متحصلات الأموال المقترضة مع القيمة

الحالية للتدفقات التي تدفعها المؤسسة للمقرض وهذا ما توضحه المعادلة التالية :¹

$$ND = \left(\frac{1}{(1+r)^n} \right) \sum_{i=1}^n I^* + Dt \left(\frac{1}{(1+r)^n} \right)$$

حيث ND : تمثل صافي متحصلات الأموال المقترضة

I* : تمثل التدفقات النقدية المتمثلة في الفوائد الدورية بعد خصم الضريبة ، أي قيمة القرض أو

قيمة السند مطروحا منها مصروفات التعاقد أو مصروفات الإصدار ، وذلك بعد خصم

الوفرات الضريبية المترتبة عن تلك المصروفات.

Dt : تمثل قيمة الأموال المقترضة التي ينبغي سدادها في تاريخ الاستحقاق.

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 88

r : تمثل معدل الخصم الذي يتساوى عنده طرفي المعادلة ويمثل أيضا تكلفة الاقتراض بالنسبة للمؤسسة.

2-2- تكلفة الأسهم الممتازة : ¹

ويمكن تعريف تكلفة السهم الممتاز بأنها معدل العائد الواجب تحقيقه على الاستثمارات الممولة عن طريق هذه الأسهم ، وهذا المعدل عبارة عن توزيعات السهم الواحد مقسوما على صافي القيمة الذي تتحصل عليها المؤسسة من بيع سهم واحد ممتاز من إصدار جديد لهذه الأسهم ، أي قيمة السهم مخصوما منها مصاريف الإصدار للسهم إن وجدت :

$$Kp = \frac{Dp}{P}$$

حيث : Kp : تمثل تكلفة السهم الممتاز ، Dp : تمثل التوزيع الثابت للسهم ، p : صافي قيمة السهم

2-3- تكلفة الأسهم العادية :

يقصد بتكلفة الأسهم العادية بأنها الحد الأدنى لمعدل العائد الذي يطلبه حملة هذه الأسهم ،² يمكن للمؤسسة إصدار المزيد من الأسهم العادية لإستخدام حصيلتها في تمويل إقتراحات إستثمارية ، ويطلق على هذا النوع من التمويل بالتمويل عن طريق حقوق الملكية الخارجية ، أي من أموال يدفعها ملاك قدامى أو جدد من ثروتهم الخاصة وذلك تمييزا له عن التمويل الذاتي أو الداخلي الذي تحصل عليه المؤسسة من الملاك القدامى في صور الأرباح التي تقرر الإدارة إحتجازها بدلا من توزيعها عليهم .³

ويمكن تحديد معدل العائد الذي يتوقعه الملاك على إستثماراتهم من خلال المعادلة التالية :⁴

$$Ke = \frac{D1}{P0}$$

حيث : ke : تمثل تكلفة السهم العادي . $D1$: التوزيع المتوقع للسهم . $P0$: تمثل سعر السوق الحالي للسهم

أما إذا إفترضنا أن التوزيعات ستتمو بمعدل ثابت فان المعادلة السابقة تصبح على النحو التالي :

$$Ke = \frac{D1}{P0} + g$$

حيث g : يمثل معدل النمو السنوي للأرباح الموزعة .

¹ - سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار . التمويل . التحليل المالي (مدخل في التحليل و إتخاذ القرار) ، مرجع سابق ، ص 173

² - قاسم نايف علوان ، مرجع سابق ، ص 341

³ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص 79

⁴ - أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2005 ، ص 75

الفصل الأول : الإطار العام لإتخاذ القرارات المالية

وبإدخال تكاليف الإصدار يتم كتابة المعادلة السابق للإصدارات الجديدة على النحو التالي :

$$nKe = \frac{D_1}{P_0 (1-f)} + g$$

حيث : nKe : تكلفة إصدار سهم عادي جديد

f : تكاليف الإصدار معبرا عنها في صورة نسبة مئوية من السعر السوقي .

2-4- تكلفة الأرباح المحتجزة :

نظرا لأن إحتجاز الأرباح لا ينطوي على أي مصروفات ، فإن تكلفة الإعتماد على هذه الأموال في التمويل تتساوى مع معدل العائد الذي يطلبه الملاك على الإستثمار.¹ لذا يمكن حساب تكلفة الأرباح المحتجزة بنفس الطريقة التي تحسب بها تكلفة الأسهم العادية في حالة عدم وجود مصاريف إصدار ، أي من خلال المعادلة التالية :

$$Ke = \frac{D_1}{P_0} + g$$

3- التكلفة المرجحة للأموال :

بعد معرف طريقة حساب تكلفة كل عنصر من عناصر التمويل يتم حساب تكلفة الأموال و التي تتوقف على تركيبة الخليط المكون للهيكل المالي و تكلفة كل عنصر فيه ، ونظرا لاختلاف نسبة كل عنصر في الخليط وكذلك تكلفته يصبح من الخطأ استخدام طريقة المتوسط الحسابي البسيط لتقدير تكلفة الأموال ، لذا يتم إستخدام طريقة المتوسط الحسابي المرجح بالأوزان حيث يعبر عن تكلفة الأموال بالمعادلة التالية :²

$$\sum_{i=1}^n K = K_i g_i$$

حيث K : تمثل متوسط تكلفة الأموال ، g_i : تمثل وزن العنصر ، K_i : تمثل تكلفة العنصر و هناك ثلاثة مداخل لحساب تكلفة الأموال تتمثل في :

3-1- مدخل الأوزان الفعلية أو التاريخية :

يقوم هذا المدخل على تقدير تكلفة الأموال على أساس الأوزان الفعلية للعناصر المكونة للهيكل المالي. و تحسب تكلفة الخليط الفعلي للهيكل المالي للمؤسسة إما على أساس القيمة الدفترية (التاريخية) للعناصر التي يتكون منها الهيكل ، أو على أساس القيمة السوقية لها.³

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص 82

² - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 92

³ - نفس المرجع ، ص 92

يعاب على هذا المدخل أن تكلفة الأموال في ظلّه سوف تتغير في كل مرة يتغير فيها الهيكل المالي ، سواء من حيث العناصر التي يتكون منها أو من حيث نسبة كل عنصر فيها ، وذلك بفرض ثبات تكلفة كل عنصر وإذا كان لهذا التغير صفة الإستمرار فإن حساب تكلفة الأموال وفق هذا المدخل يعد ملائماً في الحالة التي يكون فيها الخليط الذي يتكون منه الهيكل المالي هو خليط مستقر أي لا يتغير من وقت لآخر ، و ذلك يعني أن الأموال الإضافية التي تحصل عليها المؤسسة للتمويل الفرص الإستثمارية الجديدة لا بد أن تكون من نفس العناصر التي يتكون منها الهيكل لمالي و بنفس النسب ، و هو أمر بعيد المنال ، و بالتالي قد لا يكون من المناسب الاعتماد على هذا المدخل في تقدير تكلفة الأموال للفرص الاستثمارية الجديدة .

3-2- مدخل الأوزان المستهدفة :¹

يقتضي هذا المدخل قيام المؤسسة بوضع هيكل مالي مستهدف تسعى إلى تحقيقه و عدم الإنحراف عنه قدر الإمكان و يوضح هذا الهيكل المصادر التي سوف تعتمد عليها في التمويل و الوزن النسبي لكل مصدر، و على أساس هذا الهيكل يتم تقدير تكلفة الأموال بالنسبة للمؤسسة ككل .

من أهم السمات المميزة لهذا المدخل أن التكلفة المحسوبة لا تتغير إلا إذا تغير القرار المحدد لهيكل رأس المال المستهدف وإذا لم يطرأ تغير على هذا القرار فإن تكلفة الأموال تظل ثابتة بصرف النظر عن الهيكل المالي الفعلي غير أن هذا الثبات قد يترتب عنه آثار غير مرغوبة ، فإذا كانت أوزان العناصر مرتفعة التكلفة في الهيكل الفعلي تفوق مثيلتها في الهيكل المالي المستهدف ، فإن تكلفة الأموال المحسوبة على أساس الهيكل المالي المستهدف ستكون أقل من التكلفة الفعلية للأموال ، و إذا تم تقييم الإقتراحات الإستثمارية على أساس معدل التكلفة للهيكل المستهدف ، فقد يترتب على ذلك قبول إقتراحات إستثمارية كان ينبغي أن ترفض ، مما يؤثر سلباً على ثروة الملاك .

3-3- المدخل الحدي :

تعرف التكلفة الحدية للأموال بأنها تكلفة آخر وحدة نقدية للأموال المستثمرة من كافة مصادرّها المختلفة، أي تكلفة الأموال الخاصة بالأموال الإضافية المستثمرة في الفرص الاستثمارية الجديدة.²

في ظل المدخل الحدي فإن تكلفة الأموال يتم حسابها على أساس أوزان العناصر التي تستخدم في تمويل الإقتراحات الاستثمارية المعروضة ، وهو ما يعني أن تكلفة الأموال في ظل هذا المدخل سوف تختلف من اقتراح لآخر ، إذا ما اختلفت المصادر المستخدمة في تمويلها أو اختلفت أوزان تلك المصادر وذلك مع بقاء العوامل الأخرى على حالها.³ يتصف المدخل الحدي لحساب تكلفة الأموال بالواقعية ، غير أن استخدامه كأساس لتقييم الإقتراحات الاستثمارية يحتمل أن يترتب عليه تأثير عكسي على ثروة الملاك في المدى الطويل

¹ - أحمد بوراس ، مرجع سابق ، ص 93

² - سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية والتطبيق ، الدار الجامعية الإسكندرية ، 1996 ، ص 173 .

³ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص 90

المطلب الثالث : العلاقة بين قرارات التمويل و قرارات الإستثمار :

ترتبط قرارات الاستثمار بقرارات التمويل حيث تؤثر وتتأثر بها ويمكن إبراز هذا الارتباط والتفاعل بين النوعين من القرارات كما يلي :

1- تأثير قرار التمويل على قرار الاستثمار

تتفاوت مصادر التمويل من حيث التدفقات النقدية الإضافية المترتبة على استخدامها ، فبينما نجد أنه لا يصاحب استخدام التمويل بالأرباح المحتجزة أي تدفقات نقدية خارجة ، نجد أن التمويل عن طريق الأسهم العادية أو الممتازة يترتب عنه تدفقات نقدية خارجة تتمثل في تكاليف الإصدار والخصومات التي يحصل عليها مشتروا تلك الأسهم و على العكس من ذلك يتولد عن الأموال المقترضة وفورات ضريبية يمكن إعتبارها في حكم التدفقات النقدية الداخلة.¹

وعلى إفتراض أن لدى المؤسسة خيارين لتمويل اقتراح استثماري إما عن طريق الأرباح المحتجزة أو عن طريق الأسهم العادية. أي أن الهيكل المالي للمؤسسة يتكون فقط من الأرباح المحتجزة أو يتكون فقط من الأسهم العادية ونظرا لاختلاف تكلفة التمويل للعنصرين نظرا لوجود تكاليف إضافية بالنسبة للتمويل بالأسهم العادية ، والمتمثلة في تكلفة الإصدار والخصومات الممنوحة للمكتتبين في الأسهم فإن تكلفة التمويل بالأسهم العادية تصبح أكبر من تكلفة التمويل بالأرباح المحتجزة ، و هذا يعني أن هناك اقتراحات استثمارية قد يتم رفضها إذا إستخدمنا تكلفة التمويل بالأسهم العادية كمعدل للخصم ، ويتم قبول نفس الاقتراحات في حالة استخدام تكلفة الأرباح المحتجزة كمعدل للخصم.

قرار الاستثمار يتأثر بالتدفقات النقدية الإضافية التي تصاحب طريقة التمويل المستخدمة مما يظهر تأثير قرار التمويل على قرار الاستثمار غير أن هذا ليس هو النمط الوحيد للتفاعل بين القرارين حيث تلعب تكلفة الأموال دورا مهما في إتخاذ قرارات الاستثمار ويتمثل هذا الدور في :

- تمثل معدل الخصم لإيجاد القيم الحالية للتدفقات النقدية للمشروعات الاستثمارية والتعرف على صافي القيمة الحالية لكل متغير ودليل ربحيته ، أي حساب النسبة بين القيم الحالية للتدفقات النقدية الصافية ، والتكلفة المبدئية للاستثمار .

- تستخدم بطريقة مباشرة في حساب القيم الحالية للتدفقات النقدية في طريقة صافي القيمة الحالية وبطريقة غير مباشرة كمعيار في طريقة معدل العائد الداخلي ، حيث لا تقبل إلا الاقتراحات التي معدل عائدها الداخلي أكبر أو يساوي تكلفة الأموال .

- تشكل تكلفة الأموال حجر الزاوية بالنسبة للإدارة المالية فهي توجهها نحو تعظيم حقوق الملكية بقبول المشروعات التي عوائدها أكبر من تكلفة الأموال المستخدمة في تمويلها ، وترشدها نحو التوصل إلى الهيكل المالي الأمثل لرأس المال .

¹ - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص 405

2- تأثير قرار الاستثمار على قرار التمويل :

يجب على المؤسسة أن تضع سياسة تحدد من خلالها الهيكل المالي المستهدف أي تحديد عناصر التمويل التي تعتمد عليها ونسبة كل عنصر ، على أن تلتزم به عند تمويل الاقتراحات الاستثمارية المستقبلية ، فإذا كان الهيكل المالي للمؤسسة يتكون من 40 % قروض ، 60 % حقوق ملكية فينبغي تمويل أي اقتراح استثماري بنفس هذه التشكيلية من الأموال .

وفي حالة ما اضطرت المؤسسة - لسبب أو لآخر - الإعتماد بالكامل على إصدار أسهم عادية جديدة لتمويل الاقتراح الاستثماري ، و كنتيجة لتنفيذ هذا الإقتراح فان تشكيلة الهيكل المالي تتغير بحيث ترتفع نسبة حقوق الملكية ، وتخفض نسبة الاقتراض.

ولكي تحافظ المؤسسة على الخليط المستهدف للهيكل المالي، فإن عليها أن تقترض مبلغا إضافيا يتمثل في الفرق الذي أحدثه الاعتماد على حقوق الملكية فقط في تمويل الاقتراح الاستثماري.

وهكذا يمكن القول بأنه إذا ترتب على تنفيذ اقتراح استثماري ما تغيير في تشكيلة الأموال التي يتكون منها الهيكل المالي بسبب زيادة نسبة حقوق الملكية ، فسوف يترتب عن ذلك زيادة في الطاقة الاقتراضية للمؤسسة ويصبح من المتوقع قيام المؤسسة بالتخطيط للحصول على قرض إضافي تتحدد قيمته بالتكلفة المبدئية للاقتراح وهي تعادل قيمة الزيادة في حقوق الملكية مضروبة في نسبة الاقتراض إلى حقوق الملكية.¹

نتيجة لتنفيذ الإقتراح الإستمثاري ترتفع الطاقة الإقتراضية للمؤسسة و هذا سوف يؤدي بالمؤسسة إلى الحصول على قروض إضافية تزيد من الوفورات الضريبية التي تحصل عليها ، بما يعادل قيمة الفوائد على القروض الإضافية مضروبة في معدل الضريبة ، ولما كان السبب الأساسي في تحقيق هذه الوفورات هو الاقتراح الاستثماري ، فينبغي أن تعتبر هذه الوفورات من بين المكاسب التي تؤخذ في الحسبان عند تقييمه .² ويمكن إبراز تأثير قرار الاستثمار على قرار التمويل بشكل آخر حيث أنه قد يؤدي الاعتماد في تمويل الاقتراح الاستثماري على القروض فقط إلى انخفاض نسبة حقوق الملكية ، وارتفاع نسبة القروض في الهيكل المالي مما يؤدي إلى انخفاض نسبة الاقتراض لدى المؤسسة وبالتالي الصعوبة في الحصول على قروض في المستقبل نتيجة مطالبة المقرضون بمعدلات فائدة أكبر نظرا لانخفاض الاستقلالية المالية للمؤسسة، وبالتالي قد أدى تنفيذ هذا القرار الاستثماري إلى ارتفاع في تكلفة التمويل في المستقبل.

¹ - منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، مرجع سابق، ص733

² - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص 409

خلاصة الفصل :

من خلال هذا الفصل يمكن القول أن القرارات المالية على مستوى المؤسسة تعتبر إحدى أهم القرارات التي تقوم على تحضيرها وتنفيذها الوظيفة المالية للمؤسسة ، حيث تسهر هذه الوظيفة على توفير الأموال بالكميات الكافية وفي المواعيد المناسبة وبالتكاليف المقبولة لغايات الاستثمار القادر على تحقيق العائد المناسب .

وتشمل القرارات التمويلية جميع القرارات المتعلقة بتقييم أثر استعمال مختلف مصادر التمويل قصيرة أو طويلة الأجل على قيمة المؤسسة وربحياتها. فبعد تعرف المؤسسة على احتياجاتها من الأموال تبدأ بالبحث عن مصادر التمويل المناسبة لمواجهة هذه الاحتياجات وعندها تحدد المصدر الذي ستلجأ إليه لتمويل احتياجاتها ، وعليها أن تراعي الملاءمة بين طبيعة المصدر وطبيعة الاستخدام ، وإن تهتم أيضا بالتكلفة والزمن والتركيب المناسبة لهيكل التمويل، وكل ذلك في إطار هدفها العام وهو تعظيم القيمة السوقية للمؤسسة.

أما القرارات الاستثمارية فهي تشمل جميع القرارات الخاصة باستثمار الأموال في مختلف أنواع موجودات المؤسسة وقرارات تصنيفها ، فبعد أن تقوم الإدارة المالية بتحديد احتياجاتها المالية المتوقعة وحصولها على الأموال اللازمة لتلبية هذه الاحتياجات، يتوجب عليها أن تتأكد من أن الموارد المتاحة لها قد وجهت لأفضل استخدام اقتصادي داخل المؤسسة تحقق منه أكبر العوائد والمنافع الممكنة .

ونلاحظ هنا أن عملية الإختيار بين البدائل الإستثمارية و التمويلية تحتاج إلى معلومات محاسبية، أي أن المعلومات المحاسبية لها دور في ترشيد قرار الاستثمار و قرارات التمويل وهذا ما سنتطرق له في الفصل الثاني .

الفصل الثاني

المحاسبة كنظام للمعلومات

و دورها في اتخاذ القرارات المالية

تمهيد :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الاقتصادية مفتاح أساسي من مفاتيح نجاح أو فشل الأنشطة التي تمارسها، وذلك من خلال ما يساهم به من تدعيم عمليات التنسيق والدعم للعمليات الإدارية وعلى جميع المستويات ، هذا بالإضافة إلى دوره كأداة للاتصال بين مختلف أقسام المؤسسة وبين المؤسسة والعالم الخارجي من خلال المعلومات المحاسبية التي يوفرها لمختلف المستخدمين والتي تساعد على إتخاذ القرارات الاقتصادية وعلى جميع المستويات.

ومع تطور المؤسسات الاقتصادية وتعدد و تنوع مجالات الاستثمار و مصادر تمويلها إزدادت حاجة المؤسسة للمعلومة المحاسبية ، وقد قامت أنظمة المعلومات المحاسبية بتوفير المعلومات الملائمة والتي من شأنها تسهيل عملية الإختيار بين الإقتراحات الإستثمارية المتاحة و المصادر التمويلية الملائمة لها .
ومن خلال هذا الفصل سنتطرق إلى العناصر التالية:

- مدخل إلى نظام المعلومات
- ماهية نظام المعلومات المحاسبي
- دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار الإستثمار
- دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل

المبحث الأول : مدخل إلى نظام المعلومات

تعتبر نظم المعلومات ذات أهمية كبيرة في المؤسسة الاقتصادية، لما لها من دور كبير في توفير مختلف المعلومات التي تساعد في إدارة هذه المؤسسات، لذا سنتناول في هذا المبحث العناصر الآتية :

- مفاهيم حول النظام و المعلومات
- نظام المعلومات
- نظام المعلومات الإداري

المطلب الأول : مفاهيم حول النظام و المعلومات

قبل التطرق إلى نظام المعلومات ، سنحاول إعطاء فكرة عن النظام و المعلومات و علاقة هذه الاخيرة بالبيانات .

1- مفهوم النظام :

1-1- تعريف النظام :

يعتبر مصطلح النظام من المصطلحات الشائعة و المستخدمة بكثرة في مختلف المجالات و لذلك نجد أن هناك صعوبة في تحديد تعريف دقيق لهذا المصطلح ومن هنا ظهرت عدة تعريفات للنظام أهمها :

- يعرف النظام طبقا لمدخل النظم بأنه مجموعة من الأجزاء التي ترتبط ببعضها و مع البيئة المحيطة و هذه الاجزاء تعمل كمجموعة واحدة من أجل تحقيق أهداف النظام .¹

- ويعرفه كمال الدين مصطفى الدهراوي على أنه " إطار عام متكامل يحقق عدة أهداف، فهو يقوم بتنسيق الموارد اللازمة لتحويل المدخلات إلى مخرجات وهذه الموارد تتراوح من المواد إلى الآلات و عناصر الطاقة الإنتاجية وذلك حسب نوع النظام"²

ويمكن تعريف مصطلح النظام بصفة عامة على أنه مجموعة مترابطة متجانسة من الموارد والعناصر (الأفراد، التجهيزات، الآلات، الأموال، السجلات...الخ) التي تتفاعل مع بعضها البعض داخل إطار معين (حدود النظام) وتعمل كوحدة واحدة نحو تحقيق هدف أو مجموعة من الأهداف العامة في ظل الظروف أو القيود البيئية المحيطة.³

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف النظام على أنه "مجموعة من العناصر المترابطة التي تتفاعل مع بعضها و مع البيئة المحيطة بها لتحقيق هدف ما عن طريق قبول المدخلات و إنتاج المخرجات من خلال إجراء تحويلي منظم".

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 2005، ص4

² - نفس المرجع، ص 16

³ - أحمد حسين علي الحسين . نظم المعلومات المحاسبية الإطار الفكري و النظم التطبيقية . الدار الجامعة الإسكندرية .مصر. 2003. 2004. ص 13

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

1-2-1- عناصر النظام :

يتكون النظام من مجموعة من العناصر تتمثل فيما يلي:¹

1-2-1- المدخلات:

مدخلات النظام تتمثل في القوة الدافعة والوقود اللازم لتشغيل النظام، وهذه المدخلات يحددها الهدف النهائي للنظام، وقد تكون هذه المدخلات ممثلة في مواد أولية، عمالة، رأس المال، معلومات أو أي شيء يحصل عليه النظام من البيئة المحيطة أو من نظم أخرى .

1-2-2- التشغيل:

التشغيل هي العملية التي يتم بواسطتها تحويل المدخلات إلى مخرجات و التشغيل بهذا يمثل تفاعل كل العوامل داخل النظام مثل عوامل الإنتاج في الوحدة الاقتصادية في صورة نشاط ينتج عنه تحويل المواد الأولية إلى منتجات نهائية .

1-2-3- المخرجات:

المخرجات هي الناتج النهائي من النظام و الذي يذهب إلى البيئة المحيطة او إلى نظم أخرى ، وقد تكون هذه المخرجات في صورة منتج نهائي او وسيط ، خدمة للمستهلك أو معلومات تستخدم في إتخاذ القرارات الإدارية أو تستخدم كبيانات لنظام معلومات أخر .

1-2-4- المعلومات المرتدة أو التغذية العكسية:²

النظام يتضمن مجموعة من الأجزاء تتفاعل مع بعضها البعض للحصول على المخرجات التي يتم تقديمها إلى نظم أخرى، وبالتالي فرد فعل تلك النظم تجاه تلك المخرجات يقدم معلومات للنظام المعين عن كيفية استقبال النظم الأخرى لمخرجاته.

بهذا المعنى فإن تلك المعلومات تعتبر أداة يستخدمها النظام لتحقيق الرقابة على أدائه، تلك المعلومات يطلق عليها المعلومات المرتدة ويمكن تقسيم المعلومات المرتدة إلى نوعين :

- المعلومات المرتدة التصحيحية : يقصد بها إرجاع الأشياء إلى وضعها الصحيح، والمثال على ذلك شكاوى المستهلكين من عدم مطابقة المنتج أو الخدمة لما هو مدون على العبوة وبالتالي فالشكاوي تعتبر معلومة تؤدي إلى تصحيح الوضع

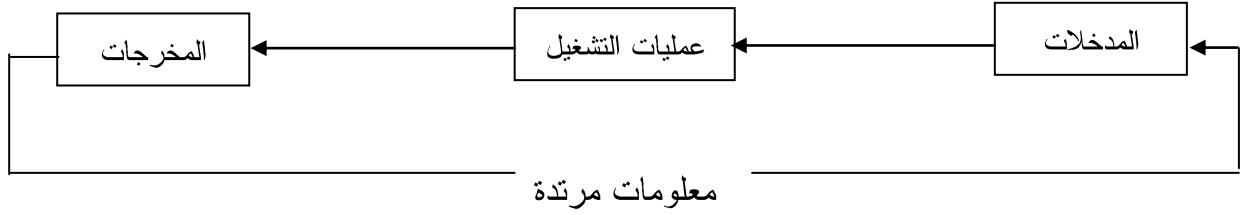
- المعلومات المرتدة التطويرية: إذا ما أدت المعلومة المرتدة إلى تطوير في الأداء أو تغيير في الأهداف أو التوصل إلى طرق جديدة للأداء فإننا نطلق عليها معلومة مرتدة تطويرية والشكل الموالي يوضح عناصر النظام

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي . مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، المرجع السابق ، ص ص 5 - 7

² - أحمد جنان ، مرجع سابق ، ص 5

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

الشكل 01 : عناصر النظام



معلومات مرتدة

المصدر : معالي فهمي حيدر، نظم المعلومات (مدخل لتحقيق الميزة التنافسية)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 2002، ص 68

1-3-1- تصنيفات النظم :¹

يمكن تصنيف النظام على أساس خاصية أو أكثر في هذا النظام فمثلا يتم تصنيف النظم على أساس نشأتها إلى نظم طبيعية ونظم صناعية وتصنف على أساس علاقتها بالبيئة المحيطة بها إلى نظم مفتوحة ونظم مغلقة كما يمكن تصنيفها على أساس هيكلها الأساسي إلى نظم بسيطة ونظم معقدة و تصنف على أساس درجة التأكد إلى نظم محددة و نظم إحصائية ، و يمكن إيجاز ذلك كما يلي :

1-3-1- النظم الطبيعية والنظم الصناعية

النظام الطبيعي هو النظام الذي لا دخل للإنسان في وجوده، بل هو من صنع الله سبحانه و تعالى كالإنسان ، الكون الشمس...إلخ ، أما النظام الصناعي فهو من صنع الإنسان ومن بينها نجد الشركات، الهيئات، الجامعات...إلخ وبطبيعة الحال لا يعمل النظام الصناعي بذاته كما هو الحال في النظام الطبيعي لذلك يحتاج إلى من يصممه وينفذه ويديره ويشرف على تشغيله من أجل أن يستمر في الوجود

1-3-2- النظم المفتوحة والنظم المغلقة:

يعرف النظام المفتوح بأنه ذلك النظام الذي يؤثر ويتأثر بالبيئة التي يعمل فيها بمعنى أن التغيرات في الظروف البيئية المحيطة بالنظام تؤثر على مدخلات وعمليات التشغيل ومخرجات النظام ، أما النظام المغلق فهو ذلك النظام الذي لا يوجد أي تفاعل بينه وبين البيئة التي يعمل فيها، لذلك لا يتأثر هذا النظام بالتغيرات التي تحدث في الظروف البيئية .

1-3-3- النظم البسيطة والنظم المعقدة:

تتوقف درجة بساطة أو تعقيد النظام على عدد النظم الفرعية التي يتضمنها وعلى درجة تنوع وتعدد العلاقات والمعاملات بين هذه النظم الفرعية . فكلما كثر عدد النظم الفرعية و تعددت و تنوعت العلاقات والمعاملات بين هذه النظم كلما ازدادت درجة تعقيد النظام الأساسي ككل.

1-3-4- النظم الإحصائية و النظم المحددة :

النظام الإحصائي هو النظام الذي لا يمكن التنبؤ بالحالات التي سيكون عليها إلا باستخدام الاحتمالات بمعنى أنه لا يمكن أن يعرف على وجه التحديد ما سيكون عليه رد فعل النظام أو مخرجاته نتيجة لحدوث ظروف معينة .

1- أحمد حسين علي الحسين ، مرجع سابق ، ص 19

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

و يكون النظام محددًا إذا أمكن معرفة على وجه التحديد ما سيكون عليه حال النظام و مخرجاته إستجابة لمجموعة محددة من المدخلات، و تعتبر النظم الآلية من أفضل الأمثلة عن النظم المحددة حيث يكون معلوم على وجه التحديد ما ستكون عليه المخرجات بناء على المدخلات المستخدمة.

1-4- مقومات النظام الجيد :

يمكن إختصار أهم مقومات النظام الجيد على النحو التالي:¹

- أن تكون أهداف النظام محددة بقدر الإمكان حتى يمكن تصميمه بالطريقة المناسبة لتحقيقها .
- أن يكون النظام ملائماً , و يتسم بالمرونة الكافية لتمكينه من التأقلم مع ما يطرأ من تغيرات في الأهداف و ما يحيط بالنظام من ظروف .
- أن يكون النظام مستقراً ,حتى يتمكن من الحفاظ على تناسق العلاقة بين قيم متغيراته.
- أن يكون للنظام علاقات خلفية كافية تربط أركانه الأساسية و البيئية التي تحيط بكل منها بشكل يسمح للنظام بالتلاؤم في الوقت المناسب للتوصل إلى حالة الاستقرار المنشودة والمرغوبة.
- و تزداد أهمية هذه المقومات بصفة عامة في النظام المفتوح عنها في النظام المغلق.

2- مفهوم المعلومات :

2-1- البيانات و المعلومات و العلاقة بينهما :

تعتبر كل من البيانات و المعلومات مكونات أساسية لنظم المعلومات ، و غالباً ما تستخدم بقصد الدلالة على معنى واحد رغم الاختلافات الجوهرية بينهما الذي يمكن توضيحها من خلال النقاط الآتية

2-1-1- تعريف البيانات :

تعرف البيانات Data كونها الأرقام أو الأعداد غير المفسرة أو المحللة أو المعالجة ، أو كونها الأرقام المطلوب معالجتها بواسطة النظام .²

كما تعرف البيانات على أنها تمثل الحقائق والأرقام والكلمات والإشارات التي تعبر عن فكرة ، والتي يمكن ترجمتها ومعالجتها من قبل الإنسان أو الأجهزة الإلكترونية لتتحول إلى نتائج يمكن الاستفادة منها ، ومن بينها نجد أرقام المبيعات السنوية أو الشهرية ...إلخ .³

وتعرف البيانات أيضاً بأنها "حقائق تم تسجيلها بشأن أحداث معينة تمت أو ستم مستقبلًا هذه الحقائق قد تكون مستقلة وغير مرتبطة ببعضها ، وغير محددة العدد وهي تمثل المدخلات في نظام المعلومات ، وليس لها أثر واضح في إتخاذ القرارات " ⁴

¹ - عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في إتخاذ القرارات الإدارية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، 1993 ، ص48

² - حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية والمنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الأولى، 1999 ، ص40 .

³ - حسين على مشرقي، نظرية القرارات الإدارية، دار الميسرة للنشر والطباعة، عمان 1997 ص 53

⁴ - هاشم أجمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، 1999 ، ص9 .

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-1-2- تعريف المعلومات :

المعلومات هي البيانات التي تمت معالجتها بطريقة محددة كما في الفرز والتحليل والتبويب والتلخيص وإجراء العمليات المختلفة لتعطي معنى كاملا يمكن من إستخدامها .¹

المعلومات عبارة عن مجموعة من الأخبار تحمل معارف أو علم حول موضوع أو شيء معين، وهذا لأجل فهم جيد للمحيط .²

المعلومات هي الناتج من نظام المعلومات، وهي تتكون من بيانات تم تحويلها وتشغيلها لتصبح لها قيمة وبالتالي فإن المعلومات تمثل معرفة لها معنى وتفيد في تحقيق الأهداف .³

من خلال ما سبق يمكن تعريف المعلومات على أنها "المنتج النهائي لنظام المعلومات والذي يمكن من خلاله إتخاذ القرارات ، كما تعبر عن المعرفة المحصل عليها من جمع و معالجة البيانات والتي تعتبر ذات قيمة و منفعة في تحقيق أهداف المؤسسة" .

2-1-3- العلاقة بين البيانات و المعلومات :

من خلال العرض السابق لمفهوم البيانات و المعلومات يتضح أن البيانات تعتبر المادة الخام التي يتم معالجتها للحصول على شكل أكثر قيمة وفائدة تسمى بالمعلومات ، يمكن التفريق بينهما كما يلي :

جدول رقم 01: يوضح الفرق بين البيانات و المعلومات

المعلومات	البيانات
1- تمثل أرقاما أو أعدادا مفسرة	1- تمثل أرقاما أو أعداد غير مفسرة
2- تمثل مخرجات النظام	2- تمثل مدخلات النظام
3- يمكن أن يتخذ قرار بناء عليها	3- لا يمكن اتخاذ قرار بناء عليها
4- أرقام تامة المعالجة بواسطة النظام	4- أرقام غير تامة المعالجة

المصدر : حكمت أحمد الراوي، مرجع سابق ، ص40
من خلال ما سبق نستنتج أن:

- المعلومات هي المنتج النهائي لنظم المعلومات .
- المعلومات تضيف حقائق وأفكار جديدة لمستخدميها .
- المعلومات تؤدي إلى زيادة المعرفة، وتخفيض حالة عدم التأكد لدى مستخدميها مما يساعده على إتخاذ قرارات موضوعية .
- المعلومات تساعد المؤسسة على القيام بمختلف وظائفها التشغيلية من تخطيط و تنظيم و رقابة و إتخاذ القرارات .

¹ - حسين علي مشرقي، مرجع سابق، ص53

² - Martine Reseau, Economied'entreprise, Organisation, Gestion, Stratégie D'Entreprise; Edition ESKA; Paris, 1993, P. 715

³ - كمال الدين الدهراوي ، سمير كمال محمد ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة الجديدة ، الإسكندرية ، 2002 ، ص23 .

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-2- خصائص و أنواع المعلومات :

2-2-1- خصائص المعلومات :¹

حتى تكون المعلومات صالحة لاتخاذ القرارات يجب أن تتميز ببعض الخصائص الأتية :

- **الملائمة:** بمعنى أن تتلائم المعلومات مع الغرض الذي أعدت من أجله ويمكن الحكم على مدى ملائمة أو عدم ملائمة المعلومات بكيفية تأثير هذه المعلومات على سلوك مستخدميها، فالمعلومات الملائمة هي التي ستؤثر على سلوك متخذ القرار وتجعله يعطي قرارا يختلف عن ذلك القرار الذي كان يمكن اتخاذه في حالة غياب هذه المعلومات.

- **الوقتية:** بمعنى تقديم المعلومات في الوقت المناسب بحيث تكون متوافرة وقت الحاجة إليها حتى تكون مفيدة ومؤثرة .

- **السهولة والوضوح:** بمعنى أن تكون المعلومات واضحة ومفهومة لمستخدميها، فلا يجب أن تتضمن المعلومات أي ألفاظ أو رموز أو مصطلحات أو تعبيرات رياضية غير معروفة ولا يستطيع مستخدم هذه المعلومات أن يفهمها، فالمعلومات الغامضة غير المفهومة لن تكون لها أي قيمة حتى ولو كانت ملائمة وتم تقديمها في الوقت المناسب لمتخذ القرار

- **الصحة والدقة:** يقصد بالمعلومات الصحية أن تكون معلومات حقيقية عن الشيء الذي تعبر عنه ودقيقة بمعنى عدم وجود أخطاء أثناء إنتاج وتجميع المعلومات والتقرير عنها.

- **الشمول:** بمعنى أن تكون المعلومات المقدمة معلومات كاملة تغطي كافة جوانب إهتمامات مستخدميها أو جوانب المشكلة المراد أن يتخذ بشأنها قرار، كما يجب أن تكون هذه المعلومات في شكلها النهائي بمعنى أن لا يضطر مستخدمها النهائي إلى إجراء بعض عمليات تشغيل إضافية حتى يحصل على المعلومات المطلوبة .

- **القبول:** بمعنى أن تقدم المعلومات في الصورة وبالوسيلة التي يقبلها مستخدم هذه المعلومات من حيث الشكل ومن حيث المضمون، فمن حيث الشكل يمكن أن تكون المعلومات في شكل تقرير مكتوب بلغة سهلة واضحة ومفهومة، أو في شكل جداول أو إحصائيات أو رسومات بيانية وما إلى ذلك .

أما من ناحية المضمون فيتعلق بدرجة التفاصيل المطلوبة فلا تكون مختصرة بأكثر من اللازم مما يفقدها معناها ولا تكون مفصلة بأكثر من اللازم مما قد يؤدي إلى سرعة ملل المستخدم وبالتالي عدم قدرته على التركيز للحصول على المعلومة المطلوبة .

¹ - أحمد حسين على حسين، مرجع سابق ، ص26

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-2-2- أنواع المعلومات :¹

تتمثل أهم التصنيفات المستخدمة لتقسيم المعلومات داخل المؤسسة كالآتي :

2-2-2-1- المعلومات الإستراتيجية و التكتيكية و التنفيذية :

- المعلومات الإستراتيجية : هي المعلومات المتعلقة بفترة زمنية مستقبلية طويلة نسبيا، تصف هذه المعلومات أهداف و إستراتيجيات المؤسسة و الموارد اللازمة لتحقيق هذه الأهداف ، و تتميز بكونها تأتي من مصادر خارجية (تتعلق بالمنافسين و الزبائن و الموردين و البيانات السكانية و الإقتصادية و التشريعات الحكومية)، كما تتضمن التنبؤات و التوقعات حول الإتجاهات المستقبلية للمتغيرات الإقتصادية المختلفة.

- المعلومات التكتيكية (الوظيفية) : تتعلق غالبا بتنفيذ الأنشطة الوظيفية المختلفة في المؤسسة (مشتريات، إنتاج مبيعات،...إلخ) وفقا للإستراتيجيات الموضوعية من قبل الإدارة العليا، تصف هذه المعلومات بكونها ذات طبيعة وصفية و تاريخية و تتعلق بالأداء الحالي في المؤسسة و تغطي فترة مستقبلية قصيرة غالبا ما تكون سنة.

- المعلومات التنفيذية : هي المعلومات التفصيلية المتعلقة بالأحداث و العمليات اليومية المختلفة التي تجرى داخل المؤسسة، و هذه المعلومات ضرورية لأداء العمليات و المهام الوظيفية المختلفة.

2-2-2-2- المعلومات الرسمية و غير الرسمية :

- المعلومات الرسمية : هي في الحقيقة الناتج الأول لنظام المعلومات و خاصة النظام الجيد و التي تتضمن قوانين المؤسسة و القوانين الحكومية كال عقود و اللوائح و النظم المحاسبية و أساليب التخطيط و الميزانيات و متطلبات الرقابة و غيرها، و هي بوجه عام تشتمل على الإحتياجات الرقابية ، المطالب القانونية ، التشريعات الحكومية ، الميزانيات التنظيمية ، النظام المحاسبي ، متطلبات التخطيط و المتابعة ، عمليات إتخاذ القرارات متطلبات وسائل الإتصالات .

إضافة إلى المستندات و النماذج التي تستخدم لتحديد نوعية الحركة بين أقسام المؤسسة بعضها أو بينها و بين الإدارات المختلفة مثل : أدونات الصرف ، و الإستلام و التحويل و الرد و أوامر التشغيل و التوريد و تقارير عن الحركة اليومية للمخزون و الإنتاج اليومي و الإحصائيات كقوائم الجرد و الميزانيات... إلخ.

- المعلومات غير الرسمية : هي تتمثل في البديهيات و الخبرات الشخصية و الآراء و الإجتهادات الشخصية و الشائعات و هي مكملة للمعلومات الرسمية ، فأحيانا تكون بديلا عنها و أحيانا تمثل تنبؤات الإدارة الناتجة عن الزيادة المطردة في العمليات المحاسبية و التمويل و الإحصاءات و بحوث العمليات و... إلخ ، و لمواجهة إحتياجات النمو للمعلومات غير الرسمية أصبحت فكرة نظم المعلومات مطلوبة بطريقة مباشرة.

¹ - محمد نور برهان ، غازي إبراهيم رحو ، نظم المعلومات المحوسبة ، دار المناهج للنشر والتوزيع ، عمان ، الأردن ، 1998 ، ص 26

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-3-3-2- مصادر و دور المعلومات :

2-3-3-1- مصادر المعلومات :¹

تتمثل أهم مصادر المعلومات فيما يلي :

2-3-3-1-1- المصادر الوثائقية و المصادر الشفهية :

- المصادر الوثائقية : و تكون مكتوبة بأي شكل من أشكال التوثيق .

- المصادر الشفهية : كالمناقشات بين الزملاء و اللقاءات و المؤتمرات و الإجتماعات .

2-3-3-1-2- المصادر الأولية و المصادر الثانوية :

- المصادر الأولية : و هي البيانات التي يتم جمعها عند الحاجة إليها من مصادرها الاصلية أو منبعها

الأساسي بإستخدام الطرق و الوسائل الميدانية مثل الإستبيان و المقابلة ، الملاحظة و التجربة و الإختبار .

- المصادر الثانوية : هي عبارة عن البيانات التي يتم نشرها من غير مصادرها الأصلية كما هي أو بعد

إجراء عليها معالجة و من هذه المصادر البيانات الموجودة في الكتب و الموسوعة ، و معاجم الترجمة ، و النشرات و المجالات .

2-3-3-1-3- المصادر الداخلية و المصادر الخارجية :

- المصادر الداخلية : و هي عبارة عن البيانات التي تتجمع لدى المنظمة نتيجة التصرفات و الأعمال و

التفاعلات الداخلية .

- المصادر الخارجية : و تتمثل في البيانات عن المحيط الخارجي للمنظمة ، و تعتبر قوانين الدولة ، متطلبات

العلاء و المستثمرين ، درجة المنافسة من أهم مصادر البيانات الخارجية .

2-3-3-2- دور المعلومات :²

ككل مورد نادر فإنه للمعلومات استعمالات تختلف باختلاف الهدف من استعمالها و عليه يمكن حصر أربعة

استعمالات أساسية للمعلومات :

2-3-3-1-2- المعلومات كأداة دعم لمسارات التسيير :

يعتبر مسار التسيير عبارة عن عملية الربط و التوفيق بين مختلف الأنشطة و القرارات ، بغية خلق قيمة مضافة

من طرف المؤسسة ، و بهذا و ضمينا نجد أنفسنا أمام مسار للتموين، مسار لتنظيم طلبات الزبائن، و مسار لترتيب

طلبات الإنتاج ، و هذا يتطلب من مختلف العمليات المكونة للمسار أن تكون مترابطة فيما بينها، مادامت تنتج

و تستعمل معلومات تخزن و تعالج و توزع ، بحيث يتشكل النظام المعلوماتي لهذا المسار من رسالة المعلومات

المتعلقة بهذا المسار، وكذلك الملفات و السجلات التي تحتوي على هذه المعلومات حيث تعتبر المؤسسة عبارة عن

¹ - ناصر محمد علي المجهلي ، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2009 ، ص 22

² - أمين بن سعيد ، نظام محاسبة التكاليف المبني على أساس الأنشطة كأداة مساعدة على التسيير و تحسين الاداء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و العلوم التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 ، ص 19

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

مجموعة من مسارات التسيير، التي تضمن الإمداد بالمعلومات الكافية والملائمة من أجل ضمان استمرارية المؤسسة.

2-2-3-2- المعلومة كأداة للاتصال داخل المؤسسة

تكون المعلومة كأداة للاتصال داخل المؤسسة عن طريق ضمان تنسيق بين مختلف الأطراف داخل المؤسسة، من خلال تبادل بيني للمعلومات، بحيث أصبحت وظيفة الاتصال المحددة بواسطة اختيار بنية مختلف الأطراف هدفاً لا نجد عناء في الاهتمام إليه وازداد هذا الجانب وضوحاً مع انتشار استعمال قواعد البيانات، علم المكتبية، الاتصال الحديث، ظهور الانترنت، ومختلف أثار ثورة عالم الاتصالات.

2-2-3-2- المعلومة أداة دعم للخبرات الفردية داخل المؤسسة :

تساهم المعلومات في تحسين ذكاء المؤسسة لأن القدرة المعرفية للمؤسسة تتمثل في الحقيقة في قدرة الأفراد الذين تتكون منهم، فالمعرفة تتشكل من النماذج المعرفية التي تجمع وتصفي وتعالج المعلومات حيث تتحسن هذه النماذج بفضل المعلومات المتاحة كما تلعب تكنولوجيا المعلوماتية دوراً مهماً حيث أنها تمكن من تخزين المعلومات النافعة مع إمكانية العودة إليها وقت الحاجة.

2-2-3-2- المعلومة أداة للربط مع المحيط :

إذا كانت الاستعمالات السابقة للمعلومة وكذلك التكنولوجيا المرافقة والمساندة لها، ذات صبغة داخلية تستطيع المؤسسة من خلالها تحسين القيمة المضافة بخفض التكاليف، تحسين المعرفة بالسوق، تحسين مختلف مسارات التسيير... الخ، كما أن للمعلومة دور توديه مع محيط المؤسسة، سواء تحت شكل معلومات مندمجة في منتج معين أو تحت شكل أنظمة معلومات بين مؤسسات مختلفة، فتكنولوجيا المعلومات يمكن اعتمادها هنا من أجل تقوية وتمتين قاعدة المركز التنافسي للمؤسسة من خلال تغيير وبعث علاقة جديدة " زبون - مورد " كاعتماد بعض الموردين وسائل اتصال لتسهيل الطلبات.

المطلب الثاني : نظام المعلومات

تقوم نظم المعلومات بدور مهم بحيث توفير مختلف المعلومات التي تساعد المؤسسة على القيام بمختلف وظائفها الإدارية .

1- تعريف نظام المعلومات :

تعددت التعاريف الخاصة بنظام المعلومات و اختلفت باختلاف الخلفيات العلمية والعملية لأصحابها وفيما يلي عرض لبعض التعاريف الشائعة.

- يعرف نظام المعلومات بأنه " إطار يتم من خلاله تنسيق الموارد (البشرية والآلية) لتحويل المدخلات (البيانات) إلى مخرجات (معلومات) لتحقيق أهداف المشروع"¹

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق ، ص 15

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- ويعرف نظام المعلومات بأنه "ذلك النظام المكون من معدات وبرامج وأفراد ومعطيات وعمليات والتي توظف في جمع ومعالجة وتخزين المعلومات " ¹

ويمكن تعريفه أيضا بأنه "ذلك النظام الذي يتضمن مجموعة متجانسة و مترابطة من الأعمال و العناصر تقوم بتشغيل و إدارة ورقابة البيانات بغرض إنتاج و توصيل معلومات مفيدة لمستخدمي القرارات من خلال قنوات و خطوط الإتصال"²

من خلال ما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات على أنه "مجموعة العناصر المترابطة فيما بينها و تقوم بمهمة تجميع البيانات و معالجتها وفق إجراءات و قواعد محددة لتصبح معلومات تساعد في إتخاذ القرارات".

2- عناصر نظام المعلومات :

يقصد بالعناصر المكونة لنظام المعلومات الأجزاء المادية للنظام والتي تضمن قيام النظام بوظائفه وتتضمن العناصر الآتية:³

2-1- الأجهزة:

يمكن أن تتضمن أجهزة نظام المعلومات كل من الهاتف، الفاكس، الآلات الكاتبة، الآلات الحاسبة، الكمبيوتر ووسائل الإتصال... الخ

2-2- وسائل حفظ وتخزين البيانات:

وهي تتكون أساسا من الملفات والمستندات المكتوبة والأشرطة و آلات التصوير في النظم اليدوية و الاسطوانات الممغنطة

2-3- البرامج:

وهي من الأجزاء المادية لنظام المعلومات القائم على استخدام الحاسبات الإلكترونية فقط، وهناك نوعين من البرامج الأول يسمى برامج النظام و الخاص بتشغيل الحاسب نفسه والاستفادة من كل قدراته ، والثاني يسمى بالبرامج التطبيقية وتمثل البرامج الخاصة بالوظائف المختلفة المطلوب تشغيلها باستخدام الحاسب مثل برامج الأجور، المخزن... .

2-4- قاعدة البيانات:

وهي الوعاء الذي يحتوي على البيانات الأساسية المخزنة على كل وسائل التخزين المختلفة والتي لا بد من توافرها حتى يمكن القيام بعملية التشغيل، فالبيانات هي المادة الخام الأساسية التي سيقوم الحاسب بتنفيذ تعليمات البرامج التطبيقي عليها للحصول على معلومات.

¹ -Marie Helène Delmond et All, Management des systèmes d'information, Dunod, paris, 2003, P.110.

² - أحمد حسين علي الحسين . مرجع سابق ص 21

³ - نفس المرجع ص ص 23 - 24

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-5- إجراءات التشغيل:

ينظر إلى إجراءات التشغيل على أنها جزء من الأجزاء المادية للنظام لأنها عادة ما تكون مطبوعة في كتيبات يطلق عليها "دليل التشغيل" وعادة ما يوجد نوعين من الإجراءات إحدهما لمستخدمي النظام والذي يتضمن التعليمات الخاصة بإعداد البيانات وكيفية إدخالها والتعليمات الخاصة باستخدام وتشغيل الحاسب، أما الثاني خاص بالعاملين بمراكز الحاسب الذين يقومون بتشغيل النظام .

2-6- العنصر البشري:

وهو أهم جزء من الأجزاء المادية لنظام المعلومات حيث أنه هو الذي يجعل نظام المعلومات المعين قابل للتشغيل، و يتضمن العنصر البشري في نظام المعلومات على محلي و مصممي النظم و واضعي البرامج و القائمين على تشغيله إضافة إلى الأفراد المسؤولين على جمع و إعداد البيانات في مدخلات ، وأخير المستخدمين النهائيين للنظام .

3- وظائف نظام المعلومات :

هناك خمس وظائف أساسية يقوم بها أي نظام للمعلومات تتمثل في :

3-1- تجميع البيانات :

تبدأ هذه الوظيفة بتحديد ما هي البيانات التي ستعتبر المدخلات الأساسية للنظام ، ثم تجمع هذه البيانات من مصادرها المختلفة و إدخالها إلى النظام و إعدادها للتشغيل من خلال مجموعة محددة من الأنشطة المتمثلة في:¹

- التسجيل : وتتمثل هذه الخطوة في جلب البيانات الخاصة بالأحداث والعمليات والقرارات إلى النظام ثم تسجيلها حتى يمكن استخدامها في عملية التشغيل .

- التصنيف : وهو وضع البيانات في صورة فئات أو مجموعات وفقا لخصائص مشتركة بين بيانات كل فئة أو مجموعة باستخدام معايير للتصنيف فمثلا يتم تصنيف بيانات المبيعات بحسب المنتجات أو الزبائن أو المناطق .

- التدقيق : وتتضمن عملية فحص البيانات للتأكد من اكتمالها وصحتها وذلك للتأكد من أن عملية حصر وتسجيل البيانات قد تمت بطريقة صحيحة ودقيقة .

- التحويل : و هي النشاط الاخير في وظيفة تجميع البيانات ، حيث يتم نقل البيانات من نقطة الحصول عليها إلى مكان تشغيلها .²

3-2- تشغيل البيانات :

يقصد بتشغيل البيانات معالجة البيانات خلال مجموعة معينة من العمليات الأساسية لتحويلها إلى معلومات ذات معنى مفيد لمتخذي القرارات وتتمثل هذه العمليات في عمليات التصنيف، الترتيب، العمليات الحسابية، والمنطقية

¹ - أحمد حسين علي الحسين ، مرجع سابق ، ص ص 31 - 32

² - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق ، ص 19

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

المقارنة، التلخيص والتقرير،¹ حيث يتم تصنيف البيانات في مجموعة متشابهة أو مشتركة في خاصية معينة في شكل فئات أو مجموعات ثم يتم ترتيبها على أساس معين .

وإذا تعلق الأمر ببيانات كمية فيتم اللجوء في هذه الحالة إلى عمليات حسابية وعمليات مقارنة،² أما عملية التلخيص فتتم من خلال تجميع وتركيز البيانات التفصيلية بغرض التأكيد على نقاط أساسية أو اتجاهات معينة في صورة مجاميع أو نتائج أو إنتقاء البيانات الهامة الحساسة، أما التقرير فيقصد به تقديم نتائج العمليات السابقة التي تعتبر في هذه الحالة معلومات بالشكل والمضمون والوسيلة الملائمة إلى مستخدم هذه المعلومات أو الإدارة³

3-3- إدارة البيانات:

تتكون هذه الوظيفة من ثلاث مراحل وتتمثل في تخزين تحديث إستدعاء البيانات :⁴

- **التخزين:** يقصد بها وضع البيانات في ملفات أو قواعد البيانات وتقديم البيانات المخزنة مختلف الأحداث التي تجري بالمؤسسة كما قد يتم تخزين هذه البيانات بصفة دائمة أو مؤقتة بغية مزيد من التشغيل لها.
- **تحديث البيانات:** و نعني بها عملية تعديل البيانات المخزنة من خلال حذف وإضافة بيانات حتى تصبح تعكس الوضع الحالي للمؤسسة.

- **إستدعاء البيانات:** يقصد بها استدعاء البيانات المخزنة لأغراض التشغيل واستخراج النتائج لأنه من الصعب تشغيل كل البيانات المتجمعة فور الحصول عليها في وقت واحد لذلك لا بد من وجود إمكانية لحفظ وتخزين هذه البيانات ثم إمكانية إسترجاعها وقت الحاجة لأغراض التشغيل لاستخراج معلومات توفر من أجل إتخاذ القرار.⁵
- ### 3-4- رقابة وحماية البيانات:

قد تحدث أخطاء في البيانات التي تدخل التشغيل أو قد تفقد هذه البيانات أو قد يتم التلاعب في السجلات أثناء التشغيل وهكذا، ولذلك جاءت هذه الوظيفة لحماية البيانات من التلاعب والتأكد من دقتها وصحتها وبالتالي دقة المعلومات .

3-5- إنتاج المعلومات:⁶

الوظيفة النهائية أو الأخيرة لنظام المعلومات هي وضع المعلومات في يد المستخدمين سواء داخل المؤسسة أو خارجها من أجل إتخاذ قرارات صائبة ويتطلب ذلك خطوتين أساسيتين هما إنتاج التقارير وتوصيلها ففيمما يخص إنتاج التقارير والتي تحتوي على المعلومات الناتجة من التشغيل أو البيانات المخزنة أو من كلاهما و غالبا ما يتطلب إعداد التقارير تحليل و تفسير البيانات التي تحتويها التقارير، أما فيما يخص التوصيل فهو يتكون من:

¹ - أحمد حسين علي الحسين ، مرجع سابق ، ص 32

² - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق ، ص 19

³ - أحمد حسين علي الحسين ، مرجع سابق ، ص 34

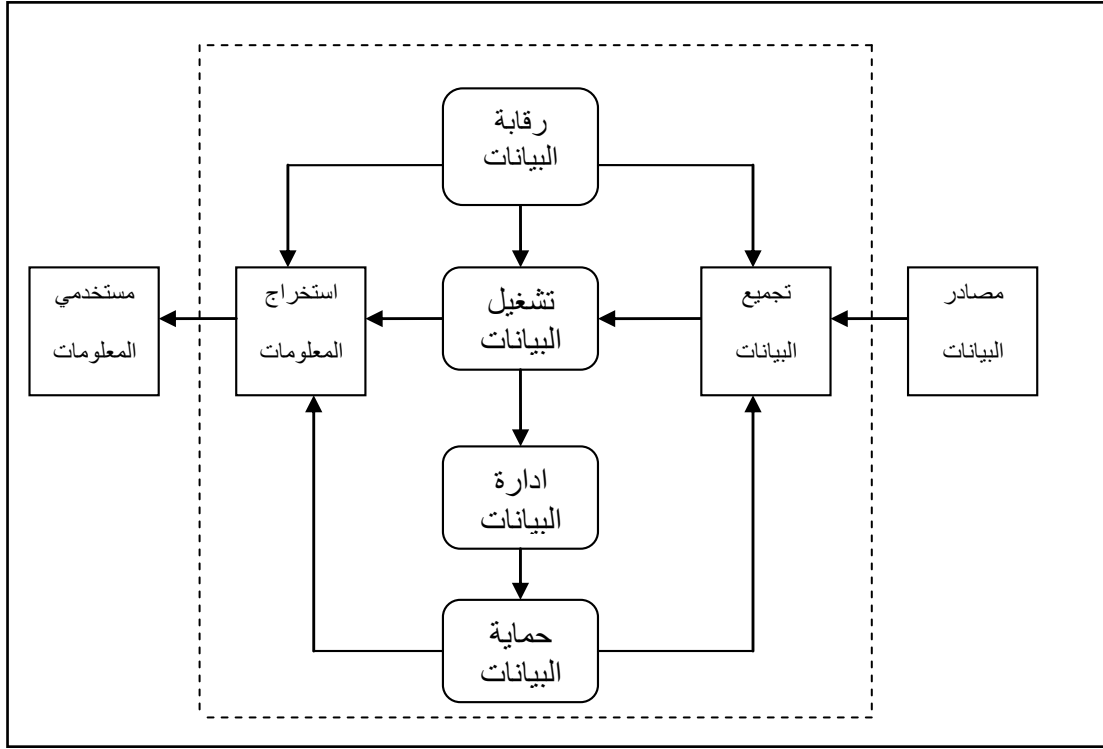
⁴ - كمال الدين مصطفى الدهراوي . مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق ص 19

⁵ - أحمد حسين علي الحسين . مرجع سابق ص 36

⁶ - كمال الدين مصطفى الدهراوي . مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق ص 21

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- تقديم التقارير في صورة مفهومة ومفيدة للمستخدمين .
 - ضمان وصول التقارير للمستخدمين .
- الشكل رقم 02 : وظائف و مهام نظام المعلومات :



المصدر : كمال الدين مصطفى الدهراوي . مرجع سابق ص 20

المطلب الثالث : نظام المعلومات الإداري .

يقوم هذا النظام بتوفير المعلومات اللازمة للقيام بمختلف الوظائف الإدارية في المؤسسة من تخطيط و تنظيم وتوجيه و رقابة .

1- تعريف و خصائص و أهمية نظام المعلومات الإداري

1-1- تعريف نظام المعلومات الإداري :

هناك عدة تعاريف لنظام المعلومات الإداري من أهمها :

يعرف نظام المعلومات الإداري بأنه نظام متكامل من آلات و أشخاص لتقديم كل المعلومات اللازمة للإدارة بغرض تحقيق الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة للمشروع .¹

نظم المعلومات الإدارية هي تلك النظم التي تتعامل مع كل أنشطة المعلومات واتخاذ القرارات المرتبطة بعمليات المنظمة، وذلك بغرض زيادة فعالية وكفاءة المنظمة من خلال توفير المعلومات ودعم القرارات الإدارية.²

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق ص 43

² - عبد الرحمان الصباح ، نظم المعلومات الإدارية ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،الأردن ، 1998 ، ص75

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

وقدم (سن) تعريفاً عن نظم المعلومات الإدارية بقوله نظام المعلومات الإدارية هي نظام متكامل لتوفير المعلومات اللازمة لوظائف التخطيط والرقابة والعمليات في المنظمة فهو يساعد عمليات الإدارة واتخاذ القرارات من خلال توفير معلومات تصف الماضي والحاضر وتنبأ بالمستقبل بشأن العمليات الداخلية والمخبرات الخارجية للمنظمة وهو يوفر بذلك معلومات موحدة في التوقيعات المناسبة للمنظمة.¹ من خلال ما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات الإدارية على أنه "نوع من أنواع أنظمة المعلومات المصممة لتزويد مديري المؤسسة بالمعلومات اللازمة للتخطيط والتنظيم والقيادة والرقابة على نشاط المؤسسة و مساعدتهم على اتخاذ القرارات".

1-2- خصائص نظام المعلومات الإداري :

إن نظم المعلومات الإدارية تعتبر حديثة وذلك لاستخدامها تكنولوجية الإعلام الآلي المتطورة باستمرار فتطبيق هذه النظم يساعد المؤسسة على السعي قدماً لتحقيق التميز، هذا ما جعل لهذه الأنظمة بعض المميزات والخصائص نذكر منها:²

- نظم المعلومات الإدارية وسيلة لتحقيق الاتصال المتبادل بين مختلف الأنظمة الداخلية والخارجية للمؤسسة.
- نظم المعلومات الإدارية هي المركز العصبي والجزء الحساس للنظام الكلي في المؤسسة .
- نظم المعلومات الإدارية هي نظم اجتماعية .
- نظم مفتوحة تؤثر وتتأثر بالبيئة الخارجية .
- نظم المعلومات الإدارية نظام مرن بحيث يتم تحينه وتحديثه كل ما دعت الضرورة لذلك .
- نظام المعلومات الإدارية هو نظام فرعي بالنسبة للنظام الكلي الذي هو المؤسسة .
- نظام إبتدعه الإنسان وهو قابل للتطوير من قبله.
- نظام متكامل يربط بين مجالات وظيفية مختلفة (تسويق ، إنتاج شراء ، تمويل) .³

1-3- أهمية نظام المعلومات الإداري :

إن تطبيق نظم المعلومات الإدارية في المؤسسة يحقق لها مجموعة من الفوائد، فاستخدامه بكفاءة وفعالية يسمح للمؤسسة بتنفيذ أنشطتها ووظائفها وتحقيق أهدافها على أكمل وجه، ومن هذه الفوائد ما يلي:⁴

- إستثمار المورد المعلوماتي في المؤسسة والسيطرة على كافة المعلومات فيها من أجل مساعدة صناع القرار من إتخاذ قرارات فعالة وصائبة .

1 - عبد الرحمان الصباح . مرجع سابق ص 76

2- إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، نظم المعلومات الإدارية، الطبعة الأولى، دار صفاء للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 2004 ، ص53

3- عبد الرحمان الصباح . مرجع سابق ص 76

4 - إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبي، مرجع سبق ، ص 57

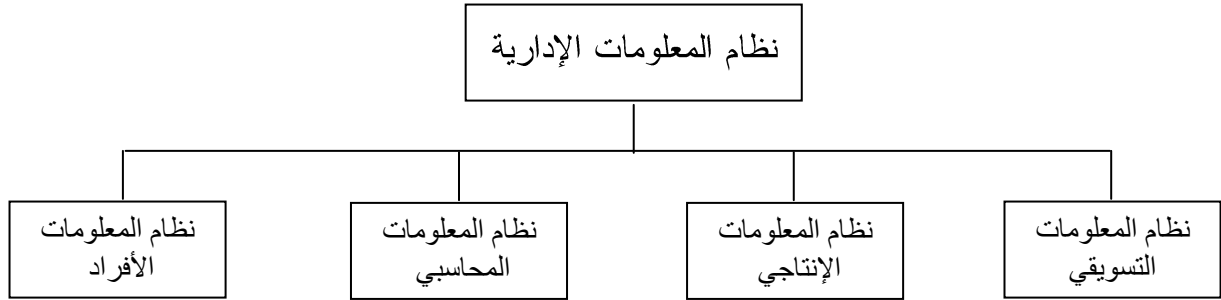
الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- عملية الربط بين الوحدات والأطراف المنتجة والمستخدمة للمعلومات داخل المؤسسة، هذا ما يساعد مختلف المستويات الإدارية في الحصول على المعلومات الآنية والمفيدة عند الحاجة.
- القدرة على حفظ وتخزين وجمع المعلومات التي تتعامل بها المؤسسة ومعالجتها وتوفيرها عند الحاجة إليها.
- اكتشاف الثغرات والانحرافات مما يساعد في تقييم الأنشطة والوظائف في المؤسسة .
- إن استخدام النماذج الرياضية والإحصائية والوسائل الالكترونية يمكن المؤسسة بالتنبؤ بالمستقبل وتوفير معلومات تقيّد في تحديد إحتياجات المؤسسة المستقبلية الكفيلة بتحقيق الأهداف.
- توفير الجهد والوقت والكلفة، بالإضافة إلى زيادة الدقة والكفاءة .

2- أنواع نظم المعلومات الإدارية

ينقسم نظام المعلومات الإدارية إلى أنظمة فرعية يمكن توضيحها من خلال الشكل الآتي :

الشكل 03 : النظم الفرعية لنظام المعلومات الإدارية



المصدر : أحمد حسين علي حسين ، مرجع سابق ، ص 18

2-1- نظام المعلومات التسويقي :

هو نظام متداخل من الأشخاص و الألات و الإجراءات يصمم بطريقة تهدف إلى تدفق منظم للمعلومات من المصادر الخارجية و الداخلية لإستخدامها في مختلف القرارات التسويقية التي توجه إدارة التسويق .¹ كما يعرف كذلك على أنه هيكل من الأفراد والأجهزة والإجراءات المصممة لجمع وحفظ وتقييم وتوزيع المعلومات الدقيقة والتي يحتاجها مدير التسويق لاتخاذ القرارات التسويقية في الوقت المناسب .² يتكون نظام المعلومات التسويقي من :

- المدخلات: وتتمثل في البيانات والمعلومات والمعارف والحقائق المتأتية من أبحاث التسويق واستخبارات التسويق والخطة الاستراتيجية.
- العمليات أو المعالجة: وهي تحوي كل من عمليات تسجيل بيانات التسويق والمبيعات وترتيبها وتخزينها وتحديثها واستعادتها وعرضها للمستخدمين منها.

¹ - أمين عبد العزيز حسن ، إستراتيجيات التسويق في القرن الحادي والعشرون ، دار قباء للطباعة و التوزيع ، القاهرة ، مصر ، 2001 ، ص 145

² - سليم إبراهيم الحسنية ، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة الوراق، عمان ، الطبعة الثالثة ، 2002 ، ص 311

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- **المخرجات:** وهي ثمرة العمليات وتتمثل عادة في معلومات تستخدمها إدارة التسويق في مجالات التسويق والتي تعرف بالمزيج التسويقي المتكونة من المنتج، السعر، التوزيع والترويج.

2-2- نظام المعلومات الإنتاجي :¹

نظام المعلومات الإنتاجي هو ذلك النظام الذي يزود إدارة الإنتاج والإدارة العليا وغيرها من الأنظمة المرتبطة به، بالبيانات والمعلومات والحقائق المتنوعة وذلك من أجل المساعدة على اتخاذ القرارات المتعلقة بنشاطاتهم المختلفة مثل:

- تصميم المنتج .

- تخطيط وتنفيذ العمليات الإنتاجية اللازمة .

- مراقبة عمليات الإنتاج والجودة

يتكون نظام المعلومات الإنتاجي كغيره من نظم المعلومات من :

- **المدخلات :** وتحتوي على بيانات عن الإنتاج، المواد، اليد العاملة، استخبار التصنيع .

- **المعالجة :** وتشمل جميع فعاليات جمع و معالجة و تخزين البيانات و إنتاجة و توزيع المعلومات الإنتاجية

- **المخرجات:** و هي غالبا ما تكون في شكل تقارير تخدم بالدرجة الأولى إدارة الإنتاج في المؤسسة أي

النظم الفرعية لإدارة الإنتاج التي تتمثل نشاطها الرئيسية في أنشطة التصميم ، الجدولة ، التصنيع ، التمويل

الرقابة على الجودة و على التكاليف.²

2-3- نظام المعلومات الموارد البشرية :³

يعرف هذا النظام على أنه تركيبة من الأفراد و المعدات و الإجراءات المنظمة بغرض تجميع و تحليل و

تقييم و توزيع معلومات دقيقة و سريعة لأغراض المتابعة و إيجاد القرارات في كافة المجالات المتعلقة بإدارة

العنصر البشري في المؤسسة ، وهو النظام الذي يقوم بتنظيم الوظائف التنفيذية المتعلقة باستخدام العنصر

البشري في المؤسسة و المحافظة عليه ، و بالتالي يساعد إدارة الأفراد على :

- تحديد الإحتياجات من العمال

- تأمين العمال و المحافظة عليهم

- تدريب العمال و تطوير مهارتهم

¹ - أحمد جنان ، مرجع سابق ، ص 35

² - طربلسي سليم ، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009 ، ص 51

³ - فيصل سايعي، أنظمة المعلومات، إستخداماتها، فوائدها، وتأثيرها على تنافسية المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة ، الجزائر ، 2009 ، ص58

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- و يتكون نظام المعلومات الموارد البشرية من العناصر الآتية :¹
- المدخلات: وتحتوي على البيانات والمعلومات الأساسية التالية بيانات عن الموظفين، بيانات عن الوظائف بيانات إدارية أخرى.
 - العمليات: تتضمن كل من تسجيل ورصد وتخزين البيانات، تدقيق ومراجعة وتحديث البيانات تصنيف وترتيب البيانات، تحليل وتفسير البيانات الخاصة بالموارد البشرية .
 - المخرجات : ونذكر منها :
 - بيانات ومعلومات عن الموظفين والوظائف
 - بيانات ومعلومات عن العمليات الإدارية من تخطيط وتوظيف وتقييم
 - تقارير عن أوضاع الموارد البشرية تاريخيا وماليا.

2-4- نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي من أهم الأنظمة الفرعية لنظم المعلومات الإدارية وهذا لخصوصيته في مجال التسيير واتخاذ القرارات، حيث يتصف بالشمول لامتداده إلى كافة أنشطة المؤسسة ويوفر المعلومة المتعلقة بكافة نشاطاتها لمختلف المستويات الإدارية، فغالبا ما يحتاج كل موقع من مواقع اتخاذ القرار إلى المعلومات المحاسبية سواء في المستويات الدنيا لمعرفة سير العمل اليومي أو على مستوى الإدارة الوسطى لمعرفة مستوى جودة وكفاءة الإدارة أو على مستوى الإدارة العليا في إعداده لمختلف الموازنات الرأسمالية.

يقوم نظام المعلومات المحاسبي بجمع مختلف البيانات المحاسبية الناتجة عن الأحداث الإقتصادية التي تقوم بها المؤسسة وتحليلها ومعالجتها عبر سلسلة من الخطوات والإجراءات المتتابعة لتقديمها على شكل منتج والمتمثل في المعلومة المحاسبية لاستخدامها في مجالات ووظائف مختلفة كعمليات التخطيط أو الرقابة واتخاذ القرارات.

¹ - سليم إبراهيم الحسينة ، مرجع سابق ، ص319

المبحث الثاني : ماهية نظام المعلومات المحاسبي

يعد نظام المعلومات المحاسبي أحد الأنظمة الفرعية للمعلومات ضمن المؤسسة يحتوي على كمية هائلة من البيانات و المعلومات التي تزويد الجهات الداخلية والخارجية للمؤسسة بمعلومات يستفاد منها في اتخاذ القرارات، من خلال تقييم بدائل الحلول للمشاكل واختيار البديل المناسب على ضوء المعلومات المحاسبية المخرجة من هذا النظام على شكل قوائم تقارير مالية ، ومن خلال هذا المبحث سنتطرق إلى النقاط الآتية :

- مفاهيم حول المحاسبة .

- مفهوم و طبيعة نظام المعلومات المحاسبي .
- القوائم المالية و المعلومات المحاسبية .

المطلب الأول : مفاهيم حول المحاسبة

تعتبر المحاسبة من حيث طبيعتها علما إجتماعيا يستجيب للحاجات الأنية للمجتمع ، و قد نشأ هذا العلم وتطور عبر التاريخ معتمدا على فروع المعرفة الأخرى، و أقرب العلوم إلى المحاسبة نجد علم الإقتصاد الذي أخذت منه الكثير من مفاهيمها الاساسية ، و إمتدت علاقتها في عصرنا الحاضر و تواصلت مع فروع أخرى من العلوم الإجتماعية .

1- تعريف المحاسبة :

لقد تعددت التعاريف التي توضح مفهوم المحاسبة، و إرتبط تعريفها بالبيئة الاقتصادية والاجتماعية السائدة ومن بين هذه التعاريف :

عرفت الجمعية الأمريكية للمحاسبة سنة 1941 المحاسبة عل أنها: ¹ " فن تسجيل و تبويب و تلخيص العمليات و الأحداث التي لها طبيعة مالية و تفسير النتائج التي تسفر عنها هذه العمليات و الأحداث " و في تعريف لها حديث نسبيا عرفتها " أنها عملية تحديد وقياس و توصيل المعلومات الاقتصادية بغرض تمكين مستخدمي هذه المعلومات من تكوين رأي مستنير واتخاذ القرارات اللازمة".

عرفت المحاسبة أيضا على أنها " علم و فن يختص بتسجيل و تبويب و تلخيص الأحداث المالية بصورة لها دلالتها و أهميتها في ترشيد القرارات على مختلف المستويات " .²

كما تعرف على أنها " نظام للمعلومات يهتم بتحديد وقياس و توصيل معلومات كمية على الوحدة الاقتصادية، يمكن إستخدامها في عمليات التقييم واتخاذ القرارات من قبل الأطراف أو الفئات المستخدمة لهذه المعلومات".³ من خلال التعاريف السابقة يتضح أن المحاسبة في تطورها مرت بالعديد من المراحل ، فبعدها كانت المحاسبة عبارة عن عملية تسجيل ومسك السجلات في الإطار الكمي والقيمي، بدأ التنظير في بداية القرن

¹ - حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة نظري مع حالات تطبيقية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1999، ص87

² - زياد هاشم يحي السقا ، قاسم إبراهيم الحبيطي ، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة الحداثة للطباعة و النشر ، الموصل ، العراق ، 2003 ، ص 5

³ - مؤيد راضي خنفر وآخرون ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2006 ، ص15.

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

العشرين لصياغة مقومات ومعايير لبناء الفكر المحاسبي على أنها علم وفن ومع نهاية هذا القرن كان التوجه لاعتبار المحاسبة نظام معلومات لقياس الأحداث الاقتصادية. و يمكن إبراز معالم التطور الوظيفي للمحاسبة في أربع مراحل كالتالي :¹

- المرحلة الأولى : تكوين و تطوير الجانب الفني للمحاسبة
- المرحلة الثانية : الإهتمام بالنواحي الأكاديمية و المهنية للمحاسبة
- المرحلة الثالثة : بروز الدور المعلوماتي للنظام المحاسبي على حساب دوره الإجرائي في مسك الدفاتر .
- المرحلة الرابعة : ترسيخ الدور المعلوماتي للمحاسبة بتحويلها إلى نظام للمعلومات متجاوز نطاق الوحدة إلى النطاق الإجتماعي .

2- وظائف المحاسبة:²

تهتم المحاسبة بالمحافظة على الذمة المالية للمؤسسة وذلك عن طريق مجموعة من الوظائف المسندة إليها نوجزها في النقاط التالية :

2-1- تسجيل العمليات المالية :

تعتبر عملية التسجيل المحاسبي بمثابة نقطة البدء نحو إنشاء نظام محاسبي يحقق للمؤسسة إنتاجا ملائما من المعلومات والبيانات اللازمة لتسيير نشاطه على الوجه الأكمل، كما تعتبر هذه العملية أيضا أداة نحو تحقيق وظيفة قياس ومتابعة نتيجة أعمال المنظمة ومركزها المالي ، ويحتاج المحاسب في ذلك إلى مجموعة من الوثائق كالسجلات و المستندات معدة بصورة تسمح بإظهار التدفقات بشكل صحيح و دقيق وبتكلفة تتناسب مع حجم المؤسسة .

كما تجدر الإشارة إلى أن تكنولوجيات المعلومات قد طورت أساليب وبرامج معلوماتية تسمح بالقيام بعملية التسجيل خالية من الأخطاء وبعدد محدود جدا من الموظفين وفي أسرع الأوقات، مما قلل من تكلفة هذه العملية ومن الوقت المستغرق لها عن طريق التسجيل اليدوي .

2-2- تبويب العمليات المالية

تعتبر هذه الوظيفة، الخطوة الثانية في مهمة المحاسب نحو إنتاج البيانات. فمن خلال عملية التبويب يتضح المفهوم المحاسبي لأنها تسمح بخلق أسس ثابتة و موحدة تهدف حتما إلى تفادي احتمالات حدوث الأخطاء في إنتاج البيانات و المعلومات .

2-3- إنتاج التقارير و قياس النتائج :

تعتبر التقارير المحاسبية بمثابة النتائج النهائي للنظام المحاسبي، و يمثل إعدادها الخطوة التالية لتبويب

¹ - أحمد ديلمي ، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الاقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير، جامعة باتنة ، الجزائر، 2009 ، ص 64

² - السيد عبد المقصود بيان ، محمد الفيومي محمد ، تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة، مصر، 1993 ، ص 1

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

البيانات، و تحتاج الإدارة إلى هذه التقارير إما بصورة دورية أو في فترات خاصة حسب الحاجة إلى بعض المعلومات المالية ، كذلك يحتاج المحاسب إلى حالات مالية دورية تسهل له مهمته في قياس نتائج أعمال المنظمة ومركزها المالي ، وتحتاج هذه العملية دقة في التسجيل والتبويب المحاسبي للعمليات المالية . أما فيما يتعلق بقياس النتائج فهذا يتطلب وجود أسس موحدة لمعالجة أنواع المصروفات والإيرادات المختلفة وتحميلها لحسابات النتيجة، وكذلك وجود أسس وقواعد موحدة لمعالجة الاهتلاكات وتقييم الأصول المختلفة .

2-4- تحليل النتائج وعرضها

تعتبر عملية تحليل النتائج وعرضها جزءاً هاماً في مهمة المحاسب نحو إنتاج التقارير أيضاً ، ولكن ما يميزها عن التقارير السابقة هي أنها تتميز بالدورية من ناحية، كما أنها تخضع لقواعد محاسبية يجب الالتزام بها و تهدف تقارير تحليل النتائج إلى عرض صورة عامة لنشاط المنظمة و موقفها المالي و احتمالاتها المستقبلية

3- تصنيفات المحاسبة :

أصبحت المحاسبة في الوقت الحاضر تنقسم إلى العديد من الفروع وذلك انسجاماً مع تنوع الأنشطة الاقتصادية و تنوع مستخدمي المعلومات المحاسبية وكذلك مجال تطبيقها والأهداف المراد تحقيقها ، ومن أهم فروع المحاسبة نجد :

3-1- المحاسبة المالية :

تعتبر المحاسبة المالية بمثابة الأصل الذي تفرعت عنه الفروع الأخرى للمحاسبة " و تهتم بتحليل و تسجيل و تبويب و تصنيف العمليات المالية التي تحدث خلال الفترة المحاسبية بين المؤسسة و الغير ، و ذلك بقصد إعداد تقارير مالية خارجية توفر لمستخدمي هذه التقارير معلومات حالية عن نتيجة أعمال النشاط و مركزها المالي و لذا يتركز الهدف الرئيسي لهذا الفرع من فروع المحاسبة بالإضافة إلى توفير الخدمات الحمائية لأصول المؤسسة على قياس الربح و المركز المالي للوحدات الاقتصادية ."¹

إن الهدف الأساسي للمحاسبة المالية هو التعرف على نتائج أعمال المؤسسة و تحديد مركزها المالي ، كما أنها تهدف إلى تحقيق أهداف عديدة أخرى منها :²

- تسجيل جميع العميات المالية التي ترتبط بالمؤسسة عند حدوثها مباشرة ووفق تسلسل وقوعها بهدف الرجوع إليها عند الحاجة .

- تبويب و تصنيف العمليات المالية بهدف التعرف على مديونية و دائنية المؤسسة و معرفة مالها من أصول و ما عليها من التزامات .

- إستخراج نتائج أعمال المؤسسة و بيان مركزها المالي للتعرف على موجودات و التزامات المؤسسة و ما

¹ - محمد مطر . المحاسبة المالية :الدورة المحاسبية و مشاكل القياس و الإفصاح و التحليل، دار حنين ، عمان ، الأردن ، ص21 .

² - حسام الدين الخدش و آخرين ، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، الطبعة الرابعة ، 2005 ، ص 17

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

طراً عليها من تغير منذ نهاية الفترة الزمنية السابقة و حتى تقديم التقارير المالية التي تقدمها المحاسبة للإدارة .

- توفير معلومات تخدم أغراض فئات من داخل المؤسسة و أخرى من خارجها كالعاملين و المستثمرين و الجهات الحكومية و غيرها .

إذن فالوظيفة الأساسية للمحاسبة المالية هي تنظيم البيانات المالية المتعلقة بأنشطة المؤسسة و المستمدة من الحقائق التاريخية و تقديمها في شكل قوائم مالية مختلفة .

تستخدم معلومات المحاسبة المالية بشكل أساسي من طرف المستخدم الخارجي مثل المستثمر و الدائن و العميل و يعتمد هؤلاء على التقارير المالية لمساعدتهم على إتخاذ القرارات، إلا أنها تبقى لا تفي بكل احتياجات الإدارة من البيانات و المعلومات .

3-2- المحاسبة الإدارية

المحاسبة الإدارية هي " نظام للمعلومات يختص بتجميع و تحليل و تبويب و تخزين بيانات أساسية أو معلومات ناتجة من نظم أخرى فرعية للمعلومات في المؤسسة لغرض إنتاج معلومات ذات طابع كمي، مالية أو غير مالية، تقدم إلى الإدارة العليا لاستخدامها في مجال التخطيط و إتخاذ القرارات و الرقابة على تنفيذ الخطط " ¹

تهتم المحاسبة الإدارية أساساً بتوفير و إمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية و المفيدة في إتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط و رقابة عمليات المؤسسة الإقتصادية المعنية بما يحقق أهداف هذه المؤسسة .

تستخدم المحاسبة الإدارية بيانات كمية مالية ، مصدرها يمكن أن يكون المحاسبة المالية أو محاسبة التكاليف أو غيرها من المصادر ، كما تستخدم بيانات كمية غير مالية كعدد العمال ، عدد المنتجات ، و بيانات كيفية غير كمية كظهور منافس جديد ، ولمعاجة هذه البيانات تستعين بعدة تقنيات ، كتقنيات التنبؤ للوصول للمعلومات الملائمة لإتخاذ القرار .

3-3- محاسبة التكاليف :

يطلق مصطلح محاسبة التكاليف على مجموعة الأساليب و الطرق المستخدمة في تجميع التكاليف و تحديد تكلفة وحدة الإنتاج و قد تم تطبيق مفاهيم التكاليف في البداية على المؤسسات الصناعية التي يتم فيها تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة الصنع .

تعرف محاسبة التكاليف بأنها " تقنية معالجة المعلومات المحصل عليها من المحاسبة العامة بالإضافة إلى مصادر أخرى و تحليلها للحصول على نتائج ، يتخذ على ضوئها مسيرو المؤسسة القرارات المتعلقة بنشاطها و تسمح بدراسة و مراقبة المرد ودية و تحديد فاعلية تنظيم المؤسسة ، كما أنها تسمح بمراقبة المسؤوليات سواء على مستوى التنفيذ أو على مستوى الإدارة " ²

¹ - علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، (إتخاذ القرارات . تقارير الأداء . تقييم الأداء)، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1997، ص02 .

² - ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير . محاسبة تحليلية . دار المحمدية العامة، الجزائر 2000 ، ص8

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

محاسبة التكاليف لها أهداف متعددة يمكن تلخيص فيما يلي :¹

- تحديد تكلفة إنتاج المنتجات .

- مراقبة عناصر التكاليف قصد التحكم فيها و ضبطها .

- وضع معايير لعناصر التكاليف ، تفيد في التخطيط و الرقابة و قياس الأداء .

- توفير المعلومات الملائمة لإتخاذ القرارات .

و ترتبط محاسبة التكاليف بصور و كبيرة بالمحاسبة المالية، نظرا لأن محاسبة التكاليف توفر المعلومات المتعلقة بتكلفة المخزونات في آخر السنة المالية ، و هي معلومات هامة عند إعداد القوائم المالية . كما ترتبط محاسبة التكاليف بالمحاسبة الإدارية لدرجة أن كثير من الكتاب يعالجونها أنهما فرع واحد ، و ذلك أن محاسبة التكاليف توفر الكثير من المعلومات التي تستخدم في مجال إتخاذ القرارات .

3-4- تدقيق الحسابات:²

يتضمن هذا الفرع من المحاسبة المبادئ و القواعد المهنية التي تحكم إجراءات فحص السجلات و الدفاتر المحاسبية للتحقق من صحة القوائم المالية الختامية و أنها تعبر بصورة صادقة عن الوضع المالي الحقيقي للمؤسسة .

3-5- المحاسبة الضريبية :³

هي المحاسبة التي تهتم باعادة هيكلة القوائم المالية حسب قانون الضريبة من أجل تحديد الدخل الخاضع للضريبة كما على المحاسب حاليا إعداد تقارير مالية خاصة بالضريبة على المبيعات ، و يتضح في هذا المجال أن على المحاسب أن يكون على علم بالقوانين الضريبية .

3-6- المحاسبة العمومية:⁴

المحاسبة العمومية هي مجموعة القواعد القانونية و التقنية المطبقة على تنفيذ الميزانيات الهيئات العمومية ، و بيان عملياتها المالية ، و عرض حساباتها و مراقبتها ، و المحددة لإلتزامات و مسؤوليات الأمرين بالصرف و المحاسبين العموميين .

¹ - بن ربيع حنيفة ، الواضح في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة ، الجزائر ، 2010 ، ص 11

² - نفس المرجع ، ص 14

³ - رضوان حلوة حنان و آخرون ، أسس المحاسبة المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن ، الطبعة الاولى ، 2004 ، ص 40

⁴ - محمد مسعي ، المحاسبة العمومية ، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع ، عين مليلة ، الجزائر ، الطبعة الثانية ، 2003 ، ص 8

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

المطلب الثاني : مفهوم و طبيعة نظام المعلومات المحاسبي :

1- تعريف و مكونات نظام المعلومات المحاسبية:

1-1- تعريف نظام المعلومات المحاسبي

يعرف نظام المعلومات المحاسبي على أنه " نظام يختص بجمع وتبويب ومعالجة وتخزين وتوصيل المعلومات القيمة حول الأحداث الاقتصادية في الماضي والحاضر والمستقبل إلى الأطراف المختلفة المستفيدة من أجل مساعدتهم في اتخاذ القرار"¹

ويمكن تعريفه بأنه " عبارة عن مجموعة من المكونات تمثل الوسائل الآلية والأوراق والمستندات والسجلات والتقارير والأفراد والإجراءات التي تتكامل مع بعضها البعض لتحقيق هدف المعالجة للبيانات المحاسبية عن طريق التسجيل والتبويب والتلخيص لتحويلها إلى معلومات محاسبية "²

كما يعرف على أنه " أحد أهم الفروع المكونة لنظام المعلومات، إذ يتولى جمع، تبويب، معالجة، تحليل وتوصيل المعلومات في شكل قوائم مالية إلى الأطراف الطالبة لها بغية اتخاذ القرار "³

يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبي بأنه "ذلك الجزء الأساسي و الهام من نظام المعلومات الإداري في الوحدة الاقتصادية في مجال الأعمال الذي يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر خارج و داخل الوحدة الاقتصادية ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مالية مفيدة لمستخدمي المعلومات خارج و داخل الوحدة الاقتصادية"⁴

ومن خلال ما سبق يمكن تعريف نظام المعلومات المحاسبية بأنه عبارة عن "مجموعة الوسائل التي تعمل في إطار معين وطبقا لمجموعة من الإجراءات و القواعد و التي تمكن إدارة المؤسسة من تجميع و معالجة البيانات المالية الناتجة عن الأحداث الاقتصادية و عرضها في شكل تقارير تحوي معلومات تفي بإحتياجات مجموعة مختلفة من المستخدمين "

1-2- مكونات نظام المعلومات المحاسبية:⁵

يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عدة وحدات يمكن تلخيصها كما يلي :

1-2-1- وحدة تجميع البيانات:

تقوم بتجميع البيانات من البيئة المحيطة بالمؤسسة أو عن طريق التغذية العكسية بالملاحظة و التسجيل وتتمثل هذه البيانات في الأحداث والوقائع التي يهتم بها المحاسب ويرى أنها مفيدة ويجب الحصول عليها

¹ - عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن، 1998، ص 147

² - محمد يوسف حفناوي، نظم المعلومات المحاسبية، دار وائل للنشر، عمان، الطبعة الاولى، 2001، ص 55

³ - ساحل فاتح، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبي، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2003، ص 22

⁴ - أحمد حسين علي حسين، مرجع سابق، ص 47

⁵ - كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، المرجع السابق، ص 49

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

وتسجيلها ، ولطبيعة أهداف المشروع وطبيعة المخرجات المطلوبة تأثير كبير على نوع البيانات التي يتم تجميعها وتسجيلها في النظام كما أن طبيعة المخرجات تؤثر على نوع البيانات المجمعة فالقرارات غير الروتينية مثل الميزانية الرأسمالية وقرارات الصنع أو الشراء تحتاج أيضا إلى بيانات غير روتينية تناسب طبيعة القرارات المتعلقة بها.

1-2-2- وحدة تشغيل البيانات:

البيانات المجمعة بواسطة نظام المعلومات المحاسبية قد يتم إستخدامها في الحال إذا كانت مفيدة لمتخذ القرار في لحظة تجميعها ولكن في غالب الأحيان تكون هذه البيانات الأولية في حاجة إلى تشغيل وإعداد لتصبح معلومات مفيدة لمستخدميها في عملية إتخاذ القرارات وبالتالي فإنها ترسل إلى وحدة التخزين في نظام المعلومات المحاسبية.

1-2-3- وحدة تخزين واسترجاع البيانات:

وتختص هذه الوحدة بتخزين البيانات في حالة عدم استخدامها مباشرة والحفاظ عليها لاستخدامها مستقبلا أو لإدخال بعض العمليات عليها قبل إرسالها إلى متخذي القرارات .

1-2-4- وحدة توصيل المعلومات (قنوات المعلومات) :

وتعتبر الوسيلة التي يتم بها نقل وتوصيل البيانات والمعلومات من وحدة إلى أخرى داخل النظام الحاسبي حتى تصل إلى متخذي القرارات الإدارية، وقد تكون قنوات الاتصال آلية أو يدوية (شاشات أو ورق) حسب الغرض و الإمكانيات المتاحة للمؤسسة.

2- مبادئ و مقومات نظام المعلومات المحاسبي

يقوم نظام المعلومات المحاسبية على عدة مبادئ ومقومات، والتي تدعم فعاليتها وتضمن أساس نظري سليم من أجل الممارسة المهنية .

2-1- مبادئ نظام المعلومات المحاسبي :

يقوم نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المبادئ و هي ¹:

2-1-1- مبدأ التكلفة المناسبة :

يعتبر هذا المبدأ من أهم المبادئ التي توفر للإدارة احتياجاتها من المعلومات، وتحقق لها الرقابة الداخلية بتكاليف معقولة ومناسبة لحجم المؤسسة وإمكانياتها المالية.

2-1-2- مبدأ الثبات في إعداد التقارير :

يعتبر هذا المبدأ من المبادئ الأساسية في المحاسبة ، و عليه فإن أي نظام للمعلومات المحاسبية يجب أن تكون مخرجاته من التقارير المالية الختامية معدة بطريقة موحدة وثابتة في كل الدورات ليعطي إمكانية المقارنة.

¹ - أحمد لعماري ، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الأول، نوفمبر 2001 ، ص57

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-1-3- مبدأ العمل الإنساني في إعداد التقارير :

ما دام أي نظام لا يعمل تلقائيا بل من خلال الأفراد وبواسطتهم، فإنه من الضروري مراعاة جانب العلاقات الإنسانية، وذلك بالتركيز على توفير الظروف الملائمة و المحفزة للأفراد لأداء مهامهم بشكل جماعي.

2-1-4- مبدأ الهيكلية :

إن تصميم نظام المعلومات المحاسبية يتطلب المراعاة ما يتضمنه الهيكل التنظيمي من خطوط للسلطة والمسؤولية، والتي على أساسها تحدد أساليب الضبط والرقابة الداخلية، وتحدد أيضا خطوط الإتصال اللازمة لتدفق البيانات والمعلومات من وإلى نظام المعلومات المحاسبية.

2-1-5- مبدأ الضبط والرقابة الداخلية :

يجب أن يتوفر نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من الإجراءات التنظيمية المتكاملة تضمن دقة وصحة المعلومات المحاسبية، لتكون كقاعدة قاعدة للقرار السليم ، و أسلوب الضبط الداخلي أضيق نطاقا من المراقبة الداخلية لأنه يوفر الأساليب التي تساعد على التحقق التلقائي من صحة البيانات و التمكين من تقليل الأخطاء وكمثال على الضبط الداخلي يظهر استخدام حسابات المراقبة ونظام الجرد المستمر والجرد الفعلي المادي .

2-1-6- مبدأ المرونة :

يجب أن يتصف النظام المحاسبي بالمرونة كي يستجيب لمختلف التغيرات التي تحدث في المستقبل، ولكن مع مراعاة مبدأ الثبات والاستمرار في عرض البيانات ، و هذا يعني أن يكون النظام قادرا على التوفيق بين مبدأ الثبات و الإستمرار و مبدأ المرونة ، بحيث يمكن التعديل أو الإضافة حسب الظروف التي تواجه المؤسسة دون المساس بمبدأ الثبات و الإستمرار .

2-1-7- مبدأ إعداد التقارير :

تعتبر التقارير هي المخرجات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية، وبالتالي يجب أن يكون هذا النظام قادرا على إصدار التقارير الداخلية والخارجية والتي تعد وسيلة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية داخل المؤسسة، ويجب أن تتصف هذه التقارير بالدقة والمصادقية تأهلها لأن تكون قاعدة سليمة لاتخاذ القرارات الملائمة.

2-2- مقومات نظام المعلومات المحاسبية

يعتمد نظام المعلومات المحاسبية على مجموعة من المقومات التي تتكامل فيما بينها من أجل الحصول على معلومات فعالة في مختلف الاستخدامات سواء الداخلية أو الخارجية، ومن اهم هذه المقومات ما يلي:¹

2-2-1- المستندات :

تمثل العمليات المالية مدخلات نظام المعلومات المحاسبية، والتي يتم تسجيلها في السجلات المحاسبية، ويعتبر توفر المستندات ضروريا كونها هي التي يتم التشغيل بموجبها.

¹ - سردوك فاتح ، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصادقية المعلومات المحاسبية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الاقتصادية و

علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، الجزائر ، 2004 ، ص10

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

تحكم هذه المستندات مجموعة من المبادئ وهي:

- استخدام أقل عدد من المستندات.
 - التبسيط والوضوح في تصميم المستندات وإهمال كل ما هو غير ضروري من المعلومات.
 - استخدام عدة صور من نفس المستند.
 - منع الازدواج في جمع البيانات وتسجيل العمليات.
 - يجب أن تستجيب هذه المستندات لمتطلبات الرقابة.
- وتعتبر المستندات في دورتها المنتظمة أداة هامة للنظام المحاسبي حيث يعتمد عليها في جمع البيانات والمعلومات. و إستعمالها كوسيلة لإبلاغ الإدارة المالية بالعمليات التي تحدث في الوقت المناسب.¹

2-2-2- الترميز:

- يمكن تعريف الترميز على أنه وضع أرقام أو حروف هجائية أو علامات أو صور أو ألوان لتمييز مفردات كل عنصر عن غيرها، ويحقق الترميز الأغراض التالية:
- تسهيل عملية تجميع المعلومات.
 - تسهيل عملية الاتصال والسرعة في إنجاز العمليات.
 - تقليل احتمالات الوقوع في الخطأ.
 - تسهيل إدخال أنظمة الحاسوب، واعتماد قواعد البيانات .

2-2-3- دليل الحسابات:

يعرف الدليل المحاسبي للحسابات على أنه عملية اختيار وتحديد سمات الحسابات المعبرة عن المعاملات المالية، والتي تتم بالوحدة المحاسبية، وتجميعها وتسويتها في مجموعات رئيسية وفرعية متجانسة، ثم وضعها في إطار عام وإعطائها رموزا وأرقاما مميزة لكل منها.

2-2-4- مكنة العمل المحاسبي:

نظرا للتطورات الحديثة والثورة التي يشهدها مجال المعلوماتية والتي شملت جميع جوانب النشاط الاقتصادي وإضافة إلى كبر حجم المشروعات وازدياد الحاجة إلى البيانات والتحليلات بصورة دقيقة ومفصلة وسريعة، فإن استخدام الحاسوب أصبح أمرا ضروريا نظرا لما يوفره من ميزات كثيرة كالدقة والسرعة الفائقة، الأمر الذي يساعد الإدارة في إتخاذ القرارات المختلفة بناء على معلومات جاهزة وفي وقت قصير .

ويجب إيضاح نقطة هامة وهي أن مثل هذه التجهيزات والأنظمة (أنظمة الإعلام الآلي) لن تلغى مهام المحاسب الأساسية، بل سوف تضيف إليها مهام تحليل الأنظمة وتصميم البرامج .

2-2-5- التقارير:

تعتبر التقارير أداة الاتصال بين مختلف المستويات الإدارية وتعد من أهم وسائل الرقابية، وبالتالي يجب أن يتم

¹- أحمد لعماري ، مرجع سابق ، ص 60

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

إعداد هذه التقارير في الوقت المناسب، وأن تكون المعلومات الواردة فيها معروضة بلغة واضحة، نمطية وقابلة للفهم وأن تقسم بتميز ملائم يجعلها أكثر وضوحاً دون إخفاء أية تفاصيل مهمة.

2-2-6- دور الرقابة في نظام المعلومات المحاسبية:

يلبي نظام المعلومات المحاسبية متطلبات الرقابة الداخلية من خلال :

- المستندات الداخلية الكافية والشاملة لمجمل النشاطات.

- دليل الإجراءات والذي يوضح الإجراءات والطرق والسياسات المحاسبية المعتمدة في المنشأة.

- إعداد موازنات تخطيطية تفصيلية للعمليات ومتابعة التنفيذ .

3- أهداف نظام المعلومات المحاسبي و كيفية تصميمه :

3-1- أهداف نظام المعلومات المحاسبي

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي وسيلة لإنتاج البيانات المتمثلة في التقارير ، و لتحقيق فعالية هذا النظام

في إنتاج هذه التقارير يجب أن يرتبط بالأهداف التالية :

3-1-1- إنتاج التقارير اللازمة لخدمة أهداف المؤسسة:

يمكن تعريف التقارير المحاسبية بشكل عام على أنها " التقارير التي تتولد على نظام المعلومات المحاسبية في

المؤسسة بهدف مساعدة المستويات الإدارية المتعددة في اختيار الأهداف، ووضع الخطط الكفيلة لتحقيق هذه

الأهداف وكذلك تقييم أداء الأنشطة المختلفة " ¹ .

وبهذا فالتقارير تعتبر أداة للتخطيط ووسيلة رقابية على نشاط المؤسسة ، فالدفاتر والسجلات والقوائم المالية لا

تظهر كفاءة وفعالية المؤسسة الاقتصادية إلا إذا تم ترجمة ودراسة المعلومات الواردة فيها ، وتجسيدها في

صورة تقارير مالية ومحاسبية ، وتقديمها للمسؤولين والمستخدمين لها في الأقسام المختلفة .

3-1-2- ملائمة التقارير لاحتياجات المستويات الإدارية:

بما أن التقارير توجه لمستويات إدارية مختلفة ، ونقاس فعاليتها وفقاً لاحتياجات كل مستوى من هذه المستويات

من المعلومات لهذا يجب أن تتناسب التقارير مع إحتياجات المستوى الإداري الذي يستخدمها ، وكلما كانت هذه

التقارير خالية من التفاصيل غير الضرورية وغير المناسبة كلما كانت أكثر فاعلية ويتحقق هذا المعيار من

خلال : ²

- مراعاة محتوى المعلومات الملائمة لاتخاذ القرارات

- درجة التفصيل المناسبة للمدير متخذ القرار

- تطبيق مبدأ " الإدارة بالاستثناء " بحيث تعرض على المدير الانحرافات الجوهرية فقط .

¹ - شكري حنا طيب ، مقداد أحمد الجليل، النظم المحاسبية، الإطار العام ، جامعة الموصل، العراق، 1984 ، ص 11 .

² - عبد المقصود ديبان ، محمد الفيومي ، مرجع سابق ، ص 10 .

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

كما أنه يوجد إختلاف بين محتوى وتفصيلات تقارير الأداء الموجهة للمستويات التشغيلية ، وبين محتوى ومستوى التقارير الموجهة للإدارة العليا.

3-1-3- الدقة في إعداد التقارير¹:

تعتبر الدقة في إعداد التقارير هدفا من الأهداف الأساسية التي يسعى نظام المعلومات المحاسبية لتحقيقها حيث يمكن قياس كفاءة هذا الأخير بجودة التقارير التي ينتجها ، ومعيار هذه الجودة نلمسه من دقة المعلومات الواردة في هذه التقارير ولتحقيق هذا الهدف وجب توفر عدة عناصر من بينها:

- التوازن المحاسبي

- تلخيص العمليات المختلفة بحيث تعكس التقارير المالية المركز المالي الفعلي للمؤسسة و نتيجة أعمالها .

3-1-4- تقديم التقارير في الوقت المناسب:

إن إنجاز وتقديم التقارير في الوقت المناسب يعتبر أمرا هاما بالنسبة للقائمين على إدارة المؤسسة والمخولين لاتخاذ القرارات ، و يمكن الجمع بين السرعة و الدقة في إعداد التقارير من خلال الإستفادة من خدمات الحاسب ، حيث يجب تقليل الفجوة الزمنية بين إعداد التقارير و إتخاذ القرارات حتى يمكن فحص الإنحرافات و إتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة في الوقت المناسب .

3-1-5- توافر وسائل الرقابة الداخلية في النظام:

يهدف نظام المعلومات المحاسبية بصفة عامة إلى إنتاج معلومات دقيقة وواضحة وكذلك حماية أموال المؤسسة والرقابة عليها²، إذ أن توافر أساليب الرقابة الداخلية يعتبر هدفا من أهداف النظام المحاسبي الجيد وهي لا تقتصر على تصميم النماذج و المستندات المحاسبية بل تشمل كافة العمليات بالمؤسسة لأنها تتعلق بكفاءة هيئة العمال والموظفين ، تقسيم العمل و معايير الأداء لكل مهمة ووجود إثبات للأعمال المنجزة و مراجعتها و الدقة في تسجيل البيانات المحاسبية ، ولتحقيق الرقابة يجب أن يتم إعداد التقارير بصفة دورية و منتظمة فكلما كانت دورية هذه التقارير قصيرة كلما كانت الرقابة فعالة .

3-1-6- تحقيق التوازن بين تكلفة النظام و أهدافه :

يعتبر تحقيق التوازن بين التكاليف المترتبة على تنفيذ نظام المعلومات المحاسبية والأهداف المرجوة منه أمرا هاما يجب على مصمم النظام أن يولييه عنايته الخاصة. فالإهتمام بجانب التكلفة في إعداد التقارير يعني محاولة تخفيضها إلى حد معين دون أن يكون ذلك على حساب الهدف من إعداد هذه التقارير .³

3-2- تصميم نظام المعلومات المحاسبية:

تختلف إجراءات تصميم نظام المعلومات المحاسبية من مؤسسة إلى أخرى تبعا لاختلاف طبيعتها وظروفها

¹ - أحمد العماري ، مرجع سابق ، ص 63

² - مداحي عثمان ، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الاقتصادية ، أطروحة دكتوراة غير منشورة، كلية العلوم الاقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2009 ، ص 111

³ - أحمد العماري ، مرجع سابق ، ص 64

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

وهناك إجراءات وقواعد عامة توجه وترشد مصمم نظام المعلومات المحاسبية أثناء قيامه بعملية التصميم نذكر بعض هذه الإجراءات فيما يلي :¹

3-2-1- دراسة طبيعة المؤسسة وهيكلها التنظيمي واحتياجاته من البيانات:

حيث يلقي المصمم نظرة على طبيعة العمل في المؤسسة وملكيته وشكلها القانوني ويبنى تصوره العام على كيفية العمل داخل أقسامها وإداراتها.

3-2-2- دراسة نظام المعلومات المحاسبية القائم :

يقوم مصمم النظام بدراسة نظام المعلومات المحاسبية القائم وتحديد مدى قدرته على الوفاء باحتياجات المؤسسة من البيانات وكذلك إبراز نقاط القوة والضعف في النظام عن طريق المراجعة الدقيقة للإجراءات المطبقة للتعرف على أهداف النظام وتفصيله، وذلك بإتباع الخطوات التالية :²

- تبدأ عملية جمع المعلومات على نماذج من التقارير ، و القيام بتقويمها من ناحية دوريتها ، ونفقة إعدادها بما في ذلك العمالة والآلات والأوراق ، ودرجة الدقة والتفصيل فيها والسرعة في إعدادها وهذا بالاعتماد على خبرته السابقة وأخذ آراء الأشخاص الذين يستخدمونها بعين الاعتبار .

- الحصول على صورة كاملة للهيكل المحاسبي المتبع في المؤسسة ، بما في ذلك الكيفية التي تم بها ترحيل البيانات إلى دفاتر الأستاذ المساعدة و مدى دقة الإجراءات المتبعة.

- دراسة الدليل المحاسبي للمؤسسة إذ تتضمن هذه الدراسة إجراءات القيد و الترحيل والدفاتر المستخدمة لهذا الغرض لتقييم كفاءة الإجراءات المحاسبية المطبقة.

- الحصول على الخريطة التنظيمية للمؤسسة لمعرفة مراكز المسؤولية الحالية فيها و أهم نقاط الضعف في نظام الرقابة الداخلية مع توضيح خطوط المسؤولية في صورة رأسية.

- إعداد خرائط الإجراءات و هي عبارة عن رسوم بيانية موضحة للإجراءات المتبعة فيما يخص المستندات و البيانات المتداولة بين فروع المؤسسة.³

يستعمل مصمم نظام المعلومات المحاسبية عند إعداد هذه الخرائط مجموعة من الرموز والأشكال الهندسية التي تبين شكل الخريطة عوضا عن الطريقة المألوفة و هي الشرح بالكلام ، و تبرز أهمية خرائط الإجراءات في معرفة مراحل تنفيذ العمل في النظام القائم ، و إبراز نقاط الضعف و القوة فيه ، كما تعتبر هذه الخرائط إحدى المقومات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية.

3-2-3- التخطيط لمعالجة النظام القائم أو بناء النظام الجديد:

يقوم مصمم النظام في هذه المرحلة بعقد مناقشات مع مختلف المستويات الإدارية حول الاحتياجات المعروفة

¹ - أحمد العماري ، مرجع سابق ، ص 64

² - لطفي الرفاعي ومحمد فرج ، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية ، نقابة التجار بين بالجيزة ، جامعة طنطا ، مصر ، الإصدار الثامن ، 1997 ، ص 56

³ - عبد المقصود ديبان ، محمد الفيومي ، مرجع سابق ، ص 58

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

والمقترحات المقدمة ، لصياغتها في شكل حلول بديلة و تقديمها لإدارة المؤسسة لاختيار أفضلها ، و بعد الاتفاق على إقتراح معين يعمد خبير التصميم إلى توضيح كل التفاصيل المتعلقة بهذا الإقتراح بدءا بالمستندات ومختلف السجلات و الحاسبات والبيانات الواردة بها، إضافة إلى أساسيات الدليل المحاسبي و الآلات المقترح إستعمالها لتشغيل النظام الجديد.

3-2-4- تصميم نماذج و إجراءات النظام:

يعطي مصمم النظام في هذه المرحلة وصف عميق للنظام الجديد ، يتضمن النماذج و الأشكال الجديدة للمستندات ، و صورة تفصيلية للدليل المحاسبي الخاص بالنظام ، و نوعية الآلات التي يمكن توفيرها و الدورة المستندية المقترحة.

3-2-5- إجراءات تنفيذ النظام الجديد:

يتم في هذه الخطوة البدء بتطبيق و اختيار الإجراءات الجديدة للتأكد من أنها تحقق أهداف النظام ، و أنها تسير في الاتجاه المحدد لها دون مشاكل.

و كخطوة أولى يجب تشغيل النظام الجديد مع النظام القديم لفترة محدودة ، مراجعة نتائج تطبيق كل منهما أولاً بأول لإتخاذ الإجراءات التصحيحية للنظام الجديد حتى تستقر الأوضاع و يستوعب العاملون كل تفاصيل هذا النظام، وقد يتم العمل بالنظام الجديد بطريقة تدريجية إذ يطبق على مراحل بواسطة إحلال إجراءاته محل الإجراءات السابقة في كل قسم على حدا ، و في كلا الأسلوبين تنتج لنا تكاليف تطبيق النظام الجديد ، و دور خبير التصميم هنا هو اختيار الأسلوب الذي يحقق له أقل تكاليف ، و يساير طبيعة العمل بالمؤسسة و تكون للعاملين القدرة على تنفيذ إجراءاته.

و بانتهاء هذه الخطوة تكون مهمة مصمم النظام المحاسبي قد انتهت . و في الأخير يمكن الإشارة إلى أنه توجد العديد من طرق توظف أحدث ما توصل إليه الإنسان في مجال الإعلام الآلي من مناهج و آلات و غيرها لتصميم نظام المعلومات المحاسبية الجيد.

4- التشغيل المحاسبي:¹

نظام المعلومات المحاسبية يقدم نوعين من التشغيل تشغيل العمليات و تشغيل المعلومات . ويقدم تشغيل العمليات معلومات عن نتائج العمليات ومعلومات رقابية، أما تشغيل المعلومات فيرتكز على المعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات

4-1- تشغيل العمليات:

العمليات هي الأحداث الاقتصادية التي يمكن أن تقاس في صورة مالية والتي تؤثر على الأصول و حقوق الملكية للمؤسسة، و تنعكس في شكل حسابات وقوائم مالية . و العمليات الخارجية تظهر من خلال المعاملات

¹ - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية ، مرجع سابق ، ص 53

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

بين المؤسسة والأطراف الخارجية، أما العمليات الداخلية فهي التي تكون بين مختلف الأطراف الداخلية للمؤسسة . رغم أن لكل مؤسسة العديد من العمليات المتنوعة فإن هناك عدد من العمليات التي نجدها في كل المؤسسات وتشتمل العمليات الخارجية الأساسية للمؤسسة على :

- بيع المنتجات أو تقديم الخدمات للزبائن.

- شراء البضائع، المواد، الأصول الثابتة من الموردين.

- استلام النقدية من الزبائن والآخرين

- تسديد النقدية للموردين والآخرين.

أما العمليات الداخلية الأساسية فتتمثل في دفع أجور العاملين، تحويل المواد الأولية إلى منتجات تامة في المؤسسات الصناعية.

ويتم تشغيل العمليات عن طريق عدة إجراءات والتي تشمل : المستندات الأولية ، الملفات ، خطوات التشغيل الرقابة المخرجات وهذه الإجراءات يتم إتمامها بواسطة نظم تشغيل العمليات لينتج منها في النهاية القوائم والتقارير المحاسبية للمؤسسة ، ونظرا لأن هذه القوائم تعد دوريا فإن هذه الإجراءات تتكرر دوريا أيضا بما يسمى بالدورة المحاسبية.

4-2- تشغيل المعلومات:

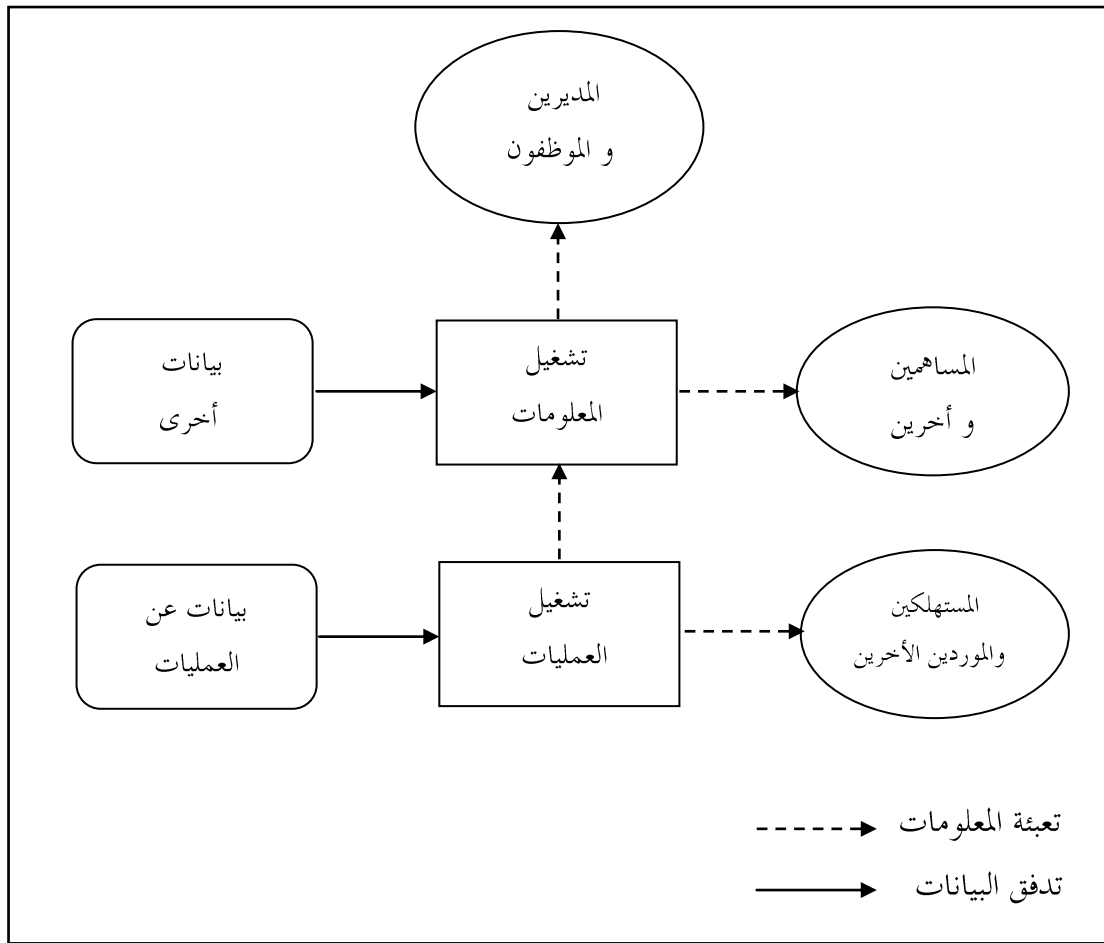
يتضمن تشغيل المعلومات استخدام وتطبيق نماذج إتخاذ القرارات ، وبعض البيانات الداخلة في هذا التشغيل للمعلومات تكون منتج مشتق من تشغيل العمليات أي أن هناك علاقة بين تشغيل المعلومات وتشغيل العمليات حيث تعتبر مخرجات تشغيل العمليات (التقارير والقوائم المحاسبية) بيانات تستخدم في تشغيل المعلومات للوصول إلى معلومات تفيد في إتخاذ القرارات على مستوى الإدارة والتي تعمل على تنفيذ التخطيط التكتيكي والتخطيط الإستراتيجي للمؤسسة . وكذلك يستفيد من مخرجات تشغيل المعلومات أطراف خارجية أخرى مثل المحاسبين ، المساهمين والبنوك وغيرهم .

المعلومات التي تنتج عن تشغيل المعلومات مهمة جدا وقد تؤدي إلى تمتع الشركة بمركز تنافسي أفضل حيث تقدم منافع للمؤسسة فيما يتعلق ببيع وتسويق منتجات جديدة أو تقديم خدمات أفضل للمستهلكين.

ويمكن التعبير عن تشغيل العمليات وتشغيل المعلومات والعلاقة بينهما من خلال الشكل التالي:

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

الشكل رقم 04 : العلاقة بين تشغيل العمليات وتشغيل المعلومات



المصدر: كمال الدين الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، مرجع سابق، ص 55 .

المطلب الثالث : القوائم المالية و المعلومات المحاسبية :

تعتبر القوائم المالية من أهم أنواع التقارير المحاسبية التي تعتبر المنتج النهائي للنظام المحاسبي، فلها دور كبير في إدارة و تسيير المؤسسة لأنها توضح مدى نجاحها أو فشلها في إدارة مواردها المختلفة، ومن جهة أخرى تمثل هذه القوائم المصدر الأساسي للمعلومات المحاسبية للجهات المهتمة بالوضع المالية للمؤسسة كالمسيرين و المستثمرين وغيرهم .

1- مفهوم و أهداف القوائم المالية :

1-1- مفهوم القوائم المالية

تعرف القوائم المالية بأنها "أداة لتوصيل نتائج القياس و النشاط المحاسبي لتحقيق أهداف المحاسبة المالية فهي ليست نقطة البداية في العمل المحاسبي بل هي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي لفترة زمنية معينة " ¹

¹ - يحي أحمد مصطفى قللي ، أساسيات المحاسبة الإدارية ، إتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، 2003 ، ص 17

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

مما سبق يتضح أن القوائم المالية هي وسيلة تعبر عن نتائج نشاط المؤسسة و مركزها المالي خلال فترة زمنية معينة، وهي العمل النهائي لعمليات القياس المحاسبي، كما تساهم في توصيل المعلومات للاطراف المعنية سواء كانوا داخليين مثل الإدارة و أو خارجيين مثل المستثمرين و الدائنين .
إن مختلف مستعملي القوائم المالية يحتاجون إلى معرفة كاملة و شاملة عن المؤسسة، و يتطلب ذلك مجموعة من المعلومات التي يمكن حصرها فيما يلي ¹ :

- ربحية المؤسسة و هو ما يبين كفاءة المؤسسة في إستخدام مواردها المتاحة .
 - المركز المالي للمؤسسة الذي يبين معدل نمو حقوق الملاك .
 - قدرة المؤسسة على تحقيق التدفقات النقدية الموجبة و هذا ما يبين كذلك مدى قدرة المؤسسة على تغطية إلتزاماتها في أجال إستحقاقها
 - التغيرات التي تحدث على المركزها المالي للمؤسسة و هو ما يمكنها من تقييم كافة نشاطاتها المتعلقة بعمليات الإستثمار و التمويل .
- و تعتبر القوائم المالية الوسيلة الأكثر إستخداما من أجل توفير مختلف هذه المعلومات بشكل عام ، حيث يتم إعدادها وفقا لمعايير المحاسبة المتعارف عليها .

1-2- أهداف القوائم المالية :

و من بين أهم أهداف القوائم المالية ما يلي ² :

1-2-1- تقديم المعلومات :

يتمثل الهدف العام للقوائم المالية في توفير المعلومات اللازمة لعملية إتخاذ القرار ، و يجب أن تكون هذه المعلومات مفيدة للمستثمرين الحاليين و المحتمليين وكذلك الدائنين و المستخدمين الآخرين ، كما يجب أن تكون المعلومات التي تتضمنها القوائم المالية سهلة الفهم لدى كافة مستخدميها .

1-2-2- تقديم معلومات مرتبطة بالتدفقات النقدية :

يعد الإهتمام الأساسي للمستثمرين و الدائنين هو تحديد التدفقات النقدية المستقبلية ، فقرارات الإستثمار و الإقتراض تتحدد طبقا لتوقعاتهم بزيادة الموارد المالية ، فهدف المستثمر يتمثل في إسترداد الإستثمار الأصلي إضافة إلى عائد متوقع من خلال التوزيعات أو الزيادة في قيمة الإستثمار عند البيع ، كما يتوقع الدائنون إسترداد أصل القرض إضافة على عائد و المتمثل في الفوائد ، وعند إتخاذ القرارات يجب على المستثمرين و الدائنين دراسة كمية التدفقات النقدية و درجة المخاطر المرتبطة بها .

¹ - عمر ديلمي ، مرجع سابق ، ص 95

² - كمال الدين مصطفى الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ، المكتب الجامعي الجديد ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 34 .

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

1-2-3- تقديم معلومات عن موارد المؤسسة و إتزاماتها :

تحتوي القوائم المالية على معلومات تحدد بوضوح موارد المؤسسة و إتزاماتها إتجاه مختلف المتعاملين معها كالدائنين و الملاك و غيرهم .

بالنظر في عناصر الميزانية و تحديد العلاقة بين الأصول و الإلتزامات و حقوق الملاك فإن المستثمرين و الدائنين و المستخدمين الآخرين يملكون القدرة على تحديد نقاط القوة و الضعف في المركز المالي للمؤسسة الذي يقدم معلومات حول التدفقات النقدية المستقبلية المتوقعة ، بالإضافة أن القوائم المالية يجب أن تقدم معلومات حول التغيرات الجوهرية في موارد و إتزامات المؤسسة الناتجة عن العمليات و الأحداث الإقتصادية التي تتم بين المؤسسة و الأطراف الأخرى .

1-2-4- توفير معلومات عن أداء المؤسسة و قدرتها على تحقيق المكاسب :

تساعد القوائم المالية على عملية التنبؤ بأداء المؤسسة إنطلاقاً من أدائها في السنوات السابقة ، و يعتبر الربح المحاسبي للمؤسسة مؤشراً جيداً لقياس أدائها ، و يستخدم العائد المحاسبي بطرق متعددة ، فقد يفسره المستثمرون و الدائنون على إدارة المؤسسة من أجل توقع العائد في المستقبل ، كذا القدرة الكسبية الطويلة الأجل للمؤسسة أو تحديد درجة المخاطرة المرتبطة بالإستثمارات و القروض .

1-3- أنواع القوائم المالية :

تقدم المحاسبة المالية في نهاية كل فترة زمنية معينة مجموعة متكاملة من القوائم المالية الأساسية التي تشمل قائمة المركز المالي و قائمة الدخل ، و قائمة التدفقات النقدية ، و قائمة التغير في حقوق الملكية .

1-3-1- قائمة المركز المالي (الميزانية) :

تعرف قائمة المركز المالي (الميزانية) بأنها كشف بالموارد المتاحة لدى المؤسسة (الأصول) و مصادر تمويل هذه الموارد (الإلتزامات) و حقوق الملكية في فترة زمنية معينة¹ . كما تعرف الميزانية بأنها صورة عن المركز المالي للمؤسسة في تاريخ معين .

تتمثل أهمية الميزانية في توفير معلومات عن طبيعة و مقدار الإستثمار في أصول المؤسسة و إتزاماتها إتجاه دائنيها و حقوق الملاك من صافي أصول المؤسسة . كما تساهم في عملية التقدير المالي عن طريق توفير² :

- أساس إحتساب معدل العائد للإستثمارات
- أساس تقييم هيكل رأس المال في المؤسسة
- تقدير درجة السيولة و المرونة المالية في المؤسسة و الحكم على درجة المخاطرة التي تتعرض لها المؤسسة و تقديرها .

¹ - محمود عبد الحليم الخلايلية ، التحليل المالي بإستخدام المعلومات المحاسبية ، مطابع الراشد التجارية، عمان،الأردن، الطبعة الثالثة، 2009 ،ص 11

² - ناصر محمد علي المجهلي، مرجع سابق ، ص87

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

1-3-2- قائمة الدخل :

- تعرف قائمة الدخل بأنها " تقرير أو بيان عن يوضح نتائج أعمال بهدف تبيان إيرادات و مصروفات المؤسسة خلال فترة زمنية معينة ، بشكل تفصيلي و إظهار الربح أو الخسارة عن الفترة"¹.
- تمثل قائمة الدخل تقرير مالي يقيس أداء المؤسسة عن فترة معينة، ويقدم لمستعملي القوائم المالية معلومات عن الربحية وقيمة الاستثمار والكفاءة الائتمانية ، مما يساعد اتخاذ القرارات المتعلقة بما يلي :²
- تقييم أداء المؤسسة في الماضي والتمكين من المقارنة بأداء الفترات الأخرى لنفس المؤسسة أو مقارنة هذا الأداء مع ما حققته مؤسسات منافسة .
 - توفير مؤشرات مالية تمكن من التنبؤ بالأداء والربحية المستقبلية للمؤسسة.
 - المساعدة في تقييم المخاطر وعدم التأكد بشأن التدفقات النقدية المستقبلية .

1-3-3- قائمة التدفقات النقدية :

- تشكل قائمة التدفقات النقدية إحدى أهم القوائم المالية التي ينتجها النظام المحاسبي" وهي عبارة عن كشف بالمقبوضات و المدفوعات الخاصة بالمؤسسة خلال فترة من الزمن"³
- تبين قائمة التدفقات النقدية حركة التدفقات النقدية لغرض توفير معلومات عن المقبوضات و المدفوعات النقدية للمؤسسة خلال فترة معينة حيث تساعد مستعملي القوائم المالية على :⁴
- تقييم مدى قدرة المؤسسة على الحصول على تدفقات نقدية موجبة في المستقبل .
 - تقييم قدرة المؤسسة على مواجهة إلتزاماتها و سدادها ، و كذا توزيع أرباحها ، و مدى حاجتها لمصادر تمويل خارجية
 - تقدير أسباب الإختلاف بين صافي الربح و التدفقات النقدية الفعلية .

1-3-4- قائمة التغير في حقوق الملكية :

- يعد التغير في حقوق الملكية حلقة ربط بين قائمة الدخل و قائمة المركز المالي ، و قد تتعدد مصادر التغير في حقوق الملكية بحيث يتطلب الأمر تخصيص قائمة منفردة لبيان هذه المصادر المتعددة تعرف هذه القائمة بقائمة التغير في حقوق الملكية .

¹ - يحي أحمد مصطفى قللي ، مرجع سابق ، ص 18

² - سالمى محمد الدينوري ، قائمة التدفقات النقدية في ظل اعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير ، جامعة باتنة ، الجزائر، 2009 ، ص 33 .

³ - محمود عبد الحليم الخلايلية ، مرجع سابق ، ص28

⁴ - خالد الراوي ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن ، 2000 ، ص40

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

تبين قائمة التغير في حقوق الملكية مبالغ ومصادر التغيرات في حقوق المساهمين من عمليات رأس المال . وتنقسم حقوق الملكية الى ثلاث بنود رئيسية:

- رأس مال المدفوع ويسمي رأس المال المساهم به وينقسم بدوره الى رأس مال قانوني و رأس مال إضافي
- رأس مال المكتسب ويعرف أيضا بالأرباح المحتجزة.
- رأس مال المحتسب .

2- المعلومات المحاسبية خصائصها و مستخدميها :

تعرف المعلومات المحاسبية بأنها كل معلومات الكمية و غير الكمية التي تخص الأحداث الإقتصادية التي تتم معالجتها و التقرير عنها بواسطة نظم المعلومات المحاسبية في القوائم المالية المقدمة للجهات الخارجية و في خطط التشغيل و التقارير المستخدمة داخليا .¹

تفيد المعلومات المحاسبية مستخدميها في صنع القرار، و حتى يمكن الإعتماد عليها في ذلك يجب أن تتوفر على جملة من الخصائص و التي تميز المعلومات المفيدة من المعلومات الأقل منفعة .

2-1- خصائص المعلومات المحاسبية :

لكي تكون المعلومات ذات كفاءة وفعالية في تحقيق أهدافها، فإن هناك جملة من الخصائص التي يجب أن تتمتع بها المعلومات المحاسبية، لتكون ذات جودة بالنسبة لمستخدميها. حيث يمكن من خلالها الحكم على مدى تحقق الفائدة منها، والتي يمكن عرضها فيما يلي من خلال تقسيمها إلى خصائص رئيسية و أخرى ثانوية

2-1-1- الخصائص الأساسية للمعلومات المحاسبية :

و تتعلق بخاصيتين أساسيتين هما خاصية الملائمة و خاصية الثقة .

2-1-1-1- الملائمة :

تعني الملائمة أن ترتبط المعلومات بالعمل أو الإستخدام الذي أعدت من أجله أو ترتبط بالنتيجة المرغوب تحقيقها ، ويمكن تحقيق هذه الخاصية من خلال معرفة مدى استفادة متخذ القرار من المعلومة المحاسبية، والتقليل من البدائل المتاحة أمامه . حتى تكون المعلومات ملائمة يجب أن تتحقق فيها الشروط التالية:²

- **الوقتية:** يجب أن يكون وقت الحصول على المعلومات مناسب مع الحاجة إليها. أي توفير المعلومات قبل أن تفقد قدرتها على التأثير على مجرى إتخاذ القرار .

- **التقييم:** يجب أن تكون المعلومات لها قيمة يمكن من خلالها مقارنة قيمتها مع تكلفة الحصول عليها، فلا يعقل الحصول على معلومات تكلفتها تفوق قيمتها المضافة.

- **المساعدة على التنبؤ:** يجب على المعلومات المحاسبية أن تساعد في عملية التنبؤ بالأحداث المتوقعة في المستقبل أو تساعد على تأكيد أو تصحيح التنبؤات السابقة .

¹ - طرابلسي سليم ، مرجع سابق، ص103

² - محمد يوسف حفاوي ، مرجع سابق ، ص87

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-1-1-2- الثقة :

وتتعلق بمدى إمكانية خلق حالة الاطمئنان لدى مستخدم المعلومات المحاسبية لكي يعتمد عليها في إتخاذ قراراته ، و يمكن تحقيق ذلك من خلال:¹

- **قابلية التحقق**: و تعني أن المعلومات يجب أن تكون قابلة للتحقق، و يكون ذلك إذا أمكن الوصول لنفس هذه المعلومات من أطراف مستقلة بأساليب القياس نفسها المستخدمة للحصول عليها.

- **المصدقية**: و تعني أن المعلومات المحاسبية يجب أن تتوافق مع الأحداث الاقتصادية التي تعبر عنها تلك المعلومات، و معنى ذلك أن إعداد تلك المعلومات يجب أن يكون بأمانة و صدق.

- **الحيادية**: تعني أن المعلومات المحاسبية المستخرجة يجب أن تكون غير متحيزة لفئة معينة من المستخدمين أي لا تغلب مصالح فئة على مصالح فئة أخرى .

2-1-2- الخصائص الثانوية للمعلومات المحاسبية :

وتتكون من الخاصيتين التاليتين :

2-1-2-1- الثبات :

و تعني استخدام نفس الطرق والأساليب المعتمدة في قياس و توصيل المعلومات المحاسبية من فترة لأخرى وإذا ما دعت الحاجة إلى التغيير فيجب الإفصاح عن ذلك لكي يتم أخذها بعين الاعتبار في القيام بالمقارنة.

2-2-1-2- قابلية المقارنة :

يجب أن تكون المعلومات المحاسبية صالحة لإجراء المقارنات بين فترة مالية مختلفة لنفس المؤسسة أو المقارنة مع مؤسسات أخرى ضمن نفس النشاط.

2-2-2- مستخدموا المعلومات المحاسبية :

مع تنوع الأطراف المستعملة للمعلومات المحاسبية أصبح من الصعب لهذه الأخيرة الاستجابة للجميع حيث يمكن بصفة عامة تقسيم الأطراف المستخدمة للمعلومات المحاسبية إلى المستخدمين الداخليين و المستخدمين الخارجيين .

2-2-1-1- المستخدمون الداخليون :²

و تتضمن هذه المجموعة كافة الأطراف التي يتصل عملها بإدارة أنشطة المؤسسة و إستخدام مواردها الإقتصادية و البشرية في سبيل تحقيق أهداف المؤسسة ، فالمديرين يحتاجون إلى المعلومات للتخطيط و التنظيم و إدارة المؤسسة و تقييم أداء المسؤولين ، و ينطبق ذلك على فئة المديرين بكافة مستوياتهم .

¹ - محمد يوسف حفناوي ، مرجع سابق ، ص 87

² - رضوان حلوة و آخرون ، أسس المحاسبة المالية، مرجع سابق ، ص 26

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-2-2-2- المستخدمون الخارجيون :

و هي كل الأطراف المهتمة بحياة المؤسسة

2-2-2-1- المستثمرون (المساهمون) الحاليون و المحتملون :

و يستخدمون المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات بشراء الأسهم أو إستمرارية الإحتفاظ بها أو بيعها ، و يهتم المستثمرون بمدى تطور المؤسسة و قياس نتيجة أعمالها ، وكذلك مقارنة هذه النتائج مع المؤسسات الأخرى المنافسة.¹ و بالتالي فإن المعلومات المحاسبية تمكن هذه الفئة من :²

- إستكشاف درجة ربحية المؤسسة في الحاضر و التوقعات المستقبلية و التعرف على مدى جدوى الإستثمار فيها من عدمه.

- الوقوف على مدى الاستخدام الاقتصادي الأفضل لرأس مال الملاك (المساهمين) من طرف المسيرين و تدارك أي خلل من خلال الجمعيات العامة، و يكون مؤشر الربحية من الطرق التي يعتمد عليها في الحكم على أداء المؤسسة.

2-2-2-2- المقرضون :

يقصد بالمقرضين المؤسسات المالية (البنوك) أو أي مؤسسة ذات طابع إقتصادي ترغب في توظيف أموالها ، بهدف تحقيق عائد إقتصادي (فائدة) ، وحتى تتم عملية إتخاذ قرار الإقراض بشكل عقلاي لا بد من توفر المعلومات الكافية حول الوضعية المالية للمؤسسة الطالبة للقرض . التي تمكنهم من تقييم منح الإئتمان و القروض و التنبؤ بقدرة المؤسسة على الوفاء بديونها و إلتزاماتها اتجاههم³ و في توفير السيولة النقدية و مصادر الحصول على الأموال .

2-2-2-3- الدولة :

تمثل المعلومات المحاسبية مصدرا هاما بالنسبة للعديد من الجهات الحكومية (مصلحة الضرائب ، مفتشية العمل و الهيئات الإجتماعية ...) من أجل أداء وظائفها و السهر على ضمان إحترام المؤسسة للتشريعات و القوانين المعمول بها .

2-2-2-4- العاملون و النقابات العمالية:

و تهتم هذه الفئة بالحصول على المعلومات التي تمكنهم من تقييم ربحية و إستمرارية المؤسسة و مقدرتها على خلق فرص عمل جديدة ، و على دفع مستحقات العمال المختلفة و تحسين مستوى معيشتهم . كما تستعملها النقابات الممثلة لهم أيضا للدفاع عن حقوق العمال و تحسين ظروف العمل.⁴

¹ - رضوان حلوة و آخرون ، أسس المحاسبة المالية، مرجع سابق ، ص 28

² - طرابلسي سليم ، مرجع سابق، ص 99

³ - رضوان حلوة و آخرون ، أسس المحاسبة المالية، مرجع سابق ، ص 28

⁴ - نفس المرجع ، ص 28

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2-2-2-5- الموردون و الدائنون الآخرون :

وتتشابه إهتماماتهم بالمعلومات إلى حد كبير مع إهتمامات المقرضين، إلا أنها تركز غالبا على فترة قصيرة الأجل. بحيث يهتم المورد التأكد من سلامة المراكز المالية للمؤسسات التي يتعامل معها ، وإستقرار الأوضاع المالية لها ويعني هذا دراسة وتحليل مديونية المؤسسة في دفاتر المورد وتطور هذه المديونية، وعلى ضوء ذلك يقرر المورد ما إذا كان سيستمر في التعامل معها أو يخفض هذا التعامل .

2-2-2-6- العملاء :

يهتم هؤلاء بالمعلومات التي تمكنهم من تحديد قدرة المؤسسة على الاستمرار و تزويدهم بالسلع و الخدمات خاصة إذا كان وجودهم التجاري يعتمد بشكل كبير عليها كمورد أساسي .

2-2-2-7- آخرون :

بالإضافة إلى ما سبق هناك عدد آخر من المستعملين للتقارير المالية مثل :

- المنافسون .
- مراكز الأبحاث الأكاديمية والتطبيقية.
- الصحافة المتخصصة وغير المتخصصة.
- الجمعيات الحكومية وغير الحكومية (حماية البيئة ، المستهلك ، الصحة ... الخ.)

المبحث الثالث : دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرار الإستثماري

لقد تزايدت إحتياجات الإدارة إلى المعلومات المحاسبية لممارسة أهم وظائفها فيما يتعلق بالتخطيط والرقابة نتيجة لزيادة حدة المنافسة بين المؤسسات الاقتصادية من أجل تحديد عائد مناسب للمشروعات الاقتصادية التي ستنفذها ، والذي يعتبر أهم عامل يرتكز عليه قرار الإختيار بين الإقتراحات الإستثمارية المتاحة ، لذا سنتناول في هذا المبحث العناصر الآتية:

- دور المعلومات المحاسبية في تخطيط المشروعات الإستثمارية
- دور البيانات التكاليفية في مجال المقارنة بين البدائل الإستثمارية
- المعلومات المحاسبية أساس لترشيد القرار الاستثماري

المطلب الأول : دور المعلومة المحاسبية في تخطيط المشروعات الاستثمارية:

يعتبر التخطيط المرحلة الأولى في عملية اتخاذ القرارات فعن طريقه تستطيع الإدارة التنبؤ والتوقع بالظروف المستقبلية كما يساعدها على استغلال إمكانياتها المتاحة بعقلانية، و تحقيق رقابة سليمة على نشاطاتها، و لذلك يحتاج التخطيط إلى بيانات و معلومات مختلفة تمكنه من القيام بدوره ، و من بين أهم هذه المعلومات نجد المعلومات المحاسبية التي تزايدت إحتياجات الإدارة إليها للقيام بمختلف وظائفها .

1- مراحل تخطيط المشروعات الاستثمارية

يتم تخطيط المشروعات الاستثمارية وفقا لعدة مراحل هي :¹

- تحديد المشكلة والتعرف على أبعادها وتحديد الأهداف التي يسعى المشروع لتحقيقها.
- تحديد و توصيف الخطط البديلة التي تحقق هذه الأهداف.
- تقييم الخطط البديلة.
- اختيار أفضل البدائل.

وفي كل مرحلة من هذه المراحل تؤدي المعلومات المحاسبية دورا يساعده ويكمل الدور الإداري في هذه المراحل وتؤدي المحاسبة الإدارية باعتبارها الوسيلة التي تختص بتوفير بيانات ومعلومات تفيد الإدارة في ممارسة وظيفتي التخطيط والرقابة دورا أساسيا في تأكيد نجاح تخطيط المشروعات ، وتتضح فاعلية المحاسبة الإدارية بصفة خاصة بالتعرف على المشكلة التي تواجه الإدارة وتحديدها، وتوفير المعلومات المتعلقة بالحلول البديلة ، وإبراز النتائج المحققة ومدى ارتباطها بالأهداف والخطط المحددة مسبقا.

ويمكن توضيح دور البيانات والمعلومات المحاسبية في مراحل تخطيط المشروعات تفصيلا كما يلي :

1-1- تحديد المشكلة والتعرف على أبعادها وتحديد الأهداف التي تسعى الإدارة لتحقيقها :

إن تحديد المشكلة الحقيقية التي تواجه الإدارة والتعرف على أبعادها هي أولى مراحل تخطيط المشروعات

¹ - ثناء طعيمة ، مرجع سابق ، ص 35

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

ومن الطبيعي أن التعرف على مشكلة ما لا بد أن يسبقه إدراك واضح وكامل لوجود الظاهرة الناجمة عنها وفي هذا المجال يمكن للمعلومات المحاسبية التي تتولد عن مرحلة الرقابة أن تفيد في إدراك الظاهرة ومن ثم تتبّع تحديد المشكلة الحقيقية. ولا بد من التعرف على الهدف الذي تسعى الإدارة المشروع إلى تحقيقه من خلال حل المشكلة حتى يمكن القيام بالخطوات الآتية على أكمل وجه .

1-2- تحديد وتوصيف البدائل الممكنة لحل المشكلة :

لا بد من وجود البدائل للوصول إلى البديل الأفضل، وأن اتخاذ القرار بدون بدائل مثل المقامر الذي ليس أمامه إلا تصرف واحد مهما كانت الدراسة في ذلك البديل الواحد،¹ ويجب على الإدارة تحديد البدائل الممكنة والعملية حتى لا يضيع الوقت والجهد في دراسة عدد ضخم من البدائل ، و يساعد الإدارة في التعرف على هذه البدائل وتضييق مجال الاختيار بينها الاعتباران التاليان:²

- تحديد الأبعاد الحقيقية للمشكلة الاستثمارية.

- تحديد نوعية وحجم البيانات المحاسبية والتكاليفية المتعلقة بالمشكلة.

1-3- تقييم الخطط البديلة :

يتم في هذه المرحلة دراسة وتحديد النتائج المتوقعة عن كل بديل من البدائل المتاحة ، ويمكن تبويب النتائج المترتبة عن كل بديل إلى نتائج كمية يمكن التعبير عنها بوحدات كمية مالية أو عينية ، ونتائج وصفية غير قابلة للقياس الكمي غير أنها في بعض الأحيان قد تفوق في أهميتها النتائج الكمية مهما كانت درجة دقتها.

ويتطلب تحديد النتائج الكمية لكل بديل من البدائل استخدام معلومات محاسبية من نوع خاص وتؤدي المفاهيم المختلفة للتكلفة دورا في هذا المجال ، إذ يرتبط بكل مشكلة مفهوم أو أكثر من مفاهيم التكلفة.

إن تحديد النتائج المتوقعة لكل بديل بدرجة عالية من الدقة أمر صعب ، إلا أن المحاسب الإداري يستطيع أن يقدم تقييما أفضل لكل خطة من الخطط البديلة إذا أخذ في الاعتبار مخاطر عدم التأكد وأثرها على نتائج كل بديل وذلك باستخدام بعض المفاهيم والأساليب العلمية لبحوث العمليات .

1-4- إختيار أفضل البدائل :

إن تقييم البدائل المختلفة يتم على أساس النتائج المتوقعة لكل بديل سواء كانت نتائج كمية أو وصفية ، ويتم التوصل إلى اتخاذ القرار الرشيد من خلال عملية المفاضلة بين البدائل المتاحة و إختيار أفضل البدائل الذي يحقق الهدف المرغوب فيه في أقصر وقت ممكن وبأقل التكاليف وبأكفأ مستوى أداء.³

¹ - سيد الهواري ، مرجع سابق ، ص 254 .

² - ثناء طعيمة ، مرجع سابق ، ص 37

³ - نفس المرجع ، ص 38

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2- نوعية المعلومات المحاسبية اللازمة لتخطيط المشروعات الاستثمارية:

تتمثل المعلومات المحاسبية اللازمة لإتمام مراحل التخطيط في المعلومات التي تتعلق بالمستقبل وتنبأ باحتمالاته. ويتطلب تحديد نوعية البيانات والمعلومات المحاسبية اللازمة للتخطيط دراسة البيانات والمعلومات المحاسبية الناتجة من كل فرع من فروع المحاسبة على حدة حيث توجد:¹

- بيانات ومعلومات المحاسبة المالية.
- بيانات ومعلومات محاسبة التكاليف.
- بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية.

تتميز بيانات ومعلومات المحاسبة المالية في أنها بيانات فعلية تاريخية ذات قيم مالية، وأن المعلومات الناتجة عنها تهدف إلى تحديد حركة ومراكز الأموال دون النظر لأية أهداف أخرى وبذلك يمكن القول أن معلومات المحاسبة المالية فعلية إجمالية موجهة أساساً لخدمة المستخدمين الخارجيين وهي لا تصلح لعملية تخطيط المشروعات الاستثمارية والتي تحتاج إلى بيانات مستقبلية .

كما تتميز بيانات ومعلومات محاسبة التكاليف في أنها تهتم بالبيانات الفعلية الكمية والقيمية بالإضافة إلى اهتمامها بتفاصيل البيانات بغرض تحليلها ، وبذلك فإنه يمكن استخدام بياناتها ومعلوماتها في مجال التخطيط ولكن في حدود ضيقة نظراً لاعتمادها على التسجيل الفعلي ، وبذلك فإذا تم تشغيل هذه البيانات بشكل سليم فإنه يمكن الحصول على معلومات تتنبأ بالمستقبل وتصلح للتخطيط .

كما يمكن معرفة طبيعة بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية من دراسة طبيعتها . حيث أن بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية تتعلق بالمستقبل بالإضافة إلى الحاضر والماضي ، كما أنها تهتم بالتفاصيل مما يمكنها من تتبع المشاكل ، كما تقوم بتقدير بيانات ومعلومات المستقبل وذلك عن طريق تشغيل بيانات ومعلومات الماضي والحاضر ، وتستخدم في ذلك عدة أساليب إحصائية ورياضية تساعد في التنبؤ ، وبذلك تتأكد أهمية بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية في التخطيط .

ويتمثل دور البيانات والمعلومات التي تقدمها المحاسبة الإدارية في إتمام إجراءات التخطيط في الآتي :²

- عند تحديد هدف المشروع أو مشاكله تقوم بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية بتقييم كل هدف من أهداف المشروع على حدة ، وذلك بتحديد النتائج المتوقعة من تحقيق كل هدف ويتم ذلك بإعادة ترتيب وتبويب وتحليل بيانات الماضي والحاضر بما يعطي معلومات عن المستقبل تظهر النتائج المتوقعة من كل هدف .

- عند تحديد الفروض التي يقوم عليها التخطيط أي التنبؤات عن الظروف المختلفة التي تؤثر في المشروع خلال فترة التخطيط المقبلة ، تقوم المحاسبة الإدارية بتحليل بيانات ومعلومات الحاضر للوصول إلى التنبؤات عما سيحدث في فترة التخطيط المحددة ، كما يرى البعض أن المحاسبة الإدارية تقوم بتحليل العلاقة بين التكاليف والأسعار وحجم الإنتاج في هذه المرحلة من التخطيط.

¹ - ثناء طعيمة، مرجع سابق ، ص 40

² - نفس المرجع ، ص 41

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- في مرحلة تحديد الخطط البديلة التي تؤدي إلى تحقيق الهدف تقوم المحاسبة الإدارية بتشغيل بيانات الماضي والحاضر للوصول إلى بيانات تنبؤية عن المستقبل بالنسبة لكل بديل على حدة ، وبذلك يمكن الحصول على خطط بديلة معبرا عنها رقميا أي كميًا أو مالياً .

- وفي مرحلة تقييم الخطط البديلة من أجل اختيار الخطة الأفضل التي تحقق الهدف يتم استخدام بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية في دراسة الاحتمالات المتوقعة عند تنفيذ كل خطة من الخطط البديلة ومدى تحقق الهدف في ظل كل حالة ، وبتقييم كل خطة تتضح بسهولة أفضل الخطط التي تحقق الهدف بأكثر كفاءة ممكنة و التي سيتم إختيارها .

وعند وضع الخطط التفصيلية للخطة السابق تحديدها تستخدم بيانات ومعلومات المحاسبة الإدارية في إعداد الموازنات التخطيطية التفصيلية لكل نشاط من أنشطة المشروع و ذلك بإعداد المعلومات التفصيلية المستقبلية عن كل نشاط على حدى، مع التنسيق بين هذه الموازنات على مستوى المشروع ككل ، كي لا يحدث هناك تضارب في الأهداف .

و نخلص مما سبق أن تخطيط المشروعات الإستثمارية باعتباره دراسة لما سيحدث مستقبلا بحاجة إلى بيانات ومعلومات محاسبية تتميز بالخصائص التالية¹:

- بيانات تخص الأحداث المالية المستقبلية وعلاقتها بأحداث الحاضر وقراراته .
- بيانات احتمالية تتعلق أساسا بالفرص المحتملة الوقوع والتي لم تستغل بعد .
- بيانات مبنية على القيم الحقيقية للأشياء وليس القيم النقدية والتاريخية لها فقط .
- عدم تقييم هذه البيانات بالقيم النقدية ولا بنظرية القيد المزدوج كأساس للقياس والتسجيل والتحليل، تستخدم الأساليب الرياضية والإحصائية في الوصول إلى هذه البيانات مما يساعد على دراسة البدائل المختلفة.
- بيانات تعتمد على التقدير والحكم الشخصي، فهي ذاتية وليست موضوعية .
- التخطيط يحتاج إلى البيانات والمعلومات المحاسبية بمفهومها الواسع الذي سبقت الإشارة إليه والذي يشمل كافة البيانات الكمية والوصفية، بحيث يتمكن المخطط من دراسة المشاكل بكامل جوانبها وأبعادها واقتراح الحلول المناسبة.

¹ - حسين بلعجوز، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإنتاجية، رسالة ماجستير، المدرسة العليا للتجارة ، الجزائر، 2002 ص90

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

المطلب الثاني : دور البيانات التكاليفية في مجال المقارنة بين البدائل الإستثمارية :

لقد تطورت معلومات التكاليف في المشروعات تطورا هاما مع نمو حجمها وظهور الإدارة العلمية الحديثة فأصبح من أهم أهداف محاسبة التكاليف توفير البيانات التكاليفية اللازمة لترشيد القرارات الإدارية ، كما أن بعض أسس ونظريات التكاليف تجد إنتشارا واسعا في مجال المحاسبة الإدارية ووجود علاقة تداخل وثيقة بين المحاسبة الإدارية ومحاسبة التكاليف وإعتماد المحاسبة الإدارية على محاسبة التكاليف في تكوين جزء من مادتها العلمية قد أدى ببعض الكتاب إلى القول بأنه لا يوجد ما يطلق عليه اسم المحاسبة الإدارية وأنه يمكن أن نستغني بمحاسبة التكاليف عن المحاسبة الإدارية أو يمكن الاستغناء عن محاسبة التكاليف بالمحاسبة الإدارية . وإزداد اعتماد المستويات الإدارية على معلومات التكاليف عند اتخاذ القرارات الإدارية وهذا ما سيتم توضيحه من خلال ما يلي :

1-القرارات التي تساعد التكاليف على إتخاذها:

تساعد التكاليف على إتخاذ أنواع عديدة من القرارات ويمكن تلخيص تلك القرارات في أربع مجموعات هي:¹

- قرارات تختص بالتكاليف فقط

- قرارات تختص بكل من التكاليف والإيرادات معا

- قرارات خاصة بالتكاليف والإيرادات والاستثمارات

- قرارات خاصة بالتكاليف والإيرادات والاستثمارات و الزمن.

وفيما يلي نتناول كل نوع من هذه الأنواع بالتفصيل :

1-1- قرارات تختص بالتكاليف فقط :

و هي القرارات الخاصة بإنفاق معين أو خفض التكاليف ومحاربة الإسراف والضياع، ويكون لمحاسب التكاليف الدور الأساسي فيها مثل القرارات التي تعالج مشاكل تعديل أساليب الإنتاج واختيار واحد من الأساليب المقترحة باعتباره الأنسب ، وكذلك مشكلة المفاضلة بين صنع جزء من أجزاء المنتج في المصنع أو شرائه جاهزا ، أو القرار الخاص بإلغاء أحد أقسام المصانع ، أو إنشاء قسم جديد ، وكل هذه المشاكل تعتبر خاصة بالتكاليف من حيث المساعدة على اتخاذ القرار. وتتميز التكاليف الخاصة بهذا القرار بأنها تكاليف مستقبلية وتفاضلية .

1-2- قرارات تختص بكل من التكاليف والإيرادات معا:

هذه القرارات تساهم التكاليف في اتخاذها على أسس علمية سليمة مثل القرارات الخاصة بالتسعير ، وكل المتغيرات التي تحدد العلاقة بين السعر والتكلفة ذات علاقات متداخلة ، فالسعر يعتمد على التكلفة ، و التكلفة تعتمد على حجم الإنتاج ، وهذا أخير يعتمد على المبيعات التي تتأثر في النهاية بالسعر .

ولذلك فإن التكلفة ليست هي العامل الوحيد في تحديد السعر ولكن هناك عوامل خارجية أخرى مثل وضعية

¹ - ثناء طعيمة، مرجع سابق ، ص46

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

السوق، عادات وأذواق المستهلكين ، عامل المنافسة... الخ ، ولكن التكلفة تعتبر هي الأساس في تحديد السعر والتكاليف المناسبة لقرار التسعير التكاليف المستقبلية والتكاليف الصناعية والتسويقية والإدارية و التكلفة الإجمالية و التكلفة المتغيرة.

1-3- قرارات تختص بكل من التكاليف والإيرادات والاستثمارات :

من أهم هذا من القرارات تلك الخاصة بإضافة أصول جديدة إلى أصول المشروع ، بمعنى التوسع في الطاقة الإنتاجية المتاحة للمشروع ويترتب على ذلك تحمل المشروع لفترة طويلة بأعباء ثابتة لا بد أن يكون لديه الموارد الكافية لتغطيتها حتى لا يتأثر مستوى الأرباح ، ويتطلب الأمر قبل اتخاذ القرار أن يكون هناك تخطيطا طويل الأجل يشتمل هذا على دراسات لكل من التكاليف الجارية والتكاليف الاستثمارية والإيرادات المتوقعة وكلها تقديرات للمستقبل، تستخدم فيها أساليب التكاليف المستقبلية بجانب توقعات حجم الإنتاج والبيع وبالتالي الإيرادات المتوقعة.

ويقوم محاسب التكاليف بدور أساسي من خلال إعداد المعلومات الخاصة بهذا القرار ويشرك معه في هذا القرار جهاز التسويق حيث يقوم بتقدير الأسعار السوقية وحجم الطلب في المستقبل.

1-4-القرارات الخاصة بالتكاليف والإيرادات والاستثمارات والزمن :

تواجه الإدارة في مثل هذا النوع من القرارات مشكلة أكثر تعقيدا مما سبق باعتبارها تتعلق بمتغيرات أربعة هي: التكاليف ، الإيرادات ، الاستثمارات ، الزمن . فهي تواجه مشكلة تقرير إنشاء مشروع جديد ومطلوب تحديد تكاليفه الاستثمارية، والعائد الناتج عنه وكذلك أنسب زمن لتنفيذه أخذا في الاعتبار التفاضلية لكل زمن.

ومن أساليب المحاسبة عن التكاليف ما يدخل في نطاق المحاسبة الإدارية الاعتماد على أسلوب المسار الحرج و الذي يعتمد على وضع شبكة تنفيذ المشروع وتحديد الزمن العادي للتنفيذ ثم تحديد معدل انحدار التكاليف لكل نشاط من أنشطة الشبكة ودراسة خفض الزمن العادي وأثر ذلك على التكاليف الاستثمارية باستخدام معدل الانحدار وبيان الوفرة في الزمن وما يترتب عليها من إيرادات ، ويمكن بعد ذلك اتخاذ القرار السليم .

ومن خلال ما سبق يمكن يتضح أن التكاليف لها دور كبير في اتخاذ العديد من القرارات الإدارية والتي تمثل عبئا ثقيلا على كاهل الإدارة وهي بترشيد هذه القرارات تعمل على الحفاظ على استمرارية المشروع وبذلك يصبح للتكاليف وظيفة هامة بجانب وظائفها التقليدية .

2- تصنيفات التكلفة لغرض إتخاذ القرار :

إن تقسيم التكاليف إلى تكاليف ثابتة ومتغيرة قد لا يسمح بإظهار دور التكاليف وعلاقتها بعملية اتخاذ القرارات الإدارية ، فقد يكون من المناسب هنا التطرق إلى تقسيمات أخرى للتكاليف كل تقسيم من هذه التقسيمات له أهمية في المفاضلة بين البدائل بالتالي إتخاذ القرارات الإدارية ، مع الاتجاه نحو التحليل التفاضلي الذي يفيد كثيرا في مجال المقارنة بين البدائل ، ومن أهم هذه التقسيمات ما يلي :

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

1-2- التكاليف المستقبلية:

إن اتخاذ أي قرار تظهر آثاره في المستقبل ولذلك يتضح أن الأرقام الخاصة بالتكاليف اللازمة هي تقديرات لما سيحدث للمؤسسة في المستقبل ، لذلك تستخدم أساليب التكاليف المحددة مقدما سواء الميزانية التقديرية أو التكاليف المعيارية.

2-2- التكلفة المناسبة :

إن اتخاذ القرارات يعتمد على الاختيار بين الحلول البديلة ، و إن هذه الحلول مرتبطة بالمستقبل ، ولذلك تتأثر بالتكاليف و الإيرادات التي ينتظر حدوثها في المستقبل ، ولكي نستطيع الاعتماد على التكلفة في مجال الاختيار يجب أن تكون هذه التكلفة مناسبة ويقصد بالتكلفة المناسبة تلك التي تتغير من بديل لآخر ، و عليه فإن التكلفة التي لا تتغير من بديل لآخر وتبقى ثابتة لا تعتبر ملائمة لاختيار البديل الملائم وبالتالي اتخاذ القرار المناسب .

2-3- التكلفة التفاضلية و الإيراد التفاضلي :

تتضمن القرارات الإختيار بين البدائل و كل بديل له تكاليف و منافع يجب مقارنتها بتكاليف و منافع البدائل المتاحة الأخرى، و الاختلاف في التكاليف بين أي بديلين يطلق عليه التكلفة التفاضلية ، و الإختلاف في الإيراد بين أي بديلين يطلق عليه الإيراد التفاضلي،¹ إن الزيادة في التكلفة من بديل لآخر يسمى هذا الفرق بالتكاليف التفاضلية المتزايدة، و إذا نتج عن ذلك نقص في التكاليف يسمى هذا الفرق بالتكاليف التفاضلية المتناقصة .

ويمكن مقارنة مفهوم التكلفة التفاضلية للمحاسبين مع مفهوم التكلفة الحدية للاقتصاديين عند القول بتغير التكلفة و الإيراد . يعبر عن ذلك الاقتصاديين بلفظ التكلفة الحدية و الإيراد الحدي، الإيراد الحدي وهو الإيراد الذي يمكن الحصول عليه من بيع وحدة زيادة من المنتج. و يطلق على تكلفة إنتاج وحدة زيادة بالتكلفة الحدية ويتشابه المفهوم الحدي مع المفهوم التفاضلي للمحاسبين

2-4- تكلفة الفرصة البديلة و التكلفة البديلة:

تكلفة الفرصة البديلة هي المنافع المحتملة التي تضيع على المؤسسة عند إختيار بديل دون آخر . أو هي عبارة عن المنافع الضائعة بسبب رفض أحد البدائل وقبول الآخر،² و بالتالي فهي لا تنطوي على مقبوضات أو مدفوعات نقدية ، وإنما تبين الدخل الذي كان يمكن الحصول عليه بتخصيص جزء أو كل موارد المؤسسة لاستخدامات أخرى بدلا من الاستخدامات الحالية أو السائدة.

¹ - ثناء طعيمة، مرجع سابق ، ص49

² - فداغ الفداغ ، المحاسبة الإدارية ، مؤسسة الوراق ، عمان ،الأردن ، 2000 ، ص226 .

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

أما التكاليف البديلة فهي التكاليف تحت ظروف تختلف عن تلك السائدة حالياً نتيجة لتغيير طريقة الإنتاج أو استخدام آلة أكثر كفاءة أو إحلال مادة خام محل أخرى ، أو تعديل مواصفات المنتجات ، وهي تقارن مع التكاليف الحالية عند المفاضلة بين البدائل التي ترمي إلى تخفيض التكلفة .¹

2-5- التكلفة الاستبدالية:

يستخدم هذا المفهوم عند إعداد خطة الإنفاق الاستثماري، كما يستخدم أيضا في المحاسبة المالية عند تقييم الأصول المتداولة وخاصة المخزون السلعي فيطبق مبدأ (التكلفة أو السوق أيهما أقل) للحصول على التكلفة الحالية أو الاستبدالية للمخزون.

كما يستخدم مفهوم التكلفة الاستبدالية في محاسبة التكاليف عند إعداد الموازنات ووضع المعايير ، فالتكلفة الاستبدالية إذا هي التكلفة الحالية لاستبدال أو إحلال أصل مكان آخر ويمكن تطبيقها على نطاق أوسع في حالة إعداد الموازنة الرأسمالية .²

2-6- التكلفة الافتراضية (المحسوبة) :

عند المقارنة بين البدائل أو عند قياس تكلفة الإنتاج قد تحتاج المؤسسة إلى افتراض بعض التكاليف التي لا تمثل تكاليف نقدية أو آجلة وإنما لا بد من حساب قيمة لها حتى تستطيع المقارنة أو تقاس التكلفة الحقيقية ومثال ذلك حساب الفائدة على أساس رأس المال المستثمر .³

2-7- التكلفة المستغرقة والتكلفة المضافة:

هي تكاليف تتحقق نتيجة قرارات اتخذت في الماضي، حيث لا يمكن تغيير هذه التكاليف بأي قرار يتخذ في الحاضر أو المستقبل فهي تكاليف محققة فعلا.⁴ وتشمل التكاليف المستغرقة تكاليف الاستثمار طويلة الأجل.

أما التكاليف المضافة فهي التكاليف التي تنشأ نتيجة إنفاق جديد في الحاضر أو المستقبل القريب عند اتخاذ قرار معين وبالتالي هي تكاليف يمكن توفيرها في حالة عدم اتخاذ القرار.

2-8- التكاليف الاجتماعية والتكاليف الحقيقية:

التكاليف الاجتماعية هي التي تتحملها المؤسسة نتيجة لسياسة عامة أو إجتماعية أو إستراتيجية على المستوى القومي، أما التكاليف الحقيقية فهي الناتجة من استبعاد التكاليف الاجتماعية من التكاليف الاقتصادية التي يتحملها المشروع من خلال إنتاج السلعة.

وتظهر أهمية وضرورة قياس التكاليف الاجتماعية على مستوى المؤسسة من خلال الأسباب الآتية:⁵

- يمكن عن طريق استبعاد التكاليف الاجتماعية عن التكاليف الاقتصادية الوصول إلى معرفة المستوى

¹ - محمد عباس الحجازي، المحاسبة الإدارية، مكتبة عين شمس، القاهرة ، مصر، دت، ص161

² - ثناء طعيمة، مرجع سابق ، ص50

³ - عباس الشافعي ، التكاليف المتغيرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، 1984 ، ص70 .

⁴ - كمال حسن جمعة الربيعي وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2008 ، ص43

⁵ - ثناء طعيمة، مرجع سابق ، ص51

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- الحقيقي للأرباح للمؤسسة ومدى مساهمتها في تحمل نصيبها من أعباء خطط التنمية الاقتصادية والاجتماعية .
- إن أخذ التكاليف الاجتماعية بعين الاعتبار في إعداد القوائم المالية للمؤسسات الاقتصادية، يساهم في تحسين النتائج ويجعلها أكثر تعبيراً عن الواقع العملي من زاوية إجتماعية، وانطلاقاً من هذا الرأي يمكن النظر للمحاسبة بأنها ذات أبعاد أو أغراض متعددة .
- إن المحاسبة كنظام معلومات مطالبة بالعمل على تحديد مفهوم التكاليف الاجتماعية ومكوناتها ومحاولة إخضاعها للقياس حتى يمكن التعرف على تأثيرها على أنشطة المشروع ونتائج أعماله ، بما يتيح فرصة أفضل لتقييم أداء الإدارة
- إن قياس الأعباء الإجتماعية التي تتحملها المؤسسة سيؤدي بصفة عامة إلى الوصول إلى مؤشرات حديثة لتقييم أداء المؤسسة في ضوء التفرقة بين التكاليف الإجتماعية و الأعباء الإجتماعية من هنا يمكن الوصول إلى تكاليف إنتاج حقيقية و ناحية و بيان مجهودات الإدارة من ناحية أخرى .

المطلب الثالث :المعلومات المحاسبية أساس لترشيد قرار الاستثمار

- تحتاج الإدارة الحديثة المتطورة إلى نوع من المعلومات المحاسبية يتناسب مع نوعية القرارات والمشاكل الإدارية المعاصرة ، والطرق العلمية التي تطبق في إتخاذ مثل هذه القرارات .
- إن الوظيفة و الهدف النهائي للمعلومات المحاسبية مثلها في ذلك مثل باقي أنواع المعلومات الأخرى من حيث أنها تؤدي إلى زيادة المعرفة لدى متخذ القرار أو تحويل المجهول إلى معلومة أو تقلل حالات عدم التأكد لدى مستخدمي هذه المعلومات مما يساعدهم على إتخاذ القرارات الهادفة في إطار موضوعي ، غير أن المعلومات المحاسبية تتميز عن غيرها من المعلومات بأنها كمية وقابلة للتحقق من صحتها لذلك فإنها تعتبر أكثر فاعلية في مساعدة متخذي القرارات في الوصول إلى الحل الأنسب .
- وتفيد المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات سواء كانت قرارات تخطيط أو تنفيذ أو رقابة ، وسواء أكانت قرارات بيع أو إنتاج أو استثمار أو توظيف للموارد الاقتصادية بشكل أو بآخر.
- ويقوم المحاسب بدور هام في مساعدة الإدارة على اتخاذ القرارات السليمة عموماً (سواء كانت قرارات إنفاق جاري أو إنفاق استثماري) إلا أن الدور الذي يقوم به في مجال قرارات الإنفاق الإستثماري له أهمية خاصة نظر لما يتميز به هذا النوع من القرارات من خطورة لما لها من تأثير على بقاء و إستمرار المؤسسة وصعوبة التراجع أو التخلي عن هذه الاستثمارات بعد الشروع في تنفيذها ، ولكبر التكاليف المترتبة على ذلك يجب توفير معلومات محاسبية تساعد على اتخاذ القرارات الأنسب ، وذلك عن طريق تقديم البيانات الكمية اللازمة لتقييم البدائل المختلفة والمفاضلة بينها .

إن كل مشكلة تتضمن إعتبرات مالية و أخر فنية ، و لكي تتخذ الإدارة قراراً سليماً متوازناً يتطلب الأمر أن نأخذ في الحسبان لكلاً الإعتبرات السابقة ، و يعتبر المحاسب المصدر الرئيسي في المؤسسة للبيانات المالية ويتكون كل جزء من البيانات اللازمة لتحديد تكلفة المشروع الاستثماري من تقديرات كما أنها تحتاج

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

إلى تفكير منطقي وتحليل سليم لتحديد ما هو متغير وما هو ثابت ولتحديد عناصر التكاليف الملائمة ، ولذلك نجد أن تحديد تكاليف المقترح الاستثماري يحتاج إلى خدمات وجهود محاسب تكاليف ذو تفكير منطقي وتحليلي سليم. يعتبر جهاز المحاسبة في المؤسسة الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في إعداد الموازنة التخطيطية الاستثمارية ومراجعة المشروعات الاستثمارية أثناء وبعد التنفيذ ، ذلك لأن الإدارة الرئيسية بالمؤسسة عندما تقوم بإعداد التقديرات الخاصة لإعداد الموازنات التخطيطية ، يقوم المراقب المالي بتجميع هذه التقديرات وتحليل الانحرافات والتنسيق بين الموازنات التخطيطية المختلفة ومراجعة هذه الموازنات والرقابة عليها.

ويمكن تلخيص النقاط التي يمكن للمحاسب أن يساهم فيها بدور فعال في مجال اتخاذ القرار الاستثماري كما يلي:

1

- وضع تقديرات عن تكاليف التشغيل الدورية وتكاليف إنشاء المشروع الاستثماري.
- تقدير الآثار المتوقعة لتنفيذ المشروع الاستثماري على الهيكل التكاليفي للمؤسسة.
- تحديد أثر الضرائب على التدفقات النقدية للمشروع الاستثماري.
- تصميم النماذج والجداول اللازمة لتقييم المشروعات الاستثمارية والمفاضلة بينها.
- تجميع التقديرات التي تعدها الأقسام الأخرى عن المشروع المقترح وصياغتها في صورة تدفقات نقدية.
- القيام بالتحليل المالي اللازم لإجراء التقييم الاقتصادي للبدائل الاستثمارية وصياغتها في صورة تدفقات نقدية.

- الرقابة على تنفيذ المشروعات الاستثمارية عن طريق تحديد الانحرافات وتحليلها ورفع تقارير عنها. ويتضح مما سبق أهمية المعلومات المحاسبية عند كل مستوى وكل وظيفة في المؤسسة ، وفي كل مرحلة من مراحل إتخاذ القرار وتزداد أهمية تلك المعلومات عند القرارات الإستراتيجية، لا سيما القرارات الإستثمارية لما يترتب عليها من مخاطر وما يحفها من عدم تأكد ، لتعلقها بالمستقبل واعتمادها على التنبؤ المبني على المعلومات المعززة ، وتأثيرها القوي على الأهداف الإستراتيجية للمؤسسة ، وبالتالي تأثيرها على قيمة المؤسسة .

¹ - ثناء محمد طعيمة، مرجع سابق، ص 29

المبحث الرابع : دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التمويل

تظهر القوائم المالية المركز المالي للمؤسسة و نتائج عملياتها في فترة زمنية معينة ، و تكمن القيمة الحقيقية لهذه القوائم في أنها تتيح لإدارة المؤسسة الوقوف على تركيبة الهيكل المالي الحالي و تقييمه ، و الحكم على سلامة القرارات المالية التي إعتدتها ، و بالتالي القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة .
و من هنا سنتطرق في هذا المبحث للنقاط الآتية :

- هيكل التمويل الأمثل
- تفسيرات أخرى لهيكل التمويل
- المعلومات المحاسبية و دورها في ترشيد قرار التمويل

المطلب الأول : هيكل التمويل الأمثل

إن عمل المدير المالي لا يقتصر على مجرد التعرف على مصادر الأموال، بل يقع على عاتقه أيضا أن يحصل عليها بأفضل الشروط وأن يحدد ذلك المزيج من الأموال الذي يترتب عليه أكبر عائد ممكن أو أقل تكلفة ممكنة، و بالتالي التوصل إلى الهيكل المالي المثالي الذي يمكنه من تحقيق الهدف النهائي لعمله و هو تعظيم قيمة المؤسسة.

1- مفهوم هيكل التمويل الأمثل و خصائصه

1-1- مفهوم هيكل التمويل الأمثل

يمكن تعريف هيكل التمويل الأمثل كما يلي :

هيكل التمويل الأمثل هو هيكل التمويل الذي يكبر الربح أو العائد للملاك إلى أقصى حد ، و بالتالي فهو الهيكل الذي يعظم القيمة السوقية للسهم إلى أقصى حد .¹
و يعرف هيكل التمويل الأمثل أيضا على أنه " ذلك الهيكل الذي يؤدي إلى تدنية تكلفة الأموال (تكلفة رأس المال) إلى أقل حد ممكن " .²

كما يشير هيكل التمويل الأمثل إلى ذلك الهيكل الذي يحقق أكبر ربح ممكن لملاك المؤسسة، و بأقل التكاليف بالتالي فهو الهيكل الذي يحقق أقصى قيمة سوقية للسهم .³
انطلاقاً من التعاريف السابقة يتضح أن الهيكل التمويلي للمؤسسة يعتمد على طريقة التمويل التي تنتهجها المؤسسة، أي يعتمد على تركيبة الخليط من المصادر التمويل التي يتكون منها الهيكل المالي، بهدف تحقيق أكبر عائد للمؤسسة مع تدنئة تكاليف التمويل. و ما دام أن هذه الأخيرة مرتبطة بالمخاطرة فإن هيكل التمويل الأمثل هو ذلك الهيكل الذي يخلق توازن بين العائد و المخاطر المرتبطة بهيكل التمويل.

¹ - سيد الهواري، الإدارة المالية منهج إتخاذ قرارات ، توزيع مكتبة عين شمس و المكتبات الكبرى ، مصر، الطبعة السادسة ، 1996 ، ص161

² - عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، القاهرة، 2002 ، ص335

³ - سيد الهواري، الإدارة المالية ، الاستثمار و التمويل طويل الأجل ، دار الجيل للطباعة والنشر ، مصر ، دت ، ص 263

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

1-2-2- خصائص هيكل التمويل الأمثل

لتحقيق التوازن بين العائد و المخاطرة ، يجب تحديد الهيكل التمويلي المناسب لكل مؤسسة ، و الذي يؤدي إلى الإستخدام الأمثل للموارد المتاحة مما يؤدي إلى تحقيق النمو و التوسع المستمر للمؤسسة، وتحقيق الهيكل المالي الأمثل لا يكون إلا من خلال توفر العناصر¹ :

- تكون القيمة السوقية للسهم أعلى ما يمكن، بما يحقق تعظيم قيمة المؤسسة.
- تغطية الإحتياجات المالية بأقل التكاليف .
- تخفيض المخاطر المالية .

-الإستخدام الأمثل لموارد التمويل مما يسمح بتحقيق معدلات عائد متزايدة على الأموال المستثمرة
- زيادة إمكانية الحصول على الأموال اللازمة و الاستفادة من الفرص الاستثمارية.

و مما سبق يمكن تحديد أهم خصائص الهيكل التمويلي المناسب كما يلي :²

1-2-1- الربحية :

من خلال الوصول إلى أقصى إستخدام ممكن للرفع المالي مع الإلتزام بأقل تكلفة ممكنة، يجب أن يحقق الهيكل المالي ربحية معتبرة للمؤسسة.

1-2-2- القدرة على الوفاء بالديون.

يحدد هذا العامل الحد الأقصى الذي يمكن أن تتحمله المؤسسة من القروض، و الذي يجب أن لا تتجاوزه حتى لا تهدد قدرتها على الوفاء بالتزاماتها تجاه تسديد هذه القروض. وفي نفس الوقت يجنب الملاك أو حملة الأسهم العادية بالمؤسسة، أية مخاطر حالية إضافية.

1-2-3- المرونة :

ينبغي على هيكل التمويل أن يتميز بالقدرة على تعديل مصادر الأموال ، أي يتيح للمؤسسة القدرة على التصرف في المواقف المتغيرة و التكيف معها ، مع المراعاة الحصول على الإحتياجات المالية بأقل تكلفة .

1-2-4- الرقابة :

بمعنى أن يحتوي هيكل التمويل على أفضل الشروط المالية التي تحد من المخاطر المالية و من درجة الرقابة التي يفرضها المقرضون على أعمال المؤسسة ، أي فقدان السيطرة على إدارة المؤسسة . كما تجدر الإشارة إلى أنه قد تعطي مؤسسة ما أهمية أكبر للمرونة على حساب الرقابة ، بينما تهتم مؤسسة أخرى بالقدرة على الوفاء بالديون أكثر من العوامل الأخرى، كما قد تتغير الأهمية النسبية لهذه العوامل تبعاً لتغير ظروف البيئة الداخلية و الخارجية للمؤسسة ، و نتيجة لذلك فإن الهيكل المالي الأمثل هو الذي يكون قابل للتكيف بسهولة مع الظروف المتغيرة .

¹ - سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1997، ص 263 .

² - نفس المرجع ، ص 266

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

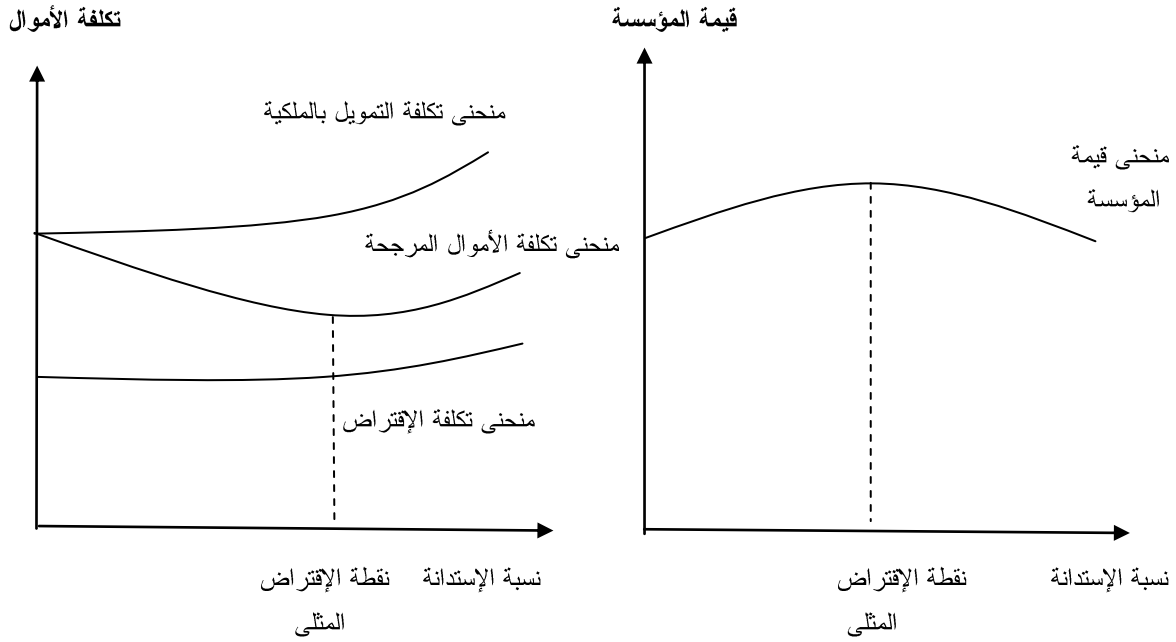
2- النظريات المفسرة للهيكل التمويلي :

يعتبر موضوع الهيكل التمويلي من بين أهم القضايا التي نالت اهتمامات البحث العلمي في مجال الإدارة المالية حيث ظهرت عدة نظريات حول أمثلية الهيكل المالي للمؤسسة وتفسير السلوك التمويلي لها و من بين أهم هذه النظريات :

2-1- النظرية التقليدية :

بإمكان المؤسسات وفق هذه النظرية الوصول إلى مزيج أمثل لعناصر الهيكل التمويلي وذلك من خلال إستخدام الإقتراض بشكل معقول يسمح بالوصول إلى نقطة إقتراض مثلى تتحقق من تشكيلة مميزة من الأموال المقترضة والأموال المملوكة تجعل تكلفة الأموال المرجحة في حدها الأدنى و بالتالي زيادة القيمة السوقية للمؤسسة ، ولم تذهب هذه النظرية إلى تحديد كمية الإقتراض المعقولة، وإنما دعت المؤسسات إلى المحافظة على التوازن بين درجة المخاطرة المرتبطة بزيادة حجم الديون من جهة والانتفاع من مزاياها من جهة أخرى ، ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي:

الشكل رقم 05: العلاقة بين نسبة الإقتراض و تكلفة الأموال و قيمة المؤسسة



المصدر : حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 783 784

من خلال التمثيل البياني يمكن ملاحظة الكيفية التي تتغير فيها تكلفة الأموال المرجحة و قيمة المؤسسة بسبب التغير في الهيكل التمويلي ويمكن تقسيم هذه التغيرات إلى ثلاث مراحل¹:

المرحلة الأولى :

تتميز هذه المرحلة بظهور تغيرات بطيئة في تكلفة الأموال المملوكة مع زيادة مقدار الإقتراض إلا أن الزيادة في هذه التكلفة تكون أقل من المزايا الناتجة عن زيادة الإقتراض، يضاف إلى ذلك ثبات تكلفة الإقتراض

¹ - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 781 - 782

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

ضمن هذه المرحلة بسبب ذلك فإن القيمة السوقية للمؤسسة سوف تبدأ بزيادة طفيفة كلما زاد الرفع المالي في هيكل التمويل بسبب التغيرات التي تحصل في تكلفة الأموال المرجحة و اتجاهها نحو الإنخفاض.

المرحلة الثانية :

تتميز هذه المرحلة بأن المؤسسة قد استخدمت نسبة من الرفع المالي بحيث لا تؤثر على القيمة السوقية للمؤسسة ، نظرا لأن المزايا الناتجة عن الإعتماد على القروض والمتمثلة في إنخفاض تكلفته سوف يقابلها ارتفاع بنفس القيمة في تكلفة التمويل بالملكية، لتشكل ما يعرف بنقطة (مدى) الإقتراض المثلى.

المرحلة الثالثة :

في هذه المرحلة تتجاوز المؤسسة في إقتراضها نقطة أو مدى الإقتراض الأمثل ، وهو ما يترتب عليه أن تصبح مزايا الاعتماد على القروض كمصدر رخيص التكلفة تضيع تماما مع الزيادة التي يطلبها الملاك على معدل العائد المطلوب من قبلهم بسبب زيادة مخاطر الاعتماد على القروض ، بمعنى أن الزيادة في معدل العائد المطلوب تكون أعلى من المزايا الناجمة عن الاعتماد على القروض الأمر الذي سبب ارتفاع في تكلفة الأموال المرجحة، وبسببها تنخفض القيمة السوقية للمؤسسة.

نلاحظ من خلال متابعة مراحل النظرية التقليدية أعلاه إتجاه تكلفة الأموال المرجحة نحو الإنخفاض مع كل زيادة في نسبة الرفع المالي في صياغة هيكل التمويل، حتى يصل منحنى تكلفة الأموال المرجحة إلى أدنى إنخفاض لها لتشكل هذه النقطة ما يعرف بنقطة أو مدى الإقتراض الأمثل وفي هذه النقطة تكون القيمة السوقية للمؤسسة في حدها الأعلى ، وبعد هذه النقطة يأخذ منحنى التكلفة المرجحة للأموال بالارتفاع لتتخفض بالمقابل القيمة السوقية للمؤسسة.

2-2- نظرية مودكلياني و ميلر :

يقوم جوهر هذا المدخل على أساس أن قيمة المؤسسة تتمثل في قيمة استثماراتها، و هذه الأخيرة بدورها تتوقف على العائد المتوقع من ورائها، والتي يتأثر بالمخاطر المالية التي قد يتعرض لها هذا العائد ، وبالتالي مهما كانت التشكيلة التي يتكون منها الهيكل التمويلي للمؤسسة، فإن القيمة الكلية للمؤسسة لا بد و أن تتساوى مع القيمة الكلية للاستثمارات المكونة لها، وهذا بغض النظر عن طريقة تمويل هذه الاستثمارات من القروض أو بواسطة الأموال المملوكة. ونتيجة لذلك فإن قيمة المؤسسة توقف على قرارات الاستثمار و ليس على قرارات التمويل.¹

لقد قدم مودكلياني و ميلر أطروحتهما، من خلال صياغة نموذجين كاملين لدراسة الهيكل التمويلي للمؤسسة،و ذلك في ظل عدم وجود الضرائب سنة 1958 ، وقد تم إدراج تأثير العامل الضريبي على دخل المؤسسات من خلال النموذج المقدم سنة 1963 .

¹ - عبد القادر بوعزة ،التأثير الجبائي على إختيار مصادر تمويل المؤسسة ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية وعلوم التسيير

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- ولقد إستندت هذه النظرية على جملة من الفروض وهي ¹:
- تعمل المؤسسات في ظل سوق المنافسة الكاملة بالتالي تستطيع دخول السوق لشراء أو بيع ما ترغب به من أوراق مالية بشكل لا يؤثر على أسعارها .
 - قيام المؤسسات (المستثمرين) بالاقتراض بنفس أسعار الفائدة وبنفس الشروط .
 - المعلومات عن المؤسسات العاملة في السوق متاحة للجميع ومجانا .
 - يتمتع كافة المستثمرين بالعقلانية و الرشد .
 - تصنف المؤسسات في شكل مجموعات تنتمي إلى شرائح خطر متجانسة. فكل مؤسسة داخل المجموعة تتعرض لنفس درجة المخاطرة.
 - توزع المؤسسات كل أرباحها، بمعنى لا توجد أرباح محتجزة أضف على ذلك عدم وجود ضرائب على دخل المؤسسات.

2-2-1- الهيكل التمويلي في ظل غياب الضرائب

إن مضمون النظري لنظرية مودكلياني و ميلر بشأن صياغة هيكل التمويل في ظل عدم وجود الضرائب تتفق و نظرية صافي ربح العمليات ² التي تفترض أن التكلفة الأموال المرجحة تبقى ثابتة مهما تغير الرفع المالي رغم إفتراضه أيضا أن تكلفة الإقتراض ثابتة لا تتغير مع تغير نسبة الإقتراض، بينما تكلفة الأموال المملوكة المتمثلة في المردودية التي يطلبها المساهمين سترتفع مع كل زيادة في نسبة الاقتراض ، ويستند هذا المدخل على أن زيادة الاقتراض وما يصاحبها من زيادة المخاطر المالية يؤدي إلى مطالبة أصحاب الأسهم بزيادة معدل العائد المطلوب مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الأموال المملوكة ومن ناحية أخرى فان زيادة تكلفة الأموال المملوكة يعوضها انخفاض بنفس القيمة في تكلفة الإقتراض نتيجة لزيادة الاعتماد على مصادر تمويل ذات تكلفة منخفضة نسبيا، لذا فمن المتوقع أن تظل تكلفة الأموال ثابتة مهما تغير الرفع المالي ³ ويمكن توضيح ذلك في الشكل التالي :

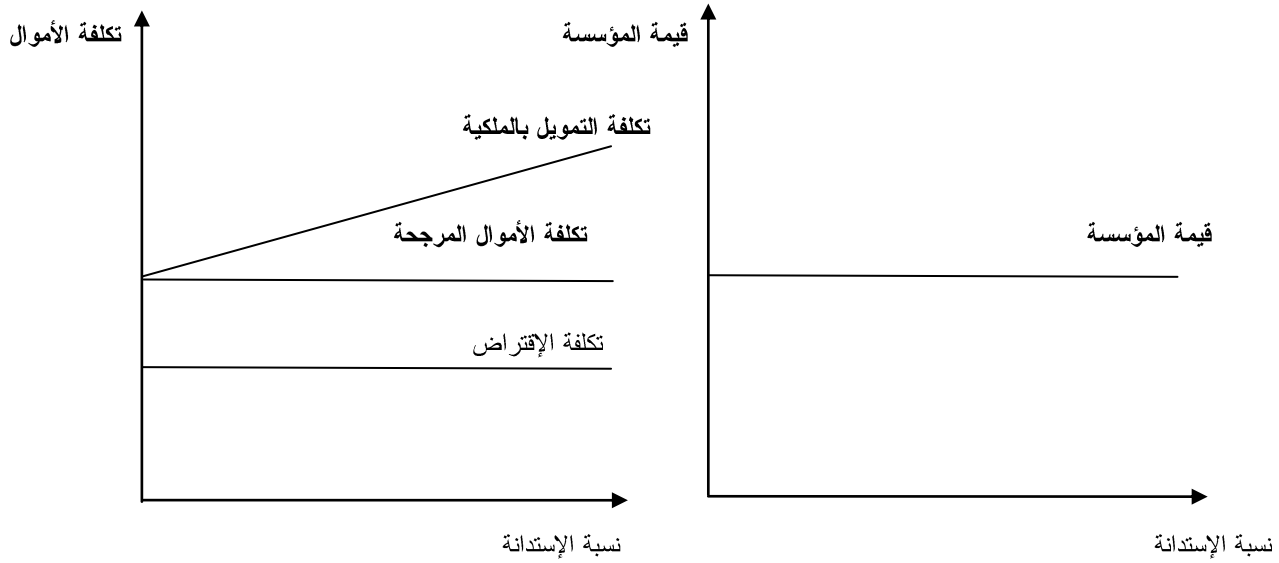
¹ - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص ص 788 - 789

² - نفس المرجع ، ص 788

³ - عدوي هاجر ، محددات هيكل التمويل في المؤسسة الإقتصادية ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة قسنطينة، الجزائر، 2011 ، ص75

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

الشكل رقم 06 : الهيكل التمويلي للمؤسسة في حالة غياب الضرائب لدى مد كلياني و ميلر



المصدر: عبد القادر بوعزة ، مرجع سابق، ص 100 المصدر: حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 844
يتضح من خلال الشكل أعلاه أن قيمة المؤسسة و تكلفة الأموال لا تتأثران بالرفع المالي، بالتالي في حالة غياب التأثير الضريبي لا يوجد هيكل مالي أمثل للمؤسسة. حيث لا يؤدي التغيير في هذا الأخير إلى التغيير في مردودية الأصول، و إنما يؤثر فقط على توزيع النتيجة بين المساهمين و الدائنين في المؤسسة.¹
و لقد إعتد مد كلياني و ميلر في نفيهم لوجود هيكل تمويلي أمثل على فكرة المراجعة بين المؤسسات التي تعتمد في تمويلها فقط على الأموال المملوكة ، و بين المؤسسات التي تعتمد في تمويلها على خليط من الأموال المملوكة و الديون

و يقصد بعملية المراجعة إعادة التوازن بين قيمة مؤسستين متماثلتين في كل شئ عدا الهيكل المالي فالإختلاف بين القيمتين من وجهة نظر مد كلياني و ميلر هو إختلاف مؤقت و أن عملية المراجعة كفيلة بإعادة التوازن بين قيمة المؤسستين.²

و يمكن تصور فكرة المراجعة من خلال قيام المستثمر في المؤسسة ذات القيمة السوقية الأعلى إلى بيع حصته الإستثمارية و يلجأ إلى الإستثمار في المؤسسة ذات القيمة السوقية الأقل و سوف يزيد من إستثماراته من خلال الحصول على القروض و على حساب الشخص، و إذا ما تمت هذه العملية فإن المستثمر يمكنه تحقيق العائد الذي كان يحققه من قبل و لكن بإستثمارات أقل مما كان يستثمره سابقا ، و يعتقد الإقتصاديان السابق ذكرهم أن عموم المستثمرين سوف يحذو حذوه حتى تحصل عملية المراجعة و تتعادل القمة السوقية للمؤسستين .

¹ - عيادي عبد القادر ، مرجع سابق ، ص 111

² - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 793

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

يمكن حصر النتائج التي توصل إليها مدكلياني و ميلر من خلال المعطيات السابقة في ما يلي :

- قيمة المؤسسة في السوق أو تكلفة الأموال لها لا تتأثر بالرفع المالي. و بهذا فإن القرارات المالية الخاصة بالهيكل المالي لا يصبح لها أي تأثير على تعظيم قيمة أسهم المؤسسة مما يعني عدم وجود هيكل تمويلي أمثل.
- في حالة وجود مؤسستين متماثلتين في كل شيء ما عدا الهيكل التمويلي، وكانت القيمة السوقية لإحدهما تفوق القيمة السوقية للأخرى، فإن فكرة الراجحة كفيلة بتحقيق التوازن بين قيمتهما .

2-2-2- الهيكل التمويلي في ظل وجود الضرائب :

في مقال نشره مدكلياني و ميلر في سنة 1963 إعترفا بالدور المهم للمديونية في التمويل ، نظرا لما تحققه من تخفيض في الضرائب ، مستنتجين بذلك أن الهيكل المالي الأمثل يتمثل في تعظيم الإستانة¹، ومن بين الميزات التي تتيحها الاستدانة أن فوائد القروض تعتبر من بين التكاليف التي يمكن تخفيضها عند حساب الضريبة على الربح ، ومن ثم فإن خضوع ربح المؤسسة للضريبة يعني أن المؤسسة التي يتكون هيكلها المالي من قروض تستطيع تحقيق وفورات ضريبية². ومن هذا المنطلق أدرك مودكلياني و ميلر أن القيمة السوقية للمؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من قروض وأموال خاصة سوف تفوق القيمة السوقية لمؤسسة مماثلة غير أن هيكل تمويلها يتكون من أموال الممتلكة فقط بمقدار القيمة الحالية للوفر الضريبي أي أن:³

القيمة السوقية للمؤسسة المقترضة = القيمة السوقية للمؤسسة غير مقترضة + القيمة الحالية للوفر الضريبي

بحيث أن قيمة الوفورات الضريبية تقدر بقيمة الفائدة مضروبة في معدل الضريبة على دخل المؤسسة و كخلاصة لما سبق نلاحظ أن هناك جدل كبير حول تأثير هيكل التمويل على تكلفة الأموال، فبينما يعتقد المفكرين التقليديون في وجود هيكل تمويل مثالي تتخفف عنده تكلفة الأموال وتصل فيه قيمة المؤسسة إلى أقصاها ، نجد أن مودكلياني و ميلر يرفضان هذا الادعاء ذلك أنهما يعتقدان أن هيكل التمويل في ظل عدم وجود الضرائب لا يمكن أن يكون له تأثير على تكلفة الأموال وقيمة المؤسسة والتي تم التدليل عليها بإستخدام فكرة المراجعة .

أما في ظل وجود ضريبة على دخل المؤسسة فيعترف مودكلياني و ميلر بأن قيمة المؤسسة التي يتضمن هيكل تمويلها ديون تفوق قيمة مؤسسة مماثلة ولكن يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة فقط . غير أنهما يصران على أن الفرق بين قيمة المؤسستين لا ينبغي أن يزيد أو يقل عن القيمة الحالية للوفورات الضريبية⁴

1- محمد بوشوشة ، مرجع سابق ، ص 66

2- عدوي هاجر ، مرجع سابق ، ص 82

3- حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 809

4- يوسف قريشي ، إلياس ساسي ، مرجع سابق ، ص 369

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

المطلب الثاني : تفسيرات أخرى لهيكل التمويل :

لم تجاهلت النظريات السابقة عدة متغيرات تدخل في تحديد هيكل التمويل الأمثل ، و لذلك ظهرت تفسيرات أخرى تفسيرات أخرى لهيكل التمويل من أهمها :

1- نظرية التوازن :

تتطلب هذه النظرية من أعمال Myers 1984 وقد عرفت هي الأخرى مرحلتين في إعدادها : 1 المرحلة الأولى: و التي تم من خلالها إدخال أثر تكلفة الإفلاس على نموذج مد كلياني و ميلر و خلصت إلى تحديد معدل مديونية أمثل .

المرحلة الثانية: والتي عرفت تعديلا في هذه النموذج بالأخذ في الاعتبار تكلفة الوكالة، بسبب الإنتقادات التي وجهت للمرحلة السابقة ، فعلاقة الوكالة تقود إلى صنفان من التكاليف: تكاليف وكالة الأموال الخاصة، أي النفقات التي يقوم بها المساهمين من أجل تأمين الانحرافات التي قد يقع فيها المدراء ، تكاليف وكالة السديون أو النفقات التي يقوم بها الدائنين من أجل ردع المساهمين (بما فيهم المدراء).

1-1- تأثير المديونية في ظل وجود تكلفة الإفلاس:

لقد إستبعد مود كلياني وميلر من تحليلهما مخاطر الإفلاس المترتب عن الاستدانة ، إذ تتعرض المؤسسة التي يتكون هيكل تمويلها من أموال خاصة و قروض لمخاطر الإفلاس ، وهي مخاطر لا تتعرض لها مؤسسة مماثلة تعتمد في تمويلها على أموال خاصة فقط . و يرجع هذا إلى أن فشل المؤسسة في سداد قيمة القروض و الفوائد في تواريخ الاستحقاق يعطي الحق للمقرضين لاتخاذ إجراءات قانونية قد تنتهي بإعلان إفلاس المؤسسة.²

إن العلاقة الموجودة بين مخاطر الإفلاس و نسبة الاستدانة هي علاقة طردية ، تكون هذه العلاقة في شكل خطي عندما تكون نسبة الاقتراض في مستوياتها الدنيا و تستمر العلاقة على هذا النحو إلى أن تصل نسبة الاقتراض حدا معيناً بعدها تبدأ مخاطر الإفلاس في الزيادة بمعدل أكبر من معدل الزيادة في نسبة الاقتراض و زيادة هذه المخاطر يترتب عليها زيادة في معدل العائد المطلوب على الاستثمار في أسهم و سندات المؤسسة، الأمر الذي يعني إرتفاع تكلفة الأموال بالتالي انخفاض القيمة السوقية للمؤسسة، ويتم ذلك كما يلي: يترتب على الإفلاس تحمل المؤسسة لتكاليف مباشرة وأخرى غير مباشرة وتتمثل التكاليف المباشرة في المصروفات الإدارية و القانونية وكذا الخسائر الناجمة عن بيع الأصول بقيمة أقل من قيمتها الدفترية ، أما التكاليف غير المباشرة فتتمثل في انخفاض أرباح المؤسسة لعدة أسباب كإرتفاع حجم الفوائد نتيجة لزيادة الأموال المقترضة أو نتيجة لارتفاع معدل الفائدة الذي يطلبه المقرضين . ويضيف بريجهام و جابنسكي أن مخاطر الإفلاس تزداد وترداد معها التكاليف المصاحبة لها كلما زادت نسبة الأموال المقترضة.³

¹ - يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتورا منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة الجزائر، 2005، ص146

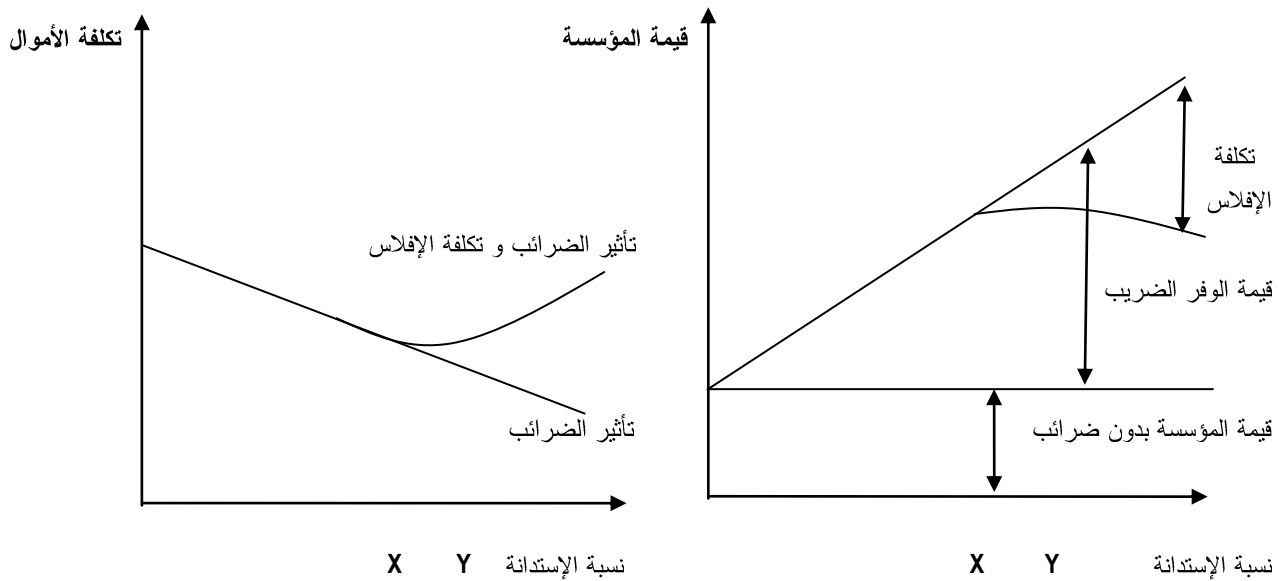
² - منير إبراهيم هندی، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق، ص246

³ - عدوي هاجر ، مرجع سابق ، ص88

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

تترك زيادة نسبة الاستدانة أثرين متضادين على تكلفة الأموال، فمن ناحية تساهم زيادة نسبة الاستدانة في تخفيض تكلفة الأموال بسبب الوفورات الضريبية لفوائد القروض، من ناحية أخرى يترتب على زيادة نسبة الاستدانة بعد نقطة معينة إلى ظهور تكلفة الإفلاس مما يؤدي إلى زيادة تكلفة الأموال و بالتالي إنخفاض القيمة السوقية للمؤسسة ، ومنه تتوقف تكلفة الأموال في النهاية على حجم كل من الوفورات الضريبية وتكلفة الإفلاس. وهذا ما يوضحه الشكل الآتي :

الشكل رقم 07: العلاقة بين نسبة الإستهانة و تكلفة الأموال و قيمة المؤسسة في ظل وجود الضرائب و تكلفة الإفلاس



المصدر : منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل، مرجع سابق، ص ص 253 255
 يتضح من الشكل أنه عندما كانت نسبة الاقتراض أقل من X لم تكن هناك تكلفة للإفلاس ومن ثم فإن تكلفة الأموال خضعت فقط لتأثير الضريبة مما ترتب عليه إنخفاض في تلك التكلفة . ولقد بدأت تكلفة الإفلاس في الظهور بعد النقطة X إلا أن حجم هذه التكاليف كان أقل من الوفورات الضريبية الأمر الذي أدى إلى إستمرار إنخفاض تكلفة الأموال و لكن بمعدلات أقل إلى أن وصلت نسبة الإستهانة إلى النقطة Y ، وعند هذه النقطة بدأت تكلفة الإفلاس في الازدياد وفاقته قيمتها قيمة الوفورات الضريبية الأمر الذي أدى إلى إتجاه تكلفة الأموال نحو الارتفاع .¹

و عليه يمكن القول بأن النسبة المثالية للاقتراض في ظل وجود تكلفة الإفلاس تتحدد بالنقطة Y التي عندها تكون تكلفة الأموال في حدها الأدنى وتبلغ عندها القيمة السوقية للمؤسسة حدها الأقصى .
 بناء على ما سبق، يتضح لنا بأن الهيكل المالي الأمثل للمؤسسة، هو ذلك الهيكل الذي يحقق المستوى الأمثل من الإستهانة عند تساوي التكاليف الحدية للإفلاس مع الإقتصاد الحدي في الضرائب .

¹ - يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي ، مرجع سابق ، ص 380

1-2- تأثير المديونية في ظل وجود تكلفة الوكالة :

إن إسقاط فرضية غياب التضارب بين مصالح مختلف المتعاملين الذين لهم علاقة بحياة المؤسسة (المدراء مساهمين ومقرضين) يعود إلى النظرية التي تسمى بالوكالة لـ"جانس وميكلنج" سنة 1976 التي عرفها بأنها " عقد يقوم بموجبه شخص يدعى الموكل باللجوء إلى شخص آخر يسمى الوكيل لأداء بعض المهام نيابة عنه وباسمه فيما يتعلق بالمؤسسة"¹

هدف هذه النظرية هو تقديم خصائص التعاقد الأمثل التي يمكن أن تعقد بين الموكل و الوكيل معتمدة في ذلك على المبدأ النيوكلاسيكي الذي مؤداه " أن كل عون اقتصادي يبحث على تعظيم مصلحته الخاصة قبل المصلحة العامة تشير هذه النظرية إلى إمكانية النظر للمؤسسة على أنها مجموعة من العقود بين أعضاء الفريق الذي يقدم عوامل الإنتاج (الملاك , الدائنين , العاملين والإدارة) حيث يسعى كل عضو في الفريق إلى تحقيق مصالحه الذاتية.

ولاشك أن تقديم المؤسسة على شكل مجموعة عقود ناتج عن لجوء الملاك إلى إبرام عقدين رئيسيين أولهما توكيل مسيرين أجراء على إدارة شؤون المؤسسة، وثانيهما العقد المبرم مع الدائنين الذين تلجأ إليهم المؤسسة لتغطية إحتياجات التمويل لديها .وبما أن الإدارة تعد وكيلا على تسيير المؤسسة، فمن المفترض أن يقوم المدراء بالعمل وفق مصالح موكلهم ، لكن في الواقع عادة ما يلجؤون إلى محاولة تعظيم ثرواتهم الشخصية هذه الوضعية تولد تكاليف تسمى بتكاليف الوكالة والتي تعبر عن المصاريف الإضافية الواجب دفعها للتأكد من حسن تأدية الوكلاء للمهام الموكلة إليهم.

و يمكن تصنيف تكاليف الوكالة إلى :²

- **تكاليف المراقبة** : التي يتحملها الموكل من أجل التحقق من أن تسيير الوكيل منسجم مع هدف تعظيم منفعته، أي التكاليف التي تنجم عن تتبع ورصد الوكيل لدفعه بأن يعمل لتحقيق مصلحة موكله.
 - **تكلفة البرهنة** : مجسدة في المصاريف التي يقوم بها الوكيل من أجل التدليل على نوعية سلوكه للموكل من خلال المؤشرات التي يظهرها الوكيل للموكل والتي يعبر له من خلالها على حسن التسيير .
 - **التكاليف الباقية** : و التي تظهر عندما تتجاوز تكاليف المراقبة العائد الحدي لهذا التوكيل. أي التي تنجم عن استحالة ممارسة مراقبة شاملة لتسيير الوكيل .
- فعلاقة الوكالة ينجم عنها نوعان من تضارب المصالح، فهي تؤدي إلى بروز لتناقض في المصالح بين المسير و المساهمين من جهة، وبين المساهمين و الدائنين (المقرضين) من جهة ثانية .

¹ - يوسف قريشي ، مرجع سابق ، ص 153

² - يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي ، مرجع سابق ، ص 382

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

1-2-1- التضارب بين مصالح المساهمين و المسير :

إذا كان المسير لا يحوز شخصيا على كامل حقوق الملكية في المؤسسة، فإن وكالة التسيير التي تنجم على هذه الوضعية عادة ما تكون مصدر لتكاليف الوكالة. و ترجع أسباب التضارب في المصالح إلى :¹

- محاولة الوكيل تحويل ثروة غير مالية لصالحه باعتبار أنه لا يستفيد من العوائد الكلية لنشاطه، مع تحمله شخصيا للمسؤولية .

- حرص المسير الدائم على استمرار نشاط المؤسسة، حتى وإن كانت التصفية أكثر فائدة من المنفعة من وجهة نظر المساهمين .

- رغبة الإدارة في الحصول على أكبر المكافآت والحوافز أي تعظيم المسيرين لثروتهم الخاصة على حساب ثروة الملاك ، حيث أنهم يفضلون الاستثمارات ذات العمر القصير حتى لو كان العائد المتولد عنها منخفضا وذلك لأجل إظهار كفاءة الإدارة في استرداد الأموال المستثمرة والحصول بذلك على المكافآت والحوافز .²

فالمديونية في المؤسسة يمكن النظر إليها كأداة فعالة في خفض تكاليف وكالة الأموال الخاصة لأن هذه الأخيرة تولد تقارب في المصالح بين المساهمين و المسير، ففي إطار المديونية ذات الطبيعة البنكية، ينجم عن الزيادة في حصة المديونية زيادة المراقبة من قبل البنك لنشاط تسيير الوكيل . كذلك يؤدي الدفع للفوائد في آجال محددة إلى تخفيض إمكانيات الاستثمار غير الأمثل من جانب المسير نظرا لأن ذلك من شأنه تخفيض التدفق المالي المتاح. وبالتالي فطبيعة عقد الاستدانة من شأنه أن يؤدي إلى مخاطر من بينها مخاطر فقدان منصب عمل المسير إذا ما حدثت تصفية استجابة لمطلب البنك ، وعليه فالمسيرين مجبرون على تعظيم أرباح وقيمة المؤسسة وهذا ما يتفق وأهداف الملاك.

في نفس الوقت، إذا كانت المديونية تؤدي إلى التقليل وبشكل فعال من تكاليف وكالة الأموال الخاصة المرتبطة بتضارب المصالح بين المسير و المساهمين، فإن هذه المديونية تمثل من جانب آخر مصدرا للخلاف بين المساهمين و الدائنين و بالتالي مصدرا لتكاليف وكالة من صنف آخر .

1-2-2- التضارب بين مصالح المساهمين و المقرضين:

إن العلاقة بين ملاك المؤسسة ودائنيها هي علاقة وكالة قد تتعارض في إطارها مصالح الطرفين وتنتج عنها ما يسمى بتكاليف الوكالة للقررو ،ومصدر الصراع بين الملاك والدائنين يمكن حصرها في النقاط التالية:

- إقدام المؤسسة على رفع قيمة القسائم الموزعة التي يتم تمويلها بإيرادات إصدار قروض جديدة أو بأموال ناتجة عن تخفيض حجم المشاريع الاستثمارية الأمر الذي يسبب ضرر للدائنين .

- إرتفاع حجم إقتراض المؤسسة يؤدي إلى رفع مخاطر إفلاسها، الشيء الذي يدفع الملاك لمباشرة مشاريع استثمارية أكثر خطورة .

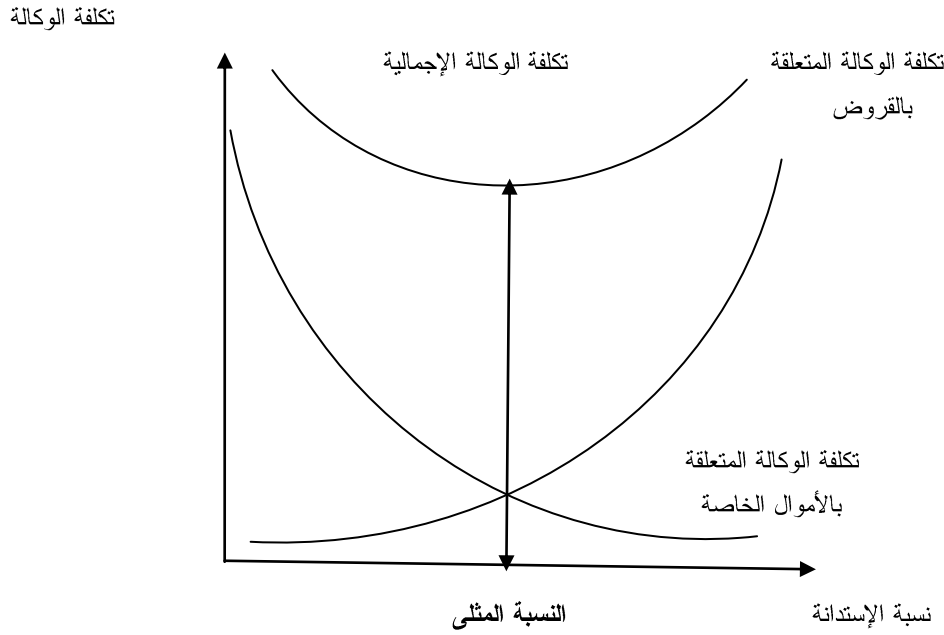
¹ - يوسف قرشي ، مرجع سابق ، ص 154

² - عدوي هاجر ، مرجع سابق ، ص 92

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- توقع الدائنين الحاليين لجوء محتمل للمؤسسة لقروض ذات امتياز وأولية على القروض الحالية، و يمكن توضيح تأثير نسبة الإستدانة على تكاليف الوكالة كما يلي :

الشكل رقم 08 : تأثير نسبة القروض على تكاليف الوكالة



المصدر : عدوي هاجر ، مرجع سابق ، ص 93

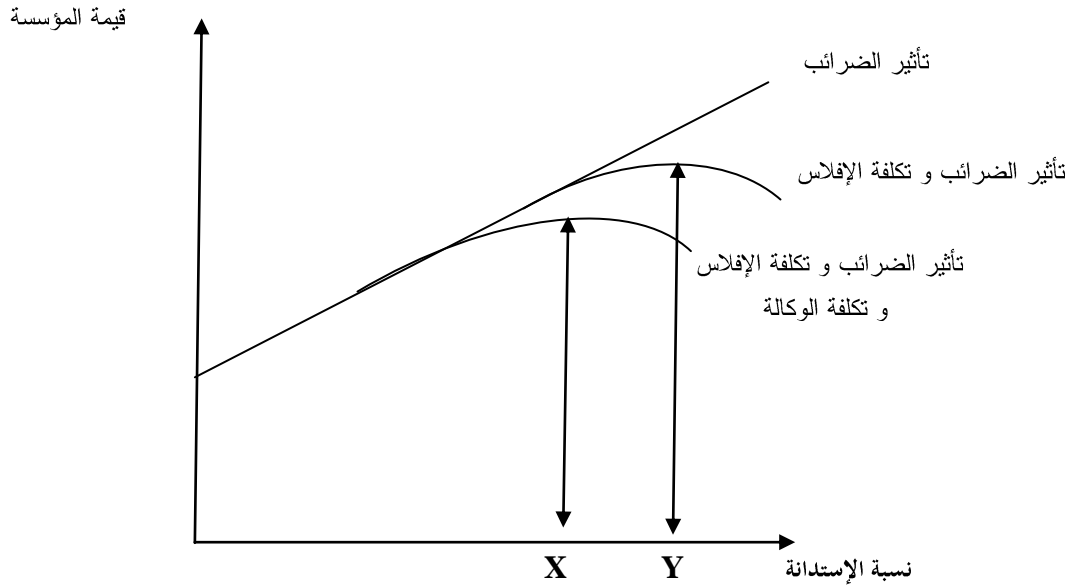
يتضح من خلال الشكل أن تكلفة الوكالة للقروض على علاقة طردية مع نسبة الاستدانة نظرا لان القرارات المتخذة من طرف الدائنين تكون أكثر صرامة كلما كان حجم القروض الموضوعة تحت تصرف الإدارة أكبر ، كما أن ارتفاع هذه النسبة يزيد من حرص الدائنين على عدم خسارة أموالهم وهذا بالرفع من معدلات الفائدة على القروض الأمر الذي يؤدي إلى ارتفاع تكلفة الوكالة المتعلقة بالقروض ، أما منحنى تكلفة الوكالة للأموال الخاصة فيتجه نحو الانخفاض كلما ارتفعت نسبة الاستدانة إلى الأموال الخاصة وذلك نظرا لتراجع المصاريف التي يتحملها الملاك لأجل التأكد من حسن تأدية الإدارة للمهام الموكلة إليها ، ذلك لأن حجم الأموال الخاصة يتناقص لصالح الأموال المقترضة لتنتقل بذلك مهمة مراقبة الإدارة وتقييدها للدائنين .

وتتحقق النسبة المثلى للاستدانة عندما تبلغ التكاليف الإجمالية للوكالة حدها الأدنى

أن ظهور تكلفة الوكالة إلى جانب تكلفة الإفلاس سوف يؤثر على النسبة المثالية للاستدانة ، أي سوف يؤثر على مكونات هيكل التمويل الأمثل . وبعبارة أكثر وضوحا سوف يترتب على ظهور تكلفة الوكالة تخفيض نسبة الأموال المقترضة داخل هيكل التمويل و هذا ما يوضحه الشكل الآتي :

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

الشكل رقم 09 : قيمة المؤسسة في ظل وجود الضرائب وتكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة



المصدر : يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي ، مرجع سابق ، ص 387

يشير الشكل إلى أن النسبة المثالية للاقتراض إلى الأموال الخاصة قد انخفضت من Y إلى X على أن يراعى أنه عند النقطة X تتعادل الوفورات الضريبية الناجمة عن الاقتراض مع مجموع تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة ، وقبل أن تبلغ نسبة الاقتراض هذه النقطة تكون الوفورات الضريبية أكبر من تلك التكاليف أما بعدها فيحدث العكس.

وتقضي نظرية العلاقة التوازنية بأن القرار المحدد لنسبة الاقتراض هو محصلة للتوازن بين التأثير الإيجابي على القيمة السوقية للمؤسسة الذي تحدثه الوفورات الضريبية والتأثير السلبي الذي تحدثه تكلفة الإفلاس وتكلفة الوكالة ومن ثم فإن قيمة المؤسسة سوف تتبع قيمة وإشارة الفرق بين الأثرين المتضادين الناجمين عن الاقتراض .

2- نظرية الإشارة :

تقوم هذه النظرية على قاعدة أساسية وهي عدم تماثل المعلومات الذي تتصف به الأسواق المالية، و الواقع أن المعلومات التي تنشرها المؤسسات ليست بالضرورة حقيقية وصادقة، ومن ثم فإن هذه النظرية تنطلق من أنه بإمكان المديرين في المؤسسات الأحسن أداء إصدار إشارات خاصة وفعالة تميزها عن مؤسسات أخرى ذات مستوى أقل من الأداء ، وخاصة هذه الإشارات أنه سيكون من الصعب تقليدها من طرف مؤسسات ضعيفة ، إذن تستند نظرية الإشارة إلى فكرتين هما :¹

- نفس المعلومة غير موزعة في جميع الاتجاهات حيث أنه بإمكان المديرين في مؤسسة ما تهيئة معلومات لا تكون متوفرة لدى المستثمرين.

¹ - دادن عبد الوهاب ،دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتورا ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ،2008، ص 112

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

- وحتى إذا كانت تلك المعلومات منشورة ومتوفرة لدى الجميع فإنها سوف لن تدرك ولن تفهم بنفس الأسلوب والطريقة .

تكون الإشارة المستعملة بأشكال عديدة ، إذ يمكن أن تكون صورة أو وصفا لتكلفة رأس المال، سياسة توزيع الأرباح ، أو اللجوء إلى أوراق مالية معقدة أو إلى شروط خاصة في مختلف أشكال التركيب المالي كما أن الإشارة ليست مجرد سرا أو تصريح مضلل ولكنها قرار مالي حقيقي وواقعي يؤدي إلى حدوث إنعكاسات سلبية على مسيبتها في حالة ظهور واكتشاف عدم صحتها .

تقترح هذه النظرية نمودجا لمحاولة التعبير عن جودة المؤسسة من خلال هيكلها المالي، فيميز المستثمرون بين كل المؤسسات المتواجدة في السوق ويصنفونها إلى نوعين A و B بحيث المؤسسات من الصنف A أحسن أداء من المؤسسات من الصنف B ، ومن أجل تصنيف المؤسسات في المجموعتين A و B يحدد المستثمرون في السوق مستوى حرج من المديونية *D بحيث المؤسسات ذات النوعية الجيدة A لها القدرة على الإستدانة تصل إلى D والعكس بالعكس.¹

الواقع أن المستثمر بطبيعته أبعد من أيكون سذجا في تصديقه لأي معلومة أو إشارة، فهو يستقبل كل إشارة بدرجة معينة من الشك . وعليه لا بد من الإشارة إلى أنه :

- يتساءل المستثمر أولا عن الفائدة التي تهدف إليها جهة الإشارة

- يحاول فهم صورة الفريق المدير للمؤسسة وسياسته في الاتصال

- يراعي مراقبة وحكم السلطات البورصية في حالة نشر معلومات غير صحيحة.

تستند هذه النظرية أساسا إلى فرضية عدم التماثل في المعلومة . وللتقليل من هذا الأخير، بإمكان المطلعين على أسرار المؤسسة إصدار إشارات لمستثمري المؤسسة . فتعتبر الاستدانة إشارة إيجابية بالنسبة لمختلف المستثمرين، بحكم أنها مؤشر دال على قدرة المؤسسة على مواجهة أعباء ثابتة محفوفة بدرجة من الخطر . كما يعد استرجاع الأسهم كذلك إشارة إيجابية .

3- نظرية التمويل السلمي :

ظهر هذه النظرية في منتصف الثمانينات و تسمى أيضا بنظرية ترتيب أفضلية مصادر التمويل لـ "مايرز " وتتص هذه النظرية على أن المؤسسة تفضل التمويل الداخلي (التمويل الذاتي) على التمويل الخارجي (ديون وأسهم عادية) ، أما إذا تطلب الأمر تمويلا خارجيا فان المؤسسة تفضل الديون على الأسهم العادية. ويرجع سبب إختيار هذا الترتيب إلى الأخذ بعين الاعتبار المزايا التي يتمتع بها كل مصدر من هذه المصادر ، حيث يعود سبب مجيء التمويل الداخلي في المرتبة الأولى إلى كونه مصدرا لا يواجه عادة بالمعارضة ، إضافة إلى انه يعفي المديرين الماليين من السعي للاتصال بالمستثمرين المحتملين من مقرضين وملاك، كما يبعد المؤسسة عن الوقوع تحت تأثير منطق سوق رأس المال في حالة إصدار المزيد من الأسهم

¹ - يوسف قرشي ، مرجع سابق ، ص 166

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

فإصدار كمية كبيرة من الأسهم قد يترك أثرا عكسيا على القيمة السوقية للسهم كما يحتمل أن يحدث تغييرا في مراكز الملاك داخل الجمعية العامة إضافة إلى ذلك لا تنطوي مصادر التمويل الداخلية أو الذاتية على تكاليف إصدار على عكس مصادر التمويل الخارجية.

يضاف إلى ذلك أنه إذا كانت مصادر التمويل الداخلية تأتي في قمة سلم التفضيل ، فإنه وللأسباب ذاتها يتوقع أن تأتي الأموال المقترضة في الدرجة التالية وهو ما يتوافق مع مقتضيات النظرية، فإصدار السندات ينطوي على معارضة أقل كما أن تكلفة الإصدار المصاحبة لها عادة ما تكون أيضا أقل وذلك مقارنة بإصدار الأسهم العادية وبناءا عليه قد يكون من الأفضل للمؤسسة أن تعطي الأولوية في التمويل للأرباح المحتجزة بدلا من إصدار أسهم عادية على أن تأتي الأموال المقترضة بينهما.

المطلب الثالث : المعلومات المحاسبية و دورها في ترشيد قرار التمويل

يعتبر التحليل المالي أحد أهم الوسائل التي تلجأ إليها المؤسسة لتقييم القرارات التي تجسد هيكلها التمويلي ومصادره المختلفة و ضمان إستخدامها بأقل تكلفة ممكنة ، و ذلك من خلال دراسة وضعيتها المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي و بعض النسب المالية التي تساعدنا في تقييم تركيبة الهيكل المالي و تحديد مواقع الخلل إن و جدت و القيام بالإجراءات التصحيحية اللازمة .

1- تقييم هيكل التمويل بإستخدام مؤشرات التوازن المالي :

يقصد بالتوازن المالي ، أن تكون مصادر التمويل طويلة الأجل كافية لتمويل الإستخدامات الثابتة ، و أن تمول الأصول المتداولة بالقروض القصيرة الأجل . أي أن درجة سيولة عنصر ما من عناصر الاصول هي أكبر أو تساوي درجة إستحقاق رأس المال الذي يسمح بتمويله . و يتم قياس التوازن المالي بإستخدام المؤشرات التالية :

1-1- رأس المال العامل

يوضح رأس المال العامل هامش الأمان الذي تتمتع به المؤسسة خلال دورة الإستغلال ، و توجد عدة تعاريف لرأس المال العامل من أهمها :

رأس المال العامل هو الفرق بين الموارد الدائمة (المتمثلة في الاموال الخاصة و الديون الطويلة و المتوسطة الأجل) و الأصول الثابتة .³

كما يعرف على أنه فائض الأموال الدائمة على الأصول الثابتة ، بمعنى الحصة من الأموال الدائمة التي يمكن توجيهها لتمويل الأصول المتداولة .⁴

¹ - عدوي هاجر ، مرجع سابق ، ص 97

² - منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، مرجع سابق ، ص 303

³ - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 147

⁴ - Elic cohen , Analys financiere , Edition Economica , paris , 1990 , p 134

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

ويمكن حساب رأس المال العامل بطريقتين :¹

من أعلى الميزانية :

رأس المال العامل = الأموال الدائمة - الأصول الثابتة

من أسفل الميزانية :

رأس المال العامل = الأصول المتداولة - ديون قصيرة الأجل

ويعتبر رأس المال العامل من المؤشرات الأساسية التي تعتمد عليها المؤسسة في إبراز توازنها المالي في الأجل الطويل وهناك من يطلق عليه هامش أمان المؤسسة . بحيث يسمح للمؤسسة بمواجهة الإستحقاقات القصيرة الأجل المتمثلة في الديون القصيرة الأجل في حالة تأخر بيع المخزون أو تأخر تحصيل الحقوق....
و لذلك يلعب رأس المال العامل دور صمام أمان .²

من خلال العلاقة التي يحسب بها رأس المال العامل نجد ثلاث حالات يمكن أن يكون عليها:³

- رأس مال عامل موجب: في هذه الحالة تكون الأموال الدائمة تغطي الأصول الثابتة ويبقى للمؤسسة هامش أمان ، والذي يمكن تخصيصه لتمويل دورة الاستغلال أو لمواجهة إستحقاقية الديون.

- رأس مال عامل معدوم: هنا المؤسسة تمويل أصولها الثابتة بطريقة مناسبة مع عدم تحقيق أي هامش، هذه الحالة غير آمنة ، بحيث ينجم عنها مخاطر في الأجل القصير ، خاصة فيما يتعلق بالقدرة على السداد .

- رأس مال عامل سالب : يشير المؤشر أن المؤسسة عجزت عن تمويل أصولها الثابتة بإستخدام مواردها و بالتالي فهي بحاجة إلى مصادر تمويل إضافية .

1-2- إحتياجات رأس المال العامل

ينتج عن الأنشطة المباشرة للمؤسسة مجموعة من الإحتياجات المالية بسبب التفاعل مع مجموعة من العناصر أهمها المخزونات، حقوق العملاء، حقوق الموردين، الرسم على القيمة المضافة، الديون الاجتماعية والجبائية، ويتولد الإحتياج المالي للاستغلال عندما لا تستطيع المؤسسة مواجهة ديونها المترتبة عن النشاط بواسطة حقوقها لدى المتعاملين ومخزوناتا بالتالي يتوجب البحث عن مصادر أخرى لتمويل هذا العجز وهو ما يصطلح عليه بالاحتياج في رأس المال العامل .⁴

و يمكن تعريف إحتياجات رأس المال العامل على أنها الفرق بين الإحتياجات الدورية للمؤسسة (الأصول المتداولة ما عدا القيم الجاهزة) و بين الموارد الدورية (الديون القصيرة الأجل ما عدا سلفات مصرفية)⁵

¹ - شعيب شونف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء 1، مكتبة الشركة الجزائرية، الجزائر، 2008، ص 214.

² - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 147

³ - Fabienne G, Comptabilité Managériale, Edi de Boeck université, Bruxelles, 2004, p 49.

⁴ - يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي ، مرجع سابق ، ص 84

⁵ - الطاهر لطرش ، مرجع سابق ، ص 148

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

وتمثل احتياجات رأس المال العامل " إجمالي الأموال التي تحتاجها المؤسسة خلال دورة الاستغلال، وهي عبارة عن الفرق بين إجمالي المخزونات والقيم القابلة للتحقق من جهة والالتزامات قصيرة المدى (باستثناء التسبيقات البنكية) من جهة ثانية.¹

وتعبر احتياجات رأس المال العامل في تاريخ معين عن رأس المال العامل الذي تحتاجه المؤسسة لمواجهة ديونها المستحقة في هذا التاريخ، ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل بمعرفة ما إذا كانت المؤسسة بحاجة إلى موارد إضافية ، أي إذا كان الفرق موجبا فهذا يعني أن المؤسسة لم تغطي كل احتياجات دورة الاستغلال بواسطة موارد الدورة بل تحتاج إلى موارد أخرى والعكس إذا كانت النتيجة سلبية .

ويمكن حساب الاحتياج في رأس المال العامل من خلال العلاقتين التاليتين :²

الاحتياج في رأس المال العامل = (الأصول المتداولة - قيم جاهزة) - (الديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)

الاحتياج في رأس المال العامل = (قيم الاستغلال + قيم محفظة) - (ديون قصيرة الأجل - تسبيقات بنكية)

1-3- الخزينة

تمثل الخزينة مجموعة الأموال التي بحوزة المؤسسة خلال دورة الإستغلال . و تعرف الخزينة على أنها : "إجمالي النقديات الموجودة باستثناء السلفات المصرفية، كما تعرف بالفرق بين رأس المال العامل واحتياجات رأس المال العامل"³

و يمكن حساب الخزينة بطريقتين :

الخزينة = قيم جاهزة - سلفات مصرفية

الخزينة = رأس المال العامل - إحتياجات في رأس المال العامل

ترتبط الخزينة برأس المال العامل واحتياجاته بحيث يمكن أن تظهر ثلاث حالات:⁴

- خزينة موجبة: ويكون رأس المال العامل أكبر من الاحتياجات وهذا يعني وضعية حسنة للمؤسسة لكن يجب مراعاة أن لا يكون الفرق كبيرا هذا يعني وجود موارد معطلة يجب إستثمارها.

- خزينة معدومة: أي تساوي رأس المال العامل مع الاحتياجات وهذا يمثل توازن مالي امثل للمؤسسة والوصول إلى هذه الحالة يتم بالاستخدام الأمثل للموارد المتاحة وفق الإمكانيات المتاحة عن طريق تفادي مشاكل عدم التسديد ومن ثم التحكم في السيولة دون التأثير على الربحية.

- خزينة سالبة: عندما تكون الاحتياجات أكبر من رأس المال العامل هذا يعتبر خطر على المؤسسة لأنها تكون بحاجة إلى موارد لمواصلة نشاطها لذا عليها التخفيض من الاحتياجات والرفع من الموارد.

¹ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص216

² - ناصر داداي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر ، د ت ، ص50

³ - شعيب شنوف، مرجع سابق، ص216

⁴ - نفس المرجع ، ص217

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

2- تقييم هيكل التمويل بإستخدام النسب المالية :

تعتبر النسب المالية من بين الأدوات المهمة و الشائعة في تحليل القوائم المالية ، بحيث تمكن نتائجها من الإجابة عن الكثير من التساؤلات المتعلقة بالمركز المالي للمؤسسة و مدى فعالية السياسات التشغيلية و التمويلية للمؤسسة .

و يمكن تقسيم النسب المالية كما يلي :

2-1- النسب الهيكل المالي :

تعتبر هذه النسب عن الهيكل التمويلي للمؤسسة و مكوناته ، كما تقيس مستوى المديونية و قدرة المؤسسة على سداد إلتزاماتها و من أهم هذه النسب :

2-1-1- نسبة التمويل الدائم : تعبر هذه النسبة عن مدى تغطية الأموال الدائمة للأصول الثابتة للمؤسسة، وتحسب وفق العلاقة الآتية :¹

الأموال الدائمة

$$\text{نسبة التمويل الدائم} = \frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

الأصول الثابتة الصافية

إذا كانت هذه النسبة أكبر من الواحد ، هذا يعني وجود فائض من الأموال الدائمة يمثل رأس مال عامل و الذي يعبر عن هامش أمان يوجه لتمويل الأصول المتداولة و هي تمثل حالة التوازن . أما إذا كانت النسبة أقل من الواحد ، هذا يدل أن جزر من الأصول الثابتة ممول بقروض قصيرة الأجل و هذا مؤشر سلبي و خطير على المؤسسة و هذا يدل على حالة عدم التوازن .

2-1-2- نسبة التمويل الخاص : تعبر هذه النسبة عن مدى إعتداد المؤسسة في تمويل إستثماراتها على أموالها الخاصة ، و تبين النسبة التي تحتاجها المؤسسة من القروض الطويلة الأجل لتوفير الحد الأدنى من رأس المال العامل ، وتحسب وفق العلاقة الآتية :

الأموال الخاصة

$$\text{نسبة التمويل الخاص} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة الصافية}}$$

الأصول الثابتة الصافية

2-1-3- نسبة الإستقلالية المالية : و تعبر هذه النسبة عن مدى إستقلالية المؤسسة إتجاه دائئها وإعتماها على أموالها الخاصة في التمويل ، و تحسب وفق العلاقة الآتية :

الأموال الخاصة

$$\text{نسبة الإستقلالية المالية} = \frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$$

مجموع الديون

¹ - منير شاكر محمد و آخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الطبعة الثانية ، 2005، ص 60

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

كلما كانت هذه النسبة أكبر من الواحد يدل أن المؤسسة غير مثقلة بالديون و بإمكانها التعامل مع دائئيتها بمرونة في شكل إقتراض أو تسديد ديون .

2-1-4- نسبة قابلية السداد : و تعبر هذه النسبة عن قدرة المؤسسة على تسديد ديونها في حالة تعرضها إلى وضعية مالية صعبة قد تصل بها إلى الإفلاس ، و بالتالي فهي تعبر عن مدى ضمان المؤسسة لأموال الغير ، ويعبر عنها بالعلاقة الآتية :

مجموع الديون

$$\text{نسبة قابلية السداد} = \frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$$

مجموع الأصول

كلما كانت هذه النسبة منخفضة(يستحسن أن تكون أقل من 0.5) كان الضمان أكثر لديون الغير و بالتالي حظ أكثر للحصول على ديون أخرى في حالة طلبها .

2-2- نسب السيولة :

و هي نسب تقيس القدرة على أداء الإلتزامات القصيرة الأجل و تعبر عن قابلية المؤسسة على تحويل أصولها المتداولة إلى سيولة نقدية للإيفاء بالإلتزامات المستحقة خلال السنة المالية.¹ و من أهم هذه النسب :

2-2-1- نسبة التداول (السيولة العامة) : تظهر هذه النسبة درجة تغطية الأصول المتداولة للخصوم المتداولة ، و بالتالي فهي تعمل على قياس التوازن المالي ، أي تحقيق التناسق بين الإستخدامات القصيرة الأجل و المصادر المالية القصيرة الأجل² . و يعبر عنها وفق العلاقة الآتية :³

الأصول المتداولة

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

الخصوم المتداولة

كلما زادت هذه النسبة دل على قدرة المؤسسة على مواجهة أخطار سداد الإلتزامات المتداولة المفاجئ دون اللجوء إلى تحويل جزء من الأصول الثابتة إلى سيولة أو الحصول على قروض جديدة.

2-2-2- نسبة السيولة المختصرة : و توضح مدى قدرة الأصول المتداولة على تغطية الإلتزامات القصيرة الأجل دون الإعتماد على عنصر المخزون لصعوبة تصريفه. و بطئ تحويله إلى سيولة.⁴

¹ - عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة، عمان، الطبعة الثانية، 2006، ص102

² - منير شاكر محمد و آخرون ، مرجع سابق ، ص 72

³ - عدنان تايه النعيمي و آخرون ، مرجع سابق ، ص103

⁴ - حمزة محمود الزبيدي ، مرجع سابق ، ص 184

الفصل الثاني : المحاسبة كنظام للمعلومات و دورها في إتخاذ القرارات المالية

و يعبر عنها وفق العلاقة الآتية :¹

الأصول المتداولة – المخزون

نسبة السيولة المختصرة =

الخصوم المتداولة

2-2-3- نسبة السيولة الجاهزة : تبين هذه النسبة قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة السيولة المتوفرة لديها دون اللجوء إلى القيم المحققة أو قيم الاستغلال لأنها لا تستطيع ضمان تحويل القيم الأخرى إلى سيولة بسرعة ، وتحسب وفق العلاقة الآتية:

القيم الجاهزة

نسبة السيولة الجاهزة =

الخصوم المتداولة

2-3- نسب المردودية :

تعتبر المردودية أو الربحية من أهم الموضوعات التي تهتم بها المؤسسة ، فتحقيقها يعني التحسن في الأداء المالي ، ويعكس كفاءة السياسات و الإجراءات و القرارات المتخذة ، وتظهر هذه النسب الأثار المشتركة للسيولة و المديونية و إدارة الأصول على نتائج المؤسسة ، و من أهم هذه النسب

2-3-1- نسبة هامش الربح : تعبر هذه النسبة على قدرة المؤسسة عن تحقيق الأرباح من دورة إستغلالها . فكلما زادت هذه النسبة زادت إمكانية تحقيق الأرباح الصافية ، وتحسب وفق العلاقة الآتية :²

صافي الربح

نسبة هامش الربح =

صافي المبيعات

2-3-2- المردودية الإقتصادية : وهي تبين مدى فعالية المؤسسة في إستغلال أصولها ، و بالتالي فهي تقيس كفاءة الإدارة في إستخدام الأصول في توليد الأرباح ، وتعتبر عن العلاقة بين النتيجة الإقتصادية التي تحققتها المؤسسة ومجموع الأموال التي إستعملتها . و تحسب وفق العلاقة الآتية :

النتيجة الصافية

المردودية الإقتصادية =

مجموع الأصول

¹ - كمال الدين الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ، المكتب الجامعي الحديث ، الإسكندرية ، مصر ، 2006 ، ص 208

² - نفس المرجع ، ص 215

2-3-3- المردودية المالية :

وتسمى أيضا معدل العائد على الأموال الخاصة ، وتقيس هذه النسبة مقدار العائد المحقق من إستخدام أموال الملاك و مدى نجاح الإدارة في زيادة ثروتهم ، وبالتالي كلما إرتفعت هذه النسبة زادت أهمية و جاذبية أسهم المؤسسة . والحكم على مدى كفاية هذه النسبة يتم بالمقارنة مع مؤسسات نفس القطاع أو المقارنة مع أسعار الفائدة . وتحسب و فق العلاقة الآتية :

النتيجة الصافية

المردودية المالية =

الأموال الخاصة

خلاصة الفصل

تلعب المعلومات المحاسبية دورا هاما في ترشيد عملية اتخاذ القرارات الإدارية بصفة عامة والقرارات المالية بصفة خاصة ، حيث تعمل على تخفيض درجة عدم التأكد المحيطة بظروف اتخاذ القرار ، وذلك من خلال تزويد متخذ قرار الاستثمار بمختلف المعلومات التاريخية منها والمستقبلية لإعطائه صورة عن التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة والناجمة عن المشروع الاستثماري المقترح، و بالتالي تمكنه من تخطيط وتقييم المشاريع الاستثمارية المقترح و كذلك مراجعة المشروعات الإستثمارية أثناء و بعد التنفيذ .

كما أن عملية تمويل هذه الإقتراحات الإستثمارية تحتاج هي أيضا إلى معلومات محاسبية تمكنها من الوصول إلى هيكل مالي مناسب ، من خلال تحليل القوائم المالية للمؤسسة و الوقوف على الوضعية المالية و تقييم هيكلها المالي بإستخدام مؤشرات و نسب مالية تسمح لنا بمعرفة مصادر التمويل المناسبة .

و من هنا يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة هو الأداة الرئيسية التي تستخدمها الإدارة في إتخاذ القرارات الإستثمارية و التمويلية و تقييم نتائجها ، و لكي يستطيع هذا النظام من تقديم معلومات مفيدة في عملية إتخاذ القرارات المالية يجب أن يحتوي على كل من المحاسبة الإدارية و المحاسبة المالية و محاسبة التكاليف.

الفصل الثالث

دور نظام المعلومات المحاسبي

في اتخاذ القرارات المالية

في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بسكرة

المبحث الأول : عرض عام حول مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنحاول من خلال هذا المبحث إعطاء نظرة عامة عن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال تعريفها ونشأتها و أهم وحداتها ، و لقد تم إختيار وحدة الدقيق و الفريئة لإجراء الدراسة و التي ركزنا على جانبها التنظيمي والإنتاجي إضافة إلى الجانب التسويقي . ولذا سنقوم في هذا المبحث بالتطرق للنقاط الآتية :

- تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب
- تقديم الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق و الفريئة
- دراسة نشاط وحدة الدقيق و الفريئة و تطوره .

المطلب الأول : تقديم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

سنحاول في هذا المطلب التطرق إلى التعريف بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من خلال تعريفها ونشأتها وأهميتها وأهدافها.

1-التعريف بالمؤسسة :

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هي مؤسسة خاصة، أنشئت في إطار الشراكة بين مستثمر وطني ومجموعة الغرير الإماراتية المختصة في الصناعات الفلاحية والغذائية، وقد تأسست في شكل شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) برأس مال قدره 135 مليون دينار جزائري ، تقع بمنطقة النشاطات بلدية أوماش التابعة لدائرة أورلال ولاية بسكرة ، حيث تشتهر هذه البلدية بالنشاطات الصناعية كما يقطعها الطريق الوطني رقم 03 الواصل بين شمال الجزائر وجنوبها ، ويقطعها أيضا خط السكة الحديدية .

وبالقرب من مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب توجد تعاونية الخضر والحبوب الجافة التي تزودها بالمواد الأولية " القمح بنوعيه اللين والصلب"

ولقد تم إقامة المشروع بلدية أوماش لعدة إعتبرات أهمها الجبائية، حيث أن المؤسسة إستفادت من الإعفاءات الضريبية المنصوص عنها في المرسوم التشريعي رقم 12- 93 كون منطقة أوماش مصنفة ضمن المناطق الخاصة.

وفي 4 جوان 2007 تم تحويل الشكل القانوني للمؤسسة من شركة ذات مسؤولية محدودة (SARL) إلى شركة ذات أسهم (SPA) وتم رفع رأ س مالها الاجتماعي من 135 مليون دينار جزائري إلى 300 مليون دينار جزائري .

تتربع المؤسسة على مساحة تبلغ 54225 م² ، منها 4920 م² مغطاة موزعة على كل من وحدة الدقيق و الفريئة بمساحة تقدر بـ 2850 م² ووحدة الكسكسي بـ 2070 م²

- تتضمن مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أربع وحدات موزعة بكل من أوماش ببسكرة و جيجل:
- وحدة إنتاج الدقيق والفرينة بأوماش وهي الوحدة الرئيسية والتي ستكون موضوع الدراسة الميدانية.
- وحدة إنتاج الكسكسي بنوعيه المتوسط والرفيق بأوماش .
- وحدة الاستيراد والتصدير للمواد الغذائية ومواد تغذية الأنعام بجيجيل، و التي ركزت نشاطها على استيراد القمح بنوعيه " اللين والصلب " بالدرجة الأولى وذلك بغية:
- * التنازل عن طريق الوحدات لوحدة الدقيق والفرينة.
- * من أجل بيعه في السوق الجزائرية.

- وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي في طور الإنجاز تقع بميناء " جن جن" بجيجل .
مرت عملية إنجاز المؤسسة بعدة مراحل إلى أن تم الدخول الفعلي في مرحلة الإنتاج، حيث بدأت وحدة الاستيراد والتصدير العمل في سنة 2000، وذلك باستيراد القمح بنوعيه وبيعه في السوق الوطنية واستغلال وقت الإنجاز في تحقيق فوائض تعود على المؤسسة وتساعد في تمويل عملية إنجاز الوحدات الأخرى، أما بداية الأشغال بوحدة الدقيق والفرينة كانت في شهر أكتوبر من عام 2000، وكانت نهاية الأشغال في جويلية 2002، أما الإنتاج الفعلي لمنتج الفرينة والدقيق كان في شهر مارس من سنة 2003 ، كانطلاق فعلي ومستمر .

أما في ما يتعلق بوحدة الكسكسي فقد كانت بداية الأشغال في شهر سبتمبر لعام 2001 وانتهت في ديسمبر 2002 ، ودخلت مرحلة الإنتاج الفعلي في سبتمبر 2003 .

مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب مدرجة قانونيا تحت شكل شركات الأموال، وتخضع للنظام الحقيقي في تحديد الربح الضريبي وهذا طالما رقم أعمالها في ارتفاع، وهي مجبرة على مسك الدفاتر المحاسبية المنصوص عليها في المواد: (09)، (10)، (11)، من القانون التجاري، كما تخضع المؤسسة لجميع الالتزامات الجبائية ويطبق عليها النظام الضريبي المتعلق بالأشخاص المعنويين ومن بين هذه الالتزامات الجبائية نجد:

- الضريبة على أرباح الشركات (IBS) على أساس الربح المحقق.
- الرسم على القيمة المضافة على جميع المبيعات الخاصة بالفرينة الممتازة، الكسكس والنخالة، بمعدل 7%.
- الرسم العقاري (TF) على جميع ممتلكاتها سواء كانت مبنية أو غير مبنية.
- ولقد إستفادت المؤسسة من الامتيازات الضريبية المنصوص عليها في الأمر رقم: (01-03) ، وهذا في ما يخص الوحدة التي تم إنشاؤها لتخزين القمح بولاية جيجل.

2- أهمية مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

تعتبر المؤسسة ذات أهمية اقتصادية متميزة على أساس أنها تقوم بإنتاج منتجات أساسية ذات طابع استهلاكي واسع، وتوجه هذه المنتجات إلى فئات واسعة من المستهلكين من خلال تقديم مستوى عالي من

الجودة تنافس به منتجات المؤسسات الأخرى، وهذا نتيجة التحكم في تقنيات الإنتاج المتطورة، وعموما فأهمية المؤسسة يمكن أن تتجسد من خلال:

- منتجات أساسية وضرورية للمستهلك.
- تغطي جزءا كبيرا من حاجيات السوق.
- توفير مناصب شغل و امتصاص جزء من البطالة.
- موقع الجغرافي الإستراتيجي مما يمكنها من الاتصال بمناطق أخرى.

3- أهداف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بعد أن شعرت المؤسسة بخطر المحيط الذي تنشط فيه ولكي تستطيع تحقيق ميزة تنافسية خاصة بها وجذب أكبر قدر ممكن من الزبائن، سطرت مجموعة من الأهداف في الأجلين الطويل والقصير مع التركيز على جانب المنافسة والزبون ومن بين هذه الأهداف:

- العمل على توفير احتياجات السوق من المنتجات الغذائية (الدقيق، الفرينة، الكسكس)
- وضع سياسات إنتاجية متطابقة مع متطلبات السوق.
- وضع سياسات تجارية قادرة على مواجهة المنافسة.
- ضمان موقع الريادة في مجال نشاطها.
- توسيع وتطوير وحدات الإنتاج والعمل.
- تخفيض تكاليف الإنتاج بالاستفادة من اقتصاديات الحجم من أجل الحصول على أسعار تنافسية.

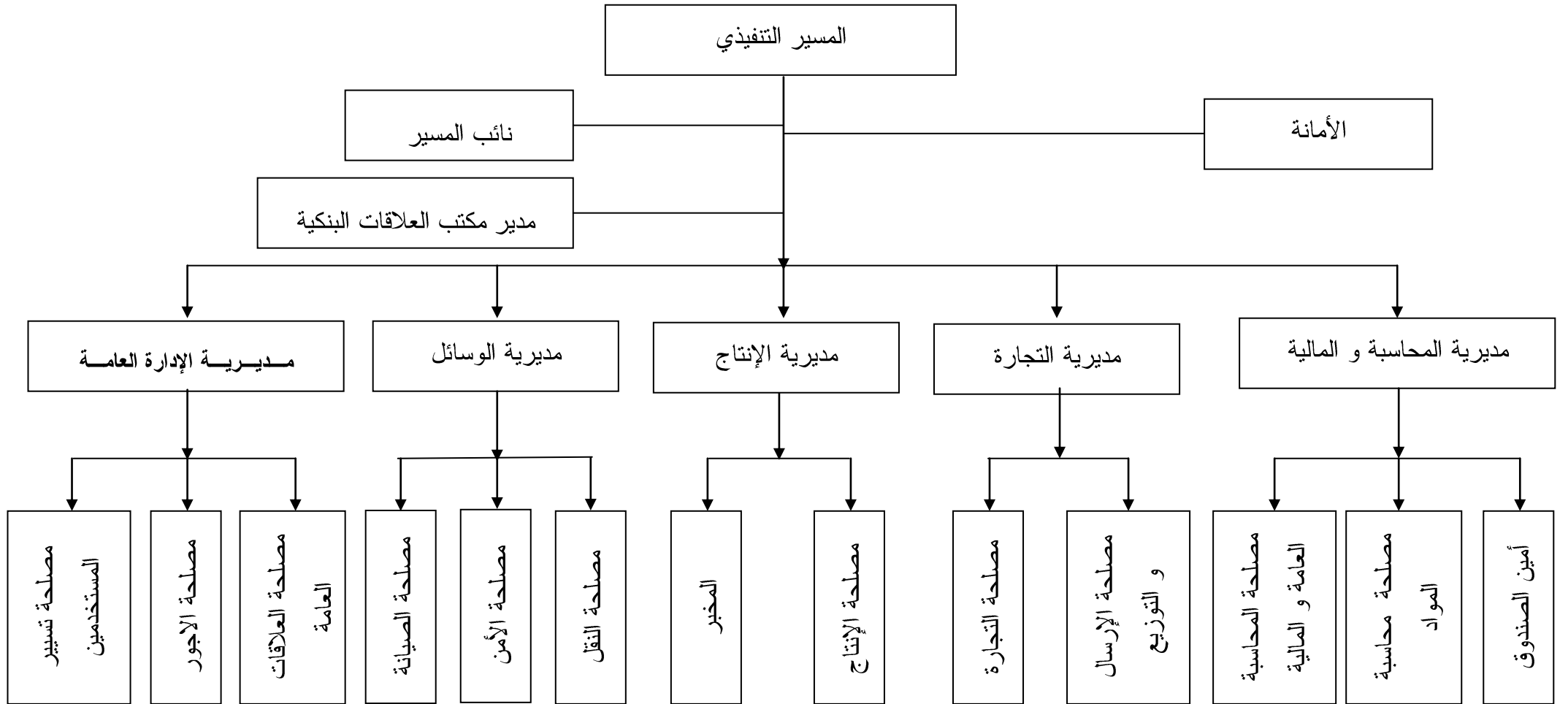
المطلب الثاني : تقديم الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق و الفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

تقسم مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب إلى عدة مديريات ومصالح من أجل السير الحسن وتسهيل عمليات الرقابة، ويوضح الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة بين مكونات المؤسسة حسب السلم الهرمي للسلطة . وتعتبر وحدة السميد والدقيق الوحدة الرئيسية في المؤسسة .

1- الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق و الفرينة

يبين الهيكل التنظيمي مختلف الوظائف والمستويات الإدارية والعلاقات المختلفة فيما بينها، والهيكل التنظيمي الموضح في الشكل الموالي يبين هذه العلاقات حسب السلم الهرمي للسلطة.

الشكل رقم 10 : الهيكل التنظيمي لوحدة الدقيق و الفرينة بمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب



المصدر : مديرية الإدارة العامة

2- التعريف بمديريات و مصالح وحدة الدقيق و الفرينة :

2-1- المسير التنفيذي:

وهو مكلف بحسن تسيير المؤسسة إداريا وتقنيا، واتخاذ القرارات اللازمة في الأوقات المناسبة، كذلك العمل على التنسيق بين مختلف مصالح المؤسسة.

2-2- نائب المسير:

يقوم بمساعدة المسير في تسيير المؤسسة انطلاقا من مكتب في الجزائر العاصمة والإشراف على مكتب العلاقات الخارجية والبنكية بالجزائر وخارجها.

2-3- مكتب العلاقات الخارجية والبنكية:

وهو مكتب تنسيقي لأعمال المؤسسة مع شركائها "مجموعة الغرير للاستثمار بالإمارات العربية المتحدة"، وبين مختلف البنوك الوطنية والخارجية والموردين الأجانب، مقره بالجزائر العاصمة.

2-4- الأمانة العامة:

مكلفة بتسيير شؤون الأمانة بما فيها تسجيل البريد الصادر والوارد، وكذا استقبال العملاء والزوار لتسهيل الاتصال بالمسير، واستقبال المكالمات الهاتفية وتحويلها بين مختلف المديريات والمصالح وتبليغ المعلومات إلى مختلف المصالح.

2-5- مديرية الإنتاج:

تشرف على الإنتاج خصوصا من ناحية الجودة ومراقبة الوزن الحقيقي للإنتاج وتمثل مهمتها في:

- التعريف بسياسة المنتج.

- تحديد أهداف المؤسسة على المدى الطويل والعمل على تقليص وقت التسليم وكلفة الإنتاج.

- المشاركة في تكوين خصوصيات المادة الأولية، والمنتج النهائي.

- تأمين إنتاج مادة خاصة وفقا لنظام النوعية.

- تطبيق تقنية منظمة لتجهيزات الإنتاج والصيانة.

- تقرر سياسة الصيانة بالنسبة للمؤسسة.

- تخفيض التكاليف التشغيلية للوظيفة التقنية.

- تشكيل برامج التكوين بالتنسيق مع مسؤول الإدارة العامة.

ويندرج تحت مديرية الإنتاج المصالح التالية:

2-5-1- المخبر:

تتمثل مهمة المخبر في مراقبة المواد الأولية (القمح بنوعيه)، وكذا المنتج النهائي، وتحديد الخصائص التحليلية لمتابعة مدى استقرار النوعية، إذ لدى المخبر مطحنة صغيرة تجريبية تضمن اختبار عينات القمح المقترحة من قبل الموردين، وهذا من أجل تحديد مواصفات النوعية للمنتج النهائي، من خلال :

- إحترام مواصفات مراقبة الجودة، وكذا متابعة المادة الأولية عند وصولها.
- إمكانية المزج بين مختلف المواد الأولية لتحسين الجودة.
- إمكانية التخزين.

كما أن هناك تحاليل أساسية على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب وهي:

- تحديد نسبة رطوبة القمح وذلك لدراسة إمكانية تخزينه.
- الوزن النوعي (القمح بنوعيه).
- تحديد نسبة امتصاص الماء وهذا بالنسبة للدقيق.
- نسبة المواد المعدنية.
- نسبة الجلوتين.
- تحديد نسبة الشوائب التي تستدعيها مواصفات الشراء، ترسل المعلومات إلى مدير الإنتاج لاتخاذ القرار بالشراء أو عدمه.
- كذلك يتم إرسال عينة من المنتج النهائي للمخبر لمراقبة مدى مطابقته للمواصفات والمقاييس المعمول بها.

2-5-2- مصلحة الإنتاج:

تشرف على السير الحسن للعملية الإنتاجية من ناحية الجودة ومراقبة نوعية المنتج والمحافظة على مستوى الجودة، تقوم هذه المصلحة بالمهام التالية:

- استقبال المواد الأولية.
 - خلط القمح وتصفيته من الشوائب وتحضيره للطحن
 - وزن القمح المصفى لمعرفة وزن الفضلات المصفاة.
 - استقبال الأكياس.
 - تخزين وتصريف المنتج.
 - الصيانة الوقائية والفنية.
 - تحضير الأجهزة ومراقبة النوعية والجودة.
- يقوم مسؤول الإنتاج بمتابعة كل مراحل عملية الإنتاج حتى الوصول إلى المنتج النهائي الذي ترسل عينة منه للمخبر الموجود على مستوى المؤسسة لمراقبة النوعية. مع العلم أن المصنع يتبع نظام تسيير الإنتاج بالحاسب الآلي (GPAO).

2-6- مديرية التجارة:

ويندرج تحت هذه المديرية المصالح التالية:

2-6-1- مصلحة التجارة

و تعمل بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج، حيث تزودها هذه الأخيرة ببيانات عن حجم الإنتاج والمخزون من المنتج النهائي لكي يتسنى لمصلحة التجارة القيام بمهامها .

و بإعتبار أن الطلب عن منتجات المؤسسة أكبر من حجم الإنتاج تقوم بتوزيع المنتج على الزبائن حسب الأولوية ، إذ تقوم المصلحة بإستلام الطلبية ودراستها وترتيبها ، حيث توضع في سجل الطلبيات الذي يتضمن تاريخ الطلبية و حجم المعاملات بالنسبة للزبون، حجم الحقوق، وذلك لتحقيق التوازن بين كمية المخزون من المنتج وحجم الطلبيات.

كما تقوم أيضا باستقبال الزبائن وكذلك تحديد نوعية الزبون، ثم تطلب منه إحضار ملف خاص يتضمن:

- نسخة من بطاقة الرقم الجبائي.

- نسخة مستخرجة من السجل التجاري

- نسخة من البطاقة الشخصية أو رخصة السياقة.

- وصل طلبية فارغ مختوم عليه، وصل استقبال.

- نسخة من شهادة الميلاد.

- تصريح شرفي.

و تشرف هذه المصلحة على عمليات البيع ومتابعة حقوق المؤسسة لكل عميل وكذلك تحرير الفواتير والقيام بالحسابات الخاصة بكمية المنتجات التي خرجت من المخزن يوميا ثم تقديم تقرير شهري لمصلحة المحاسبة مصحوبا بنسخ عن الفواتير المحررة خلال الشهر.

كما يتم في مصلحة التجارة تحقيق الصفقات التجارية وكذا تحديد الطلبيات، والبحث عن أسواق جديدة

وزبائن جدد، والعمل على مواجهة المنافسين وتحقيق أكبر قدر من المبيعات.

2-6-2- مصلحة الإرسال والتوزيع:

تقوم هذه المصلحة بمهام عدة حيث تبدأ مهامها من مصلحة التجارة التي ترسل المعلومات اللازمة والخاصة بالزبائن، كما تقوم بإرسال وصولات البيع إلى مصلحة التجارة للقيام بالعمليات الحسابية، ومن مهامها كذلك إعداد التقرير اليومي والذي توضح فيه خروج البضاعة و إرساله إلى مدير الإنتاج ، كما لهذه المصلحة علاقة بمصلحة التعبئة والتغليف، حيث تصدر إليهم الأمر بإرسال البضائع بعد تعبئتها.

2-6-2- مديرية المحاسبة والمالية:

تقوم بمراقبة كل العمليات الحسابية والمالية للمؤسسة، وتساهم في تطبيق وإنشاء البرنامج التجاري وتنفرع عنها المصالح التالية :

2-6-1- مصلحة المحاسبة العامة والمالية:

تقوم بالمهام التالية

- تسيير جميع العمليات المحاسبية (التسجيل المحاسبي بكل مراحل)

- المشاركة في إعداد البرامج المالية والميزانيات التقديرية.

- تحليل وتقييم الانحرافات.

- العمل على تنظيم ومراقبة العمليات المالية والتصريحات الشهرية والسنوية وتتبع أرصدة الحسابات البنكية.

- تأمين ومراقبة وتنفيذ العمليات الخاصة بالخرينة.

- مراقبة فواتير الشراء وتحرير الصكوك من أجل تسديد ديون الموردين.

- متابعة المهام الخاصة بالمؤسسة .

2-6-2- مصلحة محاسبة المواد:

تتكفل بالمتابعة اليومية لتحركات المواد (دخول وخروج)، وإنشاء كشف المبيعات وجدول الشراء والبيع وإعداد التقارير الخاصة بالنشاط .

2-6-3- أمين الصندوق:

يقوم بتسديد مصاريف وأعباء المؤسسة وكذا تسديد أجور العمال وقبض المداخل النقدية للمؤسسة.

2-7- مديرية الوسائل العامة:

تعمل هذه المديرية على تمويل مصالح المؤسسة بالمستلزمات المختلفة (مختلف التجهيزات...) و مراقبتها بإستمرار، وإستقبال فواتير الموردين والقيام بالأشغال الخاصة بالمؤسسة، وتندرج تحتها المصالح التالية :

2-7-1- مصلحة الصيانة:

وتهتم هذه المصلحة بصيانة و مراقبة كل تجهيزات الإنتاج، ووسائل النقل والتجهيزات الخاصة بالمؤسسة.

2-7-2- مصلحة الأمن:

مهمتها الحرص على الأمن بالنسبة للمؤسسة، كذلك تقوم بتسجيل دخول وخروج الشاحنات وحمولتها لضمان مطابقة كمية الحمولة مع الكمية المدونة في وصل الشراء.

2-7-3- مصلحة النقل:

وتقوم هذه المصلحة بتسيير حظيرة المؤسسة وإيصال الطلبيات إلى العملاء ونقاط البيع وكذلك نقل عمال المؤسسة.

2-8- مديرية الإدارية العامة:

تحرص على تطبيق القوانين وضبطها وتندرج تحتها المصالح التالية:

2-8-1- مصلحة تسيير المستخدمين:

تهتم هذه المصلحة بتسيير شؤون العمال، من حيث التوظيف والتصنيف، وعقود التشغيل و مراقبة العمال من حيث الغيابات.

2-8-2- مصلحة الأجور:

تقوم بإعداد الأجور، وإعداد التصريحات الخاصة بالضمان الاجتماعي.

2-8-3- مصلحة العلاقات العامة:

تعمل هذه المصلحة على القيام بجميع المهام التي تتعلق بالأعمال الإدارية الخارجية للمؤسسة مثل: صندوق الضمان الاجتماعي، مصلحة الضرائب ، مركز السجل التجاري،...الخ.

يقدر عدد عمال المؤسسة بـ : 220 عامل موزعين على مختلف المديريات و المصالح السابقة كما يلي :

الجدول رقم 02 : تصنيف العمال حسب المديريات لدى وحدة السميد والدقيق بمؤسسة

المجموع	الإدارة العامة	الوسائل العامة	المحاسبة و المالية	التجارة	الإنتاج	مكتب العلاقات الخارجية و البنكية	الأمانة	نائب المسير	المسير	المديرات / مستوى العمال
30	4	5	8	3	4	2	2	1	1	إطار
18	-	10	-	-	8	-	-	-	-	تقني (فني)
172	-	37	-	25	110	-	-	-	-	أعوان منفذين
220	4	52	8	28	124	2	2	1	1	المجموع

المصدر: مديرية الإدارة العامة بالوحدة

المطلب الثالث : دراسة نشاط وحدة الدقيق و الفرينة و تطوره

سننظر في هذا المطلب للنشاطات التي حققتها الوحدة ، سنركز هنا على الجانب الإنتاجي و الجانب التسويقي و مدى تطوره

1- الجانب الإنتاجي

تعتبر المؤسسة من أكبر المطاحن الخاصة في الجنوب الشرقي، تمتلك تجهيزات إنتاج "المطحنة" عصرية ومواكبة للتكنولوجيا فهي من مؤسسة (BUHLER) السويسرية ذات العلامة التجارية العالمية حيث تمتلك أجود وأحدث أنواع تكنولوجيا طحن الحبوب في العالم، تقدر الطاقة الإنتاجية النظرية لمطحنة الدقيق بـ : 220 طن/يوم ، أما الطاقة النظرية لمطحنة الفرينة فهي 330 طن/يوم، مع الإشارة بأن الطاقة الحالية النظرية للطحن والتي تبلغ 550 طن/يوم قابلة للتوسع إلى : 1000 طن/يوم.

تقوم المؤسسة بإنتاج منتوجين أساسيين وهما منتوج الدقيق و منتوج الفرينة و الذي يظم كل واحد منها عدة أصناف تختلف باختلاف أحجامها ، لكي تستجيب لشريحة واسعة من العملاء، ويمكن توضيح تشكيلة المنتجات من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 03: تشكيلة منتجات الدقيق والفرينة

المنتوج	النوع	سعة الكيس
الفرينة	عادية " خبز "	50 / 25 كغ
	ممتازة	50 / 25 / 10 / 05 / 02 / 01 كغ
الدقيق	خشن	25 كغ
	عادي	25 كغ
	ممتازة	25 / 10 / 05 كغ
	سمولات	25 كغ
النخالة		100 / 40 كغ

المصدر: مصلحة الإنتاج.

تعتبر النخالة منتج ثانوي ينتج عن مخلفات إنتاج الدقيق والفرينة، ويوجه هذا المنتج إلى مربى الحيوانات أساسا ويعتبر كعلف أساسي لتغذيتها، وعمليا لا تتحكم المؤسسة في كمية إنتاج هذه المادة كونها ترتبط بإنتاج الدقيق والفرينة.

و الجدول و المنحنى التاليان يبينان لنا تطور الإنتاج على مدار 07 سنوات متتالية:

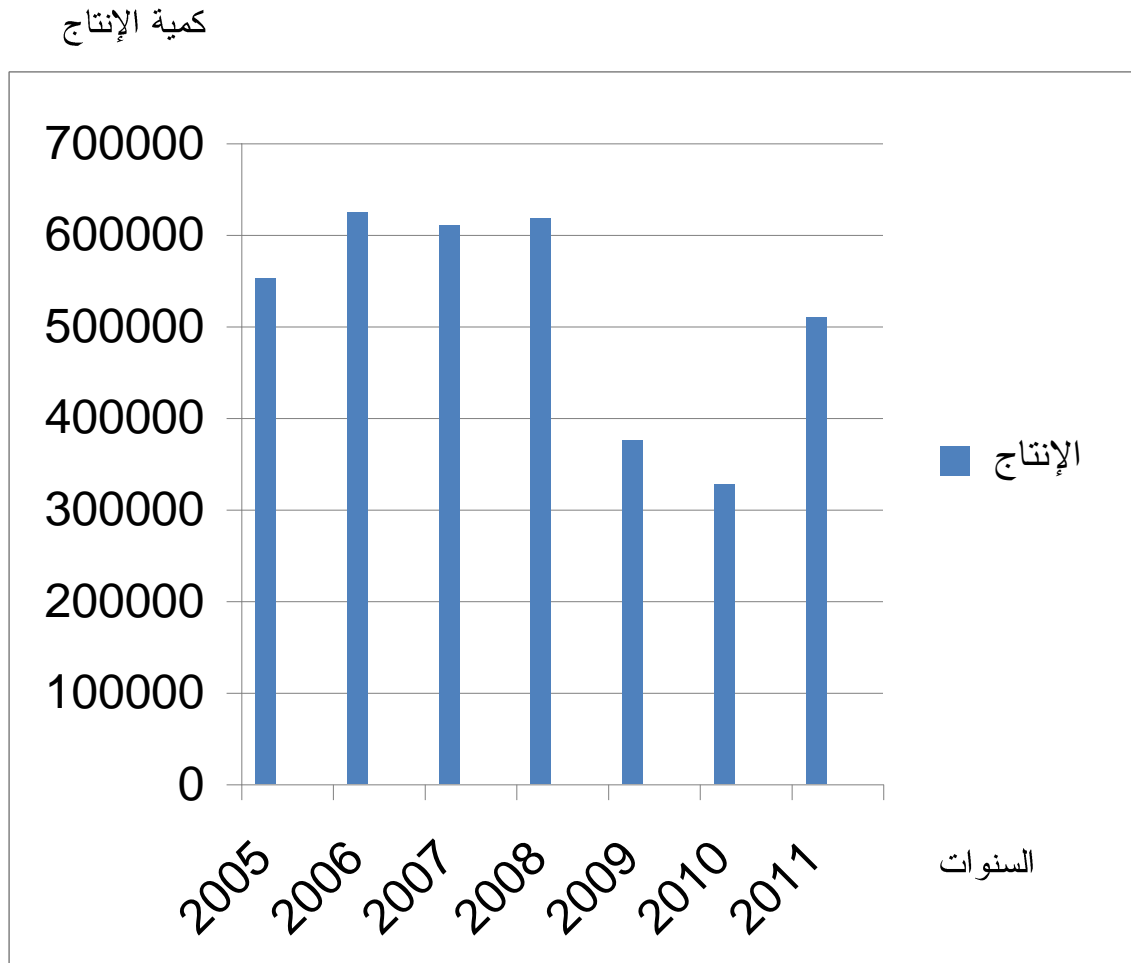
الجدول رقم 04 : تطور الإنتاج وحدة الدقيق و الفرينة خلال الفترة (2005 - 2011)

الوحدة : القنطار

السنوات	2005	2006	2007	2008	2009	2010	2011
الكميات المنتجة	551825.5	624054.77	610208	617708.23	374894.5	327132.94	509416.55

المصدر : مصلحة الإنتاج

الشكل رقم 11 : تطور إنتاج وحدة الدقيق و الفرينة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 04

من خلال الشكل أعلاه والذي يوضح لنا تطور كميات الإنتاج على مدار سبع سنوات ، نلاحظ أن هناك زيادة و ثبات في الإنتاج للسنوات الأربعة الأولى ، و لكن الشيء الذي يجذب الإنتباه هو الإنخفاض الكبير و المستمر لإنتاج الوحدة في سنتي 2009 و 2010 ، و الذي يرجع إلى إنخفاض الطاقة الإنتاجية للوحدة إلى 50% بسبب إنخفاض تمويل الوحدة بالقمح بنوعيه من طرف الديوان الوطني للحبوب بالإضافة إلى إنخفاض الطلب على منتجات الوحدة بسبب ظهور مؤسسات منافسة في السوق ، ليعود الإنتاج إلى الإرتفاع في سنة 2011 .

2- الجانب التسويقي :

تقوم مديرية التجارة بكامل المهام المرتبطة بالجانب التسويقي للوحدة ، حيث تسعى إلى تحقيق المزيج التسويقي المناسب الذي يسمح بتحسين أدائها وزيادة حصتها في السوق ، و يمكن حصر السياسات التسويقية للوحدة فيما يلي :

2-1- سياسة المنتج

تنتج الوحدة منتوجين أساسيين و هما الدقيق و الفرينة ، إضافة إلى منتوج ثانوي و هو النخالة، وكل نوع من هذه المنتجات يضم عدة أنواع أخرى ، و لتحقيق النوعية في منتجاتها قامت الوحدة بإنشاء مخبر خاصا يساعد على المحافظة على مستوى الجودة المرغوبة ، حيث كلما كانت مستوى الجودة عال كلما زاد الإقبال على المنتجات . كما تستخدم الوحدة تجهيزات حديثة مواكبة للتطور التكنولوجي في مجالها ، حيث تعتمد على نظام آلي عبر كافة مراحل الإنتاج .

2-2- سياسة التسعير

يعتبر السعر من أهم عناصر المزيج التسويقي للوحدة، حيث يشكل جزءا كبيرا من اهتمام العملاء سواء كانوا مستهلكين أو وسطاء، ويتم تحديد سعر منتجات الوحدة عن طريق حصر كل التكاليف التي دخلت في الإنتاج، ثم يضاف إليها هامش ربح معين يحدد على أساس التكلفة الإجمالية، وعموما فإن أسعار الوحدة و منافسيها تعتبر متقاربة ، و عملية تحديد السعر لها تأثير مباشر على حجم الكميات المباعة ، بمعنى أن هناك علاقة عكسية بين السعر و حجم مبيعات .

2-3- سياسة الترويج :

على الرغم من أهمية الترويج ودوره البارز في التعريف بمنتجات الوحدة وتنشيط مبيعاتها، إلا أن الوحدة لم تولي هذا الجانب اهتماما كبيرا، وذلك لأنها لم تعاني من مشاكل في تصريف منتجاتها، وحصتها السوقية في السوق المحلي معتبرة.

وتقتصر وظيفة الترويج في الوحدة على توزيع بعض المطويات التي تعرض من خلالها مختلف منتجاتها على المتعاملين معها سواء من الوحدة أو من نقاط البيع التابعة لها، إضافة إلى بعض الهدايا الموزعة خلال كل رأس سنة. كذلك تمارس الوحدة الإشهار من خلال العلامة التجارية لها على جميع وسائل النقل التابعة لها، إضافة إلى ذلك تحرص على المشاركة في المعارض، حيث شاركت في معارض وطنية في كل من باتنة، قسنطينة، سطيف .

2-4- سياسة التوزيع:

مع اشتداد المنافسة في السوق المحلي و الوطني أصبح من الضروري تبني سياسة توزيعية فعالة تضمن الاستمرارية و المحافظة على مكانة الوحدة في السوق ، و تتبع الوحدة طريقتين لتوزيع منتجاتها هما :

2-4-1- طرق التوزيع المباشرة :

حسب هذه الطريقة يكون هناك علاقة مباشرة تربط الوحدة بالعملاء بدون وسطاء ، و تتعامل الوحدة بهذه

الطريقة مع المؤسسات التابعة للدولة وتجار الجملة والمستهلكين الصناعيين، والمستهلكين النهائيين الذين يشترون منتجاتها من نقاط البيع التابعة للوحدة.

2-4-2- طريقة التوزيع غير المباشر

وفق هذه الطريقة يتم الاستعانة بالوسطاء لتصريف منتجات الوحدة، وهم تجار الجملة وتجار التجزئة . تعمل الوحدة جاهدة لتقريب منتجاتها إلى عملائها في مختلف المناطق القريبة منها والبعيدة، حيث تتكفل بتلبية طلبات منطقة بسكرة وما جاورها من خلال البيع في المصنع لتجار الجملة إضافة إلى نقاط البيع التابعة لها و الموزعة في عدة تجمعات سكانية، حيث توزع هذه الأخيرة إلى تجار التجزئة و المستهلكين النهائيين. أما بالنسبة لعملية التوزيع في المناطق الأخرى فإن الوحدة تعتمد على التجار التابعين لتلك المناطق حيث تبيع لهم كميات كبيرة من منتجاتها، وأهم هذه المناطق هي الوادي وتقرت ورقلة إضافة إلى مناطق تواجد الثكنات العسكرية للجيش كتمراست، والأغواط ، ورقلة .

و حرصا منها كذلك لتقريب منتجاتها إلى زبائنها قامت بإفتتاح مجموعة من نقاط البيع في عدة مناطق وتجمعات سكانية داخل محيط ولاية بسكرة والمقدرة بخمسة نقاط موزعة أربعة بمدينة بسكرة إضافة إلى واحدة بطولقة ، وتحق نقاط البيع مجتمعة حوالي 15 % من رقم أعمال الوحدة.

و سنوضح إنعكاس السياسات التسويقية السابقة على تطور مبيعات الوحدة خلال الخمس السنوات الأخيرة من خلال الجدول و المنحنى البياني التاليين :

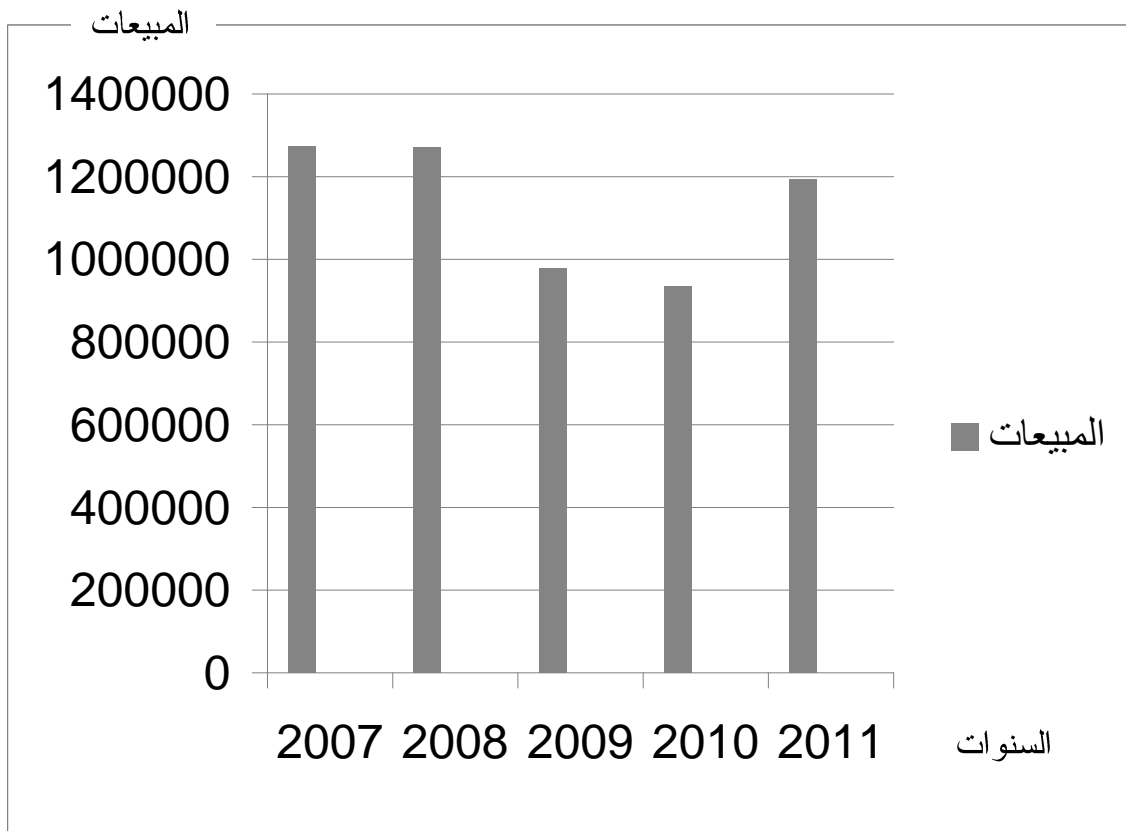
الجدول رقم 05 : تطور مبيعات وحدة الدقيق و الفرينة خلال الفترة (2007-2011)

الوحدة : 1000 دج

السنوات	2007	2008	2009	2010	2011
قيمة المبيعات	1272996.52	1270743.776	977409.651	935157.433	1194882.665

المصدر : جدول حساب النتائج للوحدة للسنوات من 2007 إلى 2010 .

الشكل رقم : تطور مبيعات وحدة الدقيق و الفريينة خلال الفترة (2007-2011)



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 05

بعد عرض معطيات الجدول أعلاه على شكل أعمدة بيانية ، يبدو لنا جليا الإنخفاض المستمر في مبيعات الوحدة من سنة لأخرى ، و هذا راجع إلى إنخفاض الطاقة الإنتاجية للمؤسسة و بالتالي إنخفاض الكميات المنتجة ، بالإضافة إلى إنخفاض الطلب على منتجات الوحدة بسبب ظهور منتجات جديدة منافسة في السوق و كذلك عدم تحسين و تطوير السياسة التسويقية للوحدة .

المبحث الثاني : بنية نظام المعلومات المحاسبي بوحدة إنتاج الدقيق و الفريضة :

يعتبر نظام المعلومات المحاسبي كجزء هام من نظام المعلومات الكلي للمؤسسة ، يقوم بحصر و تجميع البيانات المالية من مصادر داخل و خارج المؤسسة ، ثم يقوم بتشغيل هذه البيانات و تحويلها إلى معلومات مفيدة لمستخدميها في إتخاذ قراراتهم ، و سنقوم في هذا المبحث بتشخيص نظام المعلومات المحاسبي بوحدة إنتاج الدقيق و الفريضة من خلال التطرق للعناصر الآتية :

- مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة
- تشغيل نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة
- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة و تقيمه

المطلب الأول: مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة

تتمثل مدخلات نظام المعلومات المحاسبي في مختلف البيانات التي تنشأ نتيجة مختلف العمليات الداخلية و الخارجية التي تقوم بها المؤسسة ، فالعمليات الداخلية تتم بين أقسام و مصالح المؤسسة ، أما الخارجية فتنشأ عن عملية التبادل التي تتم بين المؤسسة و محيطها الخارجي (الموردون ، الزبائن ، البنوك ، الجهات الحكومية) .

ولذلك يمكن تميز المدخلات الأساسية لنظام المعلومات المحاسبية بحسب تكرارها و مصادرها إلى أربعة مصادر من داخل و خارج المؤسسة كما يلي :

1- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية و الناتجة عن العمليات الخارجية ، و التي تتم بين المؤسسة و المؤسسات و الأفراد و الهيئات الأخرى ، و التي غالبا ما تتعلق بعمليات البيع و الشراء و المدفوعات و المقبوضات النقدية.

2- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية من مصادر خارجية، كإصدار الجهات الرسمية الحكومية لتشريعات جبائية جديدة أو حدوث تغيرات في الأسعار .

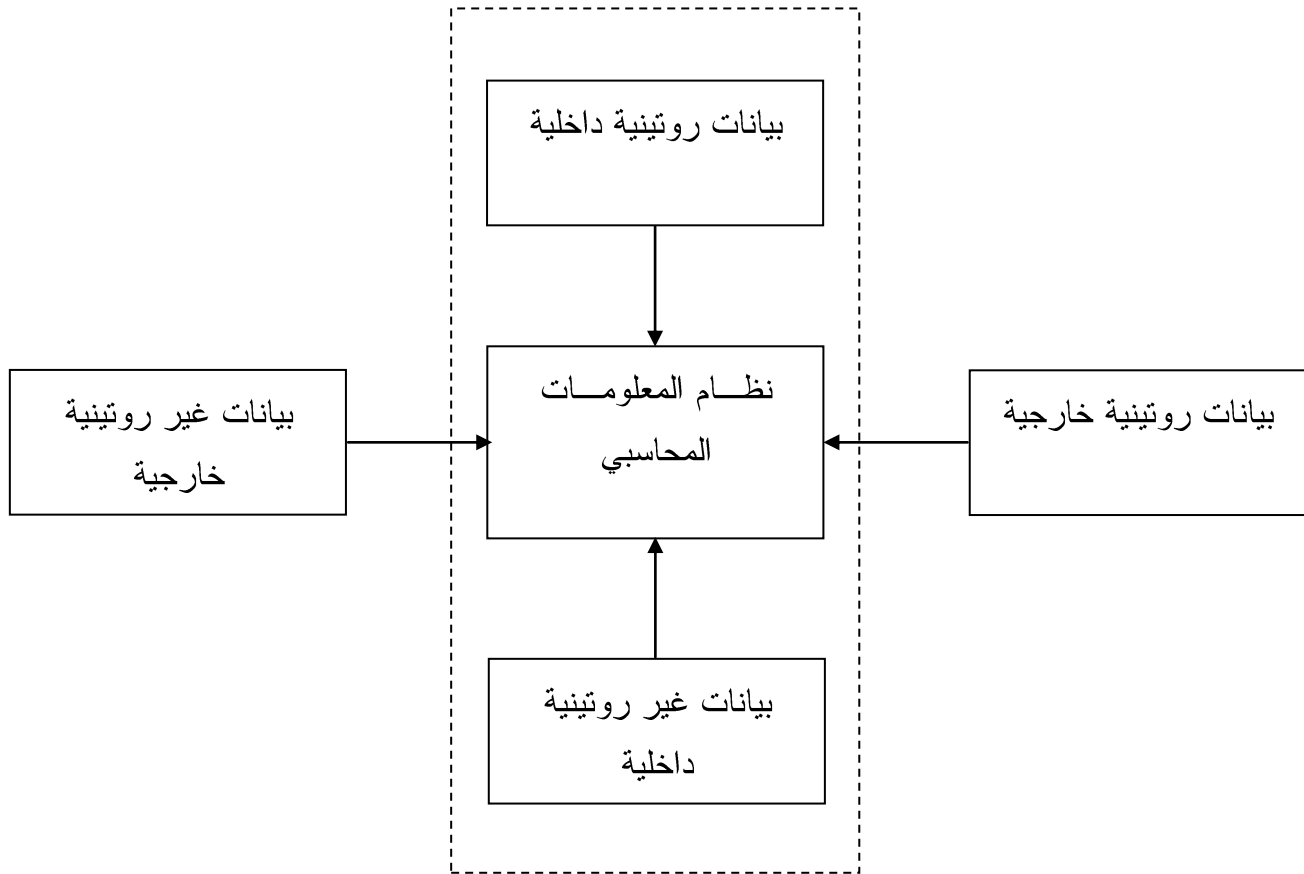
3- البيانات العادية التي تتجمع بصورة روتينية و الناتجة عن العمليات الداخلية التي تتم بين مختلف مصالح و أقسام المؤسسة مثل حركة المخزون ، الأجر و المرتبات ، بيانات تكاليف المواد الأولية في المراحل الإنتاجية المختلفة.

4- البيانات الخاصة التي تتجمع بصورة غير روتينية و الناتجة من القرارات الإدارية الداخلية مثل وضع سياسات جديدة أو تغيير المعايير المستخدمة أو وضع أهداف جديدة مطلوب تحقيقها.

غالبا ما تكون بيانات مدخلات النظام المحاسبي في شكل بيانات مالية معبر عنها في صورة نقدية، كما يمكن أن يكون معبرا عنها بوحدات قياس كمية مثلا: وحدات، ساعات، أوزان... الخ

ويمكن التعبير عن هذه المدخلات من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 13 : مدخلات نظام المعلومات المحاسبي بوحدة الدقيق و الفريئة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات من مديرية المحاسبة و المالية

يتم إدخال مختلف البيانات الواردة في الشكل أعلاه إلى نظام المعلومات المحاسبي بالإعتماد على عدة مستندات ، بمعنى أن المستندات تعتبر وسيلة إدخال هذه البيانات إلى نظام المعلومات المحاسبية . و تلعب المستندات دورا حيويا وهاما، فبالإضافة إلى كونها وسيلة إدخال للبيانات فهي تعتبر أيضا وسيلة للإثبات و للتأكد من صحة ودقة البيانات المجمعة، لذلك تعتبر المستندات وسيلة من وسائل الرقابة الداخلية و الضبط الداخلي التلقائي بالنسبة للمؤسسة ، فوجود المستندات يفيد في :

- 1- معرفة تدفق البيانات داخل النظام من حيث مصدر هذه البيانات و المقر الأخير لها .
- 2- التصريح بحدوث العملية المادية ، فمثلا وجود أمر البيع يعني التصريح بشحن البضاعة إلى الزبون.
- 3- تشير إلى التدفقات المادية و النقدية التي تتم داخل و خارج المؤسسة .
- 4- تستخدم كمدخلات لإعداد مستندات أخرى، فمثلا أمر البيع يعتبر مدخلا لإعداد فاتورة البيع .

و من أهم الخصائص التي يجب أن تتوفر في المستند :

- 1- أن يصدر المستند عن الجهة المخولة بذلك سواء كانت جهة داخلية أو خارجية، وأن يتضمن التوقعات والأختام اللازمة لذلك، وأن يكون مستندا أصليا .
- 2- أن يأخذ المستند شكلا نظاميا يتماشى مع العرف ويحقق الغاية من وجوده .
- 3- أن يكون واضح ومحدد من حيث المحتويات، بحيث يسهل قراءته و فهمه .
- 4- أن يكون موثقا وتظهر عليه بوضوح خانات التوقيع للأشخاص المسؤولين .

و يمكن تصنيف المستندات التي تستعملها المؤسسة إلى :

1- المستندات الداخلية : هي المستندات التي تصدرها مختلف أقسام و مصالح المؤسسة، حيث يمكن إستخدامها لأغراض داخلية ، كما يمكن أن تستخدم من طرف جهات خارجية مثل دفتر الأجور، وصل إستلام المواد و اللوازم ، وصولات إستعمال المواد هذه الأنواع الأخيرة تستعمل داخل المؤسسة، كما يمكن ذكر فواتير البيع ووصولات الطلب ووصولات التسليم التي تستعمل خارج المؤسسة .

2- المستندات الخارجية: هي المستندات التي تصدر من الأطراف الخارجية التي تتعامل معها المؤسسة حيث يقوم هؤلاء بإعدادها وتسليم نسخ منها للمؤسسة، و تختلف هذه المستندات حسب طبيعة العملية فتأخذ في ذلك عدة أشكال مثل إشعارات البنك ، فواتير الشراء.

و من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة و التي ينتج عنها أهم المستندات ما يلي :

1- عملية الشراء :

تعتبر عملية الشراء من أهم العمليات التي تقوم بها المؤسسة من أجل توفير كل المستلزمات التي تحتاجها في تموين مختلف حاجياتها ، و تنحصر عملية الشراء بالمؤسسة أساسا في شراء المواد الأولية و اللوازم و شراء الإستثمارات .

1-1- شراء المواد و اللوازم : تتمثل المواد اللوازم التي تقوم المؤسسة بشرائها في القمح بنوعيه الصلب و اللين الأكياس ، الخيوط ، الماء و مستلزمات إنتاجية أخرى . حيث تقوم المصلحة التجارية بإعداد وصل الطلب و يسلم للمورد بناء على حاجة المؤسسة و بالتنسيق مع مصلحة الإنتاج و التخزين و مصلحة المحاسبة و المالية ، حيث يحتوي هذا الوصل على تفاصيل المواد و اللوازم المراد شرائها من حيث الموصفات التقنية و الكميات ... إلخ .

وبعد وصول المواد الأولية و اللوازم ، يعد لها وصل الإستلام على مستوى غرفة التحكم و المراقبة الموجودة عند مدخل المؤسسة ، و الذي يمثل وثيقة تثبت إستلام المواد يحتوي على بيانات مختلفة تتمثل في الكمية المستلمة، نوع المواد ، تاريخ الإستلام، وتكون ممضاة ومرفقة حيث تسلم نسخة منه إلى كل من مصلحة المحاسبة و المصلحة التجارية .

وبعد معاينة المواد المشتراة و مطابقتها مع كمية و نوعية و مواصفات المواد المطلوبة يتم إدخالها إلى المخازن بوصول دخول تحرير من طرف مصلحة التخزين ويتم إرسال نسخة منه إلى مصلحة المحاسبة و المصلحة التجارية من أجل مطابقة مع ما هو موجود في فاتورة الشراء و من ثم يتم تسوية وضعية المورد من خلال إرسال أمر بتحرير شيك للمورد مرفقا بالفاتورة .

1-2- شراء الإستثمارات : و هو من إختصاص الإدارة العليا أما إجراءات الدفع و الإستقبال فهي نفسها .
2- عملية الإنتاج :

تمكن هذه العملية من تحويل المواد و اللوزم السابقة إلى منتجات نهائية جاهزة للبيع و المتمثلة أساسا في منتوج الدقيق و الفرينة ، والتي يتم الحصول عليهم بالمرور بعدة مراحل و بالتالي إستخدام عدة مستندات يمكن توضيحها فيما يلي :

- أمر الإنتاج و الذي يعد من طرف المصلحة التجارية و يسلم إلى مصلحة الإنتاج في حالة عدم وجود الكميات المطلوبة من المنتجات في المخازن ، أو يعد من طرف مصلحة التخزين في حالة وصول المخزون إلى حده الأدنى .

- طلب المواد و اللوازم و الذي يعد من طرف مصلحة الإنتاج و يسلم إلى مصلحة التخزين و الذي يتضمن كمية و نوعية المواد و اللوازم المطلوبة لتحويلها إلى منتجات نهائية حسب أوامر الإنتاج .

- وصل خروج المواد واللوازم و الذي يعد من طرف مصلحة التخزين عند تسليم المواد المطلوبة إلى ورشات الإنتاج و تسلم نسخة منه إلى كل مصلحة المحاسبة و المصلحة التجارية .

- وصل دخول المنتجات التامة إلى المخازن و الذي يعد من طرف مصلحة التخزين و تسلم نسخة منه إلى كل من مصلحة المحاسبة و المصلحة التجارية .

3- عملية البيع :

تتخصر هذه العملية في بيع المنتجات النهائية المتمثلة أساسا في الدقيق و الفرينة بالإضافة إلى منتوج ثانوي المتمثل في النخالة .

بعد أن تستلم المصلحة التجارية طلبية الشراء المرسلة من طرف الزبون التي تحتوي على تفاصيل المنتجات من حيث المواصفات و الكمية ... إلخ ، تقوم بإعداد أمر البيع الذي يتضمن معلومات عن الزبون و نوعية و كمية المنتجات المطلوبة ، و الأسعار المتفق عليها ، تاريخ الشحن ، و يسلم للزبون الذي يقوم بتسديد قيمة المبيعات و يتحصل على وصل تسديد من طرف أمين الصندوق ، ليتجه إلى مصلحة التخزين التي تقوم بتحضير هذه الطلبية و شحنها و تحرير وصل التسليم الذي يرسل مع الفاتورة التي تعدها المصلحة التجارية إلى الزبون ، و التي تحتوي على معلومات متعلقة بالمؤسسة و الزبون و المنتجات المباعة و المبالغ و كيفية الدفع، رقم وصل التسليم ... إلخ ، والتي تسلم نسخة منها و نسخة من وصل خروج المنتجات من المخازن إلى مصلحة المحاسبة المالية .

4- العمليات المتعلقة بالاجور:

تقوم مصلحة الاجور بإعداد كشوف الاجور المتعلقة بعمالها و إرسال نسخة منها إلى مصلحة المحاسبة المالية . مع العلم أن عملية حساب أجور العمال تعد بصورة آلية بالإعتماد على برنامج Pcpaie .

5- عمليات أخرى : و المتمثلة في مختلف الخدمات التي تستفيد منها المؤسسة مثل الصيانة ، وإشترابات التأمين... إلخ .

بالإضافة إلى المستندات السابقة تقوم مختلف مصالح المؤسسة بإعداد دفاتر و سجلات تلخص فيها نشاطها خلال فترة زمنية معينة ، تعتبر أيضا من مدخلات نظام المعلومات المحاسبي من أهمها :

1- دفاتر معدة من قبل مصلحة التخزين : و تتمثل في

- سجل حركة المواد الذي يوضح الكمية المواد الداخلة و الخارجة من المخزن .

- سجل حركة المنتجات الذي يتضمن الكميات الداخلة و الخارجة من كل نوع من المنتجات و تاريخ دخولها أو خروجها و رقم الوثيقة .

2- دفاتر معدة من طرف مصلحة محاسبة المواد : و تتمثل في

- سجل إستهلاك القمح الذي يعد شهريا و يحدد الكميات المستهلكة من القمح بنوعيه .

- سجل إستهلاك الماء الذي يعد شهريا و يحدد كميات المياه المستهلكة لمعالجة القمح .

- سجل إستهلاك الخيط ، سجل إستهلاك الأكياس ، سجل إستهلاك البطاقات .

3- الدفاتر المعدة من قبل المصلحة التجارية : و تتمثل في

- سجل المشتريات و يعد شهريا يبين مشتريات المؤسسة بالكمية و القيمة و أرقام الفواتير و تاريخها .

- سجل المبيعات و يعد شهريا يبين مبيعات المؤسسة بالكمية و القيمة و أرقام الفواتير و تاريخها .

4- الدفاتر المعدة من قبل مصلحة الإنتاج و المتمثل في دفتر الإنتاج الشهري الذي يبين كميات الإنتاج حسب كل نوع من المنتجات .

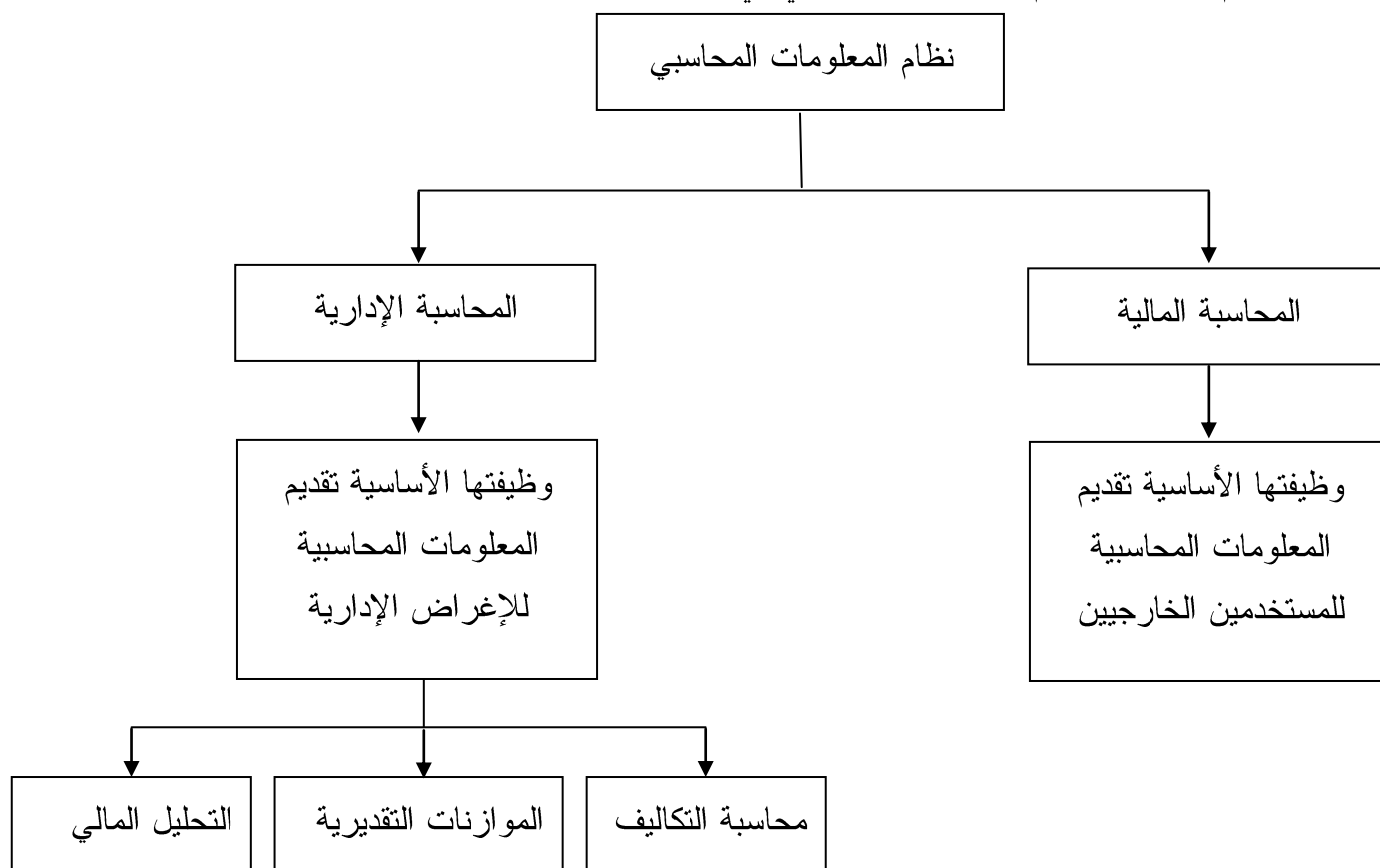
المطلب الثاني: تشغيل نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة

إن الهدف الأساسي من عملية تشغيل البيانات في المؤسسة هو إنتاج المعلومات المحاسبية الضرورية لمختلف المستخدمين الداخليين والخارجيين ، ونظرا للاختلاف في نوعية وتوقيت المعلومات التي يحتاجها هؤلاء المستخدمون نجد أن نظام المعلومات المحاسبية على مستوى المؤسسة يتكون من نظامين فرعيين هما: المحاسبة المالية ، والمحاسبة الإدارية .

حيث أن مخرجات المحاسبة المالية موجهة أساسا للأطراف الخارجية المهتمة بنشاط المؤسسة، أما مخرجات المحاسبة الإدارية فموجهة أساسا لخدمة أغراض الإدارة من تخطيط ورقابة واتخاذ القرارات.

و يمكن تصوير بنية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 14 : بنية نظام المعلومات المحاسبي في المؤسسة



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات من مديرية المحاسبة و المالية

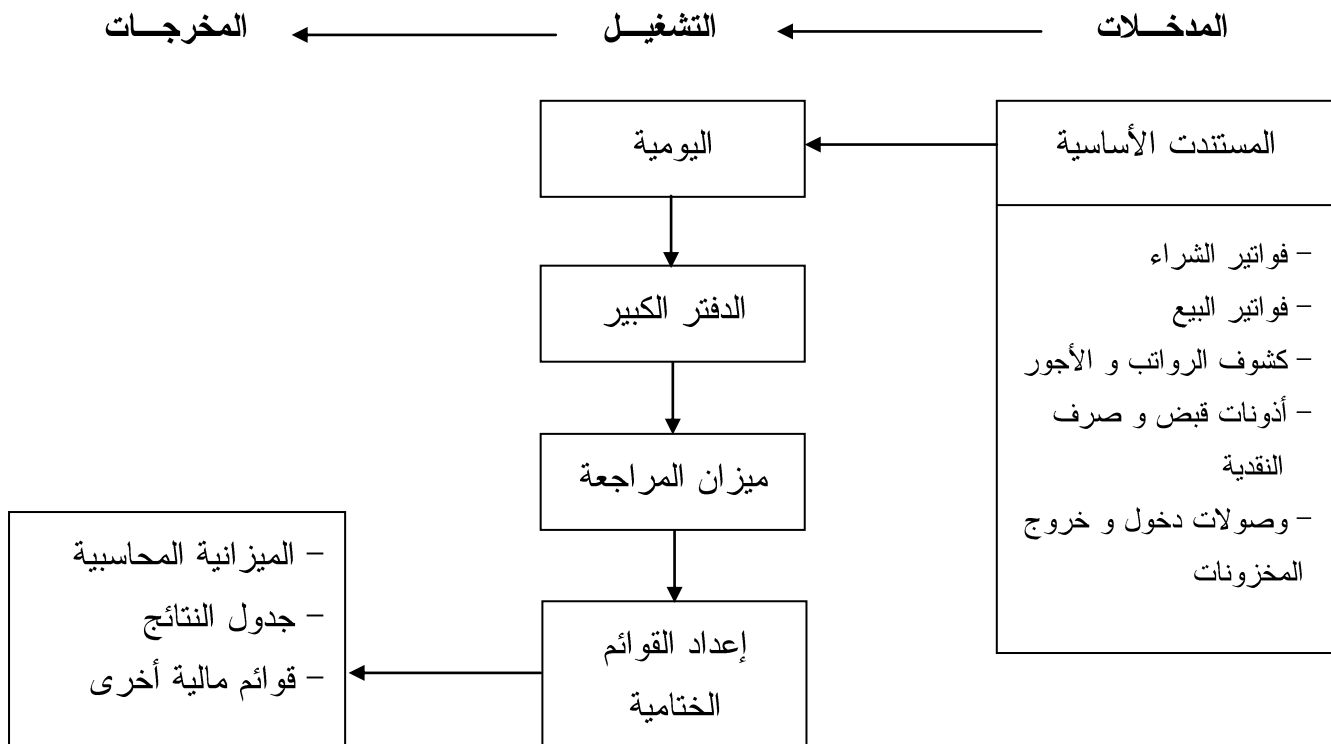
1- المحاسبة المالية في المؤسسة:

تمثل الوظيفة الأساسية للمحاسبة المالية على مستوى المؤسسة في تقديم معلومات محاسبية تعكس لنا مركزها المالي و نتائج نشاطها ، و بالتالي فهي تساعد إدارة المؤسسة في إتخاذ القرارات المناسبة ، وكذا الهيئات الرسمية والجهات الحكومية خارج المؤسسة ، وتتمثل المخرجات الأساسية للمحاسبة المالية في

القوائم المالية والمتمثلة أساسا في الميزانية وجدول النتائج حيث يتم إعدادها وفقا للمبادئ المحاسبية المتعارف عليها .

و يمكن تصوير عملية تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة المالية و آلية معالجتها في المؤسسة من خلال الشكل التالي :

الشكل رقم 15 : تدفق البيانات عبر نظام المحاسبة المالية



المصدر : من إعداد الطالب بناء على معلومات من مديرية المحاسبة و المالية

من خلال الشكل أعلاه نجد أن عملية تشغيل البيانات في نظام المعلومات المحاسبي تمر بمراحل بدأ بعملية تسجيل و إثبات الأحداث الإقتصادية و المعاملات المالية في الدفاتر المحاسبية بالإعتماد على المستندات المحاسبية التي تشكل المصدر الأساسي للبيانات كمدخلات لتكتملها عملية التبويب والتلخيص في الدفاتر المحاسبية كعملية تشغيل أو معالجة لتلك البيانات من أجل الحصول على مخرجات النظام (القوائم المالية) إذ لا يمكن إعداد القوائم والتقارير المالية دون المرور على هذه الدفاتر، وبذلك تعتبر الدفاتر المحاسبية حلقة وصل بين المستندات والقوائم المالية .

للإشارة فقط فإن عملية تشغيل البيانات على مستوى المؤسسة تعتمد على التشغيل الآلي ، بحيث تستخدم المؤسسة برنامج (Pccompta) الذي يقوم بدوره التشغيل كاملة حيث يقوم بعمليات التسجيل والترحيل والتسويات وإعداد ميزان المراجعة والقوائم المالية .

2-المحاسبة الإدارية في المؤسسة:

تهتم المحاسبة الإدارية أساسا بتوفير وإمداد الإدارة بالمعلومات الضرورية والمفيدة في اتخاذ القرارات الخاصة بالتخطيط والرقابة على عمليات المؤسسة بما يحقق الأهداف المسطرة. ومن أهم النظم الفرعية المكونة لنظام المحاسبة الإدارية على مستوى المؤسسة نجد:

2-1- محاسبة التكاليف :

تسعى المؤسسة من تطبيق محاسبة التكاليف إلى تحقيق الأهداف الآتية :

- حساب تكاليف مختلف منتجات المؤسسة و تقييم أداء الوظائف المختلفة للمؤسسة.
- تعتبر قاعدة لمراقبة و تقييم بعض عناصر الميزانية (المخزونات) لإعداد القوائم المالية .
- المساعدة على تحديد سعر بيع المنتجات و رسم السياسات التسعيرية المستقبلية .
- تحديد نتائج كل منتج و مدى مساهمته في أرباح المؤسسة .
- المساعد على إعداد الموازنات التخطيطية و ذلك من خلال تحليل سلوك التكاليف تاريخيا مع وضع توقعات لما سيكون في المستقبل.
- الرقابة على التكاليف و العمل على تخفيضها .
- إختبار كفاءة مختلف الأقسام و العمليات التي تقوم بها المؤسسة
- الكشف عن الضياع و التبذير و الإختلاس .

يتضح أن محاسبة التكاليف في المؤسسة توفر بيانات و معلومات تفصيلية عن تكاليف مختلف المنتجات ، و التي تشكل مصدرا مهما للمعلومات لعمليات التخطيط و الرقابة و إتخاذ القرارات .

2-2-الموازنات التقديرية :

تعتمد إدارة المؤسسة على إستخدام هذه التقنية والتي تعبر عن رؤيا و تصور مادي لما يتوقع أن تكون عليه المؤسسة في المستقبل ، و بالتالي تعتبر وسيلة إدارية هامة لأغراض التخطيط وتقييم الأداء ، و ذلك من خلال وضع خطة مفصلة عن أنشطة معينة في المؤسسة ، تغطي فترة زمنية مستقبلية محددة ليتم مقارنتها بالقيم الحقيقية و تحديد الإنحرافات و تقييم الاداء و إتخاذ الإجراءات المناسبة .

و يتم على مستوى المؤسسة وضع موازنات تقديرية قصيرة الأجل خاصة بالمبيعات، الإنتاج ، و المشتريات و مصاريف المستخدمين ، و يعد هذا النوع من الموازنات على مستوى مديرية المحاسبة و المالية . وكذلك يتم وضع موازنات تقديرية طويلة الأجل تعبر عن التقديرات المستقبلية لإيرادات أو تكاليف مشروع إستثماري معين ، و يعد هذه الموازنات على مستوى الإدارة العليا .

2-3- التحليل المالي :

تستخدم المؤسسة التحليل المالي على مستوى مديرية المحاسبة و المالية ، و ذلك بدراسة القوائم المالية كل سنة و كل ثلاثة أشهر بإستخدام أساليب التحليل المناسبة ، بهدف الوقوف على الوضعية المالية للمؤسسة

و بيان الإرتباطات التي تربط بين عناصر القوائم المالية ، و المتغيرات التي تطرأ عنها خلال فترة واحدة أو عدة فترات ، و أثر هذا التغير على الهيكل المالي للمؤسسة .

و بالتالي فإن التحليل المالي يمكن المؤسسة من تفسير البيانات المحاسبية و استخدامها في تقييم أعمالها الماضية، وتحديد المشكلات ووسائل علاجها، وكذلك المساهمة في وضع الخطط المستقبلية. كما يفيد التحليل المالي في تقييم الكفاءة الاقتصادية والإدارية للمؤسسة ، وإقتراح وسائل تمويل النشاط التشغيلي والاستثماري لها .

المطلب الثالث : مخرجات نظام المعلومات المحاسبي بالوحدة و تقييمه :

سنتطرق في هذا المطلب إلى أهم مخرجات نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة و أهم الإيجابيات و السلبيات التي إستطعنا ملاحظتها من خلال تشخيصنا لهذا النظام .

1- مخرجات نظام المعلومات المحاسبي

من الأهداف الرئيسية لنظام المعلومات المحاسبي إنتاج المعلومات وتقديمها إلى المستخدمين داخل الوحدة وخارجها وذلك لمساعدتهم في أداء مهامهم واتخاذ مختلف القرارات، و من أهم مخرجات النظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة ما يلي :

1-1- القوائم المالية:

وتعتبر أهم التقارير التي ينتجها نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة ، و لقد بدأت المؤسسة في إعداد القوائم المالية وفقا للنظام المالي و المحاسبي الجديد بديية من 2010/01/01 ، و يتم إعدادها في نهاية كل سنة مالية ، كما يتم إعدادها أيضا كل ثلاثة أشهر بغية الوقوف على وضعيتها المالية عبر فترات متقاربة و تتمثل القوائم المالية التي تعد من طرف المؤسسة في الميزانية ، جدول النتائج ، جدول التدفقات النقدية .

1-2- التقارير الإدارية

بالإضافة إلى القوائم المالية تقوم المؤسسة بإعداد تقارير إدارية موجهة للأطراف داخلية وخارجية من أهمها:

1-2-1- تقارير النشاط :

تقوم المؤسسة بإعداد تقرير عن النشاط بصفة شهرية حيث تتضمن:

- المبيعات الشهرية للمنتجات بالجملة أو لنقاط البيع.
- حركة المخزون من حيث المدخلات والاستهلاكات ومخزون آخر مدة.
- التنازل عن الدقيق لوحدة الكسكس.
- كمية الإنتاج والمبيعات.
- كمية المنتجات المحولة لنقاط البيع.
- تطور المبيعات من حيث الكميات والقيمة.
- رصيد العملاء.

1-2-2-2- تقرير التسيير :

و الذي يعد كل سنة من طرف المراجع الداخلي للمؤسسة ، و الذي يتم من خلاله تقييم أداء المؤسسة على مستوى كل الوحدات من خلال متابعة تطور مختلف عناصر الأصول و الخصوم و تحليل جدول النتائج بإتباع أسلوب المقارنة مع السنوات السابقة .

1-2-2-3- الإقرارات الضريبية:

باعتبار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب تخضع للنظام الحقيقي فهي ملزمة بتقديم تصريحات ضريبية سنوية وأخرى شهرية:

- التصريحات السنوية تتمثل في الميزانية الجبائية وجدول النتائج الذي يوضح النتيجة الخاضعة للضريبة مع العلم أن المؤسسة معفاة من الضريبة على أرباح الشركات.

- التصريحات الشهرية تتمثل في التصريح الشهري لرقم الأعمال G50 والذي يتضمن الرسم على القيمة المضافة والضريبة على الأجور (IRG)..

1-2-2-4- تقرير محافظ الحسابات :

و يتم إعداده من طرف محافظ حسابات من خارج المؤسسة يحتوي على ملاحظات أو تحفظات خاصة بالحسابات و القوائم المالية التي تم مراجعتها .

1-2-2-5- تقرير مجلس الإدارة :

و يحتوي على معلومات مفيدة تتناول بيانات مالية و إحصائية و بعض الخطط المستقبلية .

2- تقييم نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة :

من خلال تشخيص نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة وإظهار مكوناته وكيفية تشغيله، انطلاقاً من عملية جمع البيانات ومعالجتها ثم الحصول على المعلومات ، يمكن القول أن نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة تميزه نقاط قوة من أهمها :

- يتكون نظام المعلومات المحاسبية من عناصر مادية سهلت من عملية جمع ومعالجة البيانات، ومن أهم العناصر المادية توفر المؤسسة على أجهزة إعلام آلي متطورة على مستوى جميع المصالح ، مما جعل عملية معالجة وتشغيل البيانات تتم بطريقة آلية وباستخدام برامج متطورة.

- توفر طاقات بشرية ذات كفاءة معتبرة في مجال المحاسبة ، و قيام المؤسسة بدورات تكوينية سمحت بزيادة كفاءة موظفيها ، و كانت آخر دورة تكوينية للمحاسبين للمؤسسة في أفريل 2008 عن النظام المالي و المحاسبي الجديد تحت إشراف خبير أجنبي . .

- تتوفر المؤسسة على مجموعة مستندات داخلية و خارجية تعتبر مدخلات للنظام المحاسبي يتم إعدادها أو إستقبالها من مختلف مصالح المؤسسة سمحت بتحقيق رقابة تلقائية سهلت كثيراً إكتشاف الأخطاء و الإختلالات التي يمكن أن تحدث و تصحيحها .

- إستخدام المؤسسة للنظام المالي و المحاسبي الجديد إبتداءا من 2010/01/01 مكنها من الحصول قوائم مالية أكثر ملائمة لحاجيات مستخدميها .
- مراجعة الحسابات و القوائم المالية للمؤسسة من طرف محافظ الحسابات يزيد من مصداقية المعلومات المحاسبية التي تحتويها .
- إنتاج تقارير شهرية و سنوية تعكس معظم أنشطة المؤسسة لتلك الفترة و أهم النتائج المحققة ، سمح للمؤسسة بالوقوف على مدى تطور نشاطها و تقييم و مراقبة أدائها.
- أما فيما يخص نقاط ضعف نظام المعلومات المحاسبية للمؤسسة فنتمثل في :
- بما أن المؤسسة إنتاجية كان من المفروض إنشاء مصلحة خاصة بحاسبة التكاليف تمكن من الحصول على معلومات دقيقة عن تكلفة مختلف المنتجات.
- رغم توفر المؤسسة على مستندات و سجلات و تقارير محاسبية إلا أنها غير مستغلة إستغلال كافي من قبل إدارة المؤسسة .

المبحث الثالث : دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد القرارات المالية بالمؤسسة

سنحاول من خلال هذا المبحث التطرق إلى إبراز دور مخرجات نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في ترشيد قراراتها المتعلقة بالتمويل والإستثمار ، ولهذا سنتناول في هذا المبحث العناصر الآتية :

- دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد قرار التمويل

- دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد قرار الإستثمار

المطلب الأول : دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد قرار التمويل

سنقوم في هذا المطلب بتشخيص هيكل تمويل المؤسسة ، و بدراسة وضعها المالية بإستخدام مؤشرات التوازن المالي و بعض النسب المالية و التي تسمح بتقييم هيكل تمويل المؤسسة و ذلك بالإعتماد على القوائم المالية التي تعتبر أهم مخرجات النظام المحاسبي .

1- دراسة الهيكل التمويل في المؤسسة :

من أجل التعرف على أهم مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة في تمويل مختلف مشاريعها الإستثمارية يجب التعرف على تركيبة الهيكل المالي للمؤسسة ونسبة كل عنصر من عناصر التمويل في الهيكل المالي.

1-1- تركيبة هيكل تمويل المؤسسة :

بالإعتماد على ميزانيات الفترة (2009-2011) تم إعداد الجدول الآتي و الذي يمكن من خلاله ملاحظة تركيبة هيكل تمويل المؤسسة و تطوره عبر ثلاث سنوات متتالية .

الوحدة : دينار جزائري

جدول رقم 06: تركيبة هيكل تمويل المؤسسة

البيان	2009	%	2010	%	2011	%
رأس المال الصادر	300000000	29.22	300000000	30.45	300000000	35.61
الترحيل من جديد	165962222.7	16.16	126456612.41	12.84	149782021.20	17.78
حسابات إرتباطات بين الوحدات	279368887.49	27.21	292159651.81	29.65	211793566.42	25.14
مجموع رؤوس الأموال الخاصة	745331110.19	72.59	718616264.22	72.94	661575587.62	78.53
ديون طويلة الاجل	96507814.57	9.40	62140883.83	6.30	26821110.23	3.18
ديون قصيرة الأجل	184983898.01	18.01	204530222.11	20.76	154105145.38	18.29
مجموع الديون	281491712.58	27.41	266671105.94	27.06	180926255.61	21.47
المجموع الكلي	1026882882.77	100	985287370.16	100	842501843.23	100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على ميزانيات المؤسسة للفترة (2009 - 2011)

من خلال الجدول أعلاه ، يمكن القول أن الهيكل المالي للمؤسسة يتميز بالتنوع من حيث مصادر ه ، فنجد هناك حسابات رؤوس الأموال الخاصة، والتي تتكون أساسا من رأس المال والذي بلغ 300000000 دج وهو ثابت منذ سنة 2007 ، كذلك يمثل حساب الترحيل من جديد (نتائج رهن التخصيص) مبلغا معتبرا ونسبتها في تزايد مستمر.

يتكون الهيكل المالي أيضا من الديون، والتي تقل قيمتها عن الأموال الخاصة مما يدل على اعتماد المؤسسة على مصادر التمويل الداخلية و خاصة الأرباح المحتجزة في تمويل استثماراتها ومختلف عملياتها الإنتاجية ويظهر لنا من الجدول أيضا إنخفاض المستمر في قيمة الهيكل المالي للمؤسسة مما يدل على عدم نمو وإتساع حجم استثماراتها خلال هذه الفترة .

1-2-1- مصادر التمويل في المؤسسة

تعددت مصادر التمويل التي تعتمد عليها المؤسسة من مصادر داخلية وأخرى خارجية.

1-2-1-1- مصادر التمويل الداخلية :

تتمثل مصادر التمويل الداخلي للمؤسسة في التمويل الذاتي على وجه الخصوص ، أي مدى اعتماد المؤسسة على مواردها الخاصة في تمويل مشاريعها الاستثمارية ، وكذلك يتم التمويل الداخلي عن طريق الرفع في رأس المال

1-1-2-1- قدرة التمويل الذاتي :

يمكن حساب قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 07 : قدرة التمويل الذاتي لسنوات من 2009 إلى 2011 الوحدة : دينار جزائري

2011	2010	2009	البيان
149782021.20	126456612.41	- 39951616.21	النتيجة الصافية
81870975.34	80473916.78	87023899.21	مخصصات الإهلاكات و المؤونات
231652996.54	206930525.19	47072283	قدرة التمويل الذاتي
% 11.94	%339.60		نسبة النمو %

المصدر : من إعداد الطالب بناء على ميزانية و جدول النتائج خلال الفترة (2009-2011)

يظهر من خلال الجدول أعلاه أن قدرة التمويل الذاتي للمؤسسة موجبة خلال ثلاث سنوات ، ويرجع ذلك أساسا إلى تحقيق نتائج إيجابية في هذه السنوات، بإستثناء سنة 2009 التي حققت نتيجة سلبية ، مما أعطى المؤسسة القدرة على تمويل إحتياجاتها من خلال مصادرها الداخلية.

كما يظهر من الجدول الارتفاع في قدرة التمويل الذاتي حيث ارتفعت بنسبة 339.60 % سنة 2010 أي تضاعفت ثلاثة مرات مقارنة بسنة 2009 ، ويعود ذلك للارتفاع الكبير في النتيجة الصافية المحققة، و إستمر في الإرتفاع ليحقق زيادة بنسبة 11.94 % في سنة 2011 بسبب الزيادة في النتيجة الصافية و الإهتلاكات و المؤونات .

وعموما فإن المؤسسة تتمتع بقدرة تمويل ذاتي معتبرة، تمكنها من تمويل جزء من استثماراتها ، وهذا ما يسمح للمؤسسة بالتخفيض في حجم الديون الخارجية التي تتميز بتكلفة عالية .

1-2-1-2- التموليل عن طريق رفع رأس المال :

قامت المؤسسة بزيادة رأس مالها مرة واحدة و ذلك بتاريخ 01 جوان 2007 عندما تم تحويل شكلها القانوني من شركة ذات مسؤولية محدودة إلى شركة مساهمة حيث بلغ رأس مالها بعد الزيادة 3000000000 دج.

و يمكن معرفة أهم التطورات على مستوى رأس المال المؤسسة من خلال الجدول التالي:

جدول رقم 08 : تطور رأس مال المؤسسة
الوحدة : دينار جزائري

السنوات	قبل 4 جوان 2007	2008	2009	2010	2011
تطور رأس المال	135000000	300000000	300000000	300000000	300000000
نسبة التطور %	-	122.22%	-	-	-

المصدر : من إعداد الطالب بناءا معلومات من مديرية الإدارة العامة

من خلال الجدول أعلاه يمكن القول أن رأس المال المؤسسة قد شهد تغيير واحدا معتبرا و ذلك بتاريخ 04 جوان 2007 و التي إنتقل فيها رأس المال من 135 مليون دينار إلى 300 مليون دينار أي بزيادة قدرها 165 مليون دينار ، و ذلك بدخول شركاء جدد (شركة الغرير الإماراتية) ، حيث عرفت هذه الفترة توسعا كبيرا في حجم الاستثمارات .

و بعد هذه الزيادة بقي رأس المال ثابت دون تغيير إلى غاية يومنا هذا .

1-2-2-1- مصادر التموليل الخارجية :

تنقسم مصادر التموليل الخارجي للمؤسسة إلى ديون طويلة الأجل موجهة أساسا لتمويل الاستثمارات وأخرى قصيرة الأجل تتعلق بدورة الاستغلال .

1-2-2-1-1- الديون الطويلة الأجل :

تتمثل الديون طويلة الأجل بشكل خاص في القروض و الديون المالية والتي يمكن توضيحها من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 09 : تطور الديون طويلة الأجل بالمؤسسة
الوحدة : دينار جزائري

البيان	2009	2010	2011
الديون طويلة الأجل	96507814.57	62140883.83	26821110.23
نسبة النمو %	-	(%35.61)	(%56.83)

المصدر : من إعداد الطالب بناء عن ميزنيات 2011-2010-2009

من خلال الشكل رقم 06 لاحظنا أن الديون طويلة الأجل تمثل 9.40% و 6.3% و 3.18% من إجمالي مصادر التمويل خلال سنوات 2009 و 2010 و 2011 على الترتيب وهي نسبة ضئيلة جدا إذا ما قورنت بمصادر التمويل الأخرى ، بالإضافة إلى الإنخفاض المستمر في قيمتها ، وهذا يدل أن المؤسسة لا تعتمد في تمويل إستثمارتها على الديون طويلة الأجل ، و في نفس الوقت تقوم المؤسسة بتسديد هذه الديون بصورة منتظمة .

1-2-2-2-1- الديون القصيرة الأجل :

يمكن حصر مختلف الديون قصيرة الأجل للمؤسسة من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 10: تطور الديون القصيرة الأجل
الوحدة : دينار جزائري

البيان	2009	2010	2011
الموردون و الحسابات الملحقة	177962814.13	195298601.93	144869895.73
الضرائب	1115935.66	1520050.85	5987463.92
ديون أخرى	5905148.22	7711569.33	3247785.73
مجموع الديون القصيرة الأجل	184983898.01	204530222.11	154105145.38
نسبة النمو %		%10.56	(%20.65)

المصدر : من إعداد الطالب بناء على ميزانيات 2011-2010-2009

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ تنوع الديون قصيرة الأجل للمؤسسة ، وكما نلاحظ أن مبلغ الديون قصيرة الأجل يعتبر مبلغا كبيرا إذا ما قورن بمبلغ الديون طويلة الأجل، وهذا ما يدل على أهمية دورة الاستغلال بالنسبة للمؤسسة وكبر إحتياجاتها .

ونلاحظ أيضا من خلال الجدول الارتفاع في قيمة الديون قصيرة الأجل في سنة 2010 بنسبة 10.56% و ذلك بسبب الإرتفاع في ديون الموردين و الديون الأخرى ، و قد إنخفضت هذه الديون بـ 20.65% في سنة 2011 ، و هذا يدل أن المؤسسة قامت بتسديد جزء من ديونها القصيرة الاجل خلال سنة 2011 .

2- تقييم هيكل التمويل باستخدام مؤشرات التوازن المالي

قبل البدء بتحليل الوضعية المالية للمؤسسة باستخدام مختلف المؤشرات و النسب المالية كان لا بد من عرض الميزانية المالية التي تعتبر أساس هذا التحليل و التي يتم إعدادها إنطلاقا من الميزانية المحاسبية

الفصل الثالث : دور نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرارات المالية في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب

بما أن القوائم المالية للمؤسسة تم إعدادهم بالإعتماد على النظام المالي و المحاسبي الجديد ، فإن الميزانيات المحاسبية المتحصل عليها من هذا النظام هي نفسها الميزانيات المالية .

2-1- عرض الميزانية المالية للمؤسسة

بالإعتماد على الميزانيات المحاسبية للمؤسسة للفترة الممتدة من 2009-2011 يمكن إعداد الميزانيات المالية لها لنفس الفترة كما يلي :

الجدول رقم 11: الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانبا الأصول) خلال الفترة (2009-2011) الوحدة: دينار جزائري

البيان	2009	%	2010	%	2011	%
1- الأصول الثابتة	747143872.69	75.71	754149367.98	74.77	622233081.70	71.76
مجموع الأصول الثابتة	747143872.69	75.71	754149367.98	74.77	622233081.70	71.76
2- الأصول المتداولة						
قيم الإستغلال	52126745.34	5.28	59749405.41	5.92	44051799.84	5.08
قيم محققة	169357018.65	17.16	153374600.61	15.21	177764719.01	20.50
قيم جاهزة	18243569.92	1.85	41339404.87	4.10	23065475.88	2.66
مجموع الأصول متداولة	239727333.91	24.29	254463410.89	25.23	244881994.73	28.24
مجموع الأصول	986871206.60	100	1008612778.87	100	867115076.43	100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للفترة (2009-2011)

الجدول رقم 12 : الميزانية المالية المختصرة للمؤسسة (جانبا الخصوم) خلال الفترة (2009-2011) الوحدة: دينار جزائري

البيان	2009	%	2010	%	2011	%
1- الأموال الدائمة	705379494.02	71.48	741941672.93	73.56	686188820.82	79.14
الأموال الخاصة	96507814.57	09.78	62140883.83	6.16	26821110.23	03.09
ديون طويلة الأجل						
مجموع الأموال الدائمة	801887308.59	81.26	804082556.76	79.72	713009931.05	82.23
2- الديون القصيرة الاجل	184983898.01	18.74	204530222.11	20.28	154105145.38	17.77
مجموع الخصوم المتداولة	184983898.01	18.74	204530222.11	20.28	154105145.38	17.77
مجموع الأصول	986871206.60	100	1008612778.87	100	867115076.43	100

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانيات المحاسبية للفترة (2009-2011)

2-2- حساب مؤشرات التوازن المالي

أهم مؤشرات التوازن المالي التي سنقوم بحسابها هي :

- رأس المال العامل

- احتياجات رأس المال العامل

- مؤشر الخزينة

2-2-1- مؤشر رأس المال العامل

يحسب رأس المال العامل انطلاقا من العلاقة التالية :

$$\text{رأس مال العامل} = \text{الأموال الدائمة} - \text{الأصول الثابتة}$$

و الجدول التالي يوضح قيم رأس المال العامل للمؤسسة ، خلال الفترة (2009 - 2011) :

الجدول رقم 13 : قيمة رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011) الوحدة: دينار جزائري

2011	2010	2009	البيان
713009931.05	804082556.76	801887308.59	الأموال الدائمة (1)
622233081.70	754149367.98	747143872.69	الأصول الثابتة (2)
90776849.35	49933188.78	54743435.9	رأس المال العامل (1)-(2)
%81.79	(% 8.78)		نسبة النمو %

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 11 و الجدول رقم 12

من خلال الجدول أعلاه نلاحظ أن رأس المال العامل موجب خلال الثلاث سنوات 2009، 2010، 2011

بالرغم من إنخفاضه في سنة 2010 بنسبة 8.78 % ، إلا أنه عاد إلى الإرتفاع من جديد سنة 2011 بنسبة

81.79 % ، هذا يعني أن المؤسسة تتمتع بقدرة تمويلية لا بأس بها ، حيث أن الأصول الثابتة ممولة كلية

بالأموال الدائمة ، أي أن المؤسسة تحقق توازنا ماليا على المدى الطويل ، وبالتالي فإن للمؤسسة رأس مال

عامل إيجابي.

2-2-2- مؤشر احتياجات رأس المال العامل

يتم حساب احتياجات رأس المال العامل من خلال العلاقة التالية:

$$\text{إحتياجات رأس المال العامل} = (\text{قيم الإستغلال} + \text{قيم محققة}) - (\text{ديون قصيرة الأجل} - \text{سلفات مصرفية})$$

حيث أن :

* قيم الاستغلال + القيم القابلة للتحقيق = الاحتياجات الدورية الاستغلال.

* الديون قصيرة الأجل - سلفات مصرفية = الموارد الدورية.

و بالتالي فإن :

إحتياجات رأس المال العامل = الإحتياجات الدورية - الموارد الدورية

وبالاعتماد على المعطيات المسجلة في الميزانية المالية للمؤسسة ، نستطيع تقدير احتياجاتها من رأس المال العامل، وذلك من خلال الجدول التالي :

الجدول رقم 14 : قيمة إحتياجات رأس المال العامل للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011) الوحدة: دينار جزائري

البيان	2009	2010	2011
الإحتياجات الدورية (1)	221483763.99	213124006.02	221816518.85
الموارد الدورية (2)	184983898.01	204530222.11	154105145.38
إحتياجات رأس المال العامل (1)-(2)	36499865.98	8593783.91	67711373.47
نسبة النمو %	-	(%76.45)	%16.63

المصدر : من إعداد الطالب بالإعتماد على معطيات الجدول رقم 11 و الجدول رقم 12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن إحتياجات رأس المال العامل سجلت بقية موجبة خلال السنوات الثلاثة المدروسة، ويرجع ذلك كون إحتياجات دورة الاستغلال للمؤسسة تفوق موارد الدورة ، وهذا ما يدل على أن الديون قصيرة الأجل غير كافية لتغطية إحتياجات دورة الاستغلال ، ولتخفيض قيمة إحتياجات رأس المال العامل تستطيع المؤسسة أن تخفض من الفترة الممنوحة للعملاء من جهة و العمل على الزيادة في المدة الممنوحة للمؤسسة من قبل الموردين ، بهدف خلق توازن ما بين الإحتياجات الدورية والموارد الدورية للاستغلال.

و الملاحظ أيضا من خلال الجدول الإنخفاض الكبير في إحتياجات رأس مال العامل في سنة 2010 بنسبة 76.45 % ، وهذا يمكن إرجاع سببه لتزايد الكبير في الموارد الدورية من جهة، و الذي يقابله تزايد قليل في إحتياجات الدورية من جهة أخرى ، بينما عرف هذا المؤشر تزايدا في سنة 2011 بنسبة 16.63 % نتيجة لزيادة إحتياجات بنسبة أكثر من الزيادة في موارد الدورية.

2-2-3- مؤشر الخزينة:

يحسب هذا المؤشر مباشرة باستخدام العلاقة الآتية :

الخزينة = رأس المال العامل الدائم - إحتياجات رأس المال العامل

تظهر وضعية خزينة المؤسسة خلال الفترة (2009-2011) من خلال الجدول التالي :

جدول رقم 15 : قيم الخزينة للمؤسسة ، خلال الفترة (2009 – 2011) .
الوحدة: دينار جزائري

البيان	2009	2010	2011
رأس المال العامل (1)	54743435.9	49933188.78	90776849.35
إحتياجات رأس المال العامل (2)	36499865.98	8593783.91	67711373.47
الخبزينة (1)-(2)	18243569.92	41339404.87	23065475.88
نسبة النمو %	-	%126.59	(%44.20)

المصدر : من إعداد الطالب بناء على معطيات الجدول رقم 13 و الجدول رقم 14

من خلال نتائج الجدول أعلاه، يلاحظ أن الوضعية الصافية لخبزينة المؤسسة تظهر بقيم موجبة وهذا خلال السنوات الثلاثة المدروسة ، مما يعكس وجود توازن مالي على المدى الطويل ، بين رأس المال العامل من جهة، وبين الإحتياجات من رأس المال العامل من جهة أخرى، حيث أن قيم هذا الأخير دائما أقل مما تتوفر عليه المؤسسة من رأس عامل .

كما يلاحظ أنه بالرغم من إيجابية الخبزينة، التناقص المستمر و التدريجي في قيمها، حيث سجلت زيادة كبيرة في سنة 2010 بنسبة كبيرة 126.59 % بسبب الإنخفاض الكبير في إحتياجات رأس المال العامل كما سجلت انخفاض خلال سنة 2011 بنسبة 44.20% مقارنة بالسنة السابقة .

من خلال دراسة المؤشرات الثلاثة للتوازن المالي وهي رأس المال العامل ، إحتياجات رأس المال العامل الخبزينة، يمكن القول أن الوضعية المالية للمؤسسة جيدة وهي تحقق توازن مالي على المدى الطويل. تمكنها هذه الوضعية المالية المريحة من القيام بمشاريع استثمارية بالتوسع و إنتاج منتجات جديد ، و الرفع في الطاقة الإنتاجية .

3- تقييم هيكل التمويل بإستخدام النسب المالية :

سنحاول من خلال هذا العنصر حساب أهم النسب المالية التي تساعد على تحليل الوضعية المالية للمؤسسة و الوقوف على حالة هيكل تمويل المؤسسة .

3-1- نسب الهيكل المالي :

سنقوم من خلال الجدول التالي بحساب مختلف نسب الهيكل المالي للمؤسسة، والتي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم 16 : نسب الهيكل المالي للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011) الوحدة: دينار جزائري

2011	2010	2009	العلاقة الرياضية	البيان
1.14	1.06	1.07	$\frac{\text{الأموال الدائمة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الدائم
1.10	0.98	0.94	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{الأصول الثابتة}}$	نسبة التمويل الخاص
3.79	1.96	2.50	$\frac{\text{الأموال الخاصة}}{\text{مجموع الديون}}$	نسبة الإستقلالية المالية
0.20	0.26	0.28	$\frac{\text{مجموع الديون}}{\text{مجموع الأصول}}$	نسبة قابلية السداد

المصدر : من إعداد الطالب بناء معطيات الجدول رقم 11 و الجدول رقم 12

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه ما يلي :

- نسبة التمويل الدائم أكبر من الواحد الصحيح، وهذا خلال السنوات الثلاثة ، مما يدل على وجود هامش أمان (رأس مال عامل إيجابي) يسمح للمؤسسة بتغطية احتياجاتها ، وقد عرفت هذه النسبة تراجعا طفيفا في سنة 2010 بنسبة (0.93 %) مقارنة مع سنة 2009، بسبب الزيادة في الاصول الثابتة بنسبة أكبر من زيادة الأموال الدائمة ، لتعود للإرتفاع في سنة 2011 بسبب إنخفاض في قيمة الأصول الثابتة .
- نسبة التمويل الخاص أقل من الواحد في سنة 2009 و 2010 ، وهذا يدل أن المؤسسة لم تستطع خلال هذين السنتين من تغطية الأصول الثابتة بواسطة أموالها الخاصة رغم التحسن الذي شهدته هذه النسبة في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 ، أما في سنة 2011 فإن هذه النسبة أكبر من الواحد ، وهذا يدل أن المؤسسة إستطاعت في هذه السنة أن تحقق فائض من أموالها الخاصة بعد تغطية أصولها الثابتة أستخدم في تمويل جزء من الأصول المتداولة ، وهذا يعتبر عاملا إيجابيا بالنسبة للمؤسسة ، وعلى العموم فإن هذه النسبة مقبولة في جميع السنوات المدروسة .
- و بالمقارنة بين النسبتين السابقتين يتضح أن العجز في تغطية الأصول الثابتة بإستخدام الأموال الخاصة الذي عرفته سنة 2009 و 2010 قد تم تغطيته بالديون الطويلة الأجل .
- نسب الاستقلالية المالية أكبر من الواحد في السنوات الثلاثة، مما يشير إلى الإمكانات الخاصة للمؤسسة التي تمكنها من تغطية ديونها عن طريق أموالها الخاصة، وهذا ما يعكس إستقلالية المؤسسة ماليا .
- نسبة قابلية السداد أو ما يعرف بنسبة المديونية أقل من 0,50 خلال جميع السنوات كما هو مبين أعلاه وهي نسبة حسنة وجد مقبولة، تعبر عن نسبة الضمان التي تمنحها المؤسسة لدائنيها، بما يزيد من ثقتهم في المؤسسة ، كما تظهر هذه النسبة أيضا وزن الديون الخارجية في هيكل التمويل (28 % ، 26 % ، 20 %)

خلال السنوات الثلاثة المدروسة على الترتيب ، و التي تعتبر منخفضة ، وتدل عن إعتماد المؤسسة بصورة أساسية على أموالها الخاصة في تمويل مختلف إستخداماتها .
من خلال النسبتين السابقتين يمكن القول أن المؤسسة تتمتع بتحرر مالي و قدرة على الوفاء بالتزاماتها تمكنها من زيادة فرص الحصول على قروض إضافية و بأقل التكاليف .

3-2- نسب السيولة :

سنقوم من خلال الجدول التالي بحساب مختلف نسب السيولة الخاصة بالمؤسسة ، والتي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم 17 : نسب السيولة للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

البيان	العلاقة الرياضية	2009	2010	2011
نسبة التداول (السيولة العامة)	$\frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	1.29	1.24	1.58
نسبة السيولة المختصرة	$\frac{\text{قيم محققة} + \text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	1.01	0.95	1.03
نسبة السيولة الجاهزة	$\frac{\text{قيم جاهزة}}{\text{الديون قصيرة الأجل}}$	0.09	0.20	0.14

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الجدول رقم 11 و الجدول رقم 12

- نسبة التداول (السيولة العامة) خلال السنوات الثلاثة تفوق الواحد، مما يبين قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل بواسطة أصولها المتداولة، بالتالي إحترام آجال تسديد هذه الديون. وقد انخفضت هذه النسبة سنة 2010 بـ 3.87 % عن سنة 2009 ، بسبب ارتفاع قيمة الديون قصيرة الأجل بنسبة أكبر من إرتفاع الأصول المتداولة. كما عرفت هذه النسبة ارتفاعا من جديد خلال سنة 2011 بـ 27.41 % ، بسبب إنخفاض الديون قصيرة الأجل .

- نسبة السيولة المختصرة و التي تعتبر أكثر دلالة من النسبة الأولى ، والملاحظ أنها حققت نسب سيولة مختصرة مرتفعة جاوزت الواحد خلال سنة 2009 و 2011 في حين كانت النسبة في سنة 2010 0.95 و هي نسب مرتفعة إذا قورنت بالنسب النموذجية التي تتراوح بين 0.3 ، 0.5 ، و هذا يعني وجود أموال مجمدة غير مستغلة .

- نسبة السيولة الجاهزة والتي توضح قدرة المؤسسة على تسديد ديونها قصيرة الأجل باستخدام السيولة الجاهزة فقط ، والملاحظ خلال الفترة المدروسة أن المؤسسة ليس لها السيولة الكافية لمواجهة ديونها القصيرة الاجل رغم تحسن الذي شهدته هذه النسبة في سنة 2010 لتعود من جديد نحو الإنخفاض في سنة 2011 ، و هذا ما يستوجب على المؤسسة ضرورة أن تعيد النظر في مواعيد التسديد الممنوحة للزبائن و تقوم بتخفيضها ، حتى لا تواجه صعوبات في الوفاء بالتزاماتها مع الموردين على المدى القصير.

3-3- نسب المردودية :

سنقوم من خلال الجدول التالي بحساب مختلف نسب المردودية الخاصة بالمؤسسة ، والتي تأتي على النحو التالي:

جدول رقم 18 : نسب المردودية للمؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

البيان	العلاقة الرياضية	2009	2010	2011
نسبة هامش الربح	$\frac{\text{صافي الربح}}{\text{صافي المبيعات}}$	(0.04)	0.024	0.02
نسبة المردودية الإقتصادية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأصول}}$	(0.04)	0.023	0.028
نسبة المردودية المالية	$\frac{\text{النتيجة الصافية}}{\text{الأموال الخاصة}}$	(0.056)	0.031	0.035

المصدر : من إعداد الطالب بناء على الميزانية المحاسبية للفترة (2009-2011)

- نسب هامش الربح عرفت تطورا إيجابيا يعود إلى النمو المعترف في الأرباح الصافية ، حيث ارتفعت بنسب أكبر مقارنة بنسب إرتفاع رقم الأعمال، لكن يبقى هذا الهامش ضعيفا نسبيا.
- تشير نسبة المردودية الإقتصادية إلى مدى الكفاءة في استخدام الموارد المتاحة للمؤسسة، و نلاحظ من خلال الجدول أعلاه، أن المؤسسة قد حققت مردودية ضعيفة من استغلال استثماراتها خلال السنوات الثلاثة وبذلك فإن المؤسسة لم تحقق أرباحا معتبرة كان من المفروض الوصول إليها من خلال الاستثمارات الكبيرة المتاحة لها رغم التحسن الملاحظ في قيمتها ، وهذا بسبب كثرة المصاريف التي تتحملها.
- نسب المردودية المالية المسجلة خلال هذه الفترة كانت ضعيفة ، رغم التحسن المستمر في قيمتها بسبب تحسن النتيجة الصافية للمؤسسة، نتيجة تزايد قيمة الإيرادات.

المطلب الثاني : دور نظام المعلومات المحاسبي في ترشيد قرار الإستثمار

سنتطرق في هذا المطلب إلى طبيعة قرار الإستثمار في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب و مدى مساهمة مخرجات نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذه .

1- طبيعة قرار الإستثمار في المؤسسة

1-1- أهمية قرار الإستثمار في المؤسسة :

يعتبر قرار الاستثمار في مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب من القرارات الإستراتيجية الهامة والتي تحظى بدراسة دقيقة قبل إتخاذها وهي من إختصاص الإدارة العليا ، وتعود هذه الأهمية للأسباب التالية :

- قرارات الاستثمار لها تأثيرات طويلة الأجل وليس من السهل التنبؤ بربحيتها في ظل ظروف عدم التأكد التي تحيط بها.

- تخصص لها مبالغ ضخمة مما يستدعي التفكير المسبق في طريقة تمويل هذه الاستثمارات .

- أي خطأ في عملية التقييم أو الرقابة قد يؤدي إلى نتائج خطيرة بالنسبة للمؤسسة ، بسبب عدم إمكانية التراجع عن هذا القرار في حالة ظهور معطيات جديدة تفيد بعدم ربحية هذا المشروع.

1-2- تركيبة الإستثمارات في المؤسسة :

من خلال الميزانية المحاسبية يمكن معرفة أهم الإستثمارات التي تتوفر عليها المؤسسة و التي تعكس المبالغ المخصصة لكل نوع منها .

الوحدة: دينار جزائري

الجدول رقم 19: تطور إستثمارات المؤسسة خلال الفترة (2009-2011)

البيان	2009	%	2010	%	2011	%
الأراضي	74715080	5.66	74715080	5.36	74715080	5.57
المباني	428399260.74	32.46	427467260.74	30.66	427467260.74	31.85
التثبيبات العينية الأخرى	700080824.85	53.05	713173292.96	51.16	706448561.45	52.64
التثبيبات الجاري إنجازها	8054258.94	0.61	9455449.95	0.68	9565529.93	0.71
مساهمات أخرى و حسابات دائنة ملحقة	-		73774137.90	5.29	-	
إقراض و أصول مالية أخرى غير جارية	108441535,63	8.22	85545137.01	6.14	113909802.90	8.49
ضرائب مؤجلة على الأصل	-		9853047.90	0.71	9853047.90	0.74
مجموع الإستثمارات	1319690960.16	100	1393984008.46	100	1341959282.29	100
نسبة النمو %	-		5.62%		(2.30%)	

المصدر : من إعداد الطالب بناء الميزانيات المحاسبية لسنوات 2009 و 2010 و 2011

تمثل إستثمارات المؤسسة 84.62% و 84.03% و 84.03% من مجموع أصول المؤسسة خلال سنوات 2009 و 2010 و 2011 على الترتيب ، و هي نسب متقاربة و مقبولة بإعتبار المؤسسة إنتاجية فهي تعتمد على الإستثمارات بشكل أساسي في نشاطها .

نلاحظ من خلال الجدول أعلاه أن إستثمارات المؤسسة شهدت توسعا و زيادة بنسبة 5.62% في سنة 2010 و هذه الزيادة شملت العناصر الآتية :

- تثبيات عينية أخرى التي تمثل أكثر من نصف مجموع الاستثمارات و التي تحتوي بشكل أساسي على مختلف تجهيزات الإنتاج المتمثلة في المعدات و الأدوات و وسائل النقل و تجهيزات المكتب و تهيئات و تركيبات و التي زادت بنسبة 1.87% في سنة 2010 مقارنة بسنة 2009 . و هذه الزيادة تتمثل بقيام المؤسسة بإقتناء معدات و آلات و وسائل نقل جديدة بالإضافة إلى إقتناء معدات المكتب .

- تثبيات جاري إنجازها و المتمثلة في إستثمارات قيد التنفيذ و المتعلقة بإنجاز شبكة ضد الحرائق و مباني تقوم بها الوحدة لم تكتمل بعد ، و التي زيادة قيمتها بـ 17.39% ، و تدل على التقدم في الإنجاز .

1-3-1 أنواع قرارات الإستثمار في المؤسسة

تتطلب قرارات الاستثمار من الإدارة العليا القدرة على التوصل إلى دراسة البدائل العملية خاصة إذا تعلق الأمر بالاستثمارات طويلة الأجل والتي لا تظهر نتائجها إلا بعد مضي مدة طويلة نسبيا .

وتقسم القرارات الاستثمارية في المؤسسة إلى نوعين وهي:

1-3-1-1 قرارات الإحلال:

والمقصود بالإحلال هو تغيير التجهيزات القديمة بأخرى جديدة تكون أكثر تطورا، وتعمل على تحسين

الإنتاج كما ونوعا وجعله أكثر مطابقة للمعايير المعتمدة

و يمر إتخاذ هذا النوع من القرارات بالمرحل الآتية :

- القيام بالدراسة التقنية و ذلك بتحديد الحاجة إلى تغيير التجهيزات، سواء بسبب التقادم أو من أجل رفع

الإنتاج و تحسين النوعية ويتم ذلك من طرف مديرية الوسائل العامة ، التي تقوم بمعاينة الآلات والمعدات

الموجودة من أجل تحديد مدى الحاجة إلى عملية الإحلال .

- بعد القيام بالدراسة التقنية تأتي الدراسة المالية للاقتراح وذلك عن طريق تحديد التكلفة الكلية للمشروع

وقدرة المؤسسة على تمويله و تتم هذه الدراسة من طرف مديرية المحاسبة و المالية .

- ترفع الدراسة المالية والتقنية إلى مجلس الإدارة بالمؤسسة لدراستها و الموافقة عليها .

- عند موافقة مجلس الإدارة المؤسسة على هذا الاقتراح يقوم برفعه إلى الإدارة العامة والتي تقدم الموافقة على

اقتناء هذه التجهيزات ، ليتم الحصول على التجهيزات الجديدة والتنازل عن التجهيزات القديمة.

1-3-2- قرار التوسع:

يكتسي قرار التوسع أهمية كبيرة لما يخصص من طاقات مادية وبشرية إذا ما قورن بقرار الإحلال ، لذا يتم اتخاذه على مستوى الإدارة العليا للمؤسسة ، ومن أمثلة قرارات التوسع إنشاء وحدات ومصانع جديدة قرار إدخال منتوجات جديدة .

و من أهم القرارات التوسعية المتخذة من طرف مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب هو قرار إنشاء وحدة صوامع تخزين الحبوب وهي في طور الإنجاز في الوقت الحالي تقع بميناء " جن جن" بجيجل، ويقدر الاستثمار الإجمالي لهذا المشروع بـ: 2 مليار دينار جزائري وعند نهاية الإنجاز سيجوز بأحدث العتاد الخاص بالتفريغ الشحن و التخزين وتحويل الحبوب، ويعتبر هذا المشروع أكبر مخزن للحبوب بإفريقيا سواء من ناحية المساحة أو من ناحية الطاقة التخزينية فمساحته تقدر بـ 9.6 هكتار تحصلت عليها المؤسسة بموجب اتفاقية بينها وبين إدارة ميناء " جن جن " ، و تقدر الطاقة التخزينية لهذه الوحدة المكونة من 18 صومعة بـ 160 ألف طن، مع مساحة مغطاة للتخزين بكمية قدرها 25 ألف طن ولقد برمجت توسعة لهذا المشروع كمرحلة ثانية لإنجاز 09 صوامع أخرى بطاقة تخزين تبلغ 80 ألف طن، ومساحة مغطاة للتخزين بـ 25 ألف طن.

ويتطلب قرار التوسع القيام بالدراسات الأتية قبل إتخاذه وهي :

- دراسة السوق :

تقوم هذه الدراسة على تحديد مدى احتياج السوق لهذا المنتج ، والطلب المتوقع عليه ، ومدى قدرة المؤسسة على تسويقه .

- الدراسة التقنية :

ويتم من خلالها تحديد مدى قدرة المؤسسة على إنتاج هذا المنتج و تحديد المدخلات المطلوبة من المواد و العمالة و التسهيلات الأخرى ، و أهم التجهيزات اللازم اقتناؤها للقيام هذا المشروع .

-الدراسة المالية:

و يتم من خلالها قياس ربحية المشروع و المنفعة التي يحققها للمستثمرين ، و ذلك بتحديد التدفقات الداخلة و الخارجة المتوقعة لهذا المشروع، و إختيار هيكل التمويل الملائم لتمويله .

بعد القيام بكل من دراسة السوق و الدراسة التقنية و المالية و التأكد من ربحية المشروع يتم الموافقة عليه من طرف مجلس الإدارة، ثم تقدم نسخة من هذه الدراسة للبنوك إذا أراد المؤسسة الاعتماد على القروض في تمويل هذا المشروع الاستثماري.

2- علاقة نظام المعلومات المحاسبية بقرار الاستثمار في المؤسسة

لاحظنا من خلال المبحث السابق المتعلق بتشخيص نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ، أن هذا النظام يوفر معلومات كمية ومالية عن كافة نشاطات المؤسسة ، حيث تلعب هذه المعلومات دورا كبيرا في مساعدة متخذي القرارات على مستوى المؤسسة في صنع قراراتهم التي تؤدي إلى تحقيق الأهداف وتعظيم ثروة المؤسسة ، من خلال تحقيق أرباح إضافية ناتجة عن إنجاز مشاريع إستثمارية .

2-1- دور المعلومة المحاسبية في إتخاذ قرار الإحلال:

تحتاج قرارات الإحلال إلى معلومات محاسبية و غير محاسبية تكون على درجة عالية من الدقة و الوضوح و هي قرارات مرتبطة بإقتناء تجهيزات من داخل الوطن أو خارجه ، و بالتالي تتمثل المعلومات التي تستخدمها المؤسسة في إتخاذ هذا النوع من القرارات في :

- معلومات عن الأصول القديمة المراد إستبدالها .
- معلومات عن حجم الإنتاج المرغوب في تحقيقه، و تكاليفه، وإمكانيات الأصل الجديد في بلوغ هذا الحجم.
- معلومات عن الأصول الجديدة، ومدى قدرة المؤسسة على استخدامها.
- معلومات عن تكاليف الحصول على هذه التجهيزات ، أهم موردي هذا النوع من الأصول.
- معلومات عن طرق السداد التي تناسب المؤسسة من حيث السداد الفوري أو السداد على أقساط وغيرها و التسهيلات المقدمة من الموردين .
- معلومات عن أسعار صرف العملات الأجنبية . حيث أن هذه المعلومات تساعد على اختيار الوقت المناسب للقيام بعملية اقتناء الأصول الجديدة إذا كانت من خارج الوطن .
- معلومات عن الضرائب التي يتحملها المؤسسة نتيجة إتخاذ قرار الإحلال.

2-2- دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ قرار التوسع:

تعتبر قرارات التوسع من القرارات الإستراتيجية طويلة الأجل، وتستلزم توفير معلومات محاسبية ملائمة لترشيد هذا القرار ، لأن أي خطأ في إتخاذ مثل هذه القرارات يلحق خسائر كبيرة بالمؤسسة .

ومن أهم قرارات التوسع التي يمكن إتخاذها على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب :

- إنشاء وحدات أو فروع محلية جديدة
 - فتح خطوط إنتاجية جديدة
 - زيادة الحصة السوقية المحلية
- وفيما يلي أهم المعلومات المحاسبية التي يتم استخدامها على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في إتخاذ قرار التوسع :

2-2-1 - المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرار إنشاء وحدات أو فروع جديدة :

- معلومات عن إيرادات إنشاء الفرع الجديد، وما ترتب على إنشائه من تكاليف .
- معلومات عن إيرادات إنشاء الفرع الجديد وأهم فرص تسويق المنتوجات، من خلال إمكانية استقطاب الزبائن
- معلومات عن أهم الموارد اللازمة لتشغيل هذا الفرع من اليد العاملة والمواد الأولية اللازمة للإنتاج

2-2-2 - المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرار بفتح خطوط إنتاجية جديدة:

- معلومات عن علاقة المنتجات الجديدة بالحالية، أي تحديد مدى ارتباط المنتجات الجديدة بالحالية من حيث كونها مكملة أو بديلة لها أو مستقلة.
- معلومات عن قدرة المؤسسة على توفير الموارد اللازمة لتشغيل هذه الخطوط الجديدة.
- الإيرادات المتوقعة من إنشاء الفروع الجديدة ، ومدى إقبال العملاء على شراء منتجاتها.

2-2-3 - المعلومات المحاسبية اللازمة لاتخاذ قرار بزيادة الحصة السوقية:

- معلومات عن أهم المنافسين، وقدرة المشروع على المنافسة.
- معلومات عن تكاليف الدعاية والإشهار اللازمة لاستقطاب العملاء ، وتعريفهم بمنتجات المؤسسة وتشجيعهم على شرائها .
- معلومات عن تكاليف رجال البيع والتوزيع اللازمين من أجل اكتساح أسواق جديدة.

من خلال ما سبق يمكن القول أن لنظام المعلومات المحاسبية على مستوى مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب أهمية كبيرة فيما يخص توفير مختلف المعلومات التي تساعد على اتخاذ القرارات الإدارية وخاصة القرارات الاستثمارية منها سواء كانت قرارات إحلال أو توسع.

خلاصة الفصل :

من خلال الفصل التطبيقي حاولنا دراسة دور نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ببسكرة في اتخاذ القرارات المالية، وذلك من خلال تقديم عام للمؤسسة والذي تطرقنا فيه الى اعطاء صورة عن نشأة المؤسسة وطبيعة نشاطها وأهم وحداتها، وقد ركزنا في الجانب التنظيمي على وحدة انتاج الدقيق والفرينة بأوماش التي تعتبر الوحدة الرئيسية، والتي لاحظنا من خلال دراسة نشاطها انخفاض كبير في الانتاج والذي أثر سلبا على حجم المبيعات وخاصة في سنة 2009 و 2010، والذي يرجع الى انخفاض الطاقة الانتاجية المستغلة سبب انخفاض تمويل الوحدة بالقمح بنوعية من طرف الديوان الوطني للحبوب والذي يعتبر الممون الوحيد لها، الذي يزودها بما يغطي 50 % من طاقتها الانتاجية .

وقمنا أيضا بتشخيص نظام المعلومات المحاسبي للمؤسسة، ولاحظنا أن المعلومات الناتجة عن هذا النظام غير مستغلة استغلال جيد من طرف ادارة المؤسسة في ممارسة مهامها .

وإستنتجنا من خلال دراسة القوائم المالية للمؤسسة تركيبة هيكلها المالي، والذي لاحظنا من خلاله أن المؤسسة تعتمد في تمويل مختلف نشاطاتها على مصادر التمويل الداخلية المتمثلة أساسا في رأس المال و النتائج الايجابية التي تحققها، كما قمنا بالاعتماد على القوائم المالية السابقة بدراسة وضعيتها المالية التي بينت أن المؤسسة تتمتع بوضعية مالية جيدة ومتوازنة تمكنها من إقامة مشاريع استثمارية جديدة و يمكن تمويلها من مصادر تمويل متنوعة.

الخاتمة

تعيش المؤسسة الاقتصادية حالياً في محيط شديد المنافسة ، بحيث أصبح بقائها مرتبطاً بمدى نجاح القرارات التي تتخذها ، و التي تحقق لها الإستقرار و تسمح لها بالبقاء و النمو ، خاصة مع التغير المستمر في أذواق المستهلكين و التطورات التكنولوجية المتسارعة ، و تطور الأسواق و إنفتاحها و تغير قواعد المنافسة .

و بالتالي أصبحت قرارات المؤسسات و خاصة الإستراتيجية منها تحضى بدراسات عميقة و دقيقة قبل إتخاذها ، و لذا إزدادت حاجة إدارة المؤسسة إلى معلومات متنوعة تسمح لها بتشخيص المحيط الذي تعمل فيه و توقع تقلباته و إيجاد الحلول للمشاكل المتوقعة ، و كذلك معرفة مكانتها في المحيط الذي تنشط فيه و السعي نحو تعزيزها .

و تعتبر المعلومات المحاسبية من أهم هذه المعلومات، و التي تتوقف جودتها و فعاليتها على سلامة النظام المحاسبي الذي يولدها ، و الذي يعد من أهم النظم الفرعية لنظام المعلومات الإداري في المؤسسة ، بإعتبار مخرجاته تلخص و تشمل مختلف أنشطة المؤسسة بشكل دوري ، تسمح للإدارة بإغتنام الفرص المتاحة لها لتحقيق مختلف أهدافها .

و للتعلم أكثر في البحث و معرفة مساهمة المعلومات المحاسبية في ترشيد القرارات و خاصة المالية منها تم إختيار مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب بأوماش بسكرة لإسقاط الجانب النظري للدراسة على الواقع العملي، و لقد كانت الدراسة خلال الفترة من 2009 إلى 2011 .

1- نتائج البحث :

بعد إجراء الدراسة النظرية و التطبيقية توصلنا إلى جملة من النتائج .

1-1- النتائج النظرية :

و تتمثل فيما يلي :

- يعد نظام المعلومات المحاسبي من بين أهم الأنظمة الفرعية لنظام المعلومات الإداري بإعتباره يزود المؤسسة بمعلومات تعبر عن مختلف أنشطتها .
- تقاس فعالية نظام المعلومات المحاسبي بجودة المعلومات الناتجة عنه و مدى إستجابتها لإحتياجات مستخدميها .
- مهمة نظام المعلومات المحاسبي لا تقتصر فقط على إعداد القوائم المالية التي تعتبر أهم مصدر للمعلومات المحاسبية و إنما تشمل أيضاً تقارير خاصة بمختلف نشاطات المؤسسة .
- تنوع المعلومات المحاسبية يتوقف على تنوع التقنيات المعالجة للبيانات في نظام المعلومات المحاسبي .
- تعتبر القرارات المالية و بالأخص قرارات الإستثمار و التمويل من أهم و أصعب و أخطر القرارات التي تواجه إدارة المؤسسة لإرتباطها بأهم أهدافها و هو زيادة القيمة السوقية للمؤسسة .

- تستخدم القوائم المالية لمعرفة الوضعية المالية للمؤسسة و تقييم هيكلها المالي و الوقوف على أهم الإختلالات التي يعاني منها و تصحيحها للوصول إلى الهيكل المالي الأمثل .
- تحتاج القرارات الإستثمارية إلى المعلومات المحاسبية و خاصة المعلومات الناتجة عن المحاسبة الإدارية التي تزود متخذ القرار بمعلومات مستقبلية تسمح له بتوقع عائد المشاريع الإستثمارية و تقييم المخاطر المرتبطة به .

1-2- النتائج التطبيقية :

- من خلال الدراسة الميدانية لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب ظهرت النتائج التالية :
- تتوفر مؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب على نظام معلومات محاسبي تنفصه الفعالية و الكفاءة لخدمة متخذ القرار .
- رغم توفر بعض المعلومات إلا أنها لا تتمتع بالمصدقية و الموثوقية المطلوبة .
- صعوبة إنسياب المعلومات المحاسبية بين مختلف المستويات الإدارية ، و بالتالي عدم الإستغلال الأمثل للمعلومات المحاسبية في عمليات التخطيط و الرقابة و إتخاذ القرارات .
- للمؤسسة طاقة تمويلية داخلية معتبرة يعتمد عليها في تغطية إحتياجات دورة الإستثمار و دورة الإستغلال .
- يعتمد الهيكل التمويلي للمؤسسة بالدرجة الأولى على الأموال الخاصة و بصفة ضئيلة على الديون مما يعني أن المؤسسة تتمتع بطاقة إقتراضية مستقبلية .
- تتمتع المؤسسة بوضعية مالية مريحة تسمح لها بإغتنام الفرص الإستثمارية المتاحة أمامها .

2- صحة الفرضيات

أما بالنسبة لإختبار الفرضيات نقول أنه :

- تم التأكد من صحة الفرضية الأولى، حيث وجدنا أن نظام المعلومات المحاسبي يعتبر المصدر الأساسي للمعلومات اللازمة لقيام الإدارة بمختلف وظائفها ، بحيث يوفر معلومات تشمل مختلف أنشطة المؤسسة ، و تتعلق بالماضي و الحاضر و المستقبل ، بما يسمح بزيادة فعالية القرارات و خاصة المالية منها .
- تم التأكد أيضا من صحة الفرضية الثانية ، المتعلقة بأهمية القرار المالي و الترابط و التداخل الموجود بين مختلف القرارات الإستثمارية و التمويلية المكونة له ، فقرار الإستثمار يتعلق بالإختيار المشاريع الإستثمارية التي تحقق أكبر عائد و أقل مخاطرة ، أما قرار التمويل فيتعلق بتحديد مصادر التمويل المناسبة لهذه المشاريع و التي تحقق أقل تكلفة ، و بالتالي يمكن ملاحظة الترابط و التداخل بين القرارين ، ذلك أن قبول المشروع الإستثماري المقترح يتوقف على كيفية تمويله و بالتالي فإن مسألة إختياره أو إتخاذ القرار الإستثماري لا تتوقف فقط على العائد المتوقع بل تتطلب هذه القرارات إعداد تقديرات مناسبة لتكلفة الأموال التي تعتبر الحد الأدنى للعائد الذي يجب تحقيقه من الإستثمار .
- أما بالنسبة للفرضية الثالثة المتعلقة بإعتماد المؤسسة على معلومات المحاسبة المالية فقط في إتخاذ قراراتها المالية ، فقد أثبتت عدم صحتها ، لأن بيانات ومعلومات المحاسبة المالية تعتبر بيانات فعلية تاريخية ذات قيم

مالية، وأن المعلومات الناتجة عنها تهدف إلى تحديد حركة ومراكز الأموال دون النظر لأية أهداف أخرى وبذلك يمكن القول أن معلومات المحاسبة المالية فعلية إجمالية موجهة أساساً لخدمة المستخدمين الخارجيين وهي لا تصلح لوحدها بإتخاذ القرارات المالية و خاصة القرارات الإستثمارية التي تحتاج إلى معلومات مستقبلية يوفرها نوع آخر من المحاسبة وهي المحاسبة الإدارية .

- رغم أن المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي في مؤسسة الطاحن الكبرى للجنوب غير كافية و لا تعبر بمصادقية عن نشاطها ، إلا أنها تستخدم من طرف مسيري المؤسسة في متابعة وضعية نشاطها من خلال إعداد قوائم مالية و تقارير مرحلية تسمح لهم بمراقبة و تقييم أداء المؤسسة و بالتالي تساعدهم في بناء مختلف قراراتهم و منها القرارات المالية ، و هذا ما يثبت صحة الفرضية الرابعة .

3- التوصيات المقترحة:

لقد خلصت دراستنا للتوصيات الآتية :

- ضرورة إهتمام المؤسسة الإقتصادية بتصميم نظم المعلومات المحاسبية و تطويرها بشكل مستمر و الإستعانة بالأعلام الألي و مختلف البرامج التي تساعد على جمع و تحليل البيانات .
- الإعتماد على المعلومات المحاسبية التي توفرها القوائم و التقارير المالية بشكل يضمن تحقيق فائدة أكبر منها .

- إجراء دورات تكوينية لمختلف موظفي المؤسسة للإطلاع أكثر على طرق و تقنيات محاسبية و إدارية جديدة تسمح بتوفير معلومات أكثر و قعية و مصادقة تستخدم بشكل علمي في إتخاذ مختلف القرارات و خاصة المالية منها .

- إنشاء مصلحة خاصة تهتم بدراسة الإقتراحات الإستثمارية المتاحة و طرق تمويلها و متابعة تنفيذها ، و ذلك بالإستعانة بخبرات من داخل المؤسسة و من خارجها .

- ضرورة الإستفادة أكثر من المعلومات المحاسبية التي يوفرها نظام المعلومات المحاسبي لمؤسسة المطاحن الكبرى للجنوب في إتخاذ مختلف قراراتها و خاصة المالية منها .

4- أفاق البحث :

من خلال هذا البحث تتضح أهمية نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة و لذلك يمكن أن نوجز الأفاق المستقبلية للبحث في النقاط الآتية :

- دور نظام المعلومات المحاسبية في تقييم المؤسسة .
- المحاسبة الإدارية كأداة للتخطيط و الرقابة و إتخاذ القرار .
- أثر هيكل التمويل في تقييم المشروعات الإستثمارية .

قائمة المراجع

المراجع باللغة العربية :

- الكتب :

- 1- أحمد بوراس ، تمويل المنشأة الاقتصادية ، دار العلوم للنشر و التوزيع ، الجزائر ، 2008
- 2- أحمد حسين علي الحسين ، نظم المعلومات المحاسبي الإطار الفكري و النظم التطبيقية ، دار الجامعة الإسكندرية ، مصر ، 2003 ، 2004
- 3- أمين عبد العزيز حسن ، إستراتيجيات التسويق في القرن الحادي و العشرون ، دار قباء للطباعة و التوزيع القاهرة ، مصر ، 2001 .
- 4- أمين السيد أحمد لطفي، دراسة جدوى المشروعات الاستثمارية، دار الجامعة، الإسكندرية، 2005
- 5- السيد عبد المقصود بيان ، محمد الفيومي محمد، تصميم نظام المعلومات المحاسبي، مؤسسة شباب الجامعة مصر، 1993
- 6- الطاهر لطرش، تقنيات البنوك ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، الطبعة الثالثة، 2004
- 7- إسماعيل السيد، نظم المعلومات لاتخاذ القرارات الإدارية، المكتب العربي الحديث ، مصر
- 8- إسماعيل محمد السيد، الإدارة الإستراتيجية (مفاهيم وحالات تطبيقية) ، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، 1990
- 9- إيمان فاضل السامرائي، هيثم محمد الزغبى، نظم المعلومات الإدارية ، دار صفاء للنشر و التوزيع، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 2004
- 10- بربيش السعيد ، الإقتصاد الكلي (نظريات ، نماذج و تمارين محلولة) ، دار العلوم للنشر و التوزيع عنابة ، الجزائر ، 2007
- 11- بن ربيع حنيفة ، الوضع في المحاسبة المالية وفق المعايير الدولية، الجزء الأول، دار هومة ، الجزائر 2010
- 12- ثناء محمد طعيمة ، نظم المعلومات المحاسبية في تقييم المشروعات الاستثمارية، ايتراك للنشر و التوزيع القاهرة، الطبعة الأولى، 2002
- 13- حسام الدين الخداش و آخرين ، أصول المحاسبة المالية ، الجزء الأول ، دار المسيرة ، عمان، الأردن الطبعة الرابعة ، 2005
- 14- حسن أحمد توفيق ، التمويل و الإدارة المالية في المشروعات التجارية ، دار النهضة العربية ، القاهرة 1996
- 15- حسين على مشرقي، نظرية القرارات الإدارية، دار الميسرة للنشر و الطباعة، عمان ، الأردن ، 1997
- 16- حكمت أحمد الراوي، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة، مكتبة دار الثقافة للنشر و التوزيع، عمان الطبعة الأولى، 1999
- 17- حكمت أحمد الراوي ، نظم المعلومات المحاسبية و المنظمة نظري مع حالات تطبيقية ، دار الثقافة للنشر و التوزيع، القاهرة، مصر، 1999

- 18- حمزة الشخي ، إبراهيم الجزراوي ، الإدارة المالية الحديثة ، دار صفاء للنشر و التوزيع ، عمان ، عمان
الطبعة الأولى ، 1998
- 19- حمزة محمود الزبيدي، الإدارة المالية المتقدمة ، مؤسسة الوراق للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن
2004
- 20- خالد الراوي ، التحليل المالي للقوائم المالية و الإفصاح المحاسبي ، دار المسيرة ، عمان ، الأردن
2000
- 21- خالص صالح خالص ، رقابة تسيير المؤسسة في ظل إقتصاد السوق ، ديوان المطبوعات الجامعية ،
الجزائر ، 2007
- 22- دريد كامل آل شبيب ، الإستثمار و التحليل الإستثماري ، دار اليازوي العلمية للنشر و التوزيع، عمان
الأردن، 2009
- 23- رضوان حلوة حنان و آخرون ، أسس المحاسبة المالية ، دار الحامد للنشر و التوزيع ، عمان ، الاردن
الطبعة الاولى ، 2004
- 24- رضوان وليد العمار، أساسيات في الإدارة المالية (مدخل إلى قرارات الإستثمار و سياسات التمويل)
دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة ، الطبعة الأولى ، عمان، الاردن ، 1997
- 25- زياد رمضان، مبادئ الإستثمار المالي و الحقيقي ، دار وائل للنشر و التوزيع ، عمان، الأردن، الطبعة
الرابعة، 2007
- 26- زياد هاشم يحي السقا ، قاسم إبراهيم الحبيطي ، نظام المعلومات المحاسبي ، وحدة الحداية للطباعة و
النشر ، الموصل ، العراق ، 2003
- 27- سعيد عبد العزيز عثمان ، دراسات جدوى المشروعات بين النظرية و التطبيق، الدار الجامعية
الإسكندرية، 1996
- 28- سيد الهواري، الإدارة المالية منهج إتخاذ قرارات ، توزيع مكتبة عين شمس و المكتبات الكبرى الطبعة
السادسة ، مصر ، 1996
- 29- سيد الهواري، الإدارة المالية ، الإستثمار و التمويل طويل الأجل ، دار الجيل للطباعة و النشر ، مصر
(د ت)
- 30- سليم إبراهيم الحسنية ، نظم المعلومات الإدارية ، مؤسسة الوراق، عمان ، الطبعة الثالثة ، 2002
- 31- سمير محمد عبد العزيز، التمويل وإصلاح خلل الهياكل المالية، مكتبة الإشعاع الفنية، مصر، 1997
- 32- سمير محمد عبد العزيز ، إقتصاديات الإستثمار . التمويل . التحليل المالي (مدخل في التحليل و إتخاذ
القرارات) ، مركز الإسكندرية للكتاب ، الإسكندرية ، 2006
- 33- شوقي حسين عبد الله ، التمويل و الإدارة المالية، دار النهضة العربية ، القاهرة ، 1984
- 34- شعيب شنوف ، محاسبة المؤسسة طبقا للمعايير المحاسبية الدولية، الجزء I، مكتبة الشركة الجزائرية
الجزائر، 2008

- 35- شكري حنا طيب ,مقداد أحمد الجليل، النظم المحاسبية، الإطار العام ، جامعة الموصل، العراق،1984
- 36- عاطف وليم أندراوس ، التمويل و الإدارة المالية للمؤسسات ، دار الفكر الجامعي ، الإسكندرية ، مصر 2007
- 37- عباس الشافعي ، التكاليف المتغيرة ، مكتبة عين شمس ، القاهرة ، مصر ،1984
- 38- عبد الحي مرعي، المعلومات المحاسبية وبحوث العمليات في اتخاذ القرارات الإدارية ، مؤسسة شباب الجامعة، الإسكندرية ، مصر ،1993
- 39- عبد الرحمان الصباح ، نظم المعلومات الإدارية ، دار زهران للنشر والتوزيع، عمان ،1998
- 40- عبد المطالب عبد الحميد ، دراسات الجدوى الإقتصادية لإتخاذ القرارات الإستثمارية ، الدار الجامعية مصر، 2006
- 41- عبد الغفار حنفي، أساسيات التمويل والإدارة المالية، دار الجامعة الجديدة، الإسكندرية ، مصر،2002
- 42- عبد الرزاق محمد قاسم، نظم المعلومات المحاسبية الحاسوبية، دار الثقافة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن 1998
- 43- عبد المقصود دبيان ، محمد الفيومي ، تصميم نظام المعلومات المحاسبي ، مؤسسة شباب الجامعة الإسكندرية ، مصر ،1993
- 44- عدنان تايه النعيمي و آخرون، الإدارة المالية النظرية والتطبيق ،دار المسيرة للنشر و التوزيع و الطباعة،الطبعة الثانية ،عمان،الأردن ، 2006
- 45- عدنان تايه النعيمي ، أرشد فؤاد التميمي ، الإدارة المالية المتقدمة ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع عمان ، الأردن ، 2009
- 46- عدنان هاشم رحيم السامرائي،الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل) ، الناشر الجامعة المفتوحة،الطبعة الثانية،الجمهورية الليبية ،1997
- 47- عدنان هاشم رحيم السامرائي ، الإدارة المالية (منهج تحليلي شامل) الناشر الجامعة المفتوحة ، الجمهورية الليبية ، الطبعة الثانية ،1997
- 48- علي أحمد أبو الحسن، المحاسبة الإدارية المتقدمة، (إتخاذ القرارات . تقارير الأداء .تقييم الأداء) الدار الجامعية، الإسكندرية، مصر، 1997
- 49- فداغ الفداغ ، المحاسبة الإدارية ، مؤسسة الوراق ، عمان ، الأردن ،2000
- 50- كنجو عبود كنجو ، إبراهيم وهبي فهد ، الإدارة المالية، دار المسيرة الجامعية، عمان، الأردن، الطبعة الأولى، 1997
- 51- كمال الدين مصطفى الدهراوي، مدخل معاصر في نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية الإسكندرية ، مصر ، 2005
- 52- كمال الدين الدهراوي ، سمير كمال محمد ، نظم المعلومات المحاسبية ، دار الجامعة الجديدة ،الإسكندرية ، مصر ،2002

- 53- كمال الدين مصطفى الدهراوي ، تحليل القوائم المالية لأغراض الإستثمار ، المكتب الجامعي الجديد الإسكندرية ، مصر ، 2006
- 54- كمال حسن جمعة الربيعي وآخرون، محاسبة التكاليف المتقدمة ، دار وائل للنشر والتوزيع ، الطبعة الأولى عمان، الأردن، 2008
- 55- مبارك لسوس ، التسيير المالي ، ديوان المطبوعات الجامعية ، الجزائر ، 2004
- 56- محمد مطر، إدارة الاستثمارات الإطار النظري و التطبيقات العلمية ، دار وائل للنشر والتوزيع، عمان، الطبعة الثالثة، 2004
- 57- محمد مطر . المحاسبة المالية(الدورة المحاسبية و مشاكل القياس و الإفصاح و التحليل)، دار حنين عمان، الأردن .
- 58- محمد مسعي، المحاسبة العمومية ، دار الهدى للطباعة والنشر و التوزيع ، عين مليلة،الجزائر، الطبعة الثانية ، 2003
- 59- محمد الصالح الحناوي ، جلال إبراهيم العبد ، الإدارة المالية(مدخل القيمة و إتخاذ القرارات)، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر ، 2006
- 60- محمد الصالح الحناوي ، السيد عبد الفتاح عبد السلام ، المؤسسات المالية البورصة والبنوك التجارية الدار الجامعية للطباعة والنشر، الإسكندرية، مصر، 2001
- 61- محمد الصالح الحناوي ، رسمية زكي قرياقص ، الإدارة المالية مدخل إتخاذ القرارات ، الدار الجامعية الإسكندرية ، (ب ت)
- 62- محمد يوسف حفاوي، نظم المعلومات المحاسبية ، دار وائل للنشر، عمان ، الاردن، الطبعة الاولى ، 2001
- 63- محمد عباس الحجازي، المحاسبة الإدارية ،مكتبة عين شمس، القاهرة، دت،
- 64- محمد نور برهان ، غازي إبراهيم رحو ، نظم المعلومات المحوسبة ، دار المناهج للنشر والتوزيع عمان، 1998
- 65- محمود عبد الحلیم الخاليلية ، التحليل المالي بإستخدام المعلومات المحاسبية ، مطابع الراشد التجارية الطبعة الثالثة، عمان، الأردن، 2009
- 66- مصطفى مظهر ، مصطفى أبو بكر ، بحوث العمليات وفعاليات القرارات ، مكتبة عين شمس ، القاهرة مصر ، 1997
- 67- منصور البدوي ، دراسات في الأساليب الكمية واتخاذ القرارات، الدار الجامعية، الإسكندرية، 1987
- 68- منير إبراهيم هندي ، الفكر الحديث في مجال مصادر التمويل ، توزيع منشأة المعارف ،الأسكندرية مصر ، 1998
- 69- منير إبراهيم هندي، الإدارة المالية، مدخل تحليلي معاصر، المكتب العربي الحديث، الإسكندرية، مصر الطبعة الرابعة، 1999

- 70- منير شاكر محمد و آخرون ، التحليل المالي مدخل صناعة القرارات ، دار وائل للنشر ، عمان ، الاردن ، الطبعة الثانية ، 2005
- 71- مؤيد راضي خنفر وآخرون ، تحليل القوائم المالية مدخل نظري و تطبيقي ، دار المسيرة للنشر والتوزيع، عمان، الأردن ، 2006
- 72- نواف كنعان ، اتخاذ القرارات الإدارية بين النظرية والتطبيق ، دار الثقافة للنشر و التوزيع ، عمان الاردن ، الطبعة الأولى، 2003
- 73- ناصر دادي عدون، تقنيات مراقبة التسيير، محاسبة تحليلية، دار المحمدية العامة، الجزائر، 2000
- 74- ناصر دادي عدون ، تقنيات مراقبة التسيير ، الجزء الأول ، الجزائر ، (د ت)
- 75- لطفي الرفاعي ومحمد فرج ، مقدمة في نظم المعلومات المحاسبية ، نقابة التجاريين بالجيزة ، جامعة طنطا ، مصر، الإصدار الثامن، 1997
- 76- طلال كداوي ، تقييم القرارات الإستثمارية ، دار اليازوري العلمية للنشر و التوزيع ، عمان ، الأردن 2008
- 77- قاسم نايف علوان ، إدارة الإستثمار بين النظرية و التطبيق ، دار الثقافة للنشر و التطبيق ، الطبعة الأولى ، 2009
- 78- هيثم محمد الزغبي ، الإدارة و التحليل المالي ، دار الفكر للطباعة و النشر ، عمان ، الأردن ، 2000
- 79- هاشم أجمد عطية، مدخل إلى نظم المعلومات المحاسبية، الدار الجامعية ، الإسكندرية ، مصر، 1999
- 80- يحي أحمد مصطفى قللي ، أساسيات المحاسبة الإدارية ، إتراك للنشر و التوزيع ، مصر ، 2003
- 81- يوسف قريشي ، إلياس بن ساسي ، التسيير المالي (الإدارة المالية) ، دار وائل للنشر و التوزيع عمان، الاردن، الطبعة الأولى ، 2006

المذكرات :

- 1- دادن عبد الوهاب ،دراسة تحليلية للمنطق المالي لنمو المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر أطروحة دكتورا غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2008
- 2- مداحي عثمان ، دور المعلومات المحاسبية في إتخاذ القرارات الإقتصادية ، أطروحة دكتوراة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2009
- 3- يوسف قريشي، سياسات تمويل المؤسسات الصغيرة و المتوسطة في الجزائر، أطروحة دكتورا منشورة كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2005
- 4- أحمد جنان ، نظام المعلومات المحاسبي دوره في إتخاذ القرار ، رسالة ماجستير غير منشورة، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير، جامعة الجزائر ، 2004

- 5- أمين بن سعيد ، نظام محاسبة التكاليف المبني على أساس الأنشطة كأداة مساعدة على التسيير و تحسين الاداء ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر 3 ، 2010 ،
- 6- أحمد ديلمي ، أثر المراجعة الخارجية على مصداقية المعلومة المحاسبية بالمؤسسة الإقتصادية ، رسالة ماجستير ، غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2009
- 7- إسماعيل مناصرية ، دور نظام المعلومات الإدارية في الرفع من فعالية عملية إتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة ، 2004
- 8- إسمهان خلفي ، دور نظام المعلومات في إتخاذ القرارات ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2009
- 9- بن حسان حكيم ، دراسة الجدوى و معايير تقييم المشاريع الإستثمارية ، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2006
- 10- تمجدين نو الدين ، تفعيل دور دراسات الجدوى في تقييم و إتخاذ قرارات تمويل المشروعات الإستثمارية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2005
- 11- حسين بلعجوز ، دور نظام المعلومات المحاسبية في اتخاذ القرارات الإنتاجية، رسالة ماجستير غير منشورة ، المدرسة العليا للتجارة ، 2002
- 12- ساحل فاتح ، دراسة التكاليف المعيارية ضمن نظام المعلومات المحاسبي،، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر، 2003
- 13- سالمى محمد الدينوري، قائمة التدفقات النقدية في ظل إعتماد الجزائر معايير المحاسبة الدولية،، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة، 2009
- 14- سردوك فاتح ، دور المراجعة الخارجية في النهوض بمصداقية المعلومات المحاسبية،، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة المسيلة، 2004
- 15- عبد القادر بوعزة ،التأثير الحبائي على إختيار مصادر تمويل المؤسسة ، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الجزائر ، 2004
- 16- عيادى عبد القادر ، دور و أهمية نظام المعلومات المحاسبي في إتخاذ القرار التمويلي ، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة الشلف ، 2008
- 17- عدوي هاجر ، محددات هيكل التمويل في المؤسسة الإقتصادية ، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير جامعة قسنطينة ، 2011
- 18- محمد بوشوشة، مصادر التمويل و أثرها على الوضع المالي للمؤسسة ، ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و علوم التسيير ، جامعة بسكرة ، 2007

- 19- ناصر محمد علي المجهلي، خصائص المعلومات المحاسبية و أثرها في إتخاذ القرارات، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2009
- 20- طربلسي سليم ، تفعيل نظام المعلومات المحاسبية في المؤسسة الجزائرية ، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2009
- 21- فيصل سايعي، أنظمة المعلومات. إستخداماتها. فوائدها.و تأثيرها على تنافسية المؤسسة، رسالة ماجستير غير منشورة ، كلية العلوم الإقتصادية و التجارية و علوم التسيير ، جامعة باتنة ، 2009

المجلات

- 1- أحمد لعماري ، طبيعة وأهمية نظام المعلومات المحاسبية ، مجلة العلوم الإنسانية ، جامعة محمد خيضر بسكرة ، العدد الأول، نوفمبر 2001

المراجع باللغة الأجنبية

- 1- A. Ben Halima , Pratique des Techniques Bancaires, Edition DAHLEB, 1997,
- 2- Charles, Henri D'arcimole & Jean- yves Saulquin, Finance Appliquée (Décisions Financières), vuibert. Paris, 1995
- 3- Daniel Sopel. Finance d ´entreprise ,Les édition d´Organisation ,Paris ,1997,
- 4- Elic cohen , Analys financiere , Edition Economica , parise , 1990
- 5- Martine Reseau, Economied'entreprise, Organisation, Gestion, Stratégie D'Entreprise; Edition ESKA; Paris, 1993
- 6- Marie Helène Delmond et All,Management des systèmes d'information, Dunod, paris, 2003
- 7- Fabienne G, Comptabilité Managériale, Edi de Boeck université, Bruxelles, 2004
- 8- Pierre conso ,Gestion Financière de l 'entreprise , Dunod , 8 ème édition , Paris, 1996
- 9 - jean Louis Amelon , L essentiel a Connaitre en Gestion Financiere , Maxima , paris , 2002

الملاحق